لورانس روثفيلد

اغتصاب بلاد الرافدين

ترجمة

هيثم رشيد فرحت



الكتاب: اغتصاب بلاد الرافدين

تأليف: لورانس روثفيلد

ترجمة: د. هيثم رشيد فرحت

الطبعة الأولى: 1/ 2016

ISBN: 978-9933-523-39-8

تم تنفيذ التنضيد والإخراج الضوئي في القسم الفني بدار الحوار

دار الحوار للنشر والتوزيع www.daralhiwar.com

ص. ب1018اللاذقية، سورية، هاتف وفاكس: 339 422 41 963+

البريد الإلكتروني daralhiwar@gmail.com

info@daralhiwar.com



لورانس روثفيلد

اغتصاب بلاد الرافدين

ما وراء نهب متحف العراق

ترجمة: د. هيثم رشيد فرحت

دار الحوار

مقدمة

تعرّضت القبّة الذهبية الشهيرة لمسجد العسكري في سامراء للتدمير في تفجير نفّذه عناصر من القاعدة تابعين لخليّة العراق في شباط 2006. لم يُقتل أحد جرّاء الانفجار. مع ذلك، استشاط الشيعة غضباً من هذا التدنيس، ففي غضون يومين لقِيَ ما يفوق 130 شخصاً مصرعهم، وتمّ تدمير 200 مسجد سنّي انتقاماً لذلك.

لقد شكّل تدمير القبّة نقطة تحول في الحرب بوصفه عملاً عنيفاً دراماتيكياً ضد هدف ذي أهمية رمزيةً هائلة، سرّع، بصورة لا لبس فيها، انزلاق العراق نحو صراع طائفي مديد. لكِنْ لم يكن تفجير سامراء المثال الأول في تاريخ أزمة العراق التي أَنزَلَ فيها عمل بربري صارخ دماراً مهولاً بحق واحد من أهم المعالم الثقافية العالمية، وغيّر مسار الحرب.

بالطبع، لم يكن نهب المتحف الوطني العراقي في نيسان 2003 تمرّداً، ولم يكن القصد منه شنّ هجوم على المشاعر الدينية. كما لم يكن هجوماً مقصوداً على المشاعر الثقافية الغرض منه الإساءة إلى الذين يؤمنون بقيمة استيعاب بداية الحضارة منذ آلاف السنين في فالق أرض ممتدةٍ بين نهري دجلة والفرات، إذ كان دافع المنفعة، لا الجهاد، وراء قيام الناهبين بمهاجمة المتحف بوصفه الخزان العالمي الرئيس للكنوز الأثرية العائدة لبلاد الرافدين القديمة.

لم تكن الخسارة الاقتصادية التي لحقت بالبلد ما جعل نهب المتحف أمراً مفصلياً مبكراً في أزمة العراق، إذ من الخطأ بمكان الاستخفاف بهذا الأمر (تخيّل وقع هذا الأمر من حيث الديمومة على

مرتادي متحف المتروبولِتان أو اللوفر في حال حرمانهم من خمسة عشر ألف قطعة أثرية). فعلى الرغم من فداحة الكلفة المادية للنهب، إلاّ أنّ الكلفة الرمزية كانت أكثر فداحة ومباشرة. ففي اللحظة عينها التي كانت تسعى فيها إدارة بوش، بشيء من التوفيق، لرأب مغزى الغزو من خلال إخراج عمل ثوروي لتحطيم الأصنام المتمثلة بتمثال صدام حسين، قدّم نهب المتحف، بالمنحى نفسه، صورة تمرّد فعّالة على تحطيم التماثيل ناقلة رسالة معاكسة. إذا كان المقصود من الإطاحة بتمثال صدام حسين تجسيد انتصار الحرية على الاستبداد، فإن العجز عن منع نهب تماثيل المتحف يشير إلى أن الحريّة أمريكية الهوى تعني شريعة الغاب، وحق الفرد أن "يدخل إلى حيث يشاء، ويصرخ على هواه، ويهدّد كما يشاء، ويهشّم ما يشاء،"[1] على حد تعبير ماثيو آرنولد (Matthew Arnold) وصيغته المستهجنة العائدة للحقبة الفيكتورية.

لم يكن العراقيون بحاجة لسماع سلب المتحف على شاشة التلفاز ليدركوا غياب القانون، فالأخبار ستؤكّد غياب الأمن عن البلد مع وصول مخلّصيها ليس إلاّ. أما بالنسبة إلى بقية العالم، أثار نهب المتحف تساؤلات خطرة عن التزام محرّري العراق بقيم الحضارة. لقد قام أعداء أمريكا بعمل أفضل في حالات مشابهة، إذ قام الثوار الشيوعيون الروس بحماية متحف الهيرميتاج (Hermitage)، كما اعترف الثوار الإيرانيون عام 1979 أن سقوط نظام الشاه خلق جوّاً من الفوضى شكل تهديداً لمتاحف طهران، ودفعوا بطلاب مسلحين لحراستها،[2] وحتى صدام حسين قام في اليوم الأول من احتلال الكويت عام 1990 بتكليف حرّاس أمام المتحف الوطني الكويتي لمنع السلب.[3] بالرغم من ذلك، لقد أخفقت الولايات المتحدة وحلفاؤها في اتخاذ خطوات مشابهة نسبياً.

وما زاد الطين بلّة أن مسؤولي الإدارة تعاملوا مع سلب المتحف بلا مبالاة، مما حدا بالمحافظين الجدد المتشددين، أمثال

معاون وكيل وزير الدفاع، فريد إكله (Fred Ikle)، بوصفه من محظيي جيسي هيلمز (Jesse Helms) ومناصري مشروع القرن الأمريكي الجديد، للاعتراف بأن الاستهزاء بنهب المتحف خطأ فادح، إذ علّق إكله أن "بعض المسؤولين الكبار في واشنطن ضحكوا في سرّهم حيال نشوء 'روح جديدة من الحرية' بين عراقيين محرَّرين و'ممتنّين'؛ "لقد خسرت أمريكا جلّ مكانتها واحترامها في تلك الواقعة، ففي عملية تطييب خاطر بلد مقهور، تُعدّ مكانة المنتصر وكرامته أمران جوهريان للغاية."[4] سمح الأمريكيون من خلال تظاهرهم باللامبالاة تجاه الفوضى، وعدم الاكتراث بالحفاظ على الحضارة في مرقدها، لأنفسهم أن يتعرضوا للوصم بالبربرية في الوقت الذي وقفت فيه قواتهم موقف المتفرج عند تجريد واحد من أهم المتاحف في العالم من آلاف التحف الأثرية العائدة إلى فجر الحضارة.

كيف يمكن لأمر كهذا أن يحصل؟ من السهولة بمكان عدّ هذا الأمر استفهاماً بلاغياً في ضوء لامبالاة بعض مسؤولي الإدارة بمصير المتحف، لكن في واقع الأمر، هيهات أن يكون السؤال بلاغياً، والقصة التي تكتنف الإجابة عليه أعقد مما هي عليه؛ إنها قصة من الدوافع والإشارات المختلطة، والإعياء البيروقراطي المقيت، والجرأة الفردية الخارقة، وكارثة درامية واضحة المعالم تفضي إلى لحظة حاسمة، وكارثة مخفية سيئة أيضاً تأخذ بالتكشف لسنوات خمس طوال لاحقة. إن عدد شخصياتها كبير، لا يقتصر على الناهبين، أو موظفي المتحف، أو الجنود الذين صدف وجودهم في موقع الحدث في بغداد في الفترة الواقعة بين 8 و 16 نيسان 2003 وحسب. وقعت تلك الساعة العصيبة، والنهب الهائل والمستمر للمواقع الأثرية الذي أعقبها، بسبب تصرفاتٍ وراء الكواليس أو عدمها لطاقم متنوع من العملاء والوكالات. لقد لعب علماء الآثار، وجامعو التحف، والبيروقراطيون المستنبتون، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومخططو

الحروب في البنتاغون، والجنرالات، وموظفو الشؤون المدنية، ومستهدفو المواقع، والسفراء، ووزراء الآثار، دوراً حميداً في بعض الحالات، ومتواضعاً في الحالات الأخرى.

لا يمكن اختزال مسرحية بممثلَيْن من خلال قصة أخلاقية، وإن ما يزيد الأمور تعقيداً حقيقة مفادها أنه لا يمكن عدّ أحد من المعنيين وكلاء أخلاقيين أحرار، فقد كانوا مقيَّدين فيما يمكنهم القيام به، وفيما يمكن أن يتخيلوا أنفسهم قائمين به أيضاً، لأنهم يعملون في أطر مؤسساتية. من الأهمية بمكان الاعتراف بأن الكارثة التي حلّت بالتراث الثقافي العراقي لم تكن نتيجة للحماقة الشخصية واللامبالاة والجهل فحسب، بل فشلاً عاماً في السياسات. فلم تقم أيّ من الترتيبات التنظيمية، والأجندات التنافسية، وأساليب الخطاب المختلفة، وتخزين المعلومات، والبعثات والأطر القانونية التي بدت وكأنها تعالج خطر النهب، وغياب الشبكات الاجتماعية بين مناصري التراث الثقافي ومخططي الحروب، بالدور المطلوب، إذ شكّلت هذه الأمور جميعها إسهامات هامة في النهاية السيئة التي آلت إليها الأمور.

على الرغم من ذلك، إن استخدام الزمن الماضي في هذا السياق مضلّل، إذ تبقى معظم الظروف البنيوية التي جعلت نهب المتحف ممكناً موجودة عموماً، بما فيها حشود من المنقبين مدججين بالمعاول وبنادق الكلاشنكوف AK47 الذين يدمرون ما بقي من تراث العراق، بينما يقوم مخططو الحروب بإعداد خطط غزو لبلدان أخرى غنية بالتراث. يعدّ استيعاب كيفية حصول واقعة مثل نهب متحف العراق الوطني أمراً جوهرياً في حال تعيّن علينا مساعدة العراقيين المنكوبين على وقف دمار إرثهم والعالم، وإذا ما تعيّن علينا تفادي تكرار الأخطاء عينها في الأزمات المستقبلية. إن الهدف من التوصيف الآتي هو الإسهام في خدمة هذا الغرض.

حماية التراث الثقافي في العراق قبل عام 2003:

المشهد الطويل

بالكاد يكون نهب متحف العراق الوطني ومواقعه الأثرية الإهانة الأولى التي حلّت بالتراث الثقافي في مهد الحضارة. في الواقع، لقد عانت بلاد الرافدين من سرقة إرثها الثقافي منذ نشأة المدن الأولى، فنهب التحف الأثرية بوصفها غنائم حرب مدوّن في فترة مبكّرة للغاية تعود لعام 1160 قبل الميلاد، عندما سلب العيلاميون بابل وحملوا إلى سوسة (موقع يقع في إيران الحديثة اليوم) نصباً أثرياً نُقِشَت عليه شريعة حمورابي.[1]

مهما يكن الأمر، يبدأ النهب الحديث المرتبط بالحروب مع نابليون الذي حمل معه إلى اللوفر من مصر وبلدان أخرى غزاها ما استطاع إليه سبيلا، فالمجموعة المصرية في المتحف البريطاني عينه، بما فيها حجر الرشيد (Rosetta Stone) (الذي اكتشفه الجنود الفرنسيون في أثناء بناء تحصينات في الدلتا)، تشكّلت بعد تدمير البريطانيين سلاح البحرية الفرنسية في معركة النيل في آب من عام 1798 ومصادرتهم التحف الأثرية التي بحوزتهم.

كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية، بالطبع، تواقتين لاقتناء تحف أثرية في أوقات السلم النسبي، إما عن طريق السلب أو بطُرق أخرى مشكوك بشرعيتها. ويتضح انعدام أخلاقية هذه المساعي من التَعليمات الفظّة الصادرة عن السفير الفرنسي في القسطنطينية

لعميله في أثينا عام 1784: "خُذ كلّ ما يمكنك أخذه! لا تفوِّت أية فرصة لنهب ما يمكن نهبه في أثينا ومحيطها! لا توفِّر الأحياء ولا الأموات."[2] تنتمي إزالة اللورد إيلغن (Elgin) لتماثيل من رخام البارثينون بموجب اتفاقية مريبة على نحوٍ فاضح مع الأتراك إلى هذا الصنف من السلب الذي شرّعته سلطات الاحتلال.

إن نهب المقابر للمنفعة الشخصية ضارب في القِدَم قِدَمَ السرقة العسكرية أو الحائزة رضا الحكومات، إلاّ أنه يختلف عنهما وهو أكثر ملاءمة لاهتمامات هذا الكتاب. كما يبيّن رفع دعوى سرقة قبور بحق عمدة طيبة (Thebes) في القرن الثاني عشر قبل الميلاد عدَّ النهبَ الذي يقوم به الأفراد معضلة خطرة منذ 3200 عاماً،[3] فالنهب في بلاد الرافدين أيضاً، كما تبيِّن خاتمة الكتاب، كان مصدر قلق بما فيه الكفاية في الأزمنة القديمة لتسويغ لعنات مبالغ بها تُحذّر من عواقب وخيمة بحقّ أي شخص يُخِلّ بأمن مدفن من خلال نهب التحف الأثرية أو إخفائها.

لقد كفل سقوط حضارة بلاد الرافدين بقاء كنوزها مدفونة، إلى حين وصول الأوروبيين على الأقل، إذ تم الإبلاغ عن نهب قام به السكان المحليون منذ الأيام الأولى للتنقيب الأثري. ففي العشرينيات من القرن التاسع عشر، أبلغ صاحب شركة شرق الهند، كلوديوس ريتش (Claudius Rich)، التي كان تتخذ من بغداد "مقرّاً" لها، عن اكتشاف "نقش بارز هائل يُجسِّد بشراً وحيوانات، ويُغلِّف حجراً رمادياً بطول رَجُلَين قبل عدة سنوات." "خرج جميع أهالي الموصل لمشاهدته، وتم تقطيعه أو تحطيمه في غضون أيام معدودة." تبيّن أن القِطَع عبارة عن زخرفات جدار حجريّ من قصور نينوى. كان ريتش ذاته واحداً من أوائل جامعي الآثار القديمة الرئيسين فيما أصبح يُعرف بالعراق، نابشاً عن الآثار فيما عُرِف لاحقاً بآشور، المدينة الآشورية الهامة والأولى، إذ جمع مجموعة صغيرة باعتها أرملته إلى المتحف البريطاني في خاتمة المطاف.[4]

لم يكن اهتمام ريتشٍ السياحي بالآثار القديمة غريباً على الإطلاق عند عدد بسيط نسبياً من الرحّالة الغربيين إلى الشرق الأوسط في تلك الحقبة. فعلى سبيل المثال، كتب صديق فلوبير ورفيق دربه، مكسيم دو كام، عن اقتناء تمثال في أنطاليا، قامت السلطات المحلية بمصادرته.[5] على أية حال، لم يكن يُراد لآثار بلاد الرافدين القديمة أن تكون موضع شغف بين جامعي التحف (على الأقل عند الحديثين منهم، إذ قام الملوك البابليون الجدد بأعمال تنقيب منتظمة وأعادوا بناء معابد بابل[6]) وصولاً إلى عام 1850 تقريباً، بعد ورود أنباء إلى أوروبا عن اكتشافٍ مذهل خارج الموصل الحالية: مدينة نينوى المقدّسة؛ كانت نينوى أسطورِية عام 401 قبل الميلاد، أي بعد 200 سنة من سقوطها، عندما كتب زينوفون (Xenophon) عن مروره بحصن أثري مجهول وهائل، ارتفاعه 100 متر ومساحته 18 ميل. ففي الوقت الذي رصد فيه عالما الآثار الأوائل، بوول-إميلي بوتا (Paul-Emile Botta) وأوستن هنري لايارد (Austen Henry Layard)، لأول مرّة موقع مركز إمبراطورية شرّ كانت جبّارة ذات يوم، والتي جعل الله منها "أثراً بعد عين،" كما تنبأ بها النبي المقدّس ناحوم (Nahum)، لم يكن هذا الموقع سوى أكمات مغطاة بالعشب يستخدمها العرب القاطنون في الخيام بمثابة مرعى.[7] كما تربّعت بضعة قرى على قِمَّة بعض الهضاب الصغيرة، جدران بيوتها مبنيّة في الغالب من الحجر العملاق المغلّف بكتابة مسمارية؛[8] تبيّن أنها جدران نينوى.

فرغم معرفتهم أنهم يعيشون فوق مدينة مدفونة، لم يقمِ القرويون في نينوى، عندما وصل لايارد إليها، بأعمال حفريات بحثاً عن الآثار فيها، ولا عن الطّوب الذي يستخدمونه في بناء بيوتهم أيضاً (فاختلفوا في هذا الصدد عن سكان الحلّة القريبة من بابل الذين كانوا يقومون بالتنقيب ولقرون من الزمن عن آثار هذه المدينة العظيمة بحثاً

عن الطّوب الناري القديم والحطب لأفران صناعة الطّوب، نظراً إلى ندرتها منذ الأزمنة البابلية)،[9] إذ لم يكن قد تأسس بعد سوق للآثار القديمة المنهوبة في الأربعينيات من القرن التاسع عشر. في الواقع، لم يتمثل الخطر الأكبر الذي واجه لايارد، عندما اكتشف المنقبون القبليون رأساً هائلاً، بالسرقة، بل بخرافة تحطيم التماثيل: قرر شيخ القبيلة أن الشكل هو واحد من الأوثان التي لعنها نوح قبل الطوفان. ولمنع رجال القبيلة من تحطيم الشكل للتحقق من موته، تطلّب الأمر من لايارد وضع حرّاس على الموقع.[10]

لقد ظلت أعمال تحطيم تماثيل ثانوية بمثابة معضلة حتى أواخر عام 1909 عندما أبلغت غيرترود بيل (Gertrude Bell) أن الموقع غير المحروس في نمرود، إذ نجم عن أعمال التنقيب التي قام بها لايارد الكثير من القطع الهامة للمتحف البريطاني، قد تعرّض للتدمير؛ "أما بالنسبة إلى الكتل المنحوتة والمنقوشة التي لم يتم نقلها، فتُركت عرضةً لهجمات شنيعة على يد فِتيةٍ عرب يعدّون تشويه تمثال أَمراً جديراً بالثناء، وتحت رحمة ضئيلة من أمطار وصقيع الشتاء أيضاً."[11] إلاّ أن هذا الأمر كان منغّصاً ثانوياً للغاية، إذ لم يكن هنالك جهاد على الشاكلة الطالبانية تقوده الدولة ضد الآثار القديمة من ناحية السكان العرب المحليين أو حكام بلاد الرافدين العثمانيين، فللوهلة الأولى، لم يستوعب الباشاوات الهدف من أعمال التنقيب الأوروبية، إذ ظنّ بعضهم أن اهتمام المنقّبين بالنقوش يعني السعي لتأسيس مطالبة تاريخية بالأرض، إلاّ أنهم استوعبوا أن الأجانب يسعون وراء أمر ذي قيمة. كان الإدراك بأن الآثار القديمة قد تدرّ أرباحاً وفيرة كافياً بحدّ ذاته لجعلها جديرة بالحماية. في الواقع، نجمت المساعي الأولى الأصيلة ضد السلب عن جشع بحت، إذ ارتاب الباشا، الذي يعمل بوتا تحت سلطته، في أنّ الفرنسي كان يبحث عن الذهب، وأصرّ أن يُشرف رجال التركي عينهم على أعمال التنقيب، إذ تم تهديدهم بالتعذيب في حال أبلغوا أنهم لم

يعثروا على أيّ كنز؛ كما قامت القيود على الصادرات، إلى حدّ ما، على الجشع، فعندما أخفق الفرنسيون في دفع أموال الحماية عام 1855، أرسل عرّاب الحرب المحلّي ثلاثمئة صندوق مملوء بآثار قديمة من نينوى وخورش آباد وآشور إلى قاع شط العرب.[12]

وسُنَّت قوانين تقضي الحصول على ترخيص رسمي للقيام بالحفريات بحلول منتصف القرن، ونَصَّ قانون الآثار القديمة العثماني عام 1884 أنه "لا يحقّ للأفراد والجماعات تدمير الآثار القديمة تحت أراضيهم أو أمكنتهم ونقلها."[13] لا يمكن لأيّ فرد أن يدّعي مُلكيّة قطعة أثرية قديمة دون ترخيص، أو تصديرها دون موافقة مباشرة من المتحف الإمبراطوري. مع ذلك، لا جدوى لهذه القوانين دون تنفيذها، فلم يكن عبد الحميد الثاني (الذي حكم من 1876 إلى 1909)، آخر سلطان عثماني مطلق، معنيّاً بالتشدّد في هذا الأمر، إذ عَدَّ الآثار القديمة عديمة النفع ما لم تكن من الفضّة أو الذهب، والرغبةَ الغربيةَ بها حماقة يتعيّن استغلالها،[14] إذ علَّق في إحدى المرّات قائلاً: "انظروا إلى هؤلاء الأجانب الحمقى، أُطيِّب خاطرهم بحجارة محطّمة."[15] نتيجة لذلك، لم تكن معظم اللقى محمية على نحو مناسب. ففي إحدى الحالات، أعدّ أمناء المتحف البريطاني ترخيصاً لتشارلز فيلوز (Charles Fellows) من موقع ما. وفي الوقت الذي تروي فيه المؤرّخة جينيفر شو (Jennifer Shaw) أنه "في غياب أية آلية لوضع حدّ له، اتخذ فيلوز من هذا الأمر رخصة للتنقيب عن معبد برمّته وترحيله إلى المتحف البريطاني." وحتى بعد خرق هينرك شلي (Heinrich Schlie) الفاضح للقوانين في طروادة، سمحت مجلة الآثار القديمة العثمانية بعودة أشهر علماء الآثار في عصره، رغم أنها، في النهاية، عيّنت حراساً لمراقبة مواقعه وفِرَق عمله.[16]

باختصار، كانت حماية العثمانيين للتراث الثقافي ضعيفة نسبياً، في ظلّ نظام مصمَّم على ردع الأجانب عن النهب المتأصل بدلاً

من حماية المواقع، فحتى عندما أصبح النهب مرضاً مستوطناً في أثناء الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لم يكن هنالك ضبط للقوانين الناظمة أو مضاعفة لمساعي ضبط الأمن،[17] على حدّ تعبير عالم الآثار روجر ماثيوز؛ ولم تبرز حماية الآثار القديمة من السلب بوصفها مشكلة إدارية إلا في نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما احتل البريطانيون الأقاليم العثمانية السابقة في بلاد الرافدين.

كانت الحرب العظمى الأولى من نوعها التي تمت إدارتها في ظلّ اتفاقية دولية، اتفاقية لاهاي لعام 1907، معدّة لحماية التراث الثقافي من النهب في أثناء النزاع المسلّح. تُلزَم السلطات العسكرية بموجب هذه الاتفاقية (والولايات المتحدة طرف فيها) باستعادة النظام العام والحفاظ عليه، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة لفرض حظر معيّن على النهب من قِبَل الأطراف المتنازعة؛ وعلى الرغم من تصديقها، عانى التراث الثقافي على نحو سيء في أثناء الحرب،[18] فأحرق الألمان مكتبة لوفين في بلجيكا، وقصفوا كاتدرائية رايمز، وفرزوا خبراء تحف إلى الوحدات العسكرية لاختيار المُلكية الثقافية الواقعة تحت سلطتهم ونقلها، إذ تمكّن الفريق الأثري الألماني في العراق من نقل الكثير من الطوب المُرَجَّج من واجهة ما يُعرف ببوابة عشتار إلى متحف الشرق الأدنى القديم في برلين، في حين أن البوابة المُرمَّمة ما تزال ماثلة حتى يومنا هذا. أمّا البريطانيون، فشكّلوا، من جانبهم، لجنة غنائم الحرب للإسهام في تقرير ما يتوجب القيام به على أساس كلّ حالةٍ بمفردها.[19]

كان المحتلون البريطانيون لإقليم بغداد بعد الحرب العالمية الأولى، في تباين لافت عن خلفائهم الأمريكيين، على دراية عميقة بوجود آثار قديمة في بلاد الرافدين. في واقع الأمر، انشغلوا في نقاشات حادّة على أعلى المستويات حول السياسات المتعلقة بعدّ التّحف التي سبق التنقيب عنها غنائم حرب، فنشب الخلاف الداخلي عندما اقترح متحف

فكتوريا وآلبرت على وزارة الحرب وجوب ذهاب التحف التي جمعها علماء الآثار الألمان، وتمت مصادرتها من قِبَل الحلفاء، إلى بريطانيا بدلاً من ذلك.[20] في النهاية، شارك في النقاش كلٌّ من وزارة الهند، ووزارة الخارجية، واللجنة الشرقية للحكومة، والمتحف البريطاني، وتي إي لورانس، وونستون تشيرتشل. وقام وزير الخارجية اللورد كيرزون (Curzon) برفض توصية المتحف البريطاني "أن رعايتها [أي التحف] في متحف أوروبي ستكون أكثر لباقة من الاحتفاظ بها في بلد المنشأ،" متبنياً، بدلاً من ذلك، سياسة حظر تام على تصدير الآثار القديمة من بلاد الرافدين.[21] على أية حال، تم تطويق كيرزون ووزارة الخارجية، في ما آل إليه الأمر، على يد تشرتشل ولورانس ووزارة المستعمرات، وعليه تمت إعادة التحف، التي نقّب عنها الألمان، إلى إنكلترا دون موافقة وزارة الخارجية؛ انتقى لورانس بذاته نسخاً مطابقة للأصل ليُصار إلى تسليمها لحكومة عراقية مستقبلية قادرة على تخزينها.

يشير تورّط لورانس إلى ميزة ثانية للاحتلال البريطاني، مختلفة تماماً عن تلك العائدة لخلفه الأمريكي، ففي الوقت الذي لا يوجد فيه علماء آثار في صفوف الجيش الأمريكي عام 2003، خدم علماء آثار بريطانيون مرموقون مثل ليونارد وولي (Leonard Woolley)، وغيرترود بيل، ولورانس عينه، بوصفهم ضباط استخبارات سرّيين. وفي عام 1913، أمرَ المتحف البريطاني لورانس بمغادرة موقعه، إذ لعب دوراً رائداً في إنقاذ ما تبقّى من تحف في مقبرة كانت تتعرض للنهب، وأرسله لمراقبة الدفاعات التركية في سيناء تحت ذريعة تحديد مواقع مقدّسة وبيزنطية.[22]

لم يكن علماء الآثار الفرديين، كما تُبيِّن الملاحظات الواردة أعلاه، الوحيدين المرتبطين بالمسعى العسكري، بل المتحف البريطاني أيضاً بوصفه أهم مؤسسة تراثية ثقافية في الإمبراطورية؛ بالرغم من ذلك، تمثّلت وظيفته بالخبث، إذ استخدم مسؤولو المتحف سجناء الحرب

الأتراك بوصفهم عمال عبيد لمساعدتهم في تنقيب المواقع، ثم تصدير لقاهم إلى بريطانيا، على الرغم من أوامر محددة من وزارة الهند تحظر الشحن، إذ من غير اللائق بالنسبة إلى المتحف البريطاني إرسال الناس لنهب بلاد الرافدين تحت جُنح الاحتلال العسكري.[23]

في نهاية المطاف، وضعت قوات الاحتلال البريطانية، بالتنسيق مع وزارة الهند، حدّاً لأعمال النهب والسلب، وشرعت في اتخاذ تدابير لحماية المواقع الهامة أثرياً مثل قوس المدائن الهشّ؛ فنوّه أحد المسؤولين أن "حكومة صاحبة الجلالة ستتحمل المسؤولية المباشرة أمام العالم عموماً للحفاظ اللائق على آثار الماضي الشهيرة،" وهذا أشبه ببيان يُتوخى من كولن باول أن يصدره في أعقاب نهب متحف العراق الوطني.[24] إلاّ إن البريطانيين، خلافاً للأمريكيين، تصرّفوا بقوة بناءَ على هذه الفراسة، على الرغم من وجود خطر جسيم. لقد كانت بعض المناطق، المحتوية على مواقع هامة، موحشةً للغاية، يجوبها البدو الذين لم يستطع الأتراك أن يفرضوا عليهم دفع الضرائب؛ نقل هنري بريستيد (Henry Breasted) في أواخر عام 1920، في الزيارة الأولى لمعهد الاستشراق إلى بلاد الرافدين، أنه تم قتل ضابط بريطاني على مقربة من آثار آشور.[25] مع ذلك، وُضِعت المواقع في سامراء وبابل تحت الحراسة، وتم استصدار بيان رسمي يحظر أيّ نقل للآثار القديمة دون ترخيص رسمي خاضع لغرامة باهظة.

تشير هذه الإجراءات، الموجّهة لكلّ من السكان المحليين والقوى المحتَلّة على حد سواء، إلى الاعتراف بإشكالية النهب المحلي في فترة ما بعد الحرب، إذ من المستحيل بمكان تحديد ما إذا كانت الحرب قد أفضت إلى زيادة في هذا النهب. كما يبدو أن للمراسيم البريطانية بعض التأثير، فعلى الأقل، تذمّر أحد علماء الآثار من أن أسعار الرُّقم قد ارتفع ارتفاعاً مفاجئاً منذ الحرب "نظراً إلى حقيقة مفادها الصعوبة البالغة في الحصول على آثار قديمة من الأكمات في العراق."[26]

فمع نشوء العراق، بوصفها دولة تابعة تحت الانتداب البريطاني في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، تمّ إرساء قوانين جديدة وتأسيس دولة جديدة، ومتحف العراق الوطني، لمعالجة تراث بلاد الرافدين، مما يضمن احتضان حكام العراق لماضيه الأثري، لكن لم يكن الأمر كذلك في الأيام الأولى للدولة حديثة النشأة. ففي هذا الصدد، اتخذ "ابتكار التراث" العراقي مساراً مغايراً تماماً للنهج الذي سلكته مصر، إذ قام قادتها بتوقيت الافتتاح المراسمي لقبر الملك توت عنخ آمون ليتزامن مع افتتاح البرلمان المصري الجديد عام 1924، إلاّ أنها تحوّلت تدريجياً نحو هويّات عربية وإسلامية.[27] لم يكن لملك العراق، فيصل الأول، على نقيض نظرائه المصريين، اهتماماً بثقافة ما قبل الإسلام، إذ تمثّلت إستراتيجيته في شرعنة سلطته من خلال توصيف نفسه كقائد إسلامي لأمة عربية. كان فيصل، فيما يتعلق بقضية آثار العراق القديمة والعديد من المسائل الأخرى، راغباً للغاية في الإذعان إلى الكاتبة والرحّالة والمحللة الاستخباراتية، غيرترود بيل، التي تولّت مهامها بوصفها مبعوثة بريطانية، لتصبح معروفة في هذا المنصب بـ"ملكة العراق غير المتوّجة."

إن أفضل ما يُعرف عن بيل، تلك الشخصية الأسطورية في تاريخ الإمبراطورية البريطانية، أنها أسهمت في رسم حدود العراق الحالية، إلاّ أن مساعيها لبناء أمة قامت أيضاً على اهتمام دفين بالشرق الأوسط وبماضيه الأثري على وجه الخصوص، فنقّبت عن الآثار في تركيا وبلاد الرافدين، وكتبت قصصاً صحفية عن زياراتها لمواقع مختلفة على امتداد المشرق؛ إن امتلاك دولة عصرية لمتحف وطني من المسلمات بالنسبة إلى بيل والبريطانيين، لكن في حين صُمِّمت المتاحف الأوروبية، إمّا بوصفها أدوات لضبط وتهذيب الطبقة العاملة وإنضاجها وطنياً أو بوصفها صناديق عرض لغنائم الإمبراطورية، لم يخدم متحف العراق أيّاً من الهدفين. تبيّن، بدلاً من ذلك، أنه مخزن لآثار قديمة ما

قبل إسلامية جَمَع منقِّبون أجانب جلَّها كُرمى للأجانب، وما يزال يعمل على هذا النحو وبطرائق متعددة.

لم يحظ متحف بيل على أيّ دعم، ولم يلق أيّ تدخّل أيضاً. "كانت الحكومة العراقية عاجزة أو غير مستعدّة لتحمّل أيّة أعباء على الإطلاق في سبيل آثارها القديمة،" على حد تعبير عالم الآثار العظيم ليونارد وولي، إذ كان مدير الآثار متطوعاً دون مقابل، واحتوى المتحف على غرفة يتيمة في السراي، إذ وُضعت القطع على طاولات مكشوفة، وعندما تمّ تخصيص مبنى خاص بالمتحف، لم يتمّ استخدام موظفين فنيّين.[28]

عكس قانون الآثار عام 1924، الذي صاغته بيل، الحجم الذي تُرك فيه لعلماء الآثار التصرّف بماضي بلاد الرافدين العراقي، إذ نصّت معظم قوانين التراث للبلدان أن المواد المنقَّب عنها كافة تعود في ملكيتها إلى البلد المضيف، مما يعني أن أيّ تقسيم للّقى يعود إلى استنساب الحكومة كلياً، ويُمنح بوصفه مكافأة لعلماء الآثار الأجانب. ففي شطحةٍ لافتة، نصَّت بيل أنّ بعد قيام مدير قسم الآثار، وهو منصب عيّنت نفسها فيه، بانتقاء تلك القطع المطلوبة من اللقى من أجل الاستكمال العلمي لمجموعة المتحف، ينبغي منح علماء الآثار الأجانب حصّةً تمثيلية من التحف الباقية. فالبلدان الأوروبية، وقبرص والهند في غضون السنوات القليلة السابقة، حظرت تصدير التحف، إلاّ أن قانون بيل منح المدير الحقّ في السماح لأيّ مُكتَتِب، بما في ذلك المشترين من تجار محليين مُعتمَدين، بتصدير الآثار واستيفاء نسبة مئوية من قيمتها (بدلاً من رسم التصدير).[29]

لقد بشّر هذا النظام بما يُوصَف غالباً بالعصر الذهبي لعلم آثار بلاد الرافدين، إذ كانت الاكتشافات مذهلة: اكتشافات وولي في أوور (Ur) لمسقط الرأس المفترض لإبراهيم، والتنقيب الألماني لموقعي أوروك الورقاء وجمدة نصر، إذ اكتشف علماء الآثار النموذج الأوّلي للكتابة

المعروفة. وأعمال التنقيب التي قام بها معهد الاستشراق عن ثور مجنّح يبلغ طوله 16 قدم في العاصمة الآشورية، خورش آباد، وفي منطقة ديالى، والحفريات البريطانية بقيادة آر سي تومسون (R. C. Thompson) وماكس مالوان (Max Mallowan) (وبرعاية زوجة مالوان، أغاثا كريستي)، كاشفةً النقاب عن معبد عشتار في نينوى. مع هذا، مازال النهب، في الوقت عينه، يشكّل معضلة منغّصة. ففي أواسط العشرينيات من القرن العشرين، صادفَت بيل "فريقاً كبيراً من الرجال والنسوة والأطفال" يقوم بحفر غير مشروع في الوركاء، وحفراً آخر غير مشروع وأكثر تنظيماً في موقع أبعد، مما جعلها تتوصّل إلى نتيجة مفادها أن "تاجراً ما في بغداد"[30] قد خوّل الحفّارين القيامٍ بذلك. فبعد نصف عقدٍ لاحق، صرّح أحد خلفائها، بوصفه مديرا للآثار، أن الحفريات غير المشروعة "كارثة حقيقية."[31]

وفي مثل هذا التوقيت، دخل سوق دولي حقيقيّ غير مشروع حيّز التنفيذ، أسهم فيه اختراع السيارة، والسكك الحديدية، والسفن البخارية العابرة للأطلسي. فنحن على اطّلاع على بنية هذه الشبكة بفضل خلَف بيل المباشر، ريتشارد كوك (Richard Cooke)، بوصفه مديراً للآثار، والذي أصبح فيما بعد وسيطاً مانحاً التكاليف للأمريكيين الباحثين عن الآثار القديمة، والسجّاد العجمي، وما شابه ذلك، إذ تمَّ ضبطه يقوم بتهريب قِطعٍ إلى بيروت، إذ طلب كوك من سائق الشاحنة العراقي تسليم طَردٍ إلى مدير بعثة هارفارد إلى موقع نوزي، عالم الآثار آر إف سي ستار (R. F. S. Starr) (الذي زعم، عند مواجهته بتهمة تهريب آثار قديمة، أنه كان يُسدي خدمة لزميل محترم طلب إليه حمل طَردٍ إلى الولايات المتحدة وحسب).[32]

استمرّ الأوروبيون، حتى بعد تطبيق الاستقلال الرسمي عن بريطانيا عام 1932، ورغم الفضيحة المتعلقة بـ كوك، في ترؤس وزارة الآثار حتى عام 1934. أحدث الوطنيون العراقيون، خلال

بضعة سنوات لاحقة، تغييراً في تفسير القوانين الناظمة للتجارة وتصدير الآثار، إذ طالب وزير التربية العراقي، ساطع الحصري، بضرورة تقسيم اللّقى، الذي فُسِّر عند بيل وخلفائها بوصفه قسمةً تقوم على المناصفة تقريباً (في الواقع، ألقت بيل قطعة نقدية للأعلى لمعرفة من سيقع عليه الخِيَار الأول)، بوصفها تنطبق على النُّسخ طبق الأصل وحسب. مع ذلك، بقي علماء الآثار الأجانب في وضع أفضل من الموجودين في بلدان أخرى، إذ تم حظر الصادرات كافّة، وفقاً لما يُدعى بسياسة "الاحتفاظ" التي لم تدخل حيّز التنفيذ في العراق حتى منتصف السبعينيات.

بقي النهب معضلة مزمنة، لكن ليست حادّة في العقود التي سبقت انقلاب عام 1958 الذي أرسى نظام حكم علماني وعسكري وموال للسوفييت. إلاّ أن هذا الأمر تغير على نحو لافت بعد فترة عامٍ 1958، وعلى نحو خاصٍ بعد عام 1968 في ظل الدولة الأمنية التي أنشأها حزب البعث، وتوّجها صدّام حسين. قد تكون حقوق الإنسان معدومة في ظل حكم صدّام والبعث، إلاّ أنه تمّ إيلاء المواقع الأثرية والمتاحف عناية فائقة للغاية، إذ توقّف الحفر غير الشرعي والتهريب بصورة شبه تامّة، على الأقل في الفترة التي سبقت الحرب العراقية-الإيرانية، ويعود هذا الأمر إلى إتّباع النظام طريقة القبضة الحديدية في الأمن،فعلى حدّ تعبير أحد مسؤولي المتحف، مقارناً الحالة الأمنية في ظلّ صدّام والفوضى التي أعقبت غزو عام 2003، "إن ألقوا القبض عليك وأنت تنهب في عهد صدّام حسين، فعلوا هذا،" قال هذا الأمر مشيراً إلى حركة قاطعة للحلق، "أو قد يزجّون بك في السجن لخمس أو ست سنوات، أمّا الآن، فلا عقاب يُذكر؛ لدينا رجال شرطة يحرسون المواقع، إلاّ أنهم خائفون للغاية."[33]

لا تُولي أنظمة الحكم الأوتوقراطية كافة اهتماماً عميقاً بحماية التراث الثقافي القديم، أمّا بالنسبة إلى حزب البعث، وبالنسبة إلى

صدّام من بابٍ أولى، أصبح ماضي الرافدين أداة إيديولوجية هامّة لتأطير، وعندما تسنح الفرص لإعادة تأطير، مفهوم محدد للهوية القومية، إذ اتّبع بعثيّو السبعينيات سياسة ثقافية تبنّت المحافظة على الفولكلور والتراث هادفةً إلى توحيد الجماعات الإثنية؛ صرّح صدّام حسين أنه ليس هنالك فولكلوراً كردياً، وعربياً، وتركمانياً، بل فولكلور الشعب العراقي وحسب.[34] ونظراً إلى كون حضارات بلاد الرافدين دخيلة على الجماعات الإثنية المعاصرة، فقد أدّت هذا الغرض التوحيدي، في الوقت الذي سلّطت فيه الضوء على مجد الدولة الحالية أيضاً، "مبيّنة للعالم أن بلدنا الذي يمرّ بنهضة فوق العادة يمثّل النّسل [الشرعي] لحضارات سابقة قدّمت إسهاماً كبيراً للإنسانية."[35]

لكن يمكن أن يخدم تفسير انتقائي للآثار القديمة أهداف السياستين الخارجية والداخلية، إذ أعطت حرب العراق ضد إيران، على سبيل المثال، بروزاً دعائياً جديداً لمقاومة سكان بلاد الرافدين القديمة للفُرس، إذ تعيّن على شيعة جنوب العراق التخلّي عن التفكير باعتبار أنفسهم مرتبطين بثقافة فارسية-إيرانية، والاعتراف، عوضاً عن ذلك، بتراثهم المناوئ للفارسية بوصفهم متحدّرين من السّومريين. بالمنحى نفسه، قدّم دفع نبوخذ نصّر اليهود إلى السبي البابلي مقارنة مفيدة لصدّام للترويج للعراق بوصفه حامٍ للمقاومة العربية ضدّ إسرائيل بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد.[36]

فوق كلّ اعتبار، إن ما دفع صدّام، على أية حال، لاحتضان علم الآثار تمثّل في فائدته لعبادة الشخصية المحلية التي رعاها بدأب بعد توطيد سلطته عام 1979، إذ اعتبر صدّام ماضي الرافدين مجداً منعكساً عليه، وبذل مسعى موحّداً لتصنيف نفسه في سلالة تعود إلى مؤسسي الحضارة. نوّه المؤرّخ، أوليغ غرابر (Oleg Graber)، أن "صدّام يمتلك إحساساً



1. قبّعة بيسبول من مهرجان بابل الدولي مُرفَقَة بشعار يُظهِر صدّام حسين ونبوخذ نصّر. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى أماتزيا بارام، جامعة حيفا.

واعياً بأنه ينتمي إلى تاريخ يعود إلى العهود القديمة،" إذ "يَعتقِد أنه ضمن هذا التراث الجليل، مما يعني أن تدميره لا يتفق مع صورته الذاتية."[37] استغلّ صدّام بابل، شأنه في ذلك شأن الشاه الذي قرَنَ نفسه بـ سايروس العظيم بإقامة احتفال سيء السمعة عام 1976 في بيرسيبوليس [مدينة الفُرس] احتفاءً بألفين وخمسمئة عام من التاريخ الفارسي، من خلال استخدامها بوصفها منصّة مُعَدَّة لمهرجان شبيه بمهرجان نيورنبيرغ، شعاره "البارحة نبوخذ نصَّر، أمّا اليوم فصدّام حسين."[38] شُبِّه صدّام، في تكرارات لاحقة لهذا المهرجان، بـ سارغون الطفل (الذي من المحتمل أن تعود أسطورته الأصلية في مصدرها إلى قصة موسى) وبحمورابي.

تمّ إجراء المقارنة بحمورابي في ندوة دولية لعلماء آثار ومحامين عُقِدَت في موقع أثري، وموّلتها وزارة الإعلام. فهي بالنسبة إلى علماء

الآثار، انعكاس لحقيقة مفادها أن حقبة البعث مثّلت العصر الذهبي للكَرَم الحكومي؛ ضاعف البعثيون، في غضون أربع سنوات من تولي السلطة، ميزانية علم الآثار، وأعلنوا عن خطط لبناء متاحف في كل إقليم. فعندما وطّد صدام حكمه عام 1979، استمرّ في منح قسم الآثار حرية مطلقة فعليّة. وخلال هذه العقود، تمّ ترميم حترة، ونينوى، ونمرود، وبابل، إذ كانت كلفة المرحلة الأولى لترميم بابل فحسب 80 مليون دولار.

لم يُدفع المال فحسب، بل أُولي الاهتمام أيضاً. نُقل عن داني جورج يوكهانا (المعروف بـ دوني جورج في الغرب)، في الوقت الذي كان يشغل فيه رئيس القسم البحثي في متحف العراق الوطني، قوله أن حسين لم يطلع على تقاريره فحسب، بل أعادها بملاحظات متأنية على الهوامش.[39] مما لاشكّ فيه أن جنون العظمة عند صدّام أثّر في فحوى العمل الأثري إلى حدٍ ما، إذ تم القيام بأعمال تنقيب جديدة في تكريت، مسقط رأس الطاغية، وعلى سبيل المثال الأكثر شناعة، أمَرَ صدّام، بعد إطلاعِه على طوب بابلي نُقِشَ عليه اسم نبوخذ نصّر الثاني، بوجوب نقش اسمه على أحجار الطوب الجديدة المستخدمة في الترميم، والتي كان يموِّلها.[40]

على وجه العموم، عَمِل قسم الآثار، رغم ذلك، بطريقة احترافية عالية. وإذا ما كان صحيحاً أن **سومر** (المجلة الرسمية لقسم الآثار) قد نشرت افتتاحيات تغلب عليها الحماسة الثورية في أعقاب ثورة عام 1968، لم يكن الأمر كذلك على الإطلاق، كما يزعم المؤرّخ إريك ديفيس (Eric Davis) بأن "قراءة **سومر** بعد انقلاب البعثيين يعطي الانطباع بعدم حدوث أي نشاط أثري يُعتَدّ به قبل عام 1968."[41] استمرّت المجلة في ترجمة التقارير التي طُلِب من المنقِّبين الأجانب تقديمها في نهاية كل موسم. علاوة على ذلك، تم تخصيص التمويل الجديد، في ظل البعث، والذي يسمح بنشر أعمال التنقيب الأجنبية التي أُنجِزَت في عقود

سابقة. وتم نشر أبحاث عن الرُّقم التي عُثِر عليها في تل هرمل في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين. وأخيراً تم نشر موقع إريدو (Eridu) الهام، الذي تم التنقيب عنه عام 1942، في كتاب.

تمّ تأليف كتاب إريدو بمشاركة باحثَيْن، انكليزي وعراقي، وهذا مجرّد إشارة إلى فعالية التدريب التي قد تلقّاها العراقيون منذ عهد بيل، إذ أفضى التعليم إلى فرص أستاذية في الخارج قدّمتها جامعات أجنبية، مبتدئةً عام 1952، ومن خلال قسم الآثار العائد لها في جامعة بغداد، والحفريّات أيضاً، قدّم الاستثمار الطويل في الخبرة الأثرية فائدة كبيرة للعراقيين على حساب دول أخرى، ممّا يفسّر سبب عدّ معظم علماء الآثار خدمة الآثار العراقية الأفضل في الشرق الأدنى، مزوّدة بنظام وطني منظّم تنظيماً جيداً من قبل مفتشي مواقع جوّالين يُشرف عليهم باحثون محترفون من العاصمة. فغالباً ما وفّرت القبائل المحلية حرّاساً للمواقع، كما هي الحال في أوور، إذ تولّت القبيلة عينها مسؤولية الأمن منذ التنقيب عن الموقع لأول مرّة في العشرينيات من القرن العشرين.

وراحت الأمور تتدهور إلى حدّ ما بعد بداية الحرب العراقية-الإيرانية. مع هذا، كان هنالك مال وافٍ لدفع أتعاب الحراس، على الرغم من الاقتطاعات في الميزانية، لأن النهب، ولو جزئياً، ما يزال أشبه بصناعة ريفية غير منظّمة أكثر من العملية المنتظمة التي أضحت عليها فيما بعد. تتذكر إليزابيث سْتون (Elizabeth Stone)، التي قامت بأعمال تنقيب في العراق في العقود التي سبقت غزو الكويت، اقتراف البدويين من السعودية، المخيّمين في تلك المنطقة لفترة الشتاء، على الأقل، منذ العهود العثمانية، لنهب طفيف في مواقعها. يقومون بحفر بضعة فجوات في منطقة المقبرة باستخدام مجرفة وحيدة؛ ثم تردف سْتون قائلة: "كانوا يفعلون ذلك قبل وصولنا بفترة طويلة،" إلاّ أن البحث عن التّحف القابلة للبيع غير منهجيّ للغاية، "لدرجة أننا وجدنا أختاماً اسطوانية على

سطح الموقع."[42] فبالنسبة إلى البدو، كانت المسامير التي استخدمها علماء الآثار في تحديد المواقع بقيمة أيّ من التّحف.

انعكست الحِرَفيّة المستمرة للإدارة الثقافية العراقية في الطريقة المثلى التي تعاملت فيها مع القِطَع المودعة في متحف الكويت الوطني في أثناء احتلال صدّام للكويت. أبلغ قسم الآثار العراقي الأمم المتحدة عام 1990، قبل إطلاق قوات الائتلاف حملة القصف، أن متحف الكويت الوطني في خطر، وأنه سيتم ترحيل مقتنياته إلى بغداد للمحافظة عليها. وعدّ علماء الآثار العراقيون هذا الأمر واجب دولتهم بوصفها سلطة احتلال بموجب اتفاقية لاهاي عام 1954، وعدم عدّها غنيمة حرب. يؤكّد داني جورج أنه "لا علاقة لنا بالسياسة، نحن علماء آثار نقوم بواجبنا، ونوثّق القِطَع، ونرحّلها، ونحميها."[43] كما عمل موظّفو متحف العراق الوطني مع موظّفي متحف الكويت الوطني في توضيب المواد المودعة في متحف العراق الوطني وفي أماكن أخرى. وتعرض متحف الكويت الوطني للحرق خلال عملية عاصفة الصحراء (ربّما، على يد القوات العراقية المُنسحِبة)، إلاّ أنه تمّ الحفاظ على المجموعة.[44] وأبلغت العراق الأمم المتحدة، في غضون بضعة أسابيع من نهاية الحرب، أنها ستُعيد القِطَع؛ فقبل إعادة الصناديق، يتم فتحها وإجراء التصنيف الأولي الحقيقي، مبيّناً احتواء الصناديق على خمس وعشرين ألف تحفة (وليس على ألفين وخمسمئة، على حدّ زعم الوفد الكويتي المذهول).[45]

ألحقت عواقب حرب الخليج عام 1991 أضراراً فادحةً بوزارة الثقافة العراقية وبالتراث الثقافي للبلد، مقدمةً بذلك عرضاً تمهيدياً لما يُتوقع حدوثه عام 2003، إذ تمّ نهب تسعة متاحف إقليمية من أصل ثلاثة عشرة، في الانتفاضات التي أعقبت تشكيل منطقة حظر جوّي في الشمال والجنوب. ففي إحدى الحالات، قَتل غوغاء ابن مدير المتحف عندما حاول مقاومة النّاهبين، وربّما لأنه مثّل حزب

البعث المقيت،[46] إذ صَعَق خُبث النهب مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها الذي توقّع (وبسذاجة نسبية نظراً إلى الاستغلال الدعائي الهائل عند صدّام لتماثيل بلاد الرافدين) أن الحملة التربوية الكبيرة التي قام بها لسنوات عديدة ستجعل المتاحف بمنأى عن الغضب الموجَّه ضد الأبنية الحكومية.

تمّ فقدان حوالي أربع آلاف قطعة على يد النّاهبين، ولمساعدة الإنتربول وعملاء الجمارك في استعادة ما تمّ سرقته، سرعان ما قام علماء الآثار الغربيون، العاملون بموجب لوائح زوّدهم بها موظفو المتحف، بابتكار أجزاء توصيفية لمئة قطعة يمكن التعرّف عليها بسهولة (خمسون منها مرفقة بالصّور). مع هذا، تيسّر لحفنة من هذه التحف وحَسْب الظهور، العديد منها في نيويورك، أمّا البقيّة ففي اليابان.[47]

تدعم هذه المحطّات المترامية الأطراف تقارير معاصرة متنوعة مفادها أن بعضاً من النهب، على الأقل في الفترة الأولية، قام به محترفون. فعلى سبيل المثال، ادّعى مدير متحف الموصل أن تجار الآثار طلبوا من مكتشفين هواة التجول في صالة العرض والتقاط صور للقِطَع موضع الاهتمام؛ فمن المفترض نقل هذه الصور إلى عصابات شبيهة بالمافيا لتنفيذ المهمّة بنقل القِطَع شمالاً إلى الإقليم الكردي.[48] على أية حال، يُعتقد أن غالبية النهب الأولي للمتاحف الإقليمية لم يَجْرِ عمداً، بل بشكل انتهازيّ، نظراً إلى عدم وجود سوى قلّة قليلة من التجار في العراق في أثناء تلك المرحلة، واعتراف عام طفيف بالقيمة الكامنة للتحف في السوق الدولية. وفي إحدى الحالات، استولى أكراد على مغارة خزّن فيها متحف الموصل بعضاً من أثمن الرّقم المسمارية، إلاّ أنه لم يعنيهم فتح الصناديق التي كانوا يجلسون عليها.

مع هذا، تطوّر، في غضون بضع سنوات، ما سبق اعتباره سرقة اعتباطية وانتهازية إلى عمليات حفر ممنهجة. ويكمن ما أحدث هذا التغيير في الأوضاع المعيشية الدافعة لليأس باستمرار لدى معظم

العراقيين في ظل العقوبات. ففي جنوب العراق، تفاقمت تأثيرات الحظر الاقتصادي بحملة صدّام الشائنة (1992-1998) لتجفيف السَّبْخات، مماّ دمّر حقول القمح وبساتين البلح المحليّة، وأُرغم الآلاف من الرجال على البحث عن أيّ عمل في البلدات المجاورة.

لكن على الرغم من فقر السكان، ما كان لهذا الأمر أن يتحوّل إلى نهب من أجل العيش لو لم تصبح آثار الرافدين فجأة سلعاً قابلة للبيع. في الحقيقة، بدأ النهب فعلياً بعد زيادة في الطلب الدولي من جامعي التحف، على وجه الخصوص، لا الحصر، على الأختام الاسطوانية. إن الأختام الاسطوانية عبارة عن أحجار بحجم إصبع يتمّ ثلم سطحها بتصميمات دقيقة، إلاّ أنها معقّدة ببراعة في الغالب، وبأشكال مطرّزة، مؤدية غرض التواقيع عند تمريرها على طين رطب، إذ أصبحت الأختام وَلَعاً في سوق الآثار بعد أن تمّ بيع مجموعة إرلينماير (Erlenmeyer) بالمزاد عام 1989.[49] فبلغت الأسعار أعلى مستوياتها بحلول عام 2001، 424،000 دولار لقاء ختم اسطواني عالي الجودة بيعَ في سوق نيويورك للتحف.[50] وخلافاً لقِطع البلاط الضخمة المنقوشة، كتلك المسروقة من متحف موقع قصر سنحاريب، والتي رغم تصدّعها سلفاً، كسّرها الناهبون إلى أجزاء أصغر قابلة للبيع، إن الأختام الاسطوانية قابلة للحمل إلى أبعد الحدود، ويمكن إخفاؤها بسهولة، ومتوافرة بكميّات كبيرة ووافية لمنح السكان المحليين الأمل بإمكانية العثور على أحدها بمحض الصدفة من خلال الحفر بما فيه الكفاية.[51] ويمكن للوسطاء استغلال هذا الأمل من خلال منح الحفّارين مبالغ بسيطة للغاية تقدّر بحوالي خمسين دولار للقِطَع الصالحة، وفي حال تراجع إيقاع السلب، يدفعون لحفار بمفرده مبالغ ضخمة.

لقد تمّ عدّ شراء هذه القِطَع دون مصدر حقيقي مخالفاً للقانون، إلاّ أن هذا الأمر لم يُجدِ نفعاً بوصفه رادعاً لجامعي التحف. طبعاً، الدليل متفرّق في هذا الصدد، إلاّ أننا نمتلك بعض الإشارات لما طمح إليه جامعو

التحف، ولكيفية حصولهم عليه من خلال قنوات غير مشروعة. ففي عام 1992 أو 1993، تواصلٍ جامع الآثار القديمة، شلومو موسييف، مع عالمٍ آثار، متسائلاً عن إمكانية "تنظيف قبو المتحف العراقي لأجله."[52] أبلغ موسييف عالم الآثار أنه كلما أرادٍ مادةً ما، عليه أن يقدِّم طلب شراء وحسب، ويدفع ثمنها مباشرةً بدلاً من شرائها من سوق التحف. اشترى موسييف عام 1994 منقوشاً من بلاد الرافدين فيٍ مستودعٍ مطار في جنيف، بحسن نيّة، على حدّ تعبيره. تبيّن لاحقاً أن التحفة منهوبة من نينوى، وأُعيدت إلى الحكومة العراقية (التي بدورها عوّضت موسييف، على نحو محيِّر).[53]

لم يكن في أيدي خبراء الآثار العراقيين حيلةً في الاستجابة للمدّ المتزايد للسلب والنهب، إذ خُفِّضت ميزانية مجلس إدارة آثار الدولة تخفيضاً شديداً، ولم تستطع أبسط أدوات التدوين الصمود في وجه العقوبات. وفي إحدى الفترات، كان هنالك ستمئة فنيّ تقريباً يعملون في خدمة الآثار، لكن في الوقت الذي بدأ فيه الحظر فعاليته في التسعينيات من القرن العشرين، بدأت حالات الصَّرف من العمل، ومع بداية حرب عام 2003، بقي حوالي خمسون فنياً في عملهم، ليس إلاّ. كانت ميزانية عام 2003 المخصصة لمجلس الآثار والتراث الحكومي 2 بليون دينار عراقي وحسب، أي حوالي 2 مليون دولار. (فعلى سبيل المقارنة، كانت الميزانية السنوية لمتحف بلاد الرافدين في نهاية التسعينيات ما يفوق 200 مليون دولار). لم يتلق مئة مندوب آثار محلّي تقريباً، منتشرون عبر البلاد، المال بانتظام، وفي بعض الحالات على مدى سنوات، وافتقروا المركبات للوصول إلى المواقع الواقعة تحت مسؤوليتهم.

كان من المفترض منع النهب، في ظل نظام الحكم الأمني، من خلال سطوة الحكومة وحزب البعث، التي يمكن لمسؤولي الآثار الإقليميين، المنبّهين من قِبَل واحد من ألف وخمسمئة حارس منتشرين في المواقع عبر العراق، الاتّكال عليها لإرسال الجيش، إن دعت الحاجة لذلك.

على الأقل، هذا ما كان نظرياً. في الواقع، تمّ تهميش الأمن الوطني العراقي، الذي سبق أن كان منظمة محترمة ومحترفة، على يد قوات صدّام الأمنية، إذ فُرِضَ عليه الفساد المقيت بفعل الإهمال بعد حرب الخليج.[54] ولو توافرت لديه الإرادة والوسيلة لإرسال قوات، ما كان بمقدور النظام القيام بذلك في معظم أرجاء الريف؛ كما أدّى تشكيل منطقة حظر جوي إلى عدم إمكانية الوصول إلى الأماكن البعيدة بالحوّامة المزوّدة بقوات قادرة على طرد الناهبين، ومع ازدياد ضعف السلطة المحلية، ازدادت وقاحة الناهبين، إذ قاتل الناهبون، في إحدى الحوادث، قتالاً ضارياً ضد الجيش لأربع وعشرين ساعة.[55]

علاوة على ذلك، لم تعد قيادة النظام شديدة التمسّك بالحماية الثقافية كما كانت الحال في الثمانينيات من القرن العشرين، إذ سرت شائعات أن عُدَي، ابن صدّام حسين، قد باع عدة آلاف من التحف، وأن علي حسن المجيد، "علي الكيماوي" سيّء الذكر، قد بنى قصراً له فوق موقع آشوري قديم.[56]

وفي أواخر التسعينيات من القرن العشرين، ازدادت وتيرة النهب في كل أرجاء البلاد نتيجة لضعف سلطة الأمن على المواقع، والطلب المتزايد من جامعي التحف. وعلى مقربةٍ من الموصل، شرع صائدو التحف بمهاجمة المواقع الأثرية فعلياً حوالي عام 1999، عندما توصّل العراقيون العاديّون إلى أن بإمكانهم بيع آثار قديمٍ في السوق الدولية السوداء.[57] وكما يستذكر دوني جورج، "كنّا نسمع يومياً عن سرقة أشياء وتحطيمها."[58]

حاول صدّام كبح جماح النهب من خلال إجراءات صارمة للغاية، لم تقتصر على إخراجٍ إعدام متلفز لعشرة رجال أعمال أثرياء من الموصل قاموا بتقطيعٍ ثور آشوري مجنّح إلى قِطَعٍ صغيرة، حاولوا تهريبها إلى الأردن.[59] لم يكن لهذا الأمر أيّ وقع يُذكَر، إذ تمثّل المتراس الوحيد ضد النهب، في هذه الظروف، في القوة الأخلاقية للمشايخ المحليين الذين غالباً ما يلجأ الحرّاس إليهم للمساعدة في

استعادة القِطَع؛ بالرغم من ذلك، كانت مناشدة المساعدة هذه إشكالية إلى حدّ ما، نظراً إلى تورّط المشايخ أنفسهم في النهب غالباً، فلم يوجِّهوا السكان المحليين للحفر في مواقع معيّنة فحسب، بل أشرفوا على مبيعات الآثار المحلية، إذ شكّلت إحدى البلدات على نحوٍ خاص سوقاً ضخماً، على حدّ تعبير جورج: "يأتي إليها الناس من الشمال، ويأتي الأكراد، ويأتي الناس من بغداد لشراء القطع وبيعها." [60] ويضيف جورج أن الأكراد يلملمون القِطَع من بغداد أيضاً لنقلها عبر إيران أو تركيا؛ ولقد قُدِّر لهذه القِطَع أن تحطّ رحالها في صالات عرض يُديرها أكراد في ميونيخ، ألمانيا، أو في أماكن أخرى، بالإضافة إلى سُبُل تهريب راسخة تسيطر عليها شبكات قبلية. [61]



2. رأس مفصول عن ثور آشوريّ مُجَنَّح، قام لصوصٌ بتقطيعه إلى أجزاء صغيرة. ونتيجة لذلك، تمّ دقّ أعناق عشرة رجال، مع انتشار إشاعة مفادها أن صدّام كتب على موافقته على الإعدام، "فلتُقطَع رؤوسهم مثلما قطعوا رأس الثور المُجَنَّح." يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى كريس بورونكل/إي إف بي/ صور متحف غيتي.

من الأهمية بمكان التنويه إلى أن الحرّاس المحليين، الذين شغّلهم مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها، لم يكن متوقعاً منهم أبداً أن يكونوا قادرين على الدفاع عن المواقع بأنفسهم، على وجه الخصوص مقاومة الناهبين المفوَّضين من قبل مشايخهم. بدلاً من ذلك، كان متوقعاً من الحراس "الدفاع عن القلعة" إلى حين وصول سلاح الفرسان. كان عدد من الحراس مسلحين، لكن لم يكونوا جميعاً كذلك على الإطلاق، لأن صدّام كان يُحجِمُ عن ذلك على وجه العموم. على أية حال، لم يكن حراس المواقع خبراء أمنيين، أو حتى شَرطة، إذ لم يُتَوقَّع منهم المجازفة بأرواحهم لحماية موقع بعيد. ففي المتاحف، كان الحراس، عكس رغبتهم، أقل تجهيزاً للقتال أيضاً؛ تصف عالمة الآثار، زينب بحراني، أحد الحراس في السبعينيات من العمر أخبرها أنه قد استخدم عكّازه في محاولة لضرب الناهبين في نيسان من العام 2003. كما حاول، عبثاً، حارس موقع مُعَمِّر آخر في متحف بابل، إبعاد الحشد هناك بمنْجَل حديدي قديم.[62]

قام علماء الآثار العراقيون والغربيون بما استطاعوا إليه سبيلا في مواجهة هذه التحدّيات، إذ تولّى معهد الاستشراق، عبر وسطاء أردنيين، دفع رواتب الحراس في مواقعهم لحماية حفرياتهم الخاصّة. وقام عالم الآثار البريطاني، نيكولاس بوستغيت (Nicholas Postgate)، بالأمر ذاته مع حارس في مدينة أبو صلابيخ السومرية، موقع نقّب عنه بوستغيت آخر مرّة عام 1989. ونظراً إلى عجزها عن الوصول إلى المواقع البعيدة، ولافتقارها إلى النقود لدفع رواتب الخفراء، شرعت سلطات الآثار المحلية والإقليمية بالسماح للحراس الإقامة في المواقع وزراعة قِطَع أرض صغيرة؛ والقيام بهذا الأمر أمرٌ سيءٌ للغاية من وجهة نظر خاصة بعلم الآثار.

ومع ذلك، أصبح النهب، بحلول عام 2000، في مناطق الحظر الجوي سيئاً للغاية، مما جعل مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها يقرر تجريب إستراتيجية التطهير والضبط، لأن "العديد من عمّالنا كانوا

ينهبون المواقع،" في بعض الحالات، على حد تعبير جورج؛ فأرسل [المجلس] موظفيه تابعين له إلى عدد بسيط من المواقع الهامّة. في منطقة كانت تتعرض للنهب على نحو كثيف، لحمايتها على مدار الساعة طوال السنوات الثلاث القادمة. تمّت زيادة عدد الحراس المسلّحين المُجَنَّدين من القرى المحليّة بمساعدة من المعمّرين القبليين من واحدٍ أو اثنين إلى خمسة عشر أو ستة عشر في هذه المواقع، وتمّ تثبيت نقاط تفتيش مفاجِئة، وغالباً ما قضى دوني جورج الليل في الموقع برفقة سلاح إلى جانبه. كانت مهمة مُضنية، إلاّ أنها اهتدت إلى اكتشافات لافتة في أعمال التنقيب تلك، في حين أوقف الوجود المسلّح النهب في تلك المنطقة. إن ما أكّد أهمية استعراض القوّة قصة نقلها إلى جورج أحد حرّاسه. كان الرجل جالساً في مقهى بالقرب من شخص ما تعرّف عليه بوصفه واحداً من الناهبين: "سأله: لِمَ لا تذهب إلى [الموقع]، يقولون أنهم يكتشفون مادة فائقة للغاية هناك؟" ردّ ذاك الرجل قائلاً: "لا، لا نذهب، فالحكومة موجودة هنا الآن، لا ندخل إلى هناك."[63]

تَواكَبَ نجاح مساعي جورج مع ما بدا انقلاباً تاماً في المُناخ الدولي بشَّر بالخير لمستقبل علم الآثار العراقي. ففي أثناء الفترة 2000-2001، أخذت العقوبات التي أبعدت علماء الآثار الأجانب عن العراق بالتداعي، إذ كان الألمان والفرنسيون أول العائدين إلى الحفريات. وترأس وزير الخارجية، طارق عزيز، الاجتماع الأول المتعلق بعلماء الآثار الأجانب في بغداد منذ حرب الخليج. وبعد طول انتظار، بدأت الرابطة الأمريكية للأبحاث في بغداد، وهي منظمة غير ربحية قوامها مجموعة من الجامعات الأمريكية قبل حرب عام 1991. إلاّ أنها لم تنشأ فعلياً في بغداد على الإطلاق، بوضع الخطط لإعداد برنامج عمل؛ زار رئيسها، ماغواير غيبسون (McGuire Gibson)، مع آخرين، بغداد وجال في موقع أمّة، إذ كان مرتاحاً من اكتشاف تعرّضه لأضرار أقلّ حدّة مما كان متوقَّعاً.

"لم يفكّر أحد بالثقافة"

حماية التراث المتعلّق بالحرب في الفترة الأوليّة لما قبل الحرب

لقد سُفِحَ الكثير من الحِبر حول إخفاق الجيش الأمريكي في القيام بالتحضير المناسب لمرحلة ما بعد العمليات القتالية لحرب عام 2003، وحول الوَقْع الكارثي الذي سبّبه قِصَر النظر على كلّ قطّاع من قطاعات المجتمع العراقي فعلياً. ينبغي استيعاب الإخفاق في اتخاذ خطوات لمنع نهب متحف العراق الوطني في بغداد، والنهب المستمر- محدود التغطية، إنّما كثير التخريب- للمواقع الأثرية العراقية، ضمن هذا السياق الأوسع وقصير الأمد المتمثّل في الإخفاق، جدلاً، في حماية أيّ عدد من الأصول الهامّة أكثر من غيرها. اقتضت رغبة وزير الدفاع، دونالد رمسفيلد، الموثّقة بدخول القوات الغازية بخفّة وسرعة التخلي، على ما يُظَن، عن القوات غير الأساسية في الموجة الأولى، مما يعني وجود قلّة قليلة من الجنود على الأرض في بغداد لتوفر على الدبابات حراسة المباني، بما فيها المتحف، دون أن تقتصر عليه إطلاقاً. ومما لاشكّ فيه، أفضى الاندفاع إلى الحرب إلى قِصَر تخطيط ما قبل الحرب واختزاله أيضاً، بطرائق جعلت حماية التراث الثقافي صعبة، وسواها من المهام العديدة الهامّة ما قبل

القتالية، لدرجة يصعب فيها وضعها على أجندة التخطيط أيضاً، ناهيك عن تضمينها في الأوامر العملياتية.[1]

لكن من الخطأ بمكان الزعم أنّ استراتيجية رمسفيلد في تفضيل السرعة، والاندفاع إلى الحرب، أو القرار التكتيكي بالدخول إلى بغداد تمثّل العوامل التي تقرّ مصير المتحف وحسب؛ كانت هنالك عوائق بنيوية راسخة وطويلة الأمد أيضاً، داخل كلّ من الجيش وإدارة بوش، أعاقت تطوّر الكفاءات القادرة على الانتشار لحماية المتاحف والمواقع الأثرية، في حال رَغِبَ صانعو السياسة في البنتاغون، أو مخططو القيادة الوسطى الأمريكية (USCENTCOM) القيام بذلك.

فالجنود يعدّون أنفسهم محاربين، لا شَرطة، إذ يولي الجيش الأمريكي تقليدياً، على وجه الخصوص، قيمة متدنية للغاية للمهام المتواضعة المتعلقة بالدوريات أو حراسة المناطق، مقارنةً بالعمليات القتالية، فعمليات حفظ السلام والاستقرار أعمال لا جدوى منها، مفتقرة للمجد المرتبط بعبارة "أُنجِزَت المهمة." انعكست اللامبالاة النسبية للجيش في هذا الجانب من عمله من خلال الإخفاق في تشكيل وحدات دائمة مؤلّفة من عناصر مدنية وعسكرية، أو وحدات مُدرَّبة من الشَّرطة شبه العسكرية، إذ دعت الحاجة إلى هؤلاء الجنود بعد حرب الخَليج، والبوسنة، وكوسوفو أيضاً.[2] ورغم وضوح الأمر بالنسبة لأيّ محلل لهذه الأزمات أن الجيش الأمريكي احتاج، في الحدود الدنيا للغاية، لإمكانية تدريب الشرطة المحليّة، بالإضافة إلى وحدات مدنية وعسكرية متخصِّصة أخرى، بقي ضبط الأمن ضمن الجيش يُمَوَّل بطريقة خاصة، من خلال طلبات ميزانية إضافية مزعجة مُحوَّلة من وزارة الخارجية. فتزامناً مع انخراط الجيش في مراجعات جديّة لاستخلاص العِبَر من الدروس التي حسَّنت العمليات القتالية، "لم تقم الوكالات المدنية الأمريكية والدوائر صاحبة القرار المعنية بمسعى مشابه فيما يتعلق بالكفاءة على صعيد ما بعد النزاع [وذاك حال الجيش

النظامي، يمكن للمرء أن يردف في القول]؛ كما لم يتبنوا استقرار ما بعد النزاع بوصفه مهمة جوهرية."[3] على حدّ تعبير روبرت بيريتو (Robert Perito).

في هذا الصدد، تبايَنَ الجيش الأمريكي، على نحو لافت، عن حلفائه في الناتو لأسباب عديدة. أولاً، يمتلك نظراؤنا الأوروبيون خبرة في تسيير أمور الشرطة الوطنية وقوات الأمن شبه العسكرية، إذ كانوا مرتاحين في العمل جنباً إلى جنب مع الجيش النظامي. وخلافاً لذلك، لم تسمح أمريكا بتطوير شرطة وطنية أبداً، مما عكسَ انعدام الثقة بالسلطة المركزية الذي ميّز أمريكا منذ قيامها.

لكنْ كانت مهام قوة الشرطة في بداية إدارة بوش أضعف بنية أيضاً من بنية حلفائها لجملة ثانية من الأسباب متعلّقة باستراتيجية الناتو في خوض الحروب التي تم تطويرها لحقبة الحرب الباردة. فكما يُفسّر المحلل سكوت فيل (Scott Feil)،

طالبت عقيدة الناتو الأمم الأعضاء برعاية سكانها في حال النزاع مع حلف وارسو. طالما أن النزاع سيقع في القارّة عموماً، كان الجيش الأمريكي متنصّلاً من مسؤولية السيطرة على نطاق واسع ومهام إعادة البناء. ستتولّى حكومات حلفاء الناتو أمورها، وتنصبّ مسؤوليات الجيش الأمريكي في إدارة الحرب وفقاً لقانون الحرب البرية المُعتَمَد. فاقتضى هذا الأمر نقل السكان خارج نطاق النزاع، من خلال إيلاء اهتمام وافٍ بعدم التسبب، دونما مبرر، بإصابات مدنية، أو تدمير أهداف غير عسكرية، وإلى ما هنالك، إلاّ أنه سُمح للسيطرة واسعة النطاق، وقوة الشرطة، وإمكانيات إعادة البناء، بالضمور إلى حدٍ لا يُستهان به.[4]

أسهم الميل الفطري للجيش النظامي ضد العمل الأمني، وغياب الشرطة الوطنية، والموقف الراسخ تاريخياً للجيش الأمريكي في خوض الحروب، في إهمال تخطيط ما بعد الحرب لحماية المواقع. مع هذا، لا يمكن لأيّ من هذه الأوضاع أن تكون موهنة على النحو الذي آلت

إليه لولا توافقها مع رغبة إدارة بوش السابقة لأحداث الحادي عشر من أيلول في سحب الجيش من مهمة عمليات حفظ السلام. تولى فريق عمل بوش للسياسة الخارجية، مستشارة الأمن القومي، كوندوليزا رايس، ووزير الخارجية، كولن باول، مناصبهما، مقترحين تفضيلهما تولّي المدنيين أمن ما بعد العمليات القتالية، رغبة تناغمت بدقّة مع رؤية رمسفيلد في جيش أقلّ عدداً وأكثر حركةً. وعليه، ألغى قرار الأمن القومي الأول مجموعات الوكالات البينيّة كافة، بما فيها مجموعة حفظ السلام الرئيسة التي أسّستها إدارة كلينتون في مسعى لمعالجة المشكلة، إذ تمّ تعليق العمل بقرارات سياسةٍ كلينتون حول حفظ السلام، رهناً بإعادة النظر فيها، دون أن تخلِّف أية سياسة واضحة حول المساعدة التي يتوجّب على الأمم المتحدة تقديمها لإعادة النظام العام، ومن سيتحمّل المسؤولية، وكيفية تنسيق برامج الوكالات البينيّة، أو عن مصدر التمويل.

في هذا السياق، رسى العمل الأمني على مكتبٍ المخدرات الدولي وشؤون تطبيق القانون التابع لوزارة الخارجية، خصوصاً على مجموعة صغيرة من المسؤولين متوسطي المستوى العاملين دون إشراف، ودون قوات عاملة يمكن الاستعانة بها تقريباً. لذلك، عُهدَ التجنيد لمهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لشركة وَظّفَت رجال شَرطة يبحثون عن مال سهل المنال والمغامرة، مما أفضى إلى فضيحة في البوسنة عندما اتُّهِم العديد من رجال الشرطة الأمريكيين بالاتجار الجنسي. وكانت أفغانستان خير مثال على التأثير المدمّر الذي خلّفه تخلّي أمريكا عن مسؤوليتها في حفظ السلام على التراث الثقافي، إذ بدأت قوّة أمنية دولية، بتفويض من الأمم المتحدة، بالانتشار في كانون الثاني 2002 وحسب، بعد شهر من تشكيل حكومة مؤقّتة. إلاّ أن هذا الانتشار كان مقصوراً على كابُول وحسب، وعُهِدَت مسؤولية الحفاظ على الأمن في أماكن أخرى إلى الأفغان. امتلك تَحالف الشمال الأفغاني قوّة شرطة قويّة

قوامها 4000 تمّ إرسالها إلى كابُول عندما احتلّها تحالف الشمال، إذ كان الهدف طويل الأمد تدريب 70000 رجل شرطة. علّل بوش الآمال، مستشهداً بخطة مارشال في خطاب له عن القضية، أن الإدارة قد أقرّت بضرورة بناء الأمم. لكن سرعان ما أفصح دونالد رمسفيلد وبوول ولفوفيتس عن سياسة الولايات المتحدة، إذ بقي الرجلان معارضَيْن لاستخدام الجنود الأمريكيين بوصفهم شرطة، وتصوّرا بناء جيش وقوّة شرطة أفغانية وطنية، واستخدام قوات حفظ سلام دولية في كابول، وإرسال طواقم من قوات خاصّة للعمل مع أمراء الحرب الإقليميين.

لقد جرّبت دول الاتحاد الأوروبي قوات حفظ سلام قامت بمهمتها. علاوة على ذلك، شكّلَت وحدات شبه عسكرية متخصصة ومدرّبة للتعامل مع حماية التراث الثقافي، كالقوة العاملة الإيطالية (Carabinieri)، ومجموعة أصغر تمثّل وحدة الشؤون الثقافية الشمالية التابعة للناتو، وطواقم الاحتياط الوطني من هولندة وبولونيا،[5] على وجه الخصوص. كما كان بإمكان إيران تأمين حراس ثقافيين مسلّحين، إن لم يكن هذا الأمر مكتوب عليه الإخفاق لأسباب واضحة.[6] إلاّ أن اقتصار الأمم المتحدة على كابول في الأصل، وزيادة عدم الاستقرار في الريف، وازدياد التوترات مع أوروبا بشأن الأحادية الأمريكية في مناطق سياسية أخرى، دفع الدول الأوروبية لمقاومة مُقتَرح الولايات المتحدة بأنه يتوجب عليهم تحمّل المسؤولية الرئيسة عن حفظ السلام في المواقع الأثرية مترامية الأطراف، إذ ازداد النهب ألف ضعفٍ في ظلّ طالبان. ساعدت القوات الألمانية الخبراء المدنيين في المهمة المضنية المتعلقة في صون ما بقي من جروف بامِيان (Bamiyan) وفتَحَاتها، برعاية اليونيسكو والمجلس الدولي للنُّصُب والمواقع الأثرية، لكن ما زالت بقية مواقع أفغانستان الأثرية غير آمنة.

وبحلول كانون الأول 2003، كانت الأنباء القادمة من اليونيسكو عن الوضع في أفغانستان مروِّعة:

تواجه الإشارات الإيجابية عن تعاون دولي حثيث (في أفغانستان ما بعد طالبان) تحدياً رئيساً في قلب العملية المأساوية لسلب تراث أفغانستان الثقافي، أيْ النهب المستمر للمواقع الأثرية والاتجار غير المشروع بالملكية الثقافية خارج البلاد. تُقدِّر وزارة الإعلام والثقافة الأفغانية أن حجم النهب المستمر والاتجار غير المشروع مضاهٍ لذاك الحجم الذي تمّ تحمّله خلال نظام حكم طالبان. وبقيت الوسائل المتاحة لمكافحة النهب محدودة، في المناطق الإقليمية على نحو خاصٍ، إذ أن الوضع الأمني ما يزال متقلِّباً. ففي وقت مبكرٍ من هذا العام، طلبت وزارة الإعلام والثقافة نشر خمسمئة حارس مسلح في أكثر المواقع الأثرية عرضة للخطر في البلد. إلى ذلك، لم تكن الموارد المتاحة لإعادة القانون والنظام في أرجاء البلاد كافّة كافية لتلبية هذا الطلب.[7]

يمكن إلقاء اللوم في جلّ المصيبة التي عانى منها تراث أفغانستان الأثري على قرار السياسة التي خوّلت أمراء الحرب تولّي أمن مناطقهم الذاتية بدلاً من وجود ائتلاف قويّ من الجيش والشرطة. فحاصر أمير الحرب المحلي، في إحدى المواقع الهامة المكتشفة حديثاً، المسؤولين الحكوميين، في حين قام جنوده بسرقته. وعندما أرسلت الحكومة عناصر شرطة إلى موقع آخر يتعرض للنهب على يد أمير حرب أيضاً، قُتل أربعة منهم.[8] نتيجة لذلك، ازداد النهب في الريف، طبقاً للشائعات، وخرج عن السيطرة تماماً، إذ صادرت الحكومة البريطانية، بين عامي 2004 و 2006، ثلاثة أو أربعة أطنان (!) من القطع المسروقة المهرَّبة إلى المملكة المتحدة من أفغانستان المُحَرَّرة.[9]

عكست مراقبة اليونيسكو للأعمال المضنية لمساعي حماية التراث الأفغاني التزام المنظمة الدولية، المُصاغ في اتفاقية التراث العالمي عام 1972، بالعمل من خلال الوكالات الحكومية على حثّ القوات المسلّحة على التقليل من الأضرار الحربية بحق الآثار القديمة. للأسف، لم يكن بيد اليونيسكو حيلة بمفردها للتأثير على جيش لا

مبال، على الرغم من تصديق الولايات المتحدة لاتفاقية اليونيسكو. فتعيَّن ممارسة أي نفوذ على نحو غير مباشر، من خلال محاورِيْن داخل وزارة الخارجية، أو أية وكالات أمريكية أخرى قد يكون لها مصلحة في حماية التراث الثقافي.

على الرغم من ذلك، لم يكن تحديد ماهية هؤلاء أمراً يسيراً، كما كانت حال درجة غياب التنظيم والاهتمام بقضايا حماية التراث الثقافي داخل الحكومة التي حيّرت لاعب سياسة حاذق وخبير للغاية مثل آرثر هاوتن (Arthur Houghton). كان هاوتن واحداً من مجموعة صغيرة من الناس الضالعين ببواطن الأمور في كل من بيروقراطية واشنطن والمستويات الأرفع في القطاع الثقافي. ونظراً إلى أنه سليل أسرة عريقة لمؤسِّس شركة كورنينغ غلاس ووركس (Corning Glass Works)، أمضى ثلاث عشرة سنة في وزارة الخارجية موظفاً في السلك الدبلوماسي، وست سنوات محللاً للسياسة الدولية في البيت الأبيض في ظل حكم كلٍّ من جورج إيتش دبليو بوش وبيل كلينتون. كما أنه عَمِل أميناً مكلّفاً بتسيير متحف غِيتي (Getty) خلال السنوات الأولية، (إذ عانى من تجربة مؤسفة جرّاء شراء تمثال [يوناني قديم] لشابّ عار، تبيّن لاحقاً أنه مزيّف)،[10] وبوصفه عضواً في اللجنة الاستشارية للمُلكية الثقافية التابعة للرئيس.[11] وتمثّل شغفه الذاتي في جمع القطع الأثرية بالنقود السلوقيّة، إذ يُعدّ واحداً من الخبراء العالميين الروّاد فيها.

والتقى آشتون هوكينز (Ashton Hawkins)، نائب الرئيس التنفيذي والمستشار السابق لأمناء متحف العاصمة، هاوتن في أواخر ربيع 2002. فهو مناصر، شأنه في ذلك شأن هاوتن، لتحرير قوانين الآثار القديمة من أجل تصديرها من بلد المنشأ. وطلب آشتون من صديقه أن يجوب واشنطن لتسقّط ما يقوم به المسؤولون ومناصرو الآثار القديمة تحضيراً لما كان يلوح على نحوٍ مضطردٍ على أنه حرب على العراق.

لقد زعم هاوتن بوجود مكتب في مكان ما من وزارة الـدفاع أو وزارة الخارجية يُنظَر فيه بالأخطار الحربية المحدقة بالمواقع الأثرية في بلاد الرافدين والمتحف الوطني في بغداد، فيتذكّر قائلاً: "انظر ماذا أمامنا! إن ما اكتشفته غياب مـن يُعـالج القضـية؛ لم أصـادف أحـداً، في أيّ موقع من الحكومة الأمريكية، متابعاً لمسؤولية معالجة حماية الثقافـة، الثقافة المادية في العراق، والحفاظ عليها."[12]

ففـي حقبـة سـابقة، كـان بمقـدور شـخص مثـل هـاوتن، الـدّارس في هارفارد، والمتحضّر، وذو الحَسَب والنَّسَب، نَقلَ هموم هوكينز وآخرين إلى عناية صانعي السياسات على أرفـع المسـتويات مـن خـلال التواصـل مـع بعض الأصدقاء من النخبة الحاكمة لتحذيرهم بوجوب إيلاء حماية التراث الثقافي الاهتمام. فكما تُبيِّن لِيْن نيكولاس (Lynn Nicholas)، تم القيـام بهذا الأمر في الحرب العالمية الثانية أثناء الاستعداد لغزو النورماندي علـى النحو الآتي: التقـى مـدير متحـف العاصـمة بعـد التشـاور مـع زمـلاء في بوسطن، على هامش عشاء مـع مجلـس المعـرض الـوطني في واشـنطن، إذ صدف وجود رئيس القضاة، هارلان سْتون، ووزيري الخارجية والخزانـة. قدَّم رئيس القضاة خدماته بتولّي رئاسة اللجنة الوطنية، وأرسل مذكّرة إلى روزفلت مباشرَةً، الذي ردّ عليها على نحو إيجابي.[13]

إلاّ أن شبكة علاقات خريجي الجامعاتَ أكل الزّمـان عليهـا وشـرب، مما اضطر هاوتن للبحث، ولشهور طوال، عن معلومات بين الموظفين لعلـه يصادف شخصاً ما قد يُصغي إليـه،[14] إذ أن بحثـه الطويـل عـن مُحـاور داخل الحكومة، مع مرور الزمن، قد يعود عليه بتواصل، مباشـر أو غـيرٍ مباشر، مع وزارة الدفاع، ومجلس الأمـن القـومي، ووكالـة الاسـتخبارات المركزيـة، وأقسـام مـن وزارة الخارجيـة مثـل الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدولية (USAID)، بالإضافة إلى لجان دراسة ومشورة متنوّعة.

بالرغم من ذلك، لم يكـن هـاوتن وهـوكينز علـى خطـأ في زعمهمـا أن هنالك مجموعة ما، في مكان ما، تُعِدّ خططاً لعراق ما بعد الحرب. فكـان

معهد الشرق الأوسط (MEI)، وهو بمثابة لجنة دراسة ومشورة مرتبط بعلاقات وثيقة مع وزارة الخارجية، في طريقه للعب دور الرّاعي غير الرسمي في الإدارة لمشروع مستقبل العراق (FOI) في أيّار 2002.[15]
وكان مشروع مستقبل العراق بحدّ ذاته تطوّراً ناجماً عن شهور من العمل. فشرع مكتب شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية في بداية تشرين الأول 2001، بعد حصوله على تصريح من البنتاغون ومكتب نائب الرئيس، بالتفكير بأعقاب "مرحلة انتقالية" في العراق، جامعاً قائمة بالأعمال والموضوعات المستوجِب أخذها بعين الاهتمام، إذ تمثّلت الفكرة في الطلب من المنفيين العراقيين سنّ جملةٍ من الأنظمة والسياسات المستقبلية لعراق ما بعد التحرير، فأعلن معهد الشرق الأوسط في آذار 2002 تشكيل مجموعات عمل لتطوير خططٍ لقطاعات العراق العامّة.

واجَهَت المبادرة معارضة شديدة من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وخصوصاً من رئيسها، جيسي هيلمز، المحافظ اللدود الهرم، ورغم موافقة نائب الرئيس، ديْك تشيني، ووزير الدفاع، رمسفيلد. أراد هيلمز الإعلاء من شأن الحزب الوطني العراقي التابع للشلبي على حساب العشرات من المجموعات المنفيّة التي ناشدها مشروع مستقبل العراق من أجل الخبراء.[16] لقد منع الكونغرس، نزولاً عند إصرار هيلمز، وزارة الخارجية من أيّ تورّط رسمي مع المنفيين؛ كان احتواء المشروع في معهد الشرق الأوسط طريقة للالتفاف على هذا القيد، إلاّ أنه كان مغامرة خطرة. لهذا السبب، ضَمنَ منظّمو مشروع مستقبل العراق، وهم رايان كروكر (Ryan Crocker)، الذي أصبح لاحقاً سفير الولايات المتحدة في العراق، إلاّ أنه كان يشغل في تلك الفترة نائب معاون وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى؛ وتوماس ووريك (Thomas Warrick)، مستشار رفيع المستوى في شؤون العِراق ويعمل بإمرة كروكر؛ وديفيد ماك (David Mack)، مدير معهد الشرق الأوسط، بقاءَ المشروع في الظّل، إذ دفنوا إعلانهم وسط

دورة إخبارية هيمنت أفغانستان عليها، وأعادوا تنظيم مجموعات العمل بسريّة للغاية لدرجة أن وجود المشروع بقي في جوهرها مجهولاً لأي شخص من مجتمع التراث الثقافي. ولم يعرف هاوتن، الذي عَمِل ردحاً من الزمن في مجلس إدارة معهد الشرق الأوسط، شيئاً عن المبادرة أيضاً.

قد يتوقع المرء من المعنيين في تحديد قطاعات مشروع مستقبل العراق إدراج الثقافة بين جملة من السلع العامّة المستوجب مراعاتها عند التخطيط لمستقبل العراق. في النهاية، كانوا عاملين مهذّبين للغاية، حاليين وسابقين، في وزارة الخارجية، ومتعاونين مع المنفيين العراقيين الحريصين أشد الحرص على الشأن الحكومي. كما تم تشكيل مجموعات بناءً على ستة عشر موضوعاً يتراوح بين "العدالة الانتقالية" و"المياه، والزراعة، والبيئة." ومع هذا، "لم يفكّر أحد 'بالثقافة' بوصفها قضية مستقلّة بمفردها استوجب النظر فيها، ولم يمتلك أحد خبرة في تلك المنطقة قد توحي بـ 'لا بأسٍ، يتعيّن علينا تشكيل مجموعة عمل أخرى،' لكن لم يتم تشكيل أيٍ منها."[17] يتذكّر ماك أن شخصاً ما أثار مسألة الثقافة في أحد الاجتماعات، إلاّ أن العراقيين قالوا: "لا، لا، لا نريد أيّ شيء عن الثقافة. لا نريد. ماذا ستفعلون، حاولوا أن تنقذوا أوركسترا العراق الموسيقية؟" لم يكن أيّاً من المنفيين العراقيين خبيراً بالتراث الثقافي؛ عَلِمَ الناس بِتَعَرُّض بعض الآثار القديمة للسرقة، ومن المحتمل تحت رعاية نظام صدّام، إلاّ أنهم لم يعرفوا أنها ستتفاقم عقب تغيير ما."[18]

بالطبع، توقّع خبراء آخرون موجاً عارماً من النهب، على الرغم من غياب أي منهم بين المنفيين المجتمعين من أجل مشروع مستقبل العراق، وأدرك علماء الآثار أن سرقة المواقع الثقافية "كانت متوقَّعة تقريباً". ومع هذا، يُقرّ ماك مضيفاً: " لكن من ناحية أخرى، لم يُحسنوا صُنعاً بالوقوف على الأطلال."[19] كان ماك مصيباً في تقويمه، على الأقل بالنسبة للفترة الأولية لتخطيط ما قبل الحرب التي كان معنياً بها، إذ

لم تسلط المنظمات الخاصة بالآثار الضوء على القضية حتّى خريف عام 2002. وكما سنرى لاحقاً، استغرق الأمر، تزامناً مع شروعهم بمحاولة جذب انتباه صانعي السياسات، شهوراً عديدة إلى أن وجد مناصرو حماية التراث الثقافي ضالّتهم على طاولة مخططين متنوّعين لفترة بعد الحرب، بما فيها مشروع مستقبل العراق، وإن أتت بعد فوات أوانها. على أية حال، خلال الفترة الأولية الجوهرية بين أيّار وتشرين الأول من عام 2002، لم يكن لأحدٍ من المعنيين في التخطيط لمستقبل العراق أية أولويةٍ في التراث الثقافي؛ لم يدَوَّن الأمر بوصفه هدفاً للاهتمام الحكومي، وأمراً يستوجب تصميم سياسة له.

قد لا تكون الحال عينها في العديد من البلدان الأخرى الغنية بالآثار، إذ يتمتع التراث بحضور حكومي متواصل ورفيع المستوى على هيئة وزراء للثقافة، ومجلس إدارة للآثار، وإلى ما هنالك. ويتمتع الموظفون الثقافيون بالوضوح، والنفوذ، وديمومة المنصِب، تمكّنهم من تطوير علاقات دائمة، وبرامج تربوية، وعمليات تكاملية مع القوات المسلحة أيضاً، تمّ إعدادها جميعاً لتعزيز حماية التراث. فعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق متطلب الخدمة العسكرية في إيران من خلال الخدمة لمدة سنتين في وحدة حرّاس التراث الثقافي التابعة لمنظمة التراث الثقافي الإيراني. ونظراً إلى أن اجتثاث تهريب الآثار عبر الحدود وأمن الحدود الرئيسة في إيران مسؤولية الجيش، نظّمت منظمة التراث الثقافية دورات خاصة للجيش الإيراني، خلال الحرب العراقية-الإيرانية وبعدها، لتثقيف الجنود حول قيمة التراث الثقافي وكيفية تطبيق القوانين والأنظمة النافذة لحماية التراث.[20]

بالطبع، تملك الولايات المتحدة، للميل المربع الواحد، أقل مواقع أثرية من إيطاليا وإيران أو العراق تتطلّب الحماية رغم تكافؤ عدد المواقع الإجمالي في أمريكا تقريباً. لكن بما أن موقفنا العسكري مختلف عن مواقف البلدان الأخرى، فإن موقفنا من تراثنا، ومن ثقافتنا، كذلك على

وجه العموم. كما أنّ التوجس الأمريكي من التورّط الحكومي في القضايا الثقافية عميق الرسوخ، ومحفوظ في التعديل الأول. في الواقع، كان الموقف شبه الرسمي وما يزال أن أمريكا لا تملك سياسة ثقافية؛ عندما أعلنت أوقاف بيو الخيرية عام 1999 (Pew Charitable Trusts) مبادرةً لصياغة [سياسة ثقافية]، تم التهجّم على المؤسسة الوقفية بشراسة بوصفها تُروِّج لوزارة ثقافة على الطراز السوفييتي.[21] وانعكست هذه الكراهية الدفينة في غياب أيّ منصِب على المستوى الوزاري يُمثِّل الاهتمام الحكومي بالثقافة، وفي الأدوار الثانوية نسبياً التي يلعبها الوقف الوطني للفنون، والوقف الوطني للعلوم الإنسانية، والمعهد السميثونيّ، ومكتبة الكونغرس، ومعهد المتاحف والخدمات المكتبية، واللجنة الاستشارية للمُلكية الثقافية التابعة للرئيس، ومناصب فيدرالية أو شبه فيدرالية ثانوية أخرى.

لم يكن موظفو أمريكا الثقافيون ضعافاً، ومُشَتَّتين، وغير منسّقين وحسب، بل يعملون بموجب أوامر مُلزِمة ناظمة للتجارة، والحماية، والتمويل المحلي للفنون، ومسائل أخرى تؤثّر في الممتلكات الثقافية في زمن السلم. كما لم يكونوا مسؤولين عن معالجة الأوضاع أو مؤهَّلين لها في زمن الحرب أو ما بعده. نتيجة لذلك، لم تلفت المناصب الحكومية المعنية بإدارة التراث الثقافي عناية أولئك المخططين للأزمة القادمة، حتى عند العمل داخل الوكالة عينها. وضمن صلاحيتي على التحديد، لم يتواصل مكتب الشؤون التربوية والثقافية التابع لوزارة الخارجية، على سبيل المثال، مع مشروع مستقبل العراق التابع لوزارة الخارجية حتى كانون الثاني 2003. كما لم يحاول الموظفون الثقافيون التواصل مع مكتب البنتاغون المعني بمعالجة استقرار ما بعد الحرب، وقضايا إعادة الإعمار، إذ تم توجيه اللوم على نطاق واسع إلى نائب معاون وكيل وزير الدفاع، جوزيف كولينز، الذي ترأس ذاك المنصِب، لعدم اتخاذه الخطوات المطلوبة لحماية المتحف والمواقع .على أية حال، لم يحثّه

أحد في الحكومة أبداً على الاهتمام بالقضية إلاّ بعد فوات الأوان، على حدّ تعبيره. يتذكّر كولينز قائلاً: "عندما بدأنا نواجه المشكلات، خرج الناس كافة من المنجور." "قلنا: 'يا للروعة! هذا جزء من وزارة الدفاع لم نره من قبل!' لأنه لم يكن الجزء الذي واجهناه في الوكالة البينيّة."[22]

لقد تم عكس صورة المثالب البنيوية التي حدّدناها داخل الجيش والحكومة فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي. وحتى بغياب موظفين أكثر سطوة لتدوين همومهم وتضخيمها، أو عناصر الجيش المعدِّين لمعالجة حماية التراث، ما تزال المنظمات غير الحكومية الخاصة بعلم الآثار



3. نائب معاون وزير الدفاع لعمليات الاستقرار، جوزيف كولينز، في مؤتمر صحفي في البنتاغون، 25 شباط، 2003. والتقى كولينز في البنتاغون مع عالم الآثار، ماغواير غيبسون، وأعضاء من المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية في 20 كانون الثاني، 2003. ونشرت هيلين سي ستيكيل صورة وزارة الدفاع.

والمعنيّة بصيانة الأوابد التاريخيـة قـادرة علـى الانسـلال إلى عمليـة التخطيط لما بعد العمليات القتالية. وللقيام بذلك بنجاح، لابدّ أنهم قاموا بإنشاء سجل لنتـائج العمـل مـع الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة، والتنسيق مع القوات المسلحة الأمريكية عبر السنين. كما قامت المنظمات غـير الحكوميـة الإنسـانية بـالأمر عينـه في البوسـنة ، وكوسـوفو، وأفغانستان، وشكّلت مجموعة شاملة لغيرهـا مـن المجموعـات أيضـاً، العمـل البـينيّ (InterAction) لتمثيـل مصـالحها، فعنـدما شـرع البنتاغون في التخطيط لعراق ما بعد الحرب، استعانت بالعمل البينيّ، وفي الأشهر التي حضّرت للغـزو، التقـت 150 منظمـة غـير حكوميـة تقريباً مع كـولينز والوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة مـراراً وتكـراراً. للأسف، لم تكن حماية التراث الثقافي رسالةً لأيّ من هذه المنظمات.[23]

كان مخططو ما بعد العمليـات العسـكرية ينتقلـون حـديثاً مـن غـزو أفغانستان إلى العراق، إذ بيّن تدمير تماثيـل بامِيـان بوضـوح صـارخ أن التراث الثقافي في خطر في المنطقة، إلاّ أنه تم تفجير التماثيل قبل الغزو، وإن الدرس الذي لقّنوه تمثّل في أن السبيل لمنع وقوع تدمير إضافي للتراث الأفغاني يكمن في التخلّص من نظام حكم طالبان، وخـير الـبرّ عاجلـه. ويتذكّر كولينز أن حماية الـتراث الثقـافي في مرحلـة مـا بعـد العمليـات القتالية في أفغانسـتان لم تكـن علـى شاشـة الـرادار، نظـراً إلى التركيـز الشديد على طالبان وعلى الحاجة لشنّ حرب خاطفـة، بسـرعة وخفّـة قدر الإمكان. فكما سبق ونوّهنا، حتى في حال تدخّل الجيش بثِقَلـه، لم تكن تحت تصرّفه قوات أمنية عسكرية عاملة ينشرها بحدّ ذاتها، لأمر تافهٍ متمثّل بموقعٍ أثري عليٍ وجه الخصوص. بـدلاً مـن ذلـك، نُشِـرَت فِرَق إعادة إعمار إقليمية شكلها الجيش بعد هزيمة طالبـان. وممـا يـثير الدهشة عدم سعي منظمات التراث الثقافية الأمريكية زرع خبراء في هذه الوحدات، فقد بدأ الجيش، في فـترةٍ متـأخرة وحسـب، بالبحـث عـن علماء آثار من أجل هذه المهمّة في كل من العـراق وأفغانسـتان. وفي هـذه

المرحلة، يجعل عدم الاستقرار المستمر أية مساعٍ غير عسكرية لضبط أمن المواقع، أو الدعم المُخَفَّف للمتحف الوطني الأفغاني أيضاً، خطرة للغاية بالنسبة لمعظم المنظمات غير الحكومية؛ ففي أحدث فترة من عام 2004، لم يكن المتحف قد حصل على المساعدة المطلوبة للقيام بجردةٍ لمقتنياته أيضاً.[24] وحسب تعبير عمر سلطان، نائب وزير الإعلام والثقافة الأفغاني، " يتساءل العديد من الناس في أفغانستان عن سبب غياب الأمريكيين عن التراث الثقافي."[25]

مما لاشك فيه أن المنظمات غير الحكومية الأمريكية الرئيسة، على نقيض شديد مع توجه وكالات الغوث من الكوارث الرئيسة للمنظمات غير الحكومية الإنسانية الدولية كالصليب الأحمر أو جمعية الهلال الأحمر، متجهة نحو الحفاظ على زمن السلم، وليس نحو زجّ الوحدات في أوضاع غير مستقرّة قد تُعرِّض حياتهم للخطر،[26] ممّا شكّل حجر عثرة في طريق انخراط المنظمة غير الحكوميةٍ الأمريكية الخاصة بعلم الآثار في أنشطة ذات نزعة عسكرية في كلٍ من أفغانستان والعراق. فقد تمكنتْ من تزويد القوات المسلحة بالمعلومات عن توضّع المواقع. كما استطاعت، على أساس غرض معين، إرسال الأموال والخبراء للإسهام في إصلاح الأضرار وتدريب أمناء المتاحف في حال وضعت الحرب أوزارها، إلاّ أنها لم تكن مُؤهّلة للتفكير الاستباقي بالأخطار المحدقة بالتراث الثقافي في فترة الاستقرار غير القانونية اللاحقة لنزاعات مسلّحة، وهي فترة بدأت في العراق بضربة عنيفة، لكن تبيّن أنّ لانهاية لها. كما لم يكن لها، على ما يبدو، أيّ اهتمام عام بالأمور العسكرية أيضاً. كان يمكن لمؤتمر التوجيه المدني المشترك، وهو برنامج موّله وزير الدفاع للقادة الأمريكيين المهتمّين بتوسيع معارفهم بالجيش والدفاع الوطني، أن يكون نقطة عبور ممتازة بالنسبة إلى المحافظين [على الأوابد التاريخية] الراغبين في استرعاء انتباه وزارة الدفاع. مع هذا، وفي اجتماع لهذه المجموعة الكبيرة، في أقل من شهرين قبيل

الغزو، التي لم يتحدث فيها كولينز وحسب، بل رمسفيلد ذاته أيضاً، كان مدير مقبرة المتحف الأطلسي الممثِّل الوحيد لعالم التراث الثقافي.

ثمة استثناء محتمل وحيد للقاعدة العامة هذه المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية المعنية بالتراث الثقافي، وهي منظمة وحيدة تركِّز على حماية التراث في أوضاع ذات نزعة عسكرية تُدعى الدرع الأزرق (Blue Shield)، وهو عبارة عن مجموعة دولية من اللجان الوطنية التي تصِف نفسها بأنها المكافئ الثقافي للصليب الأحمر. وفي حال وَجَدَت أية منظمة، ملتزمة بحماية التراث، ضالَّتها في مشروع مستقبل العراق، أو في مكتب كولينز في البنتاغون، فهذا يعني الدرع الأزرق. لكن، ما يتعذَّر فهمه هو عدم وجود لجنة أمريكية للدرع الزرق بين عامي 2002 و 2003، إذ كان هيكلها الدولي، على ما يبدو، منكبّاً في أثناء هذه الفترة على تنفيذ مهمة حديثة النشأة، بموجب البروتوكول الثاني من اتفاقية لاهاي عام 1999، تتمثَّل بإسداء النُّصح للجنةٍ حكوميةٍ بَيْنيّةٍ بغية حماية المُلكيَّة الثقافية في حالة النزاع المسلَّح.

على أية حال، لم تكن اللجنة الدولية للدرع الأزرق، المرتبطة ارتباطاً عضوياً بالأمم المتحدة، طليقة اليدين في هدفها المتمثِّل بالتواصل مع مخططي الحرب الأمريكيين، ومن المحتمل ألاّ تكون قد لاقت ترحيباً منهم أيضاً. كان البنتاغون يُعَول على مساعدة من أولئك المنضوين في ائتلاف الراغبين، وليس من الأمم المتحدة، إذ شكّل هذا الأمر تحاملاً طويل الأمد من جانب الولايات المتحدة. لكن، كانت العلاقة مع اليونيسكو فاترة على وجه الخصوص، ولعقود طوال. قامت اليونيسكو بمحاولات عديدة للدخول إلى العراق بعد نهاية حرب عام 1991 لتقويم وقع الحرب على المواقع الثقافية، إلاّ أن الولايات المتحدة، المنسحبة من المنظمة عام 1984، رفضت هذه الطلبات.

ونظراً إلى إعراضها عن اليونيسكو بجفاءٍ، عقّدت الولايات المتحدة الأمر بالنسبة إلى قسم التراث الثقافي التابع للمنظمة لاجتراح سبل للعمل مع الجيوش لمعالجة تحديات حماية التراث الثقافي مُسبَّقاً في حالات النزاع المسلح. فإحباط تلك المساعي مبيّن في ما حدث عقب حملة القصف عام 1991. عندما سعى باحث سياسات، مهتّم بالتراث الثقافي، للقاء المدير العام لليونيسكو، فيدريكو مِيُور Fedrico (Mayor)، بغية إقناع مِيْور بتطوير إمكانية داخل اليونيسكو لجمع معلومات تنسيقية عن المواقع والحفاظ عليها من أجل المواقع الثقافية، إذ لا تقتصر استعانة قاعدة البيانات هذه بالجيوش وحسب، بل بمنظمات التنمية المهتمَّة بمشاريع رئيسة. على أية حال، خشي مِيُور من أنّ مناقشة أيّ جانب متعلق بالعمل العسكري الأمريكي في العراق سيُعدُّ نقداً مبطّناً لحملة القصف الأمريكية. ولم تكن إهانة الأمم المتحدة، بلا مبرر، أمراً بمقدور المدير العام لليونيسكو تحمّله، في الوقت الذي أخفق فيه الاتحاد السوفييتي المنهار في دفع فاتورته، وكانت اليونيسكو تبحث باستماتة عن سُبل لإقناع الولايات المتحدة بإعادة الارتباط. فتمّ إلغاء اللقاء بهدوء، وأصبحت الفكرة طيّ النسيان. وبقي تركيز اليونيسكو خلال العقد اللاحق منصبّاً على الاستجابات الطارئة وإعادة الإعمار، بدلاً من توسيعه ليشمل تدابير وقائية من كوارث ما قبل الحرب.[27]

وتزامناً مع بدء تلبّد السماء بغيوم الحرب في ربيع وصيف 2002، لم يكن، عندئذٍ، مجتمع التراث الثقافي والأثري مستعداً للعمل مع مخططي ما بعد العمليات القتالية، سواءٌ فيما يتعلق بقضايا إعادة إعمار ما بعد الحرب طويلة الأمد التي يديرها مشروع مستقبل العراق، أو فيما يرتبط بمسائل تلافي الكوارث قصيرة الأمد التي شرع مخططو البنتاغون في معالجتها بوصفها جزءاً من الاستقرار وعمليات حفظ السلام.

بلوغ طاولة التخطيط لما بعد الحرب

لم يوقِّع الرئيس بوش قرار الأمن القومي القاضي بتشكيل مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية (ORHA) في البنتاغون حتى 20 كانون الثاني 2002، أي قبيل شهرين من الغزو، ليحلّ محلّ وزارة الخارجية ومشروعها المتمثِّل بمستقبل العراق. وانقضت ثلاثة أسابيع أخرى قبل قيام مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية، أخيراً، بتعيين شخص ما للإشراف على التخطيط لإعادة إعمار القطاع الثقافي العراقي. بالرغم من ذلك، كانت تجربة التخطيط لما بعد الحرب أطول، إلى حدّ ما، من تلك المعمول بها في مفاصل مختلفة من مؤسسة الدفاع. وأدارت وكالة الاستخبارات المركزية في آذار 2002 لعبة حربية أشارت إلى احتمال وقوع فوضى ما بعد العمليات القتالية. على أية حال، لم يكن هذا ما رغب مكتب وزير الدفاع سماعه، إذ تعرّض ممثلو وزارة الدفاع، الذين تجرّؤوا على المشاركة في مناورة وكالة الاستخبارات المركزية، للتوبيخ، وطُلِب منهم عدم المشاركة مرة أخرى، على حدّ تعبير جيمز فالوز (James Fallows).[1]

تمثَّل ما رسمه معاون رمسفيلد، بوول وولفوفيتس، والمقدَّم دغلاس فيث (Douglas Feith) في عراق ما بعد صدّام، إذ سيُمطَر الأمريكيون بوابل من الورود، ويتم توفير الأمن على يد آلاف من المقاتلين من أجل الحريةً العراقيين الذين سيدخلون العراق خلف قوة الغزو.[2] أثارت هذه الخطة اعتراضات من كلٍ من وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع، ليس لأنها طائشة وغير قابلة للتنفيذ، بل لأنها، على ما يبدو، مصمَّمَة

لمنح أحمد الشلبي نفوذاً مفرطاً في فترة ما بعد الحرب، الأمر الذي لم يـألُ مشروع مستقبل العراق جهداً لمنعها. على الرغم من ذلك، استمرّ ويليام لووتي (William Luti)، كبير مستشاري فيث، بمتابعة خطة ولفوفيتس، لكن على نحو محدود، من خلال سعيه لتشكيل كادر من العراقيين المسلّحين تسليحاً خفيفاً للخدمة بوصفهم "كشّافة، ومرشدين، وخبراء في الشؤون المدنية،"[3] بما في ذلك ضبط أمن المتاحف والمواقع الأثرية المدنية، وهذا ما يتعيّن على المرء افتراضه. وكما تَبيَّن لاحقاً عدم جهوزية هؤلاء الجنود، استبعد رمسفيلد القضية، وكتب إحدى مراسلاته المقتضبة "على عجل" يقترح فيها على الولايات المتحدة التقرّب من الدول الإسلامية لحراسة مواقع العراق الدينية. على ما يبدو، لم يخطر ببال وزير الدفاع أن حلفاءنا المسلمين سنّة، بينما المراقد الدينية المتوجب حمايتها شيعية في معظمها.[4] كما لم يخطر ببال رمسفيلد أن المواقع الثقافية غير الدينية تستحق الحماية أيضاً.

لقد لخّص تومي فرانكس (Tommy Franks) موقف الجيش النظامي في القيادة الوسطى من خطة البنتاغون الأمنية لما بعد العمليات القتالية في تعليقه على فيث عقب إحدى طروحات لووتي: "لا وقت لديّ لهذا الهراء التافه."[5] عندما تبيَّن بجلاء أن خطة فريق عمل فيث غير واقعية تماماً، كلَّف ضابط التخطيط الرئيس لهيئة الأركان المشتركة ستيفن هوكينز، الفريق في سلاح المهندسين العسكري، بتشكيل نواة مركز قيادة للمتابعة، لكن لم يمنحه أية ميزانية خاصة به. فلم تتعدّى خلية هوكينز مرحلة التسلية الحربية.[6]

إلى ذلك، كان لمخططي فرانكس في القيادة الوسطى تصورهم الخاص عن كيفية التعامل مع فترة ما بعد العمليات القتالية، فمع انقشاع الغبار، يمكن الاستعانة بجيش العراق النظامي لضبط حدود البلاد، وتولّي مهام أمنية أخرى ستواجه قوات التحالف المستنزفة بعد الحرب.[7] فعلى المدى القصير، ينبغي على القادة في الميدان، بدءاً من فرانكس

وانتهاءً بسلسلة القيادة الذين سيتصرفون بناءً على نُصحٍ من الفرع الصغير التابع للجيش المسمّى بـ الشؤون المدنية، التعامل مع أية قضايا متعلقة بضبط الأمن ومهام غير قتالية أخرى على الفور.

يبلغ عدد قوات الشؤون المدنية أقلّ من عشرة آلاف، إذ يُشكِّل الاحتياطيون 95 بالمئة منها. ويشمل عناصر الشؤون المدنية خبراء في مجالات متنوعة :المرافق الصحية، وضبط الأمن، وإدارة المدن، والقانون، وعلم الآثار، وبعلاقة خاصة مع المعنيين بالتراث الثقافي، إذ تُمكّنهم خبرتهم، من الناحية النظرية، من إسداء نُصُح سياسات سديدة لقادة العمليات القتالية بشأن ما يتطلبه قانون الحرب، ومن تزويد القادة الميدانيين بنصائحٍ عملياتية سليمة حول جملة واسعة من القضايا.[8] ونظراً إلى تعبئتهم طبيعياً قبل شهرين من الانتشار، يُرسَل احتياطيو الشؤون المدنية إلى فورت براغ (Fort Bragg)، إذ يتم تشكيلهم في وحدات متخصصة، أو فرزهم إلى قيادة الشؤون المدنية، فالهدف من هذا الأمر هو نشر الخليط المناسب من المهارات من خلال العدد الأدنى من الخبراء.

بناءً عليه، سيكون للقيادة الوسطى، من حيث المبدأ، عنصر قيادة مختصٍ في الشؤون المدنية يقدِّم المشورة للجنرال فرانكس بشأن قضايا سياسات عامة ومتطلّباتها، فيُضاف بذلك مستوى آخر على هيئة الأركان الرئيسة لقيادة الجيش الوسطى، فيتلقّى فرانكس المشورة عند توليه منصب قيادة لواء. دون ذلك، سيتم نشر قيادة الشؤون المدنية، والألوية، والكتائب، والسرايا، وفرق العمل على مستوى مناورات الألوية تماماً، ويبقى كل مستوى من مستوياتٍ الشؤون المدنية على تواصل مع المستويات الأعلى. على نحو مثاليٍ، يقول الرائد، كريس فارهولا، من مُرتّبات قيادة الشؤون المدنيَة 352 التابعة للجيش، سيكون لقائد لواء مدرّع "رَجُل مختص في الشؤون المدنية يهمس في أذنه قائلاً: 'يا هو !لا تنس، إنّ المتحف يقع في قطّاعِك؛ واستناداً إلى تجارب عام 1991، إذ تم نهب الناصرية

بقضّها وقضيضها، بما في ذلك إشارات المرور الضوئية، ينبغي أن تبقى محترزاً من أجل المتحف."

هذا من الناحية النظرية. أمّا من الناحية العملية، كانت الشؤون المدنية مقيَّدة بطرقٍ خلقت مشكلات عديدة تتعلق بحماية التراث الثقافي على نحوٍ خاص. أولاً، نظراً إلى أن الشؤون المدنية عملية احتياطية أساساً، فقد تمّ استبعادها عن عملية التخطيط لما قبل الحرب حتى كانون الثاني 2003، حينئذٍ تمت تعبئة قيادة الشؤون المدنية 352، ولو أنها جاءت متأخرة للغاية إلى درجة مؤثّرة في عملية التخطيط للحرب برمّتها. ثانياً، على الرغم مما تبيّن أنه الانتشار الأوسع لجنود الشؤون المدنية، حوالي 1800 جندياً تقريباً، منذ الحرب العالمية الثانية، أرغم حجم التهديداتٍ، التي يُفترض من الشؤون المدنية معالجتها، القادة، على نحوٍ قطعي، على منح الخبراء الأولوية وإعادة توزيعهم لتقديم المشورة في أيّة مشاغل ارتآها القائد مُلِحَّة. نتيجة لذلك، نوّه أحد الضباط قائلاً: "في معظم المجالات المتعلقة بالمهارات، لم يكن الناس مُدرَّبين تدريباً كافياً. فكان الشخص المسؤول عن الأعمال والمرافق العامة مخططاً مالياً، ورجل التجارة والاقتصاد إطفائيّاً." لقد أقرّت قيادة الشؤون المدنية، في الأصل، بأهمية القضايا الثقافية، إذ نقلت عالِمَي الآثار الوحيدين في الشؤون المدنية، الرائد كريس فارهولا والنقيب ويليام سَمْنَر (William Sumner)، من لواء ثانويّ إلى الفريق الثقافي. إلاّ أنّ نَقْلَ فارهولا ذاته قد تمّ من حماية المواقع الثقافية إلى التحضير لأزمة لاجئين لم تر النور. أمّا سَمْنَر، فانتهى الأمر به في حراسة حديقة الحيوانات بعد خصامه مع رئيسه على خلفية إلحاحه الشديد على قضايا الآثار. نتيجة لذلك "لا دراية لبعض من جماعة الشؤون المدنية بوجود متحف في قطّاعهم أيضاً،" حسب تعبير فارهولا. وأعلن ماغواير غيبسون، الذي زار العراق في أيّار 2002، قائلاً: "سوف تسمعون الناس يرددون، أنّني مسؤول عن منطقة بابل، ويُفتَرَضُ منّي حماية الموقع. فما هو الأمر الذي يُفتَرَضُ بي البحث عنه؟"[10]

لم يكن للشؤون المدنية صوتاً يُذكَر في التخطيط أو في ميدان المعركة، لكن حتى في الوقت الذي قد يحظى فيه عنصر بفرصة تقديم المشورة، يُمكن أنْ يتم تجاهل أية توصيات مُكلِفة بشأن الحماية الثقافية، أو نسفها بحجّة الضرورة العسكرية. في الواقع، قد يدفع مذهب الضرورة عناصر الشؤون المدنية لحجب المعلومات عن العناصر الموجودين على الأرض. فعلى سبيل المثال، أبلغ أحد عناصر الشؤون المدنية المكلّفين بمهمة الرّصد فارهولا أنه "عندما تخدم مع قائد لواء مدرّع يخوض معركة على الأرض في وسط بغداد، وعلى الرغم من تعرّض المتحف للنهب، لن يسعى عناصر الشؤون المدنية إلى التدخّل، ولن يطلبوا من قائد اللواء حماية المتحف لأن هذا الأمر يقوّض وحدة المسعى، وقيادته، وسلطته."[11]

إنّ وجهة النظر هذه عن سلطة القائد التي تضبطها قواعد الحرب مخطئة تماماً، ولا ريب في ذلك. وتقع على عاتق عنصر الشؤون المدنية مسؤولية التأكّد من استيعاب القائد لتلك القواعد. على الرغم من ذلك، فيما يتعلق بحماية المُلكية الثقافية، استوعبت قلّة قليلة من عناصر الشؤون المدنية ماهية تلك القواعد، وعرفت قلّة نادرة كثيراً عن المُلكية الثقافية للبلد الذي كانت الولايات المتحدة تتهيّأ لغزوه. وكما يُقِرّ فارهولا، "بصراحة تامّة، لقد كنّا نفتقد ذاك المستوى من المعرفة في الشؤون المدنية، ومازلنا." وخلافاً لعناصر المناطق الأجنبية (FAO) التابعين للجيش، الذين يكتبون، على نحو متواتر، بحوثاً إعلامية في موضوع الثقافة إلى قادة القيادة الوسطى، لا يتعين على عناصر الشؤون المدنية الإطلاع على الثقافات الأجنبية. لكن في حال استدعاء أعظم عالم آثار في أمريكا متخصص ببلاد الرافدين إلى الخدمة العسكرية، لن يُعيَّن، بوصفه احتياطياً، بمراتب عليا إلى حد كافٍ في هرميّة الشؤون المدنية بغية إيصال رسالته عبر المستوى المطلوب. وينوّه فارهولا قائلاً: "لم يكن رجال الشؤون المدنية المسؤولين عن الفنون والنُّصُب الأثرية على تواصل مباشر للحديث إلى الجنرال فرانكس."[12] فاستقى الجنرال فرانكس

معلوماته عن القضايا الثقافية من عناصر المناطق الأجنبية، وليس من الشؤون المدنية. واهتمّ عناصر المناطق الأجنبية بالعادات والمواقف العراقية المعاصرة فحسب، ولم يَعْنِهم علم الآثار إطلاقاً.

بدورهما، لم يُرد فرانكس أو البنتاغون أية علاقة بخطط ما بعد العمليات القتالية قَيد الإعداد من قِبَل مشروع مستقبل العراق التابع لوزارة الخارجية. في الواقع، مَنَع رمسفيلد، تحديداً، أي تواصل مع توماس ووريك الذي استلم إدارة مشروع مستقبل العراق من ديفيد ماك، عندما انتقلت رسمياً من معهد الشرق الأوسط إلى وزارة الخارجية.[13] بدلاً من ذلك، قررت كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي، في اجتماع لموظفي مجلس الأمن القومي رفيعي المستوى بعد عيد العمال عام 2002، إجراء تخطيط المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار من خلال مكاتب عديدة يُشرف على التنسيق فيما بينها إليوت آبرامز) المُدان بحجب المعلومات، بطريقة غير مشروعة، عن الكونغرس في قضية إيران-كونترا في الثمانينيات من القرن العشرين، إلاّ أنه يُعدّ الآن مسؤولاً رفيع المستوى في مجلس الأمن القومي (ومسؤول الميزانية، روبرت كليفلاند (Robert Cleveland).[14] كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي أخذت تطوّر فريق الاستجابة لنداء المساعدة في الكوارث (DART)، من بين الكيانات التي تمّت الاستعانة بها لمعالجة العواقب المباشرة الناجمة عن العمليات القتالية.

وصَفَ آبرامز في التوجيه الصحفي الأول الذي عُقِد في منتصف شباط 2003وحسب، وأُعلِنت فيه الخطط الإنسانية لما بعد الحرب، فريق الاستجابة لنداء المساعدة في الكوارث بفرقة مكافحة الشغب (SWAT) المؤلّفة من "خبراء في حقل الطوارئ الإنسانية من وكالات مدنية أمريكية متعددة": الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ذاتها، مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية، والخدمات الصحية الحكومية التابعة لوزارة الصحة والخدمات البشرية. وغاب عن هذه

اللائحة مكتب الشؤون التربوية والثقافية، ومعهد خدمات المتاحف والمكتبات، أو أيّ مكتب آخر يتمتع بالخبرة في المعضلات الثقافية.

تشبه خطة آبرامز، في خطوطها العريضة، تلك الخطة التي طوّرها ولفوفيتس، وفيث، ولووتي، وباستثناء ذاك الجانب الذي حلموا فيه بإنجاز هذا العمل على يد المنفيين العراقيين، كان آبرامز، إلى حدّ ما، أكثر واقعية. كان يتعين على فريق الاستجابة لنداء المساعدة في الكوارث (تمَّ تَصوُّر مثل هذا الفريق المؤلَّف من ستين شخصاً لا غير في الموجة الأولى من الغزو) "دخول المناطق المحرّرة من العراق بالتنسيق مع القوات العسكرية الأمريكية،" وتنسيق فعاليات الإغاثة، ومنح الهبات في الميدان، والتواصل مع الجيش، والمانحين الآخرين، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية.[15]

كانت وكالة التخطيط لتلافي الكوارث التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واحدة من صِلات الوصل لتخطيط إعادة الإعمار لما بعد الحرب في عهد آبرامز فحسب. أمّا الأخرى، فتمّ إخفاؤها، في عهد لووتي، في طبقتين من مكتب موظفين أُعيد تأهيله حديثاً، مدفون ضمن ما يسمّى مكتب معاون وزير الدفاع المثير للكآبة للعمليات الخاصة بالنزاع الأقل حدّة. وكان يدير الورشة الصغيرة الدكتور جوزيف كولينز، العقيد المتقاعد من الجيش مؤخراً، الذي مازال مستقرّاً في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في شباط 2001، عندما طلب منه مُعَلّمه، ولفوفيتس، أن يعمل لديه كمعاون خاص. ولقد كان كولينز كاتب خطابات رئيس لرئيس هيئة الأركان المشتركة، وأراد ولفوفيتس المساعدة في دعم جلسة تثبيت أقواله. فعندما تم تثبيت أقوال ولفوفيتس، عيَّن رمسفيلد كولينز نائباً معاوناً لوزير الدفاع، ورئيساً لمكتب عمليات الاستقرار المُعاد تأهيله حديثاً.

عُرفت ورشة كولينز قبل عام 2002 بمكتب الشؤون الإنسانية وحفظ السلام، إذ أخفى تغيّر اسمها الدور الذي تعيّن عليها لعبه في التمهيد

للحرب، المتمثّل بالعمل مع المنظمات غير الحكومية الإنسانية للتخطيط لكوارث متنوعة) كاستخدام الأسلحة الكيماوية، والضرر البيئي الناجم عن حرائق آبار النفط، وتدفق اللاجئين، وإلى ما هنالك. (وعَكسَ تغيّر الاسم، الذي يُعتقد أنه جاء بناءً على أوامر رمسفيلد، حساسية الإدارة من المفهوم القذر "لحفظ السلام" المرتبط، كعادته، ببناء الأمم على طراز كلينتون.[16] فوَصَف كولينز بذاته مكتب عمليات الاستقرار بـ "دُرْج قُمامة سياسة مكتب وزير الدفاع."[17]

وشرع مكتب كولينز في أواخر آب من العام 2002 بالعمل على تخطيط إعادة إعمار ما بعد الحرب، غالباً بتجاوز رئيسه الاعتباري، والعمل على نحو مباشر خلال الأشهر القليلة القادمة لصالح آبرامز ودغلاس فيث، وكيلٍ وزارةً الدفاع لشؤون السياسة.[18] وسرعان ما وقع في مشكلة إقناع المجموعات الإنسانية خارج الحكومة بالعمل معه، إذ شعرت معظم المنظمات غير الحكومية بارتياح أكبر في التواصل مع وزارة الخارجية من التعامل مع البنتاغون، حتى بعد عَقدٍ من عمليات الإغاثة بالتنسيق مع القوات العسكرية في البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان. ومن أجل استدراج المنظمات غير الحكومية، لجأ كولينز إلى مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية طلباً للمساعدة. بالنسبة إلى كولينز، "أعلنوا عنها، وانتهى المطاف بنا القيام بها،" من جانبها، آثرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية اللجوء إلى مكتب كولينز من أجل العمل التنسيقي الفعلي بسبب المخاوف من المساءلة.

كما سبق وأسلفنا في الفصل الثاني، لم تكن منظمات التراث الثقافي جزءاً من مشهد تلافي الكوارث الإنسانية، وبقيت مغيّبة تماماً عن مساعي مدّ الذّراع التابعة لمكتب عمليات الاستقرار. قد يكون مكتب كولينز مجرّد حاشية سفليّة في هذه القصة، في حال لم تسترع علاقاته بالمنظمات غير الحكومية الإنسانية انتباه مكتب آخر في البنتاغون، ألا وهو مكتب استخبارات الدفاع. اضطلع قسم تحليل البيئة عملياتياً،

بموجب القانون الدولي، بمهمة إنجاز لائحة بآلاف المواقع الحسّاسة " لتلافي توجيه أية ضربة عسكرية لها". وهذا أحد المجالات التي يبرز فيها تاريخٌ راسخٌ من التعاون بين الجيش ومجتمع علماء الآثار لحماية المواقع الثقافية. ففي عام 1991، أسهم عالما آثار مرموقان، هما ماغواير غيبسون التابع لمعهد الاستشراق، وروبرت مكورمِك آدامز، المدير السابق لمعهد سميثونيان، بتزويد القيادة الوسطى بلائحة من الأهداف المحميّة؛ لم يتعرّض أيّاً من هذه المواقع للاستهداف. لقد زار ضابط الشؤون المدنية، الرائد كريس فارهولا، مؤخراً في التمهيد السريع لأزمة أفغانستان، علماء آثار منطقة واشنطن ليتعاونوا على إنجاز لائحة بالمواقع الثقافية والأثرية لعدم توجيه أي ضربة عسكرية لها، وإرسالها إلى القيادة الوسطى عن طريق مكتب استخبارات الدفاع في غضون بضعة أيام. في كلتا الحالتين، نجحت لائحة عدم الاستهداف في إنقاذ الآثار من التدمير جرّاء القصف، وبناء السواتر الرملية أيضاً، أو أية أعمال قتالية أخرى على الأرض، قد تُلحق الأذى بالبقايا الأثرية.[19]

كان للجيش التزامات ما قبل حربية أخرى بموجب القانون الدولي لم يحترمها بدقة، للأسف. فعلى سبيل المثال، كان مسؤولاً، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة عام 1949، عن إعادة النظام العام، وتوفير الأمن، والتحقق من تطبيق القوانين النافذة بوصفها جزءاً من التزاماته كسلطة احتلال. سيتم تفادي هذه القضية تحت ذريعة بسيطة تتمثل بعدم التصريح عن دخول الاحتلال حيّز التنفيذ، رغم إعلان الرئيس في 1 أيّار 2003انتهاء العمليات القتالية الفعلية.[20] لقد احترمت الولايات المتحدة قاعدة دولية أخرى متمثلة باتفاقية لاهاي عام 1954 لحماية المُلكيّة الثقافية في حال النزاع المسلَّح، ومقتضاها القاضي بوجوب قيام الأطراف المشاركة فيها" بحظر أي شكل من أشكال السرقة، والنهب، والعَبَث، وأيّ عمل تخريبي موجَّه ضدّ المُلكيّة الثقافية، ومنعها، عند الضرورة، ووضع حدٍّ لها،" بوصفها مسألة قانون دولي متعارف عليها، رغم عدم

التصديق عليها أبداً؛ لكن تم تفسير هذا النَّص على أنه ينطبق على الأطراف المتحاربة وحسب، بدلاً من النهب الجنائي على يد المدنيين.[21]

لقد تم تجاهل إمكانية انطواء فترة ما بعد الحرب على هذه الالتزامات، لأن القيادة في البنتاغون آمنت بسحر تقرير المصير. لقد كان إيماناً قوياً بما فيه الكفاية لدرجة أنه نجا من نهب المتحف أيضاً. وعندما سأله مراسل مصري غاضب عن سبب ازدراء الولايات المتحدة القيام بمهمة ضبط الأمن، أصرّ ولفوفيتس أنه "فَوْر دخولنا ذاك المكان بصحبة قوة عسكرية ضئيلة، تبيَّن أن السكان المحليين ينظّمون أنفسهم خير تنظيم للقيام بتلك الأعمال."[22] ويُقرّ كولينز أن "العديد من الناس في وزارة الدفاع، وأعتقد أنني أُصِبت بذاك المرض أيضاً، كانوا يظنّون أن عالم ما بعد النزاعات سيكون أسهل مما تبيّن لاحقاً، فكانت فكرة تسليح التشكيلات والجيش، وضبط أمنها، غائبة برمّتها." وشأنها شأن العديد من الأفكار الجيدة التي قد تشكَّلت لديهم، "ذهبت أدراج الرياح،"على حدّ تعبير كولينز.

مع ذلك، يكمن ما يُخفق كولينز في إضافته في عدم كون هذه الثغرات ثغرات بيروقراطية طبيعية في العديد من الحالات، بل تصدّعات أوجدها صانعو السياسة عمداً، لكن لم تكن مساعي تخطيط ما بعد الحرب الجارية على قدم وساق في خريف عام 2002 غير منَسَّقة وحسب، بل عدائية في بعض الحالات. يبدو أن البنتاغون، ووزارة الخارجية، والجيش النظامي، كانوا يسعون، قصداً، إلى تشتيت المسعى، خلافاً لوحدة المسعى التي يصفها محللو السياسة بالضرورية لأيّة عملية طوارئ معقّدة؛ يُعدّ هذا التنسيق أكثر جوهرية عندما تنطوي العملية المعنية على هدف يتمثّل بمنع تدمير التراث الثقافي أو نهبه، المفتقر لحامٍ بيروقراطيّ طبيعي.[24]

وكان العِدَاء البحت بين البنتاغون والجيش النظامي، ووزارة الخارجية، بالتأكيد، وراء عرقلة تنسيق التخطيط لمرحلة ما بعد العمليات القتالية. لكن ازداد الأمر صعوبة للغاية عمّا كان عليه، لأنّه في

غياب القيادة والتبصُّر عن مستشارة الأمن القومي. لم يُبتَكر أيّ إجراء لإدارة العملية. عوضاً عن ذلك، تم توزيع تخطيط ما بعد النزاع عبر الوكالات وفيما بينها في أماكن غير متوقعة، وبطريقة ارتجالية. ومثلما يبيّن كولينز،

إن أردتَ، كان هنالك عددٌ من مواقع التخطيط المختلفة لعملية الاستقرار برمّتها، ولعملية ما بعد النزاع. لقد امتلك طاقم عمل آبرامز-كليفلاند المساعدات الإنسانية فحسب، وبقي المسح الأولي لتخمينات إعادة الإعمار تحت سيطرتنا. ومثلما تبيّن، اتضح أن الأمور التي أمضينا جلّ وقتنا في العمل عليها، كاللاجئين، مشكلات ثانوية للغاية. فقضايا مثل اجتثاث البعث، والحكم في الإقليم، والقانون والنظام، وما ينبغي فعله حيال الجيش والشرطة العراقيين، وإلى ما هنالك، تمت معالجتها من قبل مجموعة مختلفة كليّاً. وأعدّ مخططو الحرب خطط معركتهم بطريقة مُحكَمة. وتمّ إعداد الخطط الأخرى المتعلقة بقضايا ما بعد النزاع تباعاً وبأسلوب خاص للغاية. لم أكن على عِلمٍ بوجود خطة ما، خطة تنظيمية إذا صحّ التعبير. حسناً، كما تعلمون، كان هنالك اثنتا عشرة قضية، ولم يكن هنالك قالبٌ أصليّ.[25]

ففي ظل هذه الظروف، كان تحديد مسار التخطيط والجهة المسؤولة عنه مشروعاً رئيساً.

أما العائق الثالث في تلمّس المرء طريقه إلى العملية، كان فكرياً أكثر منه بيروقراطياً أو إجرائياً. تمسّك المخططون بتقسيمات غير واضحة المعالم بين القتال والاستقرار، والاستقرار وإعادة الإعمار، وضبط الأمن والإدارة، والجيش والشؤون المدنية، وتعلّقوا بها إلى حدّ العشق. وسمحت هذه التقسيمات للمخططين بتفادي معالجة فكرة أنه قد يتعين على المرء القلق من التغيّرات بين مراحل الاشتباك، أو أن عمليات الاستقرار قد تحتاج للاستمرارية في الوقت الذي تأخذ فيه مساعي إعادة الإعمار مجراها.

كان تخطيط ما بعد الحرب قضية مفككة زادت فرص الأخطاء المرتكبة على نحو دراماتيكي، تمثلت إحداها بتوفير الأمن للمواقع الهامة، بما في ذلك متحف العراق الوطني في بغداد، في أعقاب العمليات القتالية مباشرة، وذلك لأنه على خلاف بيروقراطيا مع الجهات العليا، ويفتقر لإشرافها التنظيمي، وضيّق الأفق.

لم تكن أيّاً من هذه المثالب كارثية، فلو أراد صانعو السياسة على المستوى الأعلى، لفرضوا التعاون، أو فتحوا باب العملية للنصح والمساعدة من الخارج أيضاً، إلا أن التخطيط برمته كان يحدث في جو سياحي شجع المخططين على الانخراط في كلّ من أضغاث الأحلامٍ عن الحاجة للتخطيط، وإخفاء ما كانوا يقومون به عن العالم، بدلاً من الترحيب بتحفيز العملية السياسية.

لا عجب، إذن، أنّ هاوتن صادف مشكلة في تحديد موضع أيّ شخص في الحكومة يعمل على قضية حماية المواقع الثقافية في أعقاب الاشتباك، في الوقت الذي بدأ فيه بإجراء استقصاء جدّي في أيلول 2002. كان إجراء الاتصالات خارج نطاق الحكومة مع علماء آثار بلاد الرافدين أسهل نسبياً. ووجد هاوتن ضالته في أحد الأخيار، غيبسون، في حفل عشاء أقامه أحد معارفهما الدبلوماسيين القدامى. ورغم أن الزمان أكل على شبكة علاقات خريجي الجامعات وشرب، إلا أنّ تلك الأخيرة عملت إلى ذلك القدر. وبعد بضعة أيام، تواصل هاوتن مع فرانك كروس (Frank Cross) وجيمز آرمسترونغ (James Armstrong) في جامعة هارفارد، مستفسراً منهما عمن لديه اهتمام في الوسط الأكاديمي بقضايا متعلقة بـ "الثقافة المادية" وحماية المُلكية الثقافية، وإلى ما هنالك، في عالم ما بعد صدام، ومضيفاً "بوجوب إيلاء بعض التفكير فيما يمكن أن يحصل في نهاية المطاف."

وتابع هاوتن خلال الأسابيع القليلة اللاحقة عمله بالتواصل مع سكوت سيليمان (Scott Silliman)، مدير مركز القانون والمناقبية

والأمن القومي التابع لجامعة ديوك، (الذي قام بمراجعة طلبات الاستهداف خلال حرب الخليج الأولى). كان هاوتن في تلك الفترة أكثر خصوصية بشأن همومه التي وصفها بعدّها مركزة على:

عواقب عراق ما بعد صدام، ربما من ناحية الفوضى، على المواقع الأثرية لبلاد الرافدين. يبدو لي مفيداً في هذا السياق، مع أخذ الاحتمال الظاهري لهجوم أمريكي على العراق بالحسبان، مراجعة ما تقوم به الولايات المتحدة، أو ما قد قامت به أيضاً، لمحاولة تفادي إلحاق أضرار بالمواقع ذات الأهمية الثقافية خلال الأعمال الحربية وما الإجراءات التي أعدّتها لأخذ هذه الأمور بالحسبان.

على ما يبدو، لم يأت هاوتن على ذكر إمكانية النهب على يد المدنيين، وتجاهلَ ردّ سيليمان تلك القضية أيضاً.

يتذكر أمين المتحف الأسبق في هذه الفترة من أيلول 2002، "لم تكن هنالك قناة فعالة بين أي شخص في الوسط الأكاديمي: معهد أمريكا الأثري، مجلس المتاحف الأمريكية، قُومُوا باستعراض لائحة من يتوجب عليهم التواصل مع وزارة الدفاع، فلم يتحمل أحد مسؤولية رفع سماعة الهاتف. لا أحد."[26]

على الرغم من ذلك، كان غيبسون شخصياً يرفع لواء القضية، وبقي على تواصل مع هاوتن، إذ خاضا نقاشاً بشأن من يتعين زجّه. فاقترح هاوتن، الذي كان على معرفة بزملاء سابقين في وزارة الخارجية مهتمّين بالعراق، أنّ رفع وضوح الرؤية لمسألة الحماية من خلال المرور عبر قناتي وزارة الخارجية أو البيت الأبيض أمرٌ بالغ الأهمية، ومن المرجّح أنه فَكَّرَ في ديفيد ماك، التابع لمعهد الشرق الأوسط، والذي تواصل معه في اليوم التالي، الواقع في 3 تشرين الأول. عَلِم هاوتن من ماك متأخراً أن وزارة الخارجية قد شكلت مشروع مستقبل العراق، ولدهشته، لم يتضمن مجموعة عمل مختصّة بالثقافة. يتذكر ماك، "جاءني آرثر وقال: يا أحمق، لم تشكّل مجموعة عمل

لعلم الآثار، قلت: "أشكرك يا آرثر على إعلامي بالأمر، لكن فات الأوان إلى حد ما، وبالرغم من ذلك، لم يَعُد الأمر بيدي أبداً. لكن يمكنك مراجعة وزارة الخارجية والحديث مع الجماعة هناك"[27] (وفي تلك الفترة، تم الاعتراف بمشروع مستقبل العراق، ونَقْلِه إلى وزارة الخارجية).

وفي فترة مبكرة من تعاونهما، كان هنالك خلافٌ مسبّقٌ بين هاوتن، أمين المتحف الأسبق، وغيبسون، عالم الآثار. وعندما طرح هاوتن فكرة شمل متحف المتروبولتان في هذا المسعى، أحبطها آرثر، دافعاً بذلك هاوتن للردّ بأنه "في حال ساور المرء شكوكٌ حول منافع متاحف الجباية، لن يكون معيباً على المرء امتلاك هيكل عملاق مثل دار أوبرا المتروبولتان (بنيويورك) في صفه."[28] "كان شكه الدفين من دوافع هاوتن، وجموع جامعي التحف الأثرياء، وتجار الآثار، وأمناء المتاحف، والمحامين الذين اتفق معهم، وهم عبارة عن مجموعة في طريقها إلى تشكيل أنفسهم في المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية (ACCP)، وراء تمنّع غيبسون بشأن المتروبولتان. تمثّل خوف غيبسون، الذي شاطره إياه العديد من علماء الآثار الآخرين، في أن المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، بوصفه "لجنة دراسة ومشورة لقضايا الجباية"، على حد وصف أحد أعضائه، لم يكن فعلياً معنياً بحماية الآثار من السرقة أو التدمير، بل بتحرير قوانين صادرات العراق الصارمة حالما تضع الحرب أوزارها. لم يكن توهماً مخالفاً للمنطق، لا سيما إذا سلّمنا بتعليقات هاوتن الشخصية المذكورة أعلاه، والتي يحثّ فيها "بوجوب إيلاء بعض التفكير لما يمكن أن يحصل" فيما يتعلق "بحماية الملكية الثقافية، وإلى ما هنالك، في عالم ما بعد صدام". كان يُشهَد للمجلس الأمريكي للسياسة الثقافية معارضة سياسات "الانغلاق" التي منعت التجارة الحرة في الآثار عبر الحدود القومية من دول "المصدر" مثل العراق إلى مجموعات خاصة وعامة.[29]

من السهولة في هذا الوضع ملاحظة عنصر قوي من المصلحة الشخصية من جانب التجار، وجامعي الآثار، والمتاحف الراغبة بإغناء ذاتها أو مجموعاتها، إلا أن المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية ومناصريه قاموا بتأطير رسالتهم بعبارات سامية للغاية بوصفهم يخدمون المصالح التي يمتلكها الناس كافة في ما أسماه الفيلسوف كوامي آنتوني أبايا (Kwame Anthony Appiah) "تجربة جمالية عاصميّة."[30] "أُثمِّن جمع التحف، وحركة الفن عبر الحدود الوطنية، بالقَدْر ذاته الذي أُقدّر فيه نقل المُثل العليا والناس عبر الحدود الوطنية"، على حد تفسير غاري فيكان (Gary Vikan)، مدير متحف والترز الفني في بالتيمور.[31] ويشرح فيكان في موقع آخر أنه ترعرع في رومانيا في عهد تشاوسيسكو، "ويبدو لي أن الأمر الأسوأ تَمثَّل في عدم قدرة الناس والأفكار على عبور الحدود. أما بالنسبة إلى الفن، فإنه يحمل أفكاراً وبحاجة للنقل."

على أية حال، قد لا يُحاصر الفن وحسب، بل قد يتعرّض للاضطهاد داخل بلد ما، مما يسوّغ حاجته للنقل بوصفها قضية بقاء. وتبرز القضية الأسهل لتبرير النقل الحر للآثار عندما تتعرّض لتهديد الحكومات ذاتها التي يتوجب عليها الحفاظ عليها. ففي عهد طالبان، مَثلاً، كان من الأجدى لو أنّ اليونيسكو أجازت شحن التحف من متحف أفغانستان الوطني إلى مستودع آمن تم تجهيزه على نحو خاصٍ في النمسا، بدلاً من منعه، مما أدى إلى تهشيم القطع إلى شظايا على يد رجال الدين حاملي المطارق الحديدية. بالطبع، لا علاقة للمثال الأخير بسوق الآثار، لكن من وجهة نظر جامعي التحف، ما اقترفته طالبان بنيّةٍ خبيثة تقوم به بلدان "الانغلاق" من خلال عجزها عن العناية بتراثها الذاتي.[33] ففي ظل هذه الظروف، "يُعَدُّ الانتشار المشروع للمادة الثقافية من خلال السوق واحداً من أفضل

السبل لحمايتها"،[34] على حد تعبير آشتون هوكينز، المستشار الرئيس الأسبق لمتحف المتروبولتان.

ومن وجهة نظر علماء الآثار، هذا الجدل عبثي لأنه يلقي باللائمة على الحكومات لإخفاقها في معالجة مشكلة يتعين توجيه اللوم فعلياً إلى جامعي التحف عليها. فبدون إغراق سوق ما بآثار يثبّت التجار ذاتهم أسعارها، بتحفظ شديد، بحوالي 300 مًليون جنيه إسترليني بالسنة للآثار الشرق أوسطية المتداولة على نحو مشروع وحدها، ليس هنالك ربحاً في الحفريات غير المشروعة.[35] ويُعدُّ علمًاء الآثار التفكير بأن الحفريات غير المشروعة ستتوقف في حال تم فرض قيود أقل على السوقٍ غير المشروع مجرد أضغاث أحلام، وفي أفضل الأحوال، لا سند له نظرا إلى شُحِّ معرفتنا بآلية عمل أسواق مشرعنة في بلدان مثل إسرائيل.[36]

علاوة على ذلك، في حال تبنى جامعو التحف فعلياً المنظور العالمي الذي يقرنه أبايا بجمع التحف، يتوقع المرء أن يصادف جامعي تحف ومتاحف ثرية تتبرع بالأموال لمساعدة بلدان، أو منظمات، أو أفراد أيضاً، لقاء مساعيهم لاجتثاث الحفريات غير المشروعة. لكن بالرغم من احترامي لك يا أبايا، لم يظهر جامعو التحف أية إشارة لتثمين المعرفة بالماضي الذي في طريقه نحو الضياع إلى غير رجعة عند تعرض المواقع للنهب بحثاً عن تلك التحفة الجميلة الوحيدة. كانوا ميالين إلى إيلاء القطع الفردية عناية خاصة، في حين كانوا غالباً يتجاهلون القيمة التي يتعين الحصول عليها من معرفة مكان استخدامها، وزمانه، وكيفيته أصلاً. يبدو أن المصدر، بالنسبة إلى جامعي التحف الرئيسين، لا قيمة له تذكر في قرار الاقتناء؛ خلصت دراسة قامت بها سبع مجموعات آثار معروضة في متاحف أمريكية رائدة إلى أن 75 بالمئة تقريباً من 1،396 قطعة أثرية في المجموعات مجهولة المنشأ، إذ راح العديد منها يظهر على السطح للمرة الأولى بعد صدور أوامر تنظيمية للآثار الوطنية.[37]

لا غرو في ذلك، إذن، أن يتوجس غيبسونٍ من أن ما كان يرمي إليه المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية حقاً هو فرصة لإحداث تغيير في تلك الأوامر التنظيمية. حاول هاوتن طمأنة عالم الآثار فيما يتعلق بهذا الأمر، معلناً أن إعادة كتابة قوانين آثار العراق "تتعدى مصلحة المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية بكثير، والذي لا مصلحة له بتوريط نفسه على هذا المستوى من المشورة أو التدخل". ربما لا، لكن بالتأكيد لم تكن المجموعة التي عقدت اجتماعها الافتتاحي في 9 تشرين الأول 2002 في شقة غيدو غولدمان (Guido Goldman)، جامع القماش المنسوج الأوزبكي، مجموعة خجولة جداً. وكان هاوتن من بين الحاضرين، وشلبي وايت (Shelby White)، جامع التحف المجاهر (الذي سرعان ما أصبح موضع تهمة قضائية متعلقة بآثار زعمت الحكومة الإيطالية باقتنائها بصورة غير مشروعة)، والعالم القانوني البروفيسور جون ميريمان (John Merryman)، مؤلف الورقة الفريدة التي تُمهِّد إلى الحجة المؤيدة "للنزعة الدولية" والمناهضة للتقوقع، وويليام بيرلشتاين (William Pearlstein)، وهو محامٍ يُمثّل قائمة من العملاء تضمنت جمعية التجار في الفن القديم والشرقي والبدائي (الذي حكم على رئيسها الأسبق، فريدريك شولتز (Frederick Schultz) في حزيران 2002 بالسجن ثلاث سنوات تقريباً لخرقه قانون الملكية الوطنية المسروقة بتهريب آثار مصرية). وكان جميع الحاضرين، باستثناء مريمان، لاعبي سلطة، لا أعضاء لجنة دراسة ومشورة. فقد يشترك الجميع في الهدف النهائي المتمثل بتحرير قوانين تجارة الآثار، إلا أن الهدف المباشر كان حماية آثار العراق من تأثيرات الحرب. تطلّب هذا الأمر الوصول إلى [المواقع]، وكان الوصول إلى [المواقع] أمراً استوعب المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية كيفية تحقيقه. فعلى حد عِلْم هاوتن، بوصفه محنّكاً في وزارة الخارجية، يتطلب الأمر "أكثر من إجراء مكالمة هاتفية مع شخص ما

في موقع متواضع للفت انتباه الحكومة.[38] ما كان مطلوباً هو استعمال شامل لقنوات الاتصالات، فقرر المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية اتّباع استراتيجية عامة ثلاثية الرؤوس: مقتطفات من صفحة التعليقات المقابِلَة للافتتاحية، وبيانات عامة، وقنوات اتصالات مغلقة مع الحكومة. وتألفت المجموعة الرئيسة من هاوتن، وآشتون هوكينز، مستشار متحف المتروبولتان الأسبق، وماكس أندرسون، التابع لجمعية مدراء المتاحف الفنية، والذي تم التواصل معه بعد هذا الاجتماع.

وسرعان ما انطلق هاوتن للعمل، ليخطّ رسالة إلى وزراء الخارجية والدفاع، ومستشارة الأمن القومي، وإلى آخرين في الوزارات المعنية وهيئة الأركان المشتركة أيضاً. وطالبت هذه الرسائل، بوصفها المسعى الأول الشهير الذي قامت به جماعة التراث الثقافي بالتواصل مع المسؤولين الأمريكيين، والقوات من أجل تفادي إلحاق أضرار بالنُّصب أو المواقع الأثرية، واحترام الجنود لسلامة المواقع والنُّصب عند توقف الأعمال القتالية، وقيام الولايات المتحدة بتشجيع أية إدارة جديدة في العراق على التحرك بسرعة لإرساء أمن نُصُبها ومواقعها الأثرية الذاتية من خلال إعادة هيكلة خدمات الآثار، على نحو خاص، "وبإيجاد آلية تخطيط حكومية مناسبة قبل النزاع للتركيز على هذه الهموم،"[39] في محاولة للتغلّب على الصعوبات التي واجهها هاوتن وهو يحاول تلمس طريق الدخول.

على الرغم من القلق المطروح عموماً بشأن أمن ما بعد النزاع، غاب عن لائحة المطالب هذه إشارة خطر واضحة إلى النهب الذي وقع في متاحف العراق الإقليمية، وفي المواقع الأثرية في مناطق الحظر الجوي المفروضة بعد حرب 1991. أما هموم ما بعد العمليات القتالية، وأمن المتاحف، والرسالة المضمرة، فكانت مشكلات إعادة إعمار طويلة الأمد يمكن للعراقيين توليها بأنفسهم. ويبدو أن الرسالة تشير إلى وجوب

تركيز انتباه الجيش الأمريكي ذاته على تفادي إلحاق الضرر بالمواقع والمتاحف، بدلاً من منع الآخرين من القيام بذلك.

على الأقل، لم يعكس تأطير القضية بهذه الطريقة في خريف 2002 وجهة نظر المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية فحسب، بل وجهة نظر المجتمع الأثري أيضاً بشأن الخطر الرئيس وكيفية معالجة توفير صون المواقع الثقافية في فترة ما بعد الحرب، في الواقع، لقد تواصل المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية مع معهد أمريكا الأثري (AIA) والعديد من المنظمات الأخرى، طالباً منهم المصادقة على بيانه.[40] اختار معهد أمريكا الأثري عدم توقيعه ليس لأنه لم يُشدِّد على خطر النهب، بل خوفاً من أن دعمه للقرار قد يُساء فهمه أو طرحه بمعنى أنه دعم موقف المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية فيما يتعلق بتحرير قوانين آثار العراق.

اطمأنّ هاوتن، مستخدماً علاقاته الشخصية واتصالاته الهاتفية، أن الرسائل وصلت إلى أيدي أكبر عدد ممكن من المسؤولين رفيعي المستوى. وتابع المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية حملته في كتابة الرسائل بتعليق مقتطفٍ مُقابل لافتتاحية الصحيفة خطّه هوكينز وآندرسون في طبعة الواشنطن بوست بتاريخ 29 تشرين الثاني 2002. لم يتم تصميم صفحة التعليقات المقابلة لافتتاحية الصحيفة لرفع سوية الوعي العام لدرجة زيادة الضغط على المسؤولين الذين سبق أن قرأوا رسالة المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية. كتب آندرسون وهوكينز إنّ "العلماء في الولايات المتحدة الملمّين بالتاريخ الإسلامي والرافدي وعلم آثاره راغبون في المساعدة في تحديد المواقع والأماكن ذات الأهمية الثقافية والدينية الخاصة وقادرون عليها". "مع من ينبغي عليهما التحدث؟"[41] كان الهدف لفت انتباه البيت الأبيض والظفر بلقاء مع مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الدفاع التي سبق لهاوتن الإطلاع بأنها قامت بتكليف مجموعة من الراصدين لإعداد قائمة بالمواقع الرئيسة "لعدم استهدافها".

فعَدَّ غيبسون الأنباء الآتية من هاوتن مطمئنة، إذ تخيّل أنه من المحتمل أن تقوم مجموعة الرصد بالاستناد إلى اللائحة التي قد أعدّها مع آدامز عام 1991، قبل حرب الخليج الأولى. ذكر عالم الآثار هاوتن، "إن شغلنا الشاغل هو متحف العراق في بغداد لأنه يقع وسط العديد من الأهداف"، إلا أنه كان علي لائحة عام 1991، مما يعني أن حمايته كانت ممكنة هذه المرة أيضاً".[42]

أجرى غيبسون في هذه الأثناء اتصالاته الذاتية، فقَبْل عيد الشكر الواقع في 21 تشرين الثاني 2002، أرسل رسالة إلى رايان كروكر، وهو من المعارف القدامى منذ عقود سابقة عندما كان غيبسون يقوم بأعمال الحفريات في العراق، إذ كان كروكر معيّناً دبلوماسياً هناك. ونظراً إلى حساسيته من التورط في ما قد يُفسَّر على أنه نصرة سياسية، وصف غيبسون نفسه أنه يمثل مجموعة بحثية مستقلة، الرابطة الأمريكية للبحوث في بغداد، بدلاً من جامعة شيكاغو. وأعلم كروكر أنه كان يكتب لتوجيه عناية وزارة الخارجية إلى وجود هيئة منظمة من العلماء الأمريكيين والمؤسسات الأكاديمية المعنية بسلامة العراقيين والشعور بمسؤولية خاصة عن المواقع الأثرية. ومن خلال تذكير الدبلوماسي بقيام الجيش الأمريكي بمسعى خاص لتفادي تلك المواقع في حرب الخليج 1991، شدّد غيبسون على إيلاء المتحف الوطني اهتماماً خاصاً. كما قال غيبسون بصورة لاذعة أنه "في حال نجاة المتحف من القصف أيضاً، فمن المحتمل أن يعاني من نهب شامل في خضم فوضى الحرب"، قالها بتحذير واضح ومبكر للغاية عمّا رشح فيما بعد. ولم يكن هذا الأمر خيالاً مَرَضِياً، فقد أكّد غيبسون "خلال فترة الحظر، لقد تعرضت المئات من المواقع الأثرية في العراق لنهب ممنهج لا مثيل له"، وكان مجلس إدارة الآثار الحكومي عاجزاً عن حمايتها. كما أضاف قائلاً: "نتطلع إلى إدراج المتحف على قمة لائحة الأبنية التي يتعين على أية قوة احتلال ضمان أمنها واحترامها".

أوصت الرابطة الأمريكية للبحوث في بغداد، على المدى البعيد، بالحفاظ على قانون آثار العراق الحالي وتطبيقه، بوصفه واحداً من أفضل القوانين في الشرق الأوسط.[43]

وعلى الرغم من عدم إطِّلاع غيبسون عليها، وُفِّقَ في اختيار كروكر كهدف أفضل لهذه التوصيات، بوصفه واحداً من المنظمين الرئيسين لمشروع مستقبل العراق. مع هذا، لم يلق تدخل غيبسون، على نحو لا يمكن تعليله، أية استجابة من الدبلوماسي، ولم تُتخذ أية خطوات في هذه الفترة لتطوير تركيز على حماية التراث الثقافي ضمن مشروع مستقبل العراق. كما لم يلق البيان المماثل الذي صاغه معهد أمريكا الأثري في اجتماعه السنوي في كانون الأول 2002، والذي أرسل إلى البنتاغون في كانون الثاني 2003، أية استجابة مباشرة أيضاً. ففي بيانه، ذكر معهد أمريكا الأثري الحاجة الاعتيادية لحماية التراث الثقافي في حالة الحرب والمساعدة في إصلاح القطع الثقافية واستعادتها بعد نهاية الأعمال القتالية، إلا أنه أضاف،

بوجوب الإقرار أيضاً أن المواقع الأثرية والمتاحف في العراق تعرضت للنهب على نطاق واسع بعد حرب الخليج 1991، مع ظهور الآثار المسروقة في أسواق الفن في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. بناءً عليه، نطالب الحكومات المناسبة اتخاذ إجراءات معقولة لمنع هذا النهب في أعقاب الحرب. وتضمن هذا المساعدة في أمن المتاحف والمواقع وإعادة بنائها أيضاً، وتوفير التدريب للموظفين المحترفين. أما الموظفون الحائزون شهادات علمية والعاملون في بلدان مجاورة، فيتعين استرجاعهم. وينبغي تعيين حراس للمواقع الأثرية ومشرفين مسؤولين عن الآثار في المناطق الإدارية الكبيرة أو استبدالهم. مما يعني الحفاظ على الإطار القانوني القوي وتطبيقه ضمن العراق، والذي يسعى اليوم، من بين تدابير أخرى، لحماية تراثه الأثري من خلال الملكية الحكومية للمواقع والقطع الأثرية.[44]

قالت باتي غيرستينبلث (Patty Gerstenblith)، أستاذة القانون في جامعة ديبوول، التي أسهمت مع غيبسون بقيادة مساعي معهد أمريكا الأثري: "نريد بياناً أكثر شمولية، ولا يتطرق إلى القصف فحسب." بالتأكيد تناولت هذه الفقرة ما هو أبعد من القصف، إلا أنها حرفت الانتباه عن هدفها في الحاجة إلى توفير أمن المواقع من النهب خلال فترة غياب القانون بعد سقوط حكومة ما مباشرة، من خلال عدم التركيز على أن نهب عام 1991 بدأ بعد إنشاء مناطق الحظر الجوي مباشرة.

على أية حال، كان القصف، لا النهب، الشغل الشاغل للبنتاغون لأنه كان محظوراً على نحو واضح من قبل القانون الدولي الذي التزمت الولايات المتحدة به، فمع أفول عام 2002، لم تُشِرْ مقالة أخبارية منشورة على الانترنت، تغطي مساعي البنتاغون لحماية المواقع، إلى إمكانية النهب بعد النزاع، لكنها ركزت على ما كان يقوم به الجيش لتفادي استهداف المواقع الثقافية.

نظراً إلى أنّ عبارة "حماية المواقع الثقافية" لا سند ضرورياً لها، يمكن لعلماء الآثار ومخططي الحرب إساءة فهم ما قد يترتب على هذا الأمر، أو تجاهله عمداً. وخلال الشهرين القادمين، سيتلاعب مناصرو الحماية الثقافية ومخططو الحرب في التفريق بين منع التدمير الناجم عن العمليات القتالية الفعلية ومنع النهب على نحو جعل المؤيدين يظنون بأنه تم التخفيف من المشكلة.

راح زحف المجلس الأمريكي لدعاية السياسة الثقافية في أواخر كانون الأول أو بداية كانون الثاني يقطف ثماره أخيراً. تلقى هوكينز مكالمة هاتفية من مكتب محلي لوكالة الاستخبارات المركزية يقولون فيها إنهم شاهدوا نصّاً مُقابلاً لصفحة افتتاحية الصحيفة ويرغبون بلقاء المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، فاستغرب هاوتن هذا الأمر لأنه لم يكن قضية استخباراتية أجنبية من وجهة نظر المجلس الأمريكي

للسياسة الثقافية. على أية حال، إن من التقى مع هوكينز وهاوتن كان ضابطاً تابعاً لوكالة الاستخبارات الدفاعية وليس عميلاً لوكالة الاستخبارات المركزية، وذلك ليس بسبب تعليق الصفحة المقابلة للافتتاحية، بل بسبب الرسالة التي بعثوا بها، ووجدت طريقها إلى وكالة الاستخبارات الدفاعية عبر قنوات ما زالت مجهولة الهوية. واستعانت وكالة الاستخبارات الدفاعية بالمجلس الأمريكي للسياسة الثقافية لجمع المعلومات عن المواقع الثقافية والأثرية نظراً إلى انشغالها بلائحة عدم استهداف لأنواع أخرى من المواقع.

كان خَيَاراً غريباً. لم يتمتع المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، ومجموعة من التجار على الانترنت، وأمناء المتاحف، وجامعو التحف، بأية خبرة على الإطلاق في القضية التقنية لرسم خريطة المواقع الأثرية. علاوة على ذلك، كان معهد أمريكا الأثري، الذي يضم في عضويته الكثيرين ممن قاموا بالتنقيب عن المواقع في العراق، يقوم بجمع المعلومات نزولاً عند رغبة مكتب الشؤون التربوية والثقافية التابع لوزارة الخارجية الذي شرع في تحريك القضية على نحو متأخر بالتوازي مع موظفي دبلوماسية حكومية من مكتب شؤون الشرق الأدنى.[45] تواصل ماغنس غاردينار وماريا كوروباس (Maria Kouroupas) التابعان لمكتب الشؤون التربوية والثقافية مع علماء الآثار، زينب بحراني، وإليزابيث ستون، وماغواير غيبسون، وآخرين، لتصنيف لائحة متضمنة إحداثيات جغرافية، لأهم عشر أو خمسة عشر موقعاً يتعين حمايتها من التدمير خلال الغزو.[46] وعلى ما يبدو، لم تكن وكالة الاستخبارات الدفاعية على عِلْم بتلك المساعي.

قامت بحراني وعلماء آثار آخرين خلال هذه الفترة بتواصلٍ هاتفيٍ وعبر البريد الالكتروني مع زملاء بريطانيين على نحو يوميٍ تقريباً، لاسيّما مع نيكولاس بوستغيت وإلينور روبسون اللذَين كانا يعدان لوائحهما الذاتية. كان البريطانيون، شأنهم شأن نظرائهم الأمريكان،

يكتبون تعليقات في الصفحة المقابلة للافتتاحية ورسائل إلى الصحافة، وقاموا بإنشاء موقع على الشبكة العنكبوتية أيضاً. تنوه بحراني قائلةً: "قمنا لوحدنا بالكثير من ذلك الأمر دون أي اعتبار لأية وكالات حكومية."[47]

لكن لم تكن مساعي التأثير في الرأي العام في وارد النجاح، في لفت انتباه مخططي الحرب أو السياسيين. فما كان مطلوباً تمثل في الحصول على الخبرات، الأمر الذي احتاجه علماء الآثار احتياجاً ماساً. فلم يوظِّف معهد أمريكا الأثري أو الجامعات الأمريكية للبحوث الاستشراقية، والمنظمات الفقيرة مالياً، عنصراً مؤثراً أو سياسياً محترفاً ضمن كوادرها الموجودة في بوسطن بدلاً من واشنطن.[48] أدارت جمعية علم الآثار التاريخية وجمعية علم الآثار الأمريكية مكاتب واشنطن، وكان لجمعية علم الآثار الأمريكية، الوحيدة من بين المنظمات المذكورة، مختصاً بالشؤون الحكومية متفرغاً لقاء راتبٍ بين كوادرها، إلا أن تركيز جمعية علم الآثار الأمريكية كان منصَبّاً على التراث الثقافي للأمريكيين (إذ ضغطت من أجل زيادة تمويل علم الآثار القائم في أمريكا وعلى التشريع المتمثل بقانون حماية قبور الأمريكيين الأصليين وتبادلها)، ولم يولِ قضية العراق أي اهتمام إلا قبل اندلاع الحرب فحسب.

انتهى المطاف بالمجلس الأمريكي للسياسة الثقافية في تلقّيه دعوة إلى ما تبين أنه انعقاد لاجتماع على أرفع المستويات في وزارة الدفاع خلال فترة ما قبل الحرب بشأن حماية المواقع ذات التراث الثقافي، سواء من جرّاء مناشدة علماء الآثار للوكالة الخطأ (وزارة الخارجية بدلاً من البنتاغون أو الجيش) أو لعدم توجيه مساعيهم نحو الحكومة إطلاقاً، أم لأن المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية كان أكثر فطنة بشأنٍ حملته في كتابة الرسائل. ونظراً إلى إدراكهم التام أنهم لا يملكون شيئاً ملموساً يمكنهم تقديمه إلى قنّاصي البنتاغون، ولجأ هاوتن

وزملاؤه في المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية إلى غيبسون لأنهم تواقون إلى متابعة القضية العامة من أجل لفت الانتباه إلى الخطر المحدق بتراث العراق. وعَلِمَ خبير الآثار أنه الرجل الغريب في الوفد الذي ذهب إلى واشنطن لحضور الاجتماع في خاتمة المطاف. يتذكر غيبسون، "لم يكن ثمة عالم آثار هناك سواي". أما "البقية فكانوا جامعي تحف ومحامين، وجماعة المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية. لقد ذهبت معهم لنقل وجهة نظري الذاتية المتعلقة بالتماس التقليل من قصف المواقع الأثرية الشهيرة. لكن ما كانت لتسنح لي فرصة الاجتماع بوزارة الدفاع دون المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية".[49]

لقد توتّرت علاقات غيبسون مع المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية في هذه الفترة، إلى حدٍّ ما بسبب موافقته على حضور اجتماع البنتاغون شريطة عدم الإعلان عن دوره. يفسر غيبسون أنها "مسألة متعلقة بسمعتي الذاتية"، "لم أُرِد أن أُعَدَّ جزءاً من مجموعة مؤلَّفة، إلى حد كبير، من جامعي تحف وتجار، وحفنة شرهين من جماعة المتاحف. فمن حيث الأهداف، كانت هذه المجموعة على طرفي نقيض معي ومع أي عالم آثار آخر." على الرغم من ذلك، أُسقط اسمه وظهر في مقالة على الانترنت أعيدت طباعتها باللغة العربية في صحيفتين مرموقتين على الأقل، مع الإشارة إلى غيبسون على نحو لافتٍ. وأبدى عالم الآثار ملاحظة لهاوتن على نحوٍ ساخرٍ مُرٍّ قائلاً: "أدركت قيمة ذاك الأمر حقاً."[50]

ونقل غيبسون إلى هاوتن أنباءً مفادها أن معهد أمريكا الأثري كان يعد لائحة لتقديمها إلى رمسفيلد مباشرة عبر طرفٍ وسيطٍ، لكن لم يول، على ما يبدو، أي اهتمام لحضور ممثلي معهد أمريكا الأثري الاجتماع في واشنطن، ربما لأن معهد أمريكا الأثري والمجلس الأمريكي للسياسة الثقافية كانا عدوّين لدودين بشأن قضية العلاقة بين جمع الآثار والنهب غير المرتبطة بالحرب. ورغم انخراطهما في مسعى

ما قبل الحرب ذاته متعلّق بوجوب إيلاء الحكومة الأمريكية الاهتمام، لم تقم المجموعتان بالتواصل فيما بينهما إلا بعد أن تم نهب المتحف، وهذا تشتت في مسعى المدافعين عن التراث الثقافي ضَارَع تشتت المسعى داخل الحكومة.

بعد شجار قصير حول مقالة الانترنت انتهى بطرد غيبسون، نقل هاوتن إلى عالم الآثار قيام المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية بتواصل ناجح آخر مع مخططي الحرب. لقد تلقى هوكينز، المستشار القانوني الأسبق لمتحف المتروبولتان وأحد متزعمي المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، رسالة من معاون وكيل وزارة الدفاع ويليام لووتي. لم يُشِرْ لووتي إلى الاجتماعات مع كولينز ووزارة الخارجية، لكنه "اقترح إرسال المعلومات عن المواقع الثقافية التي يتوجب تفاديها إليهم أو إلى (فيصل) قره غلي في المؤتمر الوطني العراقي بلندن"،[51] على حد تعبير هاوتن (وقره غلي، مهندس بترول أدار مكتب المؤتمر الوطني العراقي في لندن). كان لووتي المسؤول الأمريكي الأعلى رتبة الذي استجاب لهموم ما قبل الحرب التي أثارها مجتمع التراث الثقافي. يوحي إهماله الظاهري للاجتماع الوشيك في وزارة الدفاع أن مجموعة كولينز كانت تتصرف بناءً على تكليفها الرسمي الذاتي الصادر عن فيث وآبرامز لإنجاز واجب الجيش في تفادي تدمير المواقع بموجب مقتضيات قوانين الحرب، وأن لووتي كان إما غير مدرك لوجود عمل كولينز حول هذه المشكلة أو (على الأرجح) غير مبال به.

إلاّ أنّ إشارة لووتي إلى المؤتمر الوطني العراقي، كما نقلها هاوتن، غريبة للغاية، فلا معنى للفكرة القائلة بضرورة انخراط المؤتمر الوطني العراقي في التأكّد من "تفادي" المواقع الثقافية، لأن المؤتمر الوطني العراقي لم يكن يلعب دوراً في الرصد أو في تخطيط حركة الجنود. بالطبع، تولى الجيش الأمريكي هذا الأمر. ما كان يجول في خاطر لووتي هو الدور الأمني الذي قد يلعبه المؤتمر الوطني العراقي بعد

العمليات القتالية، على الأقل في ذهن ولفوفيتس. في الواقع، لقد اجتمع لووتي مع القادة المنفيين في لندن في كانون الثاني 2002 للطلب منهم تسليم أسماء المكتتبين لقوة قوامها ثلاثة آلاف عنصر شؤون مدنية عراقي مسلحين بمسدسات.[52] لكنْ لو كان الأمر كذلك، كان دور هؤلاء العناصر ضمان سلامة المواقع الثقافية، لا تفاديها.

لنفترض أنّ وصف هاوتن لرسالة لووتي دقيقاً، إنه يعكس إخفاقاً في التمييز بين الأخطار المُحدِقة بالتراث الثقافي والطريقة المناسبة لمعالجة هذه الأخطار. ولدى مراجعة للموقف، قد يُبيِّن عدّ هوكينز وهاوتن وغيبسون رسالة لووتي تحذيراً أن صانعي السياسات على أرفع المستويات أيضاً لم يدونوا الحاجة لحماية المواقع في فترة ما بعد الاشتباك مباشرةً. لكنهم كانوا معنيين، على نحو مبرّر، بضمان عدم سقوط أية قذائف على متحف العراق الوطني، ولم يَردّ أحدٌ منهم على لووتي خطّياً بغرض التوضيح.

ما أنْ تم تحديد موعد الاجتماع مع كولينز في وزارة الدفاع في 24 كانون الثاني 2003، حتى بعث هاوتن على جناح السرعة طلباً إلى ويليام بيرنز، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، بشأن اجتماع ثانٍ في وزارة الخارجية. وإذ نوّه على نحو لاذع أن وزارة الدفاع قد طلبَت الاجتماع مع المجلس الأمريكي للسياسةً الثقافية لمناقشة هذه الهموم، اقترح هاوتن "أن مناقشة قضايا ذات صلة طويلة الأمد، تتضمن ابتكار آلية مناسبة قد توطد إجراءات لحماية القرى والنصب الثقافية العراقية الهامة والحفاظ عليها، أمرٌ بالغ الأهمية."[53] وخلافاً للرسالة التي بعث بها غيبسون إلى كروكر منذ أسابيع، فَعَلَ هاوتن فِعلَته، ربما لعدم رغبة وزارة الخارجية أن تقوم وزارة الدفاع بإمساك أشدّ بزمام عملية تخطيط ما بعد النزاع أيضاً. ففي غضون أيام، تم ترتيب اجتماع برئاسة كروكر في فترة بعد ظهيرة 24 كانون الثاني 2003، عقب اللقاء الصباحي في البنتاغون.

وقبيل أيام من الاجتماعات المحددة في واشنطن مع كولينز في وزارة الدفاع، ومع كروكر في وزارة الخارجية في 21 كانون الثاني، تلقى غيبسون اتصالاً من مكان آخر أيضاً، من ضابط الشؤون المدنية العقيد غاري ويجر (Gary Wager). وكان ويجر، مثل سواه من معظم العاملين في الشؤون المدنية، احتياطياً تمت تعبئته منذ بضعة أسابيع فحسب، وكان على وشك جمع معلومات لنشرها على القادة العاملين على الأرض في ساحة القتال. وطلب ويجر من غيبسون أن يُرسِلَ له، ماذا بعد؟، قائمة بالمواقع التي تحتاج إلى حماية.

كان ما حصل في الفترة التي أفضت إلى اجتماعات 24 كانون الثاني 2003 في البنتاغون ووزارة الخارجية تقارباً بين مخططي ما قبل الحرب المنتمين إلى جهات بيروقراطية مختلفة للغاية، غير أنهم جميعاً مكلفون رسمياً بمعالجة مشكلة المواقع الثقافية في العراق. انصبّ تركيز خبراء الرصد في وكالة الاستخبارات الدفاعية على الحصول على إحداثيات المواقع. وكان لووتي مهتماً بالترويج للقوة الأمنية لما بعد الحرب التابعة لولفوفيتس عراقية القيادة؛ لقد أصبح مكتب الشؤون التربوية والثقافية التابع لوزارة الخارجية منخرطاً أيضاً، وأرادت الشؤون المدنية ضمان وصول معلومات المواقع للراصدين والقادة على حد سواء. وأصبح مكتب البنتاغون المُثقَل بالأعباء التابع لكولينز، في الوقت ذاته، وبعلاقاته مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، منخرطاً لأنه تمّ تعريف حماية المواقع الثقافية من أضرار الأعمال العسكرية الأمريكية بوصفها قضية إنسانية (أو ربما بوصفها مجرد قضية "مرحلة رابعة" لا علاقة لها بعمليات الاشتباك الفعلية)، على الرغم من عدم وضوحها تماماً.

أما من الجانب البريطاني، فكانت الأمور هزيلة أيضاً، لكن بطريقة مختلفة، إذ بلغت هموم علماء الآثار أقصى المفاصل الحكومية على نحوٍ أكثر من مباشرٍ، نظراً إلى أنه لم يكن لعلماء الآثار، جزئياً،

ممثَّلين وحسب، بل ممثلهم الذاتي في البرلمان، كولين رينفرو (Colin Renfrew)، وهو عالم ريادي في الإبداع الثقافي ما قبل التاريخي في الشرق الأدنى واليونان، وشاءت الأقدار أيضاً أن يكون اللورد رينفرو عن منطقة كايمثورن (Kaimsthorn)، والعضو المحافظ في مجلس اللوردات. ولم يكن وينفرو عضو البرلمان الوحيد المهتم بقضايا الآثار، فبرفقة النائب العمالي المخضرم الذي لا يشغل منصباً وزارياً، تام داليل (Tam Dalyell) واللورد ريدزديل (Redsedale)، قاد مجموعة برلمانية لعلم الآثار المُمثّلة للأحزاب كافة (APPAG) وتعدادها 139 نائباً. (يمكن للمرء أن يتساءل إن كانت ستضمن سلامة متحف العراق الوطني في حالة وجود مجموعة بهذا الحجم والقوة في الكونغرس). لقد كانت المجموعة البرلمانية لعلم الآثار المُمثّلة للأحزاب كافة معنية بالأخطار المُحدِقة بتراث العراق الأثري منذ تشرين الثاني 2002 على الأقل عندما قرأ أحد أعضائها رسالة نشرتها هاريت كروفورد (Harriet Crawford)، رئيسة معهد علم الآثار البريطانية في العراق، في **الفايناشال تايمز**، ونزولاً عند طلب المجموعة البرلمانية لعلم الآثار المُمثّلة للأحزاب كافة، أتت كروفورد بمذكّرة قصيرة تحدد الخطر. وسمحت لنفسها بإرسال نسخة من المذكّرة، في 27 كانون الأول 2002، إلى إدوارد تشابلن (Edward Chaplin)، رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية.

كانت هذه بداية واعدة. تمثلت استجابة الحكومة، للأسف، بإعطاء علماء الآثار من طرف اللسان حلاوة. ونظراً إلى عدم سماع أي شيء من مكتب تشابلن بعد انقضاء أسبوع، أرفق رينفرو مذكرة كروفورد في رسالة بعثت بها المجموعة المُمثّلة للأحزاب كافة إلى رئيس الوزراء توني بلير في 11 شباط 2003، حذرت فيها أن مواقع العراق الأثرية "عرضة للنهب في حال الفوضى المدنية". ونظراً إلى عدم

تلقيه أي ردّ، طرح رينفرو سؤالاً في 24 شباط للحصول على إجابة خطيّة، لكنه تلقى إجابة معلّبة عن التشريع. بدوره، طمأنَ بلير داليل قائلاً: "سنفعل ما بوسعنا لضمان حماية المواقع ذات الأهمية الثقافية أو الدينية حماية تامة ومناسبة."[54] لكن، من جديد، انصب التركيز على حماية المواقع بموجب اتفاقيات لاهاي غير المعنية بخطر النهب. ونظراً إلى تبرّمه، أصر على تلقيه جواباً عن همومه. تم إبلاغه في 24 آذار أن رئيس الوزراء قد طلب من وزارة الخارجية والكومونولث الرّد، لكن بسبب اندلاع الحرب في تلك الفترة، ليس ثمة إمكانية لإعداد أية رسائل. فردّ رينفرو متسائلاً عن إمكانية تلقفهم، في الحدود الدنيا، لفكرته المتعلقة بتعرض المواقع للنهب. وخاطب وينفرو بلير مجدداً في 2 شباط، إذ أرسل نسخاً إلى رؤساء وزارة الخارجية والكومونولث، ومديرية الثقافة، والإعلام، والرياضة. وبالنسبة إلى رئيسة الجهة الأخيرة، تيسا جوويل (Tessa Jowell)، أضاف ملاحظة عن "الوضع الغريب قليلاً الذي برز بشأن مشكلة المواقع الأثرية في العراق"، مُطْلِعاً جوويل أنه على الرغم من تحذيره، "لم يتم القيام بأي تخطيط محدد." فمن مقاعد مجلس اللوردات، سأل وينفرو حكومة بلير مباشرةً: "هل أسديتم أية نُصُح تفصيلية؟" إنّ ما جال في خاطر رينفرو النُّصح بشأن حماية المواقع من النهب، إلا أنه تعرّض للمراوغة من جديد. وردّ اللورد باتش (Bach) إن الجيش يحترم اتفاقيات لاهاي ذات الصلة، وقد أعدّ لائحة بالملكية الثقافية، ولن يهاجم المواقع الثقافية، وسيتخذ أية أشكال من عدم انضباط قوات المملكة المتحدة على محمل الجدّ.[55]

لقد لاقى خطاب كروفورد الخطيّ إلى وزارة الخارجية والكومونولث المصير ذاته الذي لاقته مناشدات رينفرو، إذ لم تصل رسالتها في 27 كانون الأول 2002 إلى مكتب تشابلن حتى 17 كانون الثاني فعلياً، ولم يتوافر لديه الوقت للردّ حتى 4 شباط. وأعلَمَ تشابلن كروفورد أن

وزارة الخارجية والكومونولث "واعية لهذا الأمر على نحوٍ قطعيٍ"، ولقد تم تمرير رسالتها ومرفقاتها نزولاً عند طلبها، دون أن يُذْكَر، على أية حال، إلى مَنْ نَقَلَها، ولم يسبق لأحد من وزارة الدفاع التواصل معها.

بالرغم من ذلك، كان الجيش، في واقع الأمر، دون علم رينفرو، وكروفورد، أو أيٍّ من المسؤولين الآخرين في معهد علم الآثار البريطانيٍ في العراق، يعمل سراً مع أحد زملائهم. تواصَلَ صديق، كان ضابطاً يخدم في وزارة الدفاع، مع بيتر ستون، وهو عالم آثار بارز، لكنه غير مختص بعلم آثار الشرق الأوسط في 2 شباط 2003. طلبَ من ستون العمل كوسيط لنقل إحداثيات المواقع من علماء الآثار إلى الجيش. ولجأ إلى نييل برودي (Neil Brodie)، وهو مختص بتجارة الآثار غير المشروعة، ويعمل في مركز بحوث الآثار غير المشروعة في جامعة كيمبردج التابع لرينفرو، وإلى روجر ماثيوز، وهو أحدث مدير لمعهد علم الآثار البريطاني في العراق. لقد سبق لماثيوز التشاور مع زملاء عراقيين بشأن قضية حماية المواقع والمتاحف برمتها. وحرص كلّ من ماثيوز وبرودي على قيام ستون بتحذير وزارة الدفاع من أرجحية وقوع النهب في المتاحف استناداً لما قد حصل عام 1991.

طلبَ ستون في 31 آذار من وزارة الدفاع عقد جلسة اطّلاعية لشرح كل ما تم القيام به سراً خلال الأشهر العديدة الماضية لمجموعة مختارة من علماء الآثار والسياسيين. وأكدت وزارة الدفاع لـ ستون في 2 نيسان تَضَمُّن الخطة العملياتية الأمريكية تعليمات تفصيلية لقوات التحالف عن كيفية تفادي إلحاق أضرار بالمواقع الأثرية. على ما يبدو، لم يسأل ستون السؤال البديهي الآتي: ماذا بشأن حمايتها من الأضرار الناجمة عن الناهبين بعد قيام قوات التحالف بالتحرك عبر المنطقة؟

بالتأكيد، كان يمكن لرينفرو أن يسأل ذاك السؤال لو قُدِّر له أن يكون ضمن الحلقة الداخلية. لكن كما هي الحال في الولايات المتحدة، تتم العملية من خلال قنوات خفيّة ومشاورات فاشلة مع ساحة القتال.

فعندما عَلِمَ رينفرو، عقب نهب المتحف، أن وزارة الدفاع قد تجاوزته وزملائه، استشاط غضباً وكتب إلى جوويل، رئيسة مديرية الثقافة والإعلام والرياضة، "لا عِلْمَ لي بأيّ أفراد ذوي معرفة تخصصية بالآثار العراقية في جامعة نيوكاسل حالياً، كما لم يكن باستطاعتي تحديد أيّ اختصاصيّ في جامعة لندن منخرط في هذه الاستشارات." كما أضاف رينفرو على نحو سليط، "عندما يتم تدوين تاريخ هذه الأحداث المؤسفة، قد تَتَّضح هذه القضايا، وقد يُفَسَّر غياب أية مشاورات مباشرة بين ممثلي الحكومة ومسؤولي معهد علم الآثار البريطاني في العراق الذين اتخذوا جملة من الخطوات للتواصل معهم."[56]

كانت جوويل هدفاً مريحاً ليصبّ رينفرو جام غضبه عليها، إلا أنها لم تكن سوى كبش محرقة. لم يستشر مخططو الحرب مديريتها الذاتية على الرغم من خبرتها الأثرية المعتبرة. ولم يكن لعلماء الآثار علاقات شخصية مع الجيش البريطاني الذي كان في الموضع المناسب لأجيال سابقة من علماء آثار شرق أوسطيين مثل تي إي لورانس وليونارد وولي. فكما تنوه كروفورد بأسى، "لم نستطع تلمّس طريقة إلى وزارة الدفاع. ببساطة، لم نجد أحداً يمكننا استخدامه بوصفه مُعيناً."[57]

يمكن لهذه المشاورات المباشرة، سواء بين الحكومة البريطانية والمجموعات الأثرية أو بين مخططي الحرب الأمريكيين وعلماء الآثار الأمريكيين، أن تثمر ما سعى إليه حماة الثقافة جميعاً على اختلاف مشاركتهم، أي مسعىً منظماً وموحداً بفعالية لمعالجة الأخطار العديدة التي حدّدوها. على الرغم من ذلك، قد يتطلب هذا الأمر تدخلاً في السياسة من الجهات العليا، ومن داخل الحكومة، وخطة موحدة لعلماء الآثار ومجتمع جامعي القطع للمُنَاصرة الاستراتيجية. إن ما رشح، في غيابها، عبارة عن سلسلة مأساوية من الفرص الضائعة، وتواصلات مضللة، وتشويه للحقيقة، مُتوَّجَة بنهب المتحف الوطني وسلب مواقع العراق الأثرية.

اجتمع عالم الآثار، ماغواير غيبسون، في 24 كانون الثاني 2003، دون عقد لقاء مسبّق لتوضيح الموضوعات الملحّة التي يتعين معالجتها، في البنتاغون مع ثلاثة أعضاء من المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، آشتون هوكينز، المستشار الرئيس الأسبق لمتحف المتروبولتان للفنون، وأمين متحف غيتي الأسبق، آرثر هاوتن، وماكس آندرسون، المدير الأسبق لمتحف ويتني (Whitney). شقّت المجموعة طريقها إلى مكتب عمليات الاستقرار، إذ اجتمعت مع مديره، جوزيف كولينز. وكان بصحبة كولينز كلاً من كارين هوليس (Caryn Hollis)، مديرة مكتبة الرئيس والرائد (المقدّم حالياً) كريس هيرندون (Chris Herndon)، ضابط الشؤون الخارجية.

من جانبها، امتلكت وزارة الدفاع أجندة واضحة للغاية، إذ دَعَتْ إلى الاجتماع؛ لأنها احتاجت الوفاء بالتزامها، بموجب القانون الدولي، بحماية المواقع، والنُّصُب، والمتاحف من الأضرار أو الدمار خلال عمليات الاشتباك الفعلية. فلم تُركِّز على حماية المواقع خلال فترة ما بعد النزاع على الرغم من تولي كولينز مهام رعاية استقرار ما بعد الاشتباك وتخطيط إعادة الإعمار. شاطرَ المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، بوصفه منظمة معنيّة في جعل جمع الآثار وبيعها أكثر يسراً، قَلَقَ البنتاغون بشأن تدمير التحف الأثرية، مع أن النّهب مجرد همّ ثانوي (بالرغم من ذلك، سوف تظهر الآثار المنهوبة في النهاية). عَدَّ غيبسون بوصفه عالم آثار، وهو الوحيد بين

المشاركين الذي تمتّع بمعرفة وثيقة بما قد حصل وما يمكن أن يحصل مُجدَّداً بمتاحف العراق ومواقعه الأثرية في غياب القانون والنظام، النّهب خَطَراً رئيساً يتعيّن تحذير البنتاغون منه لأخذه على محمل الجّد. قد يُفَسِّر هذا التباين في الأهداف بين المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية والبنتاغون من ناحية، وغيبسون، من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التفوق العددي لمن لا علاقة لهم بعلم الآثار على غيبسون، سَبَب التعامل مع نهب المتاحف والمواقع الأثرية بعد الاشتباك بوصفه قضية ثانوية.

فإلى أيّ حدّ هي مجرد قضية ثانوية مسألة فيها نظر. تمثَّل السجل الوحيد المدوَّن عن الاجتماع بمذكرة تفاهم أعدّها المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، وتبيَّن بجلاء التركيز الرئيس للاجتماع على منع العمل العسكري المباشر من إلحاق الأضرار أو الدّمار، مع إثارة قضية النّهب في الدرك الأسفل من النقاش وحسب.

خَلُصَ البروفيسور غيبسون، بالإشارة إلى قَلَقِه، أنه من المرجّح للأضرار المُحدقة بالمواقع الثقافية خلال نزاع محتمل أن تكون أقل مما قد يقع في أعقابه. فمن ناحية، قد تحمل قوات الاحتلال معها مواد من مواقع أثرية، إلاّ أن النهب والتدمير اللذين قد يلحقهما العراقيون أنفسهم في حالة الفوضى السياسية على قدر من الأهمية في حدوده الدنيا. ونوَّه إلى أنه في الانتفاضات التي أعقبت حرب الخليج، تعرّضت تسعة متاحف من أصل ثلاثة عشر متحفاً عراقياً إما للنهب أو للتدمير. فمن المحتمل أن تتم حماية متحف بغداد، الذي عدَّه نقطة تجميع للمواد القادمة من الموصل، وربما من متاحف إقليمية أخرى، على يد حفنة من الموظفين، إذ إنه عرضة للنهب على نحو خاصّ.

وفيما يتعلق بالنهب أو الأضرار المحتملة للمواقع على يد قوات التحالف المحتلّة، قال الدكتور كولينز أنه سيعمل على استصدار أمْرٍ

يُتوخَّى منه أن يَكفَلَ عدم وقوع هذا الأمر. كما نوّه إلى تفعيل أوامر ذات طبيعة مشابهة تحظر على القوات الأمريكية في بلدان معينة تعاطي الكحول، معتقداً أن أوامر تمنع النّهب ستُفَعَّل أيضاً.[1]

ثمة أمران تجدر الإشارة إليهما هنا. أولاً، ركَّزَ جلّ الاجتماع على طلب كولينز لمعلومات جغرافية عن المواقع الثقافية من أجل قاعدة بيانات وزارة الدفاع المتعلقة بـ"عدم الاستهداف". سُمِحَ لغيبسون ببعض الوقت لطرح قضية النّهب، على الرغم من وجود بعض السجال بشأن المدة الطويلة التي استغرقها غيبسون في "الإشارة إلى قلقه". ويتذكر هاوتن قضية النهب بوصفها جزءاً ثانوياً للغاية من أجندة الاجتماع: "لابدّ أنها استحوذت على الستين ثانية بكاملها خلال النقاش".[2] ويقول غيبسون إنّ هاوتن مخطئ في هذا الأمر، "تحدثتُ عن النّهب لما يزيد عن دقيقتين"، ويُصرّ عالم الآثار أنه قام بذلك بنوعية غابت عن موجز هاوتن: "أخبرتُهم أنه عندما يتم الاستيلاء على بغداد، وإن لم يُؤَمِّنوا الجسور فوق قناة الجيش، سيأتي الفقراء في ما يعرف الآن بـ مدينة الصدر وينهبون كل شيء يمكن نقله. أصرّيتُ على الإشارة إلى المتحف والمواقع".[3] كما أغفلَ هاوتن على نحو تام انفكاك غيبسون الواضح عن المجلس الأمريكي للسياسة الثقافيّة، ونقاش عالم الآثار لسجلّ العراق في حماية الآثار (وهو الأفضل في الشرق الأوسط) والحاجة للحفاظ على منظماتها وقوانينها الأثرية ودعمها، الأمر الذي قد لا يكون المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية معنياً في تسويقه. ثانياً، كما تُبيِّن المذكّرة (ربما عن غير قصد)، ردَّ كولينز على تحذير غيبسون بشأن خطر النّهب على يد العراقيين بالإشارة إلى خطر النّهب على قوات التحالف وحسب.

لم يكن هذا الأمر تمييزاً دقيقاً فحسب، بل جوهرياً لأن إعطاء الأوامر للجنود بعدم التورط في النهب بأنفسهم لن يقدم شيئاً لحماية المتحف أو المواقع من الغوغاء. فليس واضحاً إن كانت نية كولينز خلط

القضيتين على نحوٍ مقصودٍ، أو أنه أساء فهمها فحسب. أمّا من جانب هيرندون (Herndon)، فيُصرّ على أن النقاش تمحور حول النهب على يد الجنود الأمريكيين، وليس على يد المدنيين العراقيين، في حين تشير مذكّرة هاوتن إلى خلاف ذلك. على أية حال، ما هو بيِّن أن كلاً من غيبسون والمجلس الأمريكي للسياسة الثقافية غادرا الاجتماع بانطباع مفاده موافقة البنتاغون على اتخاذ خطوات لحماية المتحف والمواقع من النهب على يد العراقيين. "لقد أنصتوا، وقالوا نعم"،[4] على حد تعبير هاوتن. بالرغم من ذلك، ما هو جليّ أيضاً أن مشكلة النّهب، سواء على يد القوات الأمريكية أو على يد العراقيين، تبوّأت مرتبة متدنية على الأجندة؛ في الواقع، متدنية للغاية إلى درجة عدم إشارة التقارير الإخبارية لتلك القضية،[5] باستثناء معلومة لوولِر الشهيرة المنشورة في مجلة **سايَنْس** (Science) في 31 كانون الثاني 2003. وتصف الروايات الصحفية الاجتماع، الذي ركّزَ على خطر القنابل والجنود خلال المعركة، مع استغلال جامعي التحف، من الناحية الافتراضية، الفرصة لتسويق مصلحتهم في تخفيف قوانين العراق الأثرية للسماح بالصادرات. من جانبه، ينفي المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية أخذه هذا الغرض بعين الاهتمام، وتدعم بياناته العامة الرسمية الحفاظ علي قوانين العراق السابقة والحالية. ويؤيد المقدم كريس هيرندون، المِلِم بمصلحة المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية الواسعة في تحرير قوانين الواردات الأثرية، غياب أيّ مسعى للمجلس الأمريكي للسياسة الثقافية لإثارة قضايا تشريعية على الإطلاق، في اجتماع 24 كانون الثاني 2003. أخيراً، نشر المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، مذكرة التفاهم، بعد تبني نُصُح غيبسون على مسوّدة أولية لحذف ما يُشير إلى العمل مع المسؤولين العراقيين في مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها، الأمر الذي حذر غيبسون من أنه سيعرّض الناس للقتل. فبعد نهب المتحف، سيتم اغتنام قلق غيبسون

على سلامة مسؤولي الآثار من قبل المدافعين المحافظين عن الإدارة وستستخدم لبخسه حقه بوصفه متعاطفاً مع البعث، على الرغم من أن فكرة غيبسون برمتها قامت على حذف الأسماء من المُذكّرة لأن البعثيين أشرار بما فيه الكفاية التي تُمكّنهم من قتل علماء الآثار العراقيين لتعاونهم مع الأمريكيين. لكن في المدى المنظور، جاء النقد من الطرف المعاكس. فعندما رشحت أنباء عن قيامه بتزويد الجيش بمعلومات عن المواقع، واجه غيبسون بعض الغضب من زملاء في علم الآثار. يتذكر أنّ "هنالك أناساً معيَّنين فكّروا أنه لا يتعين أن تكون لنا علاقة مع الحكومة الأمريكية"، بما فيهم روبرت مكورماك آدمز، المدير الأسبق لمعهد سميثونيان وعميد علماء الآثار الرافديين. ولقد تعاون آدامز مع غيبسون عام 1991 بتزويد الجيش بإحداثيات المواقع، إلا أنه كان معارضاً بعناد لفكرة غزو العراق. فشعر أن غيبسون كان "متقدماً للغاية في الوسط الأكاديمي" وفخوراً بذلك، على نحو شعر فيه آدامز بخطأ غيبسون.[7]

من المؤكد ارتفاع منسوب الشعور المناهض للحرب بين علماء الآثار، إذ شعَرَ أربعة وسبعون عالماً بحماسة شديدة لتوقيع رسالة إلى محرر مجلة "السجلّ الأثري" التابعة لجمعية علم الآثار الأمريكي، معبّرين عن معارضتهم للعمل العسكري الأمريكي ضد العراق. وشعر العديد منهم أن مساعدة الجيش بأية طريقة، كانت سترسل إشارة تشجيع خاطئة لمشروع تغيير النظام التابع لإدارة بوش. فتوجّس آخرون من أن توفير إحداثيات المواقع سيقدم مساعدة حربية فعلية للعمل العسكري، وليس مجرد دعم رمزي، مما يسهل على الجيش استهداف الأماكن غير المُدرَجة على لائحة المواقع الأثرية.[8]

على أية حال، نال مكتب وزارة الدفاع ما أراد من اجتماع البنتاغون، بعد ذلك الإطّلاع على بيانات إحداثيات المواقع التي ستُمكّن الجيش من الالتزام باتفاقيات جنيف بتفادي تدمير المواقع

الأثرية من خلال القصف أو العمل البريّ أو إلحاق الأضرار بها. فخلال الأشهر العديدة القادمة، وصولاً إلى بداية الحرب، عمل غيبسون وآخرون من الوسط الأثري عن كثب مع الرائد هيرندون، والعقيد فرانك رومانو (Frank Romano)، المنسقَيْن العسكريين النظاميين التابعَيْن لكولينز، ومع فرقة تحليل البيئة العملياتية التابعة لوكالة الاستخبارات الدفاعية أيضاً لتحديد آلاف المواقع. تمت حماية هذه المواقع من القصف (بما في ذلك العديد من الأبنية في بغداد ومتحف العراق الوطني)، فكان إنجازاً لافتاً.[9]

كان لاجتماع البنتاغون أثراً إضافياً، إلاّ أنه لم يكن موفّقاً، ناهيك عن تزويد الراصدين بالإحداثيات. ونقل غيبسون إلى مدير أبحاث المتحف الوطني، دوني جورج يوكهانا، (المعروف بـ دوني جورج)، أخباراً عما قد رشح [عن الاجتماع]؛ ثم أبلغها جورج إلى رؤسائه، آملاً حثّهم على التفكير بحماية المتحف والمواقع على نحو جدي. يتذكّر جورج قائلاً: "قلت، هذا ما يقوم به زملاؤنا في أمريكا؛ يقومون بالضغط على الحكومة لتلافي أيّ نوع من التعدّيات على المتحف أو المواقع الأثرية".[10] فبدلاً من زرع إحساس بالحاجة الماسّة، عمّق حُسن صنيع جورج، على الرغم من ذلك، أنه كان "صديقاً للأجانب" الذين لا يمكن الوثوق بهم.

وبعد الاجتماع بكولينز مباشرةً، توقف فريق المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية وغيبسون لتناول وجبة الغداء، إذ انضم إليهم بوني بيرنهام (Bonnie Burnham) التابع لصندوق النصب الأثرية العالمي، وجيمز فيتسباترك (James Fitzpatrick)، مستشار الهيئة الوطنية لتجار الفنّ القديم والشرقي والبدائي، وعضو المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية. فكانت مناسبة اجتماعية غريبة بسبب التوترات في السياسات المستمرة بين الفرقاء. وكما يتذكر غيبسون، بدأ فيتسباترك بإثارة قضية الانغلاق في إحدى الفترات، لكن سرعان ما قام هاوتن بإسكاته.

في تلك الظهيرة، شقّ غيبسون، وهاوتن، وهوكينز، وآندرسون، وبصحبة بيرنهام، وليس فيتسباترك، شقوا طريقهم إلى وزارة الخارجية للقاء رايان كروكر في مكتب شؤون الشرق الأدنى المشرف على مشروع مستقبل العراق. واصطحب كروكر معه سي ميلير كراوتش (C. Miller Crouch)، معاون وكيل وزارة للشؤون التربوية والثقافية؛ كما كان يُتوقع من توماس وورك الحضور أيضاً، لكن تمت إعاقته في اللحظة الأخيرة؛ كما حضرت معاونة وزير الخارجية، باتريشا هاريسون، ورئيس كراوتش في مكتب الشؤون التربوية والثقافية.[11] يتذكر هاوتن قائلاً: "إن ما أردنا الحصول عليه من الاجتماع هو إنشاء آلية مؤسساتية ما يتم من خلالها التعامل مع القضية والاعتراف بها".[12] وبدا كروكر مذهولاً من معرفة أنه لم تقم أية مجموعة عمل من المجموعات الست عشرة العاملة في مشروع مستقبل العراق بمعالجة المشكلة، وأعطى تطمينات بأن وزارة الخارجية ستُشَكِّل على الفور مجموعة جديدة لمشروع مستقبل العراق عاملة على القطاع الثقافي. وعندما طلب من غيبسون بعض الأسماء لعراقيين مغتربين ومؤهلين وراغبين بالعمل إلى جانب المشاركين الأمريكيين، وعد، بوصفه المشارك الوحيد في الاجتماع القادر على الإجابة عن هذا السؤال، بالإتيان بلائحة من المرشحين المناسبين.

إذا ترك كروكر انطباعاً ينمّ عن الذهول لعدم تشكيل مجموعة عمل، لابدّ أنه عن غير قصد أو مُضَلِّل، إذ تبيَّن في اجتماع ضخم للغاية لمجموعات العمل في أواخر 2002 نسيان موضوع الثقافة، وطَلَب من مكتب شؤون الشرق الأدنى تولّي تشكيل مجموعة عمل تُعنى بالثقافة. وجاء هذا الأمر بعد أشهر من تبنيه مشروع مستقبل العراق إلى هذه الحلقة المفقودة في خططهم لبناء الأمة. ولقد ناقش هاوتن في 3 تشرين الأول من العام 2002 مع ديفد ماك، مدير معهد الشرق الأوسط الذي استضاف مؤتمراً ولد مشروع مستقبل العراق، قصة

نافورة عراقية متوضعة بالقرب من زيغورات (Ziggurat) في أوور في حرب عام 1991.[13] كانت هذه القصة وحدها كافيةً لحث ماك على التواصل مع ووريك حول تشكيل مجموعة عمل تُعنى بالثقافة، حتى في غياب التوبيخ المباشر واللاذع الذي تلقاه ماك من هاوتن أيضاً لتناسيه الثقافة. علاوة على ذلك، وكما سبق مناقشته في الفصل الثالث، حذّر غيبسون، بوصفه معرفة قديمة، كروكر ذاته في تشرين الثاني أنه من المحتمل أن يقع نهب متاحف العراق ومواقعه إن لم تُعدُّ الخطط لحمايتها. مع هذا، لم يحصل شيئاً. لم يبدأ الدبلوماسيون التركيز على المشكلة على نحوٍ جدي إلا بعد أن عَلِمت وزارة الخارجية باجتماع وزارة الدفاع مَع المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية وحسب.

في هذه الفترة، راحت الأحداث تتسارع لدرجة عمل فيها الحاضرون في وزارة الخارجية وغيبسون على جناح السرعة، دون كتابة ملاحظات عما توصلوا إليه من لقاء كروكر. وبعد الاجتماع، عاد كراوتش وهاريسون إلى مكتب الشؤون التربوية والثقافية، وهو مكتب الخدمة الأجنبية الوحيد المعني، بطبيعة الحال بالمصالح الأثرية. عالج مكتب الملكية الثقافية، بالإضافة إلى مهام أخرى، طلبات من بلدان أخرى لحظر واردات الآثار غير المشروعة بموجب قانون تثبيت المُلكية الثقافية؛ لم يكن العراق في وضع يسمح له بتقديم هذا الطلب، سواء قبل الحرب أم بعدها، غير أنّ المسؤولين في مكتب المُلكِيَّة الثقافية تجاهلوا البروتوكول في هذه الحالة الاستثنائية، وتواصلوا مع مكتب التحقيقات الفيدرالي وإدارة الأمن الداخلي لتهيئة الجمارك على قمع واردات التحف الأثرية العراقية بعد الغزو.

على الرغم من أَمْر كروكر، ستنقضي المزيد من الأسابيع قبل التئامٍ مجموعة العمل المعنية بالثقافة التابعة لمشروع مستقبل العراق أخيراً. واجتمعت لجنة تضم غيبسون، وعالمة الآثار العراقية، لمياء الجيلاني

ورْ، والعالم القانوني (ومعاون السفير في الأمم المتحدة لاحقاً)، فيصل إسترابادي، وثلاثة أمريكيين آخرين من أصول عراقية، في وزارة الخارجية، وبصحبة مارشا آيزاكسون (Marcia Issacson) من وزارة العدل. للأسف، لم يكن ضمان سلامة المواقع والمتاحف في أعقاب النزاع من أولويات نظام عملهم. بدلاً من ذلك، نظراً لقلقها من أن المجلس الامريكي للسياسة الثقافية وإدارة بوش قد يستغلان تحرير العراق بوصفه فرصة لتحرير قيود العراق الصارمة على تصدير الآثار أيضاً، ركّزت المجموعة على التغيرات المحتملة في قوانين العراق الأثرية. وحثّت إسترابادي، الذي كان يعمل في مجموعة أخرى تُعنى بالقضايا القانونية أيضاً، على إبقاء القوانين الناظمة للمُلكيّة الثقافية على ما هي عليه، خصوصاً الشرط المقيِّد الذي يَعدّ المواقع والقطع الأثرية كافة مُلكيّة للدولة.[14] فعلى الرغم من أنّه كان يُفتَرض من الاجتماع التركيز على القضايا القانونية فحسب، تَمكّنَت زينب بحراني، عالمة الآثار في جامعة كولومبيا، من إضافة لائحة رغبات بالأمور التي يتعين القيام بها، في حال الاحتلال، إلى جدول الأعمال. تتذكر بحراني أن "الرقم واحد على اللائحة كان وضع حراس على المتاحف كافة، وعلى أكبر عدد ممكن من المواقع الأثرية."[15] لكن سبق السيف العذَل، إذ يتذكر هاوتن أنّه في تلك الفترة، "كانت عدّة مجموعة العمل برمتها في طريقها للانهيار".[16] كما يتذكّر أحد مسؤولي وزارة الخارجية، مفضلاً عدم الكشف عن اسمه: "ذهبت إلى اجتماع وحيد... لم يكن هنالك اجتماعات متابعة [في الواقع، كان هنالك اجتماعٌ إضافيّ قبيل الحرب]؛ لأنه لم يكن هنالك أيّ أمر يتعين متابعته. انتهى الأمر، أعني هنالك حرب" فلم تُقدِّم مجموعة العمل المعنية أي تقرير.

على أية حال، تبيَّن أن لا أهمية لهذا الأمر. وبما أنّ الأمر معروفٌ للجميع الآن، تخلّى مخططوا ما بعد الحرب في البنتاغون،

وعلى نحو مقصودٍ، عن آلاف الصفحات من التحليل والتوصيات، قامت بتطويرها مجموعات العمل الأخرى في مشروعٍ مستقبل العراق، بوصفها لا صلة لها بالموضوع. ويسخر كولينز قائلاً: "لم يكن الأمر خطّةً، بل سلسلةً من حلقات بحث، وشاطره في هذا الرأي تحقيق مستقّل لتخطيط إعادة إعمار ما بعد الحرب قامت به مؤسسة راند (RAND). وخَلُصَت راند أنه "على الرغم من أن المشروع مَكَّن الحكومة الأمريكية من توسيع اتصالاتها مع المنفيين العراقيين، إلاَّ أنه لم يُقَدِّم خططاً عراقية لإعادة الإعمار يُمكن ترجمتها إلى فعلٍ عمليٍّ."[18] وفي حال صَدَّقنا إل بوول بريمر (L. Paul Bremer)، أقرَّ رايان كروكر، وهو المشرف على مشروعِ مستقبل العراق، أنه "لا يمكن عدّ مشروع مستقبل العراق خطةً لما بعدِ الحرب أبداً."[19] ويحاجج بعض الساخرين أنه لم يكن سوى تدريباً على التظاهر بالعمل، مُعدّاً لإبقاء المنفيين مشغولين.

على الرغم من ذلك، في حال اكتناف مشروع مستقبل العراقٍ لمجموعة عملٍ تُعنى بالثقافة، وفي حال تقديم هذه المجموعة تقريراً يتضمّن خططاً خاضعة للمساءلة القانونية لإعادة تأسيس مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها، وتمويلها للحرّاس، وحفاظها على قوانين آثار العراق الصارمة (تمت التوصية بها كافة في الرسائل التي بُعِثَ بها إلى المسؤولين، وفي التعليقات المقابلَة لافتتاحيات الصحف المنشورة قبل الحرب)، وفي حال تبنِّي البنتاغون فعلياً لخطط إعادة الإعمار كافة، هل سيحمي ذلك المتحف الوطني والمواقع الأثرية العراقية من النهب؟ من المرجَّح أن يكون الجوابِ، لا. بالتأكيد، لا يمكن لخطة إعادة إعمار ما بعد الحربِ مركزة على قضايا بيروقراطية وقانونية أن تمنع نهب المتحف، نظراً لاجتياح المتحف في منتصف الحرب، أو في الفترة الواقعة بين عمليتي الاشتباك والاستقرار في الحدود الدنيا، وليس بعدٍ الأعمال القتالية. ما كان مطلوباً خلال الاشتباك وفي أعقابه مباشرة أمراً

قليل الغموض، بالأحرى أمراً أساسياً للغاية: خطة لنشر القوى الأمنية لمنع تعرّض المواقع والمتاحف للنهب. ولم يكن لمشروع مستقبل العراق، وهو ربيب وزارة الخارجية، أيّ نفوذ لجعل البنتاغون يأخذ بعين الاهتمام هذه الحاجة للأمن في فترة ما بعد الاشتباك مباشرةً، سواء بالنسبة إلى المتاحف والمواقع، أو أيّ أمر آخر.

أخذت الاعتبارات الأمنية الأساسية، التي بَخَسَها البنتاغون حقّها، بالظهور قُبيل أقلّ من شهرين من الغزو في 11 شباط 2003، عندما قدّمت الإدارة بيانها الرسمي الأول إلى الكونغرس بشأن تخطيطها لما بعد الحرب.[20] متحدثاً أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أقرّ مارك غروسمان (Mark Grossman)، وهو وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، بعدم اتخاذ الرئيس قراراً نهائياً بشأن المتابعة. وقدّم مارك للّجنة الخطوط العريضة لخطّةٍ من ثلاث مراحل فحسب للمرحلة الانتقالية. سوف تُوكَل المرحلة الأولى، المتمثّلة بالاستقرار في ظلّ إدارة ائتلافية عسكرية مؤقّتة، إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الذي تمّ تشكيله قُبيل ثلاثة أسابيع. كان هذا الأمر مُربكاً للغاية؛ لأنّه يتمّ بموجبه ترسيخ الاستقرار قبل إعادة الإعمار، إذ يهدف الاستقرار إلى قمع الفوضى، وهي مهمّة مختلفة عن مهمّة إعادة تشكيل النظام. فقُرِعَت نواقيس الخطر، التي أطلقتها شهادة غروسمان، مُدَويَّةً بعد أن وَضَّحها وكيل وزارة الدفاع للسياسات، دوغلاس فيث، الذي لَحِقَ به إلى المنصّة. وأعلن فيث، بابتهاجٍ، تولّي هذه الوكالة حديثة النشأة مسؤولية تخطيطٍ مُسبَق تفصيليّ لاجتياح عرفَ الجميع أنّه على بُعدِ أسابيعٍ، وهي ربّما إشارة غير مقصودة إلى أن الإدارة ستتجاهل، على نحو تام، الصفحات الستمئة من المقترحات التي نَقَلَ غروسمان بكلّ فخرٍ قيام مشروع مستقبل العراق بطرحها.

ولمواجهة وابل من النّقد عقِب هذه الشهادة، عدَّلَ المسؤولون بياناتهم العامّة، معلنينَ في 20 شباط إشراف نظام حكم عسكري على عراق ما بعد الحرب، وتَوَلّي مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية مسؤولية المساعدات الإنسانية الطارئة فحسب، وصولاً إلى نقل تلك المهمّة إلى الأمم المتحدة؛ إذ كانت دائرة عمليات حفظ السلام التابعة لها، تقوم بتشكيل مكتب سياسي على شاكلة المكتب الذي أسّسته في أفغانستان. وهذه بُنيَة أنقى تبدو فيها عمليات الاستقرار، أي ترسيخ الأمن، على نحوٍ واضحٍ، في فترة ما بعد الاشتباك مباشرةً بعهدة الجيش النظاميّ، وليس بعهدة المخططين المدنيين في وزارة الدفاع. لكنْ لم يُردْ تومي فرانكس أية علاقة تربطه بهذا العمل الشائن والقذر المتمثّل بفَرْض النظام، فكان هدفه الفوز، الذي زرعته فيه خُطَب دونالد رمسفيلد الحماسية التي لا تُعدّ ولا تُحصى، والفوز يعني الإطاحة بنظام الحكم. كما كان فرانكس مزدرٍ علانيةً من المساعي التي قام بها لووتي في البنتاغون على نحوٍ مستقل، والتي أطلقت أخيراً تدريب ما قبل الانتشار في هنغاريا للمنفيينَ العراقيين، ومعظمهم من المؤتمر الوطني العراقي، وجملة من المهام ما بعد القتالية، بما فيها ضبط أمن المناطق المحرّرة، حسب تعبير اللواء ديفيد بارنو (David Barno).[21] فمن خلال تصوّره الأصليّ بتشكيل قوّة مؤلّفة من ثلاثة آلاف عنصر، من بينها، يتعيّن على المرء الزعم استناداً إلى تعليق لووتي على هاوتن، قد يكون تمّ تعيين بعض الجنود، في الحدود الدنيا، لحماية المواقع الثقافية، سيقدّم هذا البرنامج في النهاية مجموعة عناصر عراقيّة لشؤون مدنية مؤلّفة من ثلاثة وسبعين عنصراً مدَرَّباً.[22]

ففي غياب هذه القوّة، قد تلجأ الإدارة إلى الشركاء في التحالف لتأمين الشرطة العسكريّة. لقد قام حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بهذا الأمر في البلقان

وأفغانستان بعد أحداث أيلول، إلاّ أن فرنسا وألمانيا عارضتا تصرفات الولايات المتحدة هذه المرّة، ولم تحتفظ القوّتان الرئيستان، بريطانيا واستراليا، اللّتان انضمّتا إلى تحالف الراغبين، بقوات شرطة.[23] وعند سؤاله بعد الغزو عن إمكانية استعانة مخططي الحرب ببلدان أخرى مسبقاً لتأمين وحدات شرطة، أوضحَ وزير الدفاع، رمسفيلد، المشكلات التي سبّبها هذا الأمر، مع أخذ الطريقة التي اختارتها الولايات المتحدة لشن الحرب بالحسبان:

أراد معظم الناس تأجيل القرار النهائي إلى ما بعد الحرب. ويفكّر بعضهم باستصدار قرار من الأمم المتحدة. كما يفكّر بعضهم الآخر بالطلب من برلماناتهم القيام بعمل ما. ويفكّر بعضهم بالحاجة للانتظار إلى حين دخولهم مرحلة الاستقّرار، أو ما يُمكن تسميته بالمرحلة الرابعة، خلافاً للمرحلة الحركيّة.[24]

إن صعوبة تذكّر رمسفيلد لمصطلح "الاستقرار" دليلٌ ساطعٌ على الأهمية التي أولاها مخططو البنتاغون رفيعو المستوى للمرحلة الرابعة.

إنّ توافر شرطة عسكرية متخصّصة بحماية التراث الثقافي صعبٌ للغاية. فمن بين الدولتين التابعتين لحلف الناتو، هولندا وإيطاليا، اللّتان تملكان وحدات ضبط أمن ذات نزعة عسكرية قادرة على معالجة المشكلات الأمنية الخاصّة المتعلّقة بالمواقع الثقافية، من المرجّح أن تؤمِّن إيطاليا أفراداً عسكريين، لكن على الرغم من ذلك، ليس خلال موجة الغزو. أمّا الهولنديون (الذين قام خبراؤهم العسكريون المعنيّون بالتراث الثقافي بالانتشار في أفغانستان)، فكانوا معارضين للحرب وغير راغبين بإرسال جنود.

إنّ الإخفاق في تأمين التزامات شرطة ذات نزعة عسكرية من الحلفاء، من أيّ نوع، يعني إلقاء الأمر على عاتق مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية التابع للبنتاغون، والذي تمّ تشكيله قبل ثمانية أسابيع من بداية الحرب فحسب، لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار في

فترة ما بعد الاشتباك. فتمَّ إعداد عدد من التقارير الموزَّعة أمام مؤسسة مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية تُبيِّن أرجحية عدم الاستقرار. للأسف، سيتطلّب التخطيط المطلوب للقيام بما اقترحته التقارير أمراً افتقره مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، ألا وهو الوقت، فالتخطيط لما بعد الحرب، بالنسبة إلى نزاعات أخرى، استغرقَ سنوات، واستعانَ بأنواع عديدة ومختلفة من الخبرات المتخصّصة، وأشركَ الآلاف من الجنود. ففي بداية الحرب، لم يتمتع مسؤولو مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية بأبسط المقوِّمات، مثل الهواتف الخلوية الوافية ووسائل النقل الكافية.

لو توفر الوقت لمكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، لتمكَّن من تأمين قوات حفظ سلامٍ، رغم بقاء الخلاف البنيوي بين البنتاغون والقيادة المقاتِلة حجراً عثرة رئيسةً في الحصول على أية قوّة منتشرة في العراق آنذاك. بالرغم من ذلك، إنّ الإشارة إلى عدم قدرة قوة الشرطة ذات النزعة العسكرية على حماية المواقع الثقافية أمرٌ بالغ الأهمية، إذا أخذنا بعين الاهتمام المتطلبات الأمنية العديدة التي ستوفرها. وبغياب الضغط الموحَّد من الجهات العليا وخارج إطار القيادة المقاتِلة، وفرض الالتزامات القانونية، وتشكيل وحدات عاملة متخصِّصة من الشرطة العسكرية الثقافية، أو الثلاثة مجتمعةً، إن دفع المعنيين بتخطيط ما بعد الحرب وحماية المواقع الثقافية إلى الدرك الأسفل من قائمة الأولويّات أمرٌ لامناصّ منه.

قام مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية بذلك حُكماً. لكن لم يُعَيِّن الجنرال غارنر مستشاراً رفيع المستوى، سيُعهَد إليه في نهاية الأمر الإشراف على الشؤون الثقافية في العراق المُحرَّر، بوصفه واحداً من مهام متعددة، إلاّ بعد ثلاثة أسابيع قبيل الحرب. فلم يكن المُعَيَّن خبيرَ آثارٍ تابعٍ للشؤون المدنيّة، ولا إدارياً من القطّاع الثقافي، بل سفيراً يُدعى جون ليمبيرت (John Limbert). بوصفه خبيراً محنّكاً

في شؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية، ورهينة إيرانية أسبق، كان ليمبيرت مثقّفاً إلى أبعد حدّ، إذ نشَرَ مؤخراً كتاباً عن مدينة شيراز الفارسية العائدة للعصور الوسطى وشاعرها العظيم، حافظ، لكنّه لم يتمتَّع بخبرة في مقتنيات العراق الأثرية، أو في الأمور العملية القاسية المتعلقة بحماية المواقع. ومثل العديد من المسؤولين المعنيّين في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، لم يتمتّع أيضاً بخبرة في عمليات حفظ السلام المدنية–العسكرية، ولم يَزُرِ العراق أبداً، إذ كان آخر منصب تولاّه سفيراً في موريتانيا.

بادئ ذي بدء، تمّ إبلاغ ليمبيرت أنه سيتولّى مسؤولية وزارة التخطيط، ثمّ وزارة الشؤون الدينيّة. فلم يعلم السفير بإعادة تعيينه لرعاية المسائل الثقافية إلاّ عندما وصل الكويت قُبيل أسبوع أو أسبوعين من بداية الحرب. وعندما سأل عمّا هو متوقّع منه القيام به، كان الجواب غامضاً فوق العادة: العمل مع الوكالات، وتزويدها بالتمويل لاستمرار العمل لستّين يوماً، عندئذٍ يُتَوقَّع من الولايات المتحدة أن تكون مستعدّة لنقل السلطة الكاملة وإعادتها إلى العراقيين. فكَّرَ لمبيرت أنه أمرٌ سهلٌ بما فيه الكفاية. على الرغم من ذلك، لم يستطع أحد تسمية الوكالات الثقافية في العراق له، والتي يُتوخَّى منه إعادة تأسيسها.

يتذكّر ليمبيرت، "لم أستطع اكتشاف إن كان هنالك شيء يُمكن عدّه وزارة الثقافة في العراق." "قالوا: 'طيّب، كانت هنالك وزارة فيما مضى؛ لا بأس، نعتقد أنها قد تكون جزءاً من وزارة الإعلام، إلاّ أنها انفصلت عنها، فنحن لسنا متأكّدين.'" وفي الوقت الذي اهتدى فيه نهب المتحف إلى القنوات الأخبارية في 11 نيسان، كان ليمبيرت مازال يبحث عن شخص ما يستطيع تزويده بهذه المعلومات الأساسية؛ ولم يُطْلَع على الخبراء الذين تمّ تجنيدهم لمجموعة العمل

المعنيّة بالثقافة والتابعة لمشروع مستقبل العراق. وتذكّر ليمبيرت في آذار 2005، [25] "لا أعرف ما قاموا به فعلياً إلى يومنا هذا."

لو كان ليمبيرت فيٍ دائرة صنع القرار، بالأحرى لو كانت هنالك دائرة صنع قرار، لتمكن من التواصل ليس مع مجموعة العمل التابعة لمشروع مستقبل العراق وحسب، بل مع المجموعتين غير الحكومتين الأخريين اللّتين كانتا منخرطتين بفعالية بعملية التخطيط لما بعد الحرب: وهما المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية (الذي التقى مع وزارتي الدفاع والخارجية في 24 كانون الثاني)، ومعهد أمريكا الأثري الذي تواصل خطيّاً مع رمسفيلد في كانون الثاني. فحاول معهد أمريكا الأثري، على وجه التحديد، جاهداً اللحاق بالآخرين. ونظراً لعلمه بنجاح المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية في الوصول إلى وزارة الدفاع، بدأ مناصرو معهد أمريكا الأثري بالحثّ على عقد اجتماع خاص بهم مع كولينز، لكن دون جدوى. لقد قامت أستاذة القانون، باتي غيرشتينبليث، نيابة عن معهد أمريكا الأثري، بالتواصل في أواخر كانون الثاني 2003 مع المقدّم جون موران في مكتب رئاسة الأركان المشتركة. حاول موران في البداية صدَّها بإعلامها أنه سبق لوزارة الدفاع أن اجتمعت مع المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، وحصلت على المعلومات التي احتاجتها كافة، لكن كان لتطمينه وقعاً معاكساً. ولقد أمضت غيرشتينبليث سنوات في حرب الخنادق السياسية ضد المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، بوصفها ممثّلة حكومية في اللجنة الاستشارية للمُلكيّة الثقافية التابعة للرئيس، أدلَت بشهادتها على نحو دوري أمام الكونغرس بشأن قضايا حماية التراث الثقافي. كما لم تكن تثِق بقيام المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية بتمثيل الوسط الأثري في أمر بالغ الأهمية. ونزولاً عند إصرارها، وافَقَ موران على محاولة إثارة القَضية مع الجنرال غارنر الذي تمَّ تعيينه لإدارة مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية.

وأعلن موران في 5 شباط أنه حاول لقاء غارنر، لكنّه أخفق. وكتب موران قائلا: "عليَّ أن أكون صادقاً معكم أنهم، على ما يبدو، في طور التخلّي عن الأمور حالياً. فعلى سبيل المثال، لم يحصلوا بَعْد على أفراد الوكالات البينيّة من الدوائر المختلفة."[26] ورغم الحثّ المتكرّر، لم يتمكن معهد أمريكا الأثري من توجيه رسالة إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية حتى 18 آذار 2003، أي قُبيل أيام من بداية الحرب، باعثاً مذكّرة عاجلة ترسم هموماً محددة بشأن الأخطار المُحدِقة بالمواقع والمتاحف. تُشير المُذكرة، التي أرسلها غيبسون ماغواير إلى لاري هانوار (Larry Hanauer)، وهو مساعد غارنر الخاص، بدلاً من إرسالها إلى ليمبيرت، إلى قيام علماء الآثار بتزويد الجيش بمعلومات موضعيّة عن المواقع، وتُحدِّد مباشرة "حاجة المتحف الوطني في بغداد، والمتاحف الإقليمية في الموصل، بالإضافة إلى مواقع شهيرة مثل أوور، وبابل، ونينوى، ونمرود، وآشور، إلى أمن فوري يُوفِّره أفراد الجيش الأمريكي لحمايتها من النهب والتدمير."[27] ونظراً إلى وجوده المسبّق في الكويت، تصرّف هانوار بموجب هذه المعلومات، إلاّ أنه لم يَرُدّ على غيبسون أبداً، ولم يتم إبلاغ ليمبيرت إطلاقاً.

كما بقيت مجموعات حماية ثقافية أخرى كانت تحاول رفع صوتها، ولو على نحو متأخّر، غير مسموع بها. لقد أرسل المدير العام لليونيسكو، كويتشي ماتسورا (Koichi Matsuura)، رسالةً إلى كوفي عنان في تشرين الثاني 2002، بعد استصدار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يُحَذِّر من "عواقب وخيمة" في حال عدم تخلص العراق من أسلحته. تبدو مقاربة ماتسورا، كما تمّ وصفها بعد حقيقة نهب المتحف، غريبة وطريفة تقريباً: قِيلَ أن رئيس اليونيسكو "لفَتَ انتباه عنان إلى ثروة تراث العراق الثقافي. ففي هذه الرسالة، بيَّنَ السيد ماتسورا أنّ هذا البلد مهد البشرية."[28] وليس واضحاً ما الأثر

الذي توخّاه من خطابه الخطيّ أن يتركه، إذا ما أخذنا بالحسبان العلاقات الباردة بين إدارة بوش وعنان، على نحو خاص.

وبعد عدّة شهور، وفي الوقت الذي أصبحت فيه حتمية الحرب مؤكدة، حصل منير بوشناق، وهو المدير العام الأسبق للثقافة في اليونيسكو، على إذن من ماتسورا بكتابة تحذير إلى برايان آغلر (Brian Aggeler)، وهو المراقب الأمريكي في اليونيسكو، وإلى نظيره البريطانيّ، بالحاجة إلى منع إلحاق أضرار بالتراث الثقافي في حال وقوع نزاع، واقتراح تأمين خريطة تفصيلية لمواضع المواقع والمتاحف الأثرية العراقية أعدَّها مركز التراث العالمي التابع لليونيسكو. فردَّ آغلر في 28 آذار، أي بعد أسبوع من بداية الغزو، مُطَمئناً بوشناق أنّ وزارة الخارجية تلقت معلوماته وستأخذها بعين الاهتمام، لكن لم يكن هنالك تواصلٌ مباشرٌ بين اليونيسكو والجيش الأمريكي، ومن غير المرجَّح أن يكون لآغلر ورؤسائه في وزارة الخارجية، أو للسفير البريطاني في اليونيسكو، أيّ وقع على ما كان يُخَطط له الجيش في هذا التاريخ المتأخِّر للغاية.[30]

أبلت اليونيسكو بلاءً حسناً في مساعدة بعض المنظمات الدولية على نبذ الخلافات، إذ وجَّهت الدعوة للانتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات تجّار الفن والآثار، الذين لم يشعروا بالسعادة لتلقّيهم هذه الدعوة، لضمان الالتزام باتفاقية عام 1970 المتعلّقة بالنقل غير المشروع لمُلكيَّة الأملاك الثقافية.

دخلت المعترك منظمات أخرى، إضافة لليونيسكو، فأصدر المجلس العالمي للنُّصُب والمواقع، وهو منظمة غير حكومية دولية ملتزمة بالحفاظ على مواضع التراث الثقافي وحمايتها، بلاغاً في 6 آذار 2003 يُناشد فيه الحكومات كافة التصرّف بموجب روح الاتفاقيات الدولية الحامية للمُلكِيّة الثقافية. وقبيل أسبوع، انخرطت جمعية علم الآثار الأمريكية أخيراً، وهي منظمة قوية مؤلفة من 7،000 عضو،

إذ خاطبت رمسفيلد كتابياً، طالِبةً من "قوات الاحتلال العسكرية بذل ما بوسعها للالتزام باتفاقية لاهاي عام 1954 المتعلّقة بحماية المُلكِيّة الثقافية في حال النزاع المسلَّح، وبالبروتوكول الثاني عام 1999 [إذ زعمت جمعية علم الآثار الأمريكية أنه تمّ احترامهما في الماضي]، وبحماية تراث العراق الثقافي الفريد والثمين المحفوظ في المتاحف والمؤسسات الثقافية، والمواقع الأثرية." فانصبّ القلق في هذه الرسالة، على نحو واضحٍ وصريحٍ، على خطر النهب في فترة ما بعد الاشتباك. ويُنوِّه الكتّاب إلى "نهبٍ واسعٍ للمتاحف والمواقع بعد حرب الخليج عام 1991." ففي حال احتلال ما، حثّت جمعية علم الآثار الأمريكية، بلا مبالاة لافتة بشأن عمليات الجيش، على ضرورة تشكيل وحدات "تُوكَل إليها مهمة حماية تراث العراق الثقافي، بما في ذلك المتاحف، والمكتبات، والمواقع الأثرية، والمؤسسات الثقافية الأخرى." كما أعلنَت جمعية علم الآثار الأمريكية أنه يتعيّن على هذه الوحدات "ضمان عدم وقوع النهب،" بوصفه تعهّداً وارداً في المادة 9 من الجزء الأول لبروتوكول عام 1999، الذي يُلقي على عاتق المحتلّين مهمة حظر الحفريات والاتجار غير المشروعين ومَنْعهما.[31]

وسواء أصاغت مناشدتها بحجج قانونية، أم أنّ لها جماعة ضاغطة في واشنطن، خلافاً لمنظمات تراثية أخرى، تمَّ تحويل رسالة جمعية علم الآثار الأمريكية إلى مكتب المستشار العام في وزارة الدفاع، الذي قام بالردّ أخيراً في 18 آذار، قُبيل ثلاثة أيام من بداية الحرب؛ فكان ردّه مفيداً. وبعد تطمين دمثٍ "باعتراف وزارة الدفاع بالتاريخ الثقافي الفريد داخل العراق ومشاطرتها همومكم بوجوب حماية هذا التاريخ،" نوّه محامو البنتاغون إلى أنّ "القوات المسلحة الأمريكية تُدير عملياتها كافة بموجب قانون النزاع المسلّح، بما في ذلك أحكام اتفاقية عام 1954، وبروتوكول عام 1999 الذي يعكس القانون الدولي المُصطلَح عليه، علماً أن الولايات المتحدة لم

تكن شريكةً في اتفاقية لاهاي عام 1954 لحماية المُلكِيّة الثقافية في حال النزاع المسلَّح، أو في بروتوكول لاهاي الثاني عام 1999. وتمَّ تفسير ما يقتضيه هذا الأمر في الفِقرة الآتية:

على وجه التحديد، تُعالج الخطط الطارئة من أجل العراق (في حال كان عمل الائتلاف ضرورياً) تأمين المساعدة لأية حكومة مستقبلية للعراق لترسيخ حماية مُلكيَّة العراق الثقافية. بالمنحى ذاته، ستعمل قوات الائتلاف بموجب قانون النزاع المسلّح، وستَتّخِذ التدابير المطلوبة لحماية مواقع العراق الثقافية والتاريخية.[32]

في حين تُرَدِّد اللغة هنا صدى الألفاظ التي استخدمتها جمعية علم الآثار الأمريكية، إلاَّ أنها تُخفِق في تحديد مواقع العراق الثقافية والتاريخية التي يتوجّب حمايتها على وجه الدّقة. ومِمَّن ستُحمى، على الرغم من تركيز جمعية علم الآثار الأمريكية اللاذع على الحاجة لحمايتها من النهب. إنّ اللغة المُستخدَمة في هذه القضية غامضة على نحو مقصودٍ، إضافة إلى السؤال الجوهري لما تعنيه "الإجراءات المطلوبة،" رغم قيام جمعية علم الآثار الأمريكية بتوصيف ما تقتضيه هذه الإجراءات بشيء من التفصيل. فمن الصعوبة بمكان قراءة رسالة مكتب المستشار العام دون التوصّل إلى نتيجة مفادها أنه في ذاك المكتب على الأقل، تمّ استيعاب إمكانية تعرّض المتحف والمواقع الأثرية للنهب، والتنصّل من مسؤولية حمايتها.

ما أن لاحت الحرب في منتصف آذار، قامت المنظمات غير الحكومية الأثرية بمحاولة أخيرة للترويج لهمومها. ففي الطبعة 21 من مجلة **سايَنْس** لشهر آذار، نَشَر معهد أمريكا الأثري "بياناً عن التراث الثقافي المُعَرَّض للخطر." في الوقت ذاته، بعثَ معهد أمريكا الأثري إلى وزارة الدفاع "تصريحاً لحماية تراث العراق الثقافي،" وَقَّعَه مئة عالم آثار تقريباً، واثنتا عشرة جمعية أثرية حول العالم تقريباً. وربما بسبب عدد الموقّعين المعنيّين، كانت الوثيقتان أوهن نسبياً بشأن

النهب من رسالة معهد أمريكا الأثري الأوليّة، أو من مطلب جمعية علم الآثار الأمريكية القاضي بضمان الجيش عدم وقوع النهب. على الرغم من ذلك، في حال افتقار بيان مجلة **سايَنْس** للدّقة، كان هنالك ما يفوق ذلك في المقال المرافق لرأي غيبسون في مجلة "منتدى السياسة." بالنسبة إلى الذين اطّلعوا على مجلة **سايَنْس**، رسَمَ غيبسون صورةً حيّةً لوقع الحرب على التراث الأثري:

فحرب جديدة تعني إلحاق أضرار بمزيد من المواقع في الصحراء الغربية، التي تُعدّ "أرضاً للتخزين" رائعة. وفي حال عجز الحملة عن التقدّم لفترة من الزمن، ستكون الأفضلية للمواقع ما بين النهرين من جديد. لكن يكمن القلق الأكبر عند علماء الآثار ومؤرّخي الفن، والمؤرّخين حول العالم، على متحف العراق الوطني في بغداد، ومتحف الموصل، إضافة إلى قلق زملائنا على موظفيهم الذين سيحاولون حماية المقتنيات؛ فالمبنيان قريبان من الأبنية الحكومية التي تمّ استهدافها "بقنابل ذكيّة" في حرب الخليج. وفي حال نجاتهما من القصف، ستجعل أية فترة فوضى، أو سيطرة متقلّبة، خلال الاشتباك أو بعده، كلا المؤسستين عُرضةً للنهب.[33]

لكن للأسف، لم تستحوذ مجلة **سايَنْس** على انتباه مخطط حربٍ ما إلاّ مؤخّراً، ولم يكن لبيانات معهد أمريكا الأثري أو لتعليقات غيبسون في الصفحة المُقَابِلَة للافتتاحية أيَّ وقعٍ واضح.

وأصدرت اللجنة الدولية للدرع الأزرق في 19 آذار 2003 بياناً أيضاً، حثّ على العمل بموجب روح اتفاقية لاهاي لحماية المُلكِيّة الثقافية في حال النزاع المسلّح لمنع إلحاق أضرار بالتراث الثقافي أو تدميره، مؤكداً حظر استخدام المُلكِيّة الثقافية لأغراض عسكرية، أو حماية الأهداف العسكرية (وهذه، من المرجَّح، إشارة إلى إمكانية وضع العراق طائرات مقاتلة نفّاثة بالقرب من المواقع الأثرية، كما حصل عام

1999). ففي حين أتى البيان على ذِكْر النهب في أعقاب الحرب حقّاً، لم تُناشِد الحكومات على اتخاذ خطواتٍ تمنع وقوعه، مقترحاً بدلاً من ذلك أنّه "في حال نهب الأملاك الثقافية، يتعيّن على خبراء مدرّبين إعداد خطط تفصيلية لتبادل الأملاك المعنيّة أو التعويض عنها، مع انخراط علماء وخبراء التراث العراقيين."[34] وتُعدّ هذه المقاربة لمشكلة النهب ضعيفة على نحوٍ يدعو للكآبة من منظمة دوليّة رياديّة يُفتَرض منها أن تكون ملتزمةً بقضايا التراث الثقافي المرتبطة بالحروب، على نحوٍ يُضارِع التنصّل من المسؤولية تقريباً.

هل كان لهذه التحذيرات كافة أيّ وقعٍ؟ أجل، لكن ليس كثيراً، في حال تعيَّنَ علينا تصديق الجيش. وعندما تمّ استجوابه بعد نهب المتحف، تذكَّر الجنرال ريتشارد مايرز (Richard Myers)، وهو رئيس هيئة الأركان المشتركة، تحذيراً لكنَّه أشار إلى اعتقاده بأنه كان متعلّقاً بالقصف فحسب، "وحصلنا على نصائح بشأن المواقع الأثرية حول بغداد، وفي الواقع أظن أن الجمعية الأثرية الأمريكية، وأعتقد أن تلك التسمية صحيحة، خاطبت الوزير بشأن بعض الهموم،" حسب تعبير مايرز. فتمَّ "تمريرها إلى القيادة الوسطى، وحاولنا، على ما يبدو، تلافي استهداف تلك المواقع حول بغداد."[35]

وفي حين أصدرت المنظمات غير الحكومية، دون جدوى، منشورات موجَّهة إلى أعلى الهرم، كان المعنيّون بالمستوى العملياتي يعملون بحماسة شديدة قُبيل شهرين من بداية النزاع لإنجاز ما استطاعوا إليه سبيلاً قبل فوات الأوان.

أمّا داخل الحكومة، يبدو أنّ هنالك قلقاً طفيفاً بشأن حماية التراث الثقافي قد انتشر في مكاتب عديدة لم يسبق لها الانخراط. ومع أنّ الأمر لم يكن واضحاً بالنسبة إليها، أُنيطَ بـ شانا ديل (Shana Dale)،

وهي رئيسة الموظفين والمستشارة العامة في مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا التابع للبيت الأبيض، مهمّة إعداد لائحة بعدم استهداف المواقع الأثرية، على الرغم من حقيقة مفادها أن الأمر كان يسير على قدم وساق في مكتب جون كولينز. وفي 28 كانون الثاني، تواصلَت ديل مع غيبسون هاتفياً طالبةً لائحة أوّلية بالمواقع الهامّة، إذ لم تكن على اطّلاع أنه كان يُسهم بإعداد واحدة لوكالة الاستخبارات الدفاعية. وعندما أخبرها غيبسون أنه بحاجة لمعرفة الغرض الذي ستُستَخدّم فيه اللائحة كي يتمكّن من منحها صفة الأولوية، رفَضَتْ إعلامه. فشعرَ غيبسون بالإهانة من هذا الأمر، وقطعَ المحادثة، تاركاً إيّاها جاهلة بانخراط مكتب كولينز.[36]

حالف ديل حظٌّ أفضل نسبياً في مكالمتها الثانية ذاك اليوم. ونزولاً عند اقتراح جون يلين (John Yellen)، وهو مدير برنامج علم الآثار في مؤسسة العلوم الوطنية، تواصلَتْ هاتفياً مع هنري رايت، وهو أمين علم آثار الشرق الأدنى في متحف جامعة ميشيغان للانثروبولوجيا. بدوره، اقترح البروفيسور رايت صوابية قيام الجيش بإرسال خرائط أو صور تُمكن علماء الآثار من تحديد مواضع المواقع الأثرية، فوافقت ديل على المحاولة. يبدو أنها قامت بالتشاور مع رئيسها، الدكتور جون ماربيرغر (John Marburger)، وهو مستشار الرئيس للعلوم، قبل التواصل مع مجلس الأمن القومي طلباً للمساعدة في الحصول على الخرائط التي احتاجها رايت. على الرغم من ذلك، حضر رايت، في هذه الأثناء، اجتماعاً في شيكاغو، إذ عَلِمَ من غيبسون عن إعداد لائحة وتمريرها مسبقاً إلى كولينز. مُنزعجاً نسبياً، أبلَغَ رايت، بدماثة خُلُق، ديل عن مساعي كولينز، واتفقا على صوابية سماح ديل للرائد كريس هيريندون، العامل في مكتب كولينز، بالاستمرار بوصفه الشخص المباشر المسؤول عن عملية جمع إحداثيات المواقع.

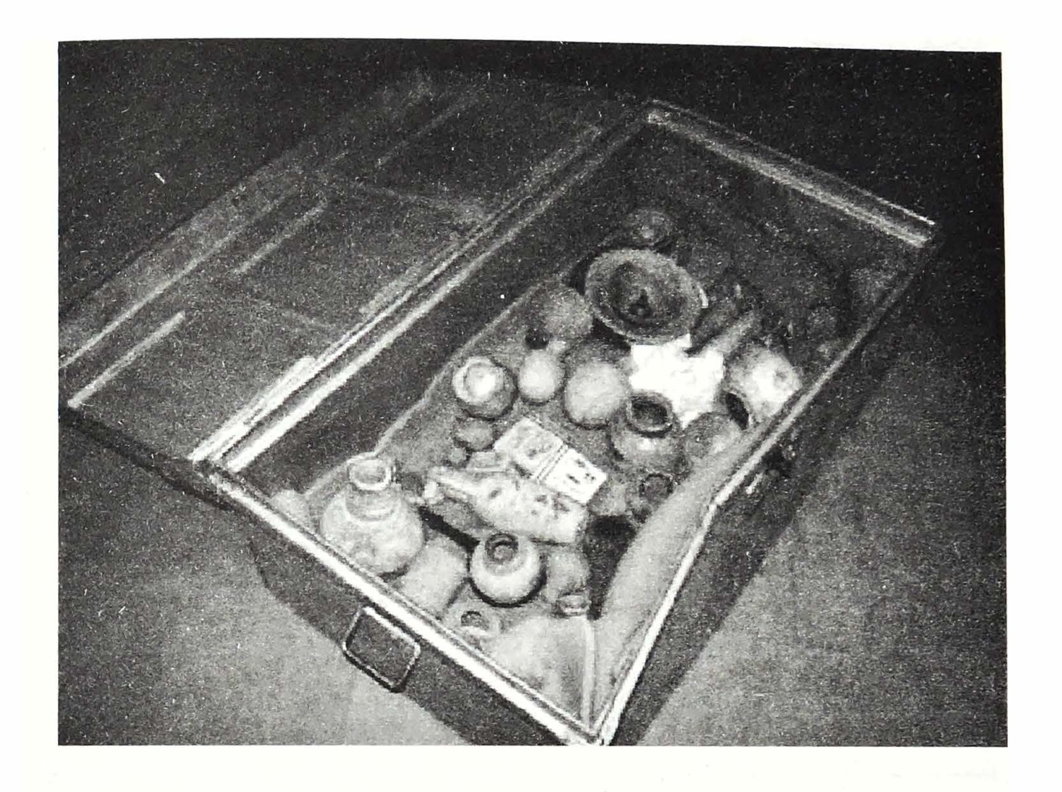
على الرغم من عدم إشارة البريد الالكتروني بين رايت وديل إلى إمكانية النهب، يتذكّر رايت إثارة القضية في محادثته الهاتفية الأخيرة معها. كما يتذكّر رايت قائلاً: "قلتُ إنّ المتحف يُمثّل المشكلة الحقيقية." "قالت: 'حقّاً؟ عمّ تتحدَّث؟' أنهت المكالمة الهاتفية، ولم أسمع منها مُجدّداً على الإطلاق." وفي حوالي ذلك الوقت، في أوائل شباط، سَمِعَ غيبسون من مكتبٍ جديدٍ آخر أنّ القيادة الوسطى أدركت أخيراً أنه في حين كانت تصبّ تركيزها على تخطيط خمس إعادات مختلفة للمراحل الثلاثة الأولى من الحرب (وهي التحضير للاشتباك، والعمليات المبدئيّة، والاشتباك الفعليّ)، أهملت التخطيط للمرحلة الرابعة: أي استقرار ما بعد الاشتباك. ولتصويب هذه المشكلة، شكّلت قيادة القوى المشتركة قوّة مهام مشتركة وبعثت بها إلى الكويت للعمل بمفردها، إذ تَواصَلَ المقدّم كريغ كينويرذي (وهو واحد من عدد صغير من ضباط الشؤون المدنية التابعين لسلاح البحرية) مع غيبسون مرّات عديدة لطلب لائحة بالمواقع في العراق، ولائحة بالخبراء في القضايا الثقافية.[38]

إضافةً إلى حجم المساعي المحمومة، كانت قيادة الشؤون المدنية التابعة للجيش، في هذه الأثناء، حسّاسة إلى خطر الفوضى المدنيّة ووقعها المحتمل على المتحف والمواقع الأثرية. ففي شباط، أجرى مركز الدراسات الشرق أوسطية في جامعة شيكاغو دورة عاجلة مدّة يومين لأفراد الشؤون المدنية، قام بتنظيمها المؤرِّخ جون وودز (John Woods) نزولاً عند طلب العقيد غاري ويْجَرْ. وفي العرض الذي قدَّمه ماغواير غيبسون، شدَّدَ، من بين هموم أخرى، على احتمال وقوع الشغب في بغداد. لاحقاً، نَقَلَ ويْجَرْ إلى غيبسون أخباراً سارّةً مفادها أنّ هذا الخطر أخذ بالتلاشي أيضاً في جلسة اطّلاعيّة في أوائل آذار قام بها ضابطان معنيّان بالتراث العراقي. خاطبَ ويْجَرْ بعد بضعة أيام، في 10 آذار 2003، غيبسون كتابياً مُجدّداً، مطمئناً إيّاه أن معظم القيادات الرئيسة أصبحت على عِلْمٍ الآن بالمواقع والمتاحف الرئيسة.

بالعودة إلى بغداد، كان موظفو المتحف الوطني على اطّلاعٍ تامٍّ باحتمال وقوع النهب. وحذّرَ دوني جورج (مدير الأبحاث الأسبق في المتحف) في شباط 2003 من أنه "في حال قام الأمريكيون بالهجوم، سيكون حال نهب المواقع التاريخية أسوأ من عام 1991 على نحوٍ لا متناهٍ. ... لقد توافر للناهبين الوقت لتنظيم شبكتهم التجاريّة وحشد زبائنهم، فهُم أصحاب سطوةٍ ومسلّحون."[39] وحذَّرَ جورج مدراء مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها في كانون الأول أو كانون الثاني، ثمّ في شباط مُجدَّداً، من احتمال كون المتحف هدفاً للناهبين. "اقترحتُ القيام بما قام به اللبنانيون بالضبط من أجل متحفهم،" على حدّ تعبير جورج، "إذ وضعوا كلّ شيء في السراديب، وسدّوا الأبواب كافة بالخرسانة والحديد، واحتفظوا بكلّ شيء هناك. فخلال ست عشرة سنة من الحرب الأهلية في لبنان، لم يُفقد شيء من المجموعة الرئيسة التي تمَّ إخفاؤها."[40]

وسبقَ للعراقيين أن قاموا، بأنفسهم، بإفراغ خزائن تُحفهم مرتين.[41] لكن علانيةً وفي الحدود الدنيا، لم يكن في نيّة مجلس الإدارة القيام بأيّ شيء في هذه الفترة قد يوحي بتشكيكه بسلطة قائدهم على حماية البلد. ويتذكَّر جورج:

وفي اجتماعٍ آخر قُبيل الحرب بشهر تقريباً، بدأتُ مناشدة الناس، "من فضلكم، وكُرمى لله، علينا القيام بشيء ما. أنتم ترون الآن أن الحرب آتية." فقالوا: "أنتَ تُبالِغ بكلّ شيء. طالما أن صدّام هنا، لن يجرؤ أحد على القدوم إلى بغداد." ما كان يعنيه هذا الأمر بالنسبة إليّ في تلك الفترة هو، "اخرس، أو سنُبَلِّغ عنك." وكان ذاك بيت القصيد بالنسبة إليّ. إلاّ أنني قلقٌ، "لا بأس، لقد حذَّرتُكم لأنني متأكِّد أنه في حال حصول أيّ شيء، عندها سيتمّ استهداف المتحف،" وهذا ما حَصَلْ.[42]



4. بعض من التحف العائدة لمتحف العراق الوطني التي وضعها الموظفون في مستوعبات تخزين للحفاظ عليها قبل الغزو. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى عالمة الآثار والصحفيّة، جوان فاركاخ بيّالي.

وعلى الرغم من استهانة مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها بالخطر علانيةً، بدأت وزارة الثقافة، بهدوء، باتخاذ خطوات لمعالجته، إذ تمّ السماح لمجموعة مؤلَّفة من خمسة موظّفين، وعلى نحو سري، بتوضيب ما استطاعوا إليه سبيلاً من المتحف، إذ تمّ نَقْل 8،366 قطعة من إجمالي أثمن قطع المتحف إلى ملجأ ضد الغارات الجوية، ويقوم الموظفون بأداء القسم على القرآن الكريم بعدم الإفصاح عن مكانها إلى أن تسمح الظروف للقيام بذلك.[43] وكان داني جورج، الذي وضعته صداقته بالأجانب موضع الشبهة بالنسبة إلى بعض من زملائه، من بين الكثيرين في المتحف الذين تمَّ إخفاء الأمر عنهمً.

لم يكن للعراق، مثل الولايات المتحدة، منظمة درع أزرق لتنسيق مساعي الحماية الثقافية مع الجيش الذي كان، على أية حال، منهمكاً بالتحضير للغزو. بدلاً من ذلك، بعثت وزارة الثقافة توجيهات بتعزيز العدد البسيط من حراس المتحف النظاميين من خلال زيادة علماء الآثار الشبّان في المتحف من ستين إلى سبعين. وتمّ تزويد جميع مَنْ في المتحف، بما في ذلك المديرة الدكتورة نوال المتولّي، ببزّة وبندقية AK-47، وبدأت الوحدات القيام بالمناوبات الليلية لحراسة المبنى.[44]

يقع المتحف في الجانب المقابل لمركز الاتصالات الذي تعرَّض للقصف عام 1999 الذي أمطَرَ مبنى المتحف وحديقته بوابل من الأنقاض. ونظراً لخشيتهم من إمكانية استهداف الموقع ذاته مُجدَّداً، حَفَر موظفو المتحف ملجأين في مرج الحديقة الأمامية من المبنى للناس الذين يقومون بحراسة المتحف للاحتماء داخلها لوقاية أنفسهم من الشظايا المحتملة. عرّجَ وزير الثقافة العراقي، حميد يوسف حمادي، على المتحف مرّات عديدة لتفقّد هذه المساعي ولضمان استيعاب الجميع ما أُسنِدَ إليهم القيام به. وكما يتذكّر دوني جورج، قال حمادي: "انتبهوا! لو كانت القوات الأمريكية موجودة هنا، لن تُدافعوا عن المتحف بهذه الأسلحة؛ مستحيل. ستكون مهمتكم الرئيسة حماية المتحف من هجوم السكان المحليين عليه."[45]

وفي الوقت الذي بدأ فيه المتحف بسدّ الثغرات سدّاً مُحكَماً، تمّ القيام بالأمر ذاته، وعلى نحو جدي، في المتاحف في كلّ أنحاء البلد. في أوائل آذار، شرع الموظّفون، على نحو هادئ، بتعزيز الأدوات، فنقلوا كلّ شيء يُمكن نَقْله من متحف الموصل ومن بابل، مُودِعيْن أربعين ألف مخطوطة في مخبأ واقٍ من القنابل. لكن لم يتلقّ متحف العراق الوطني إذناً رسمياً من مجلس إدارة آثار الدولة لترتيب مقتنيات المتحف الضخمة للغاية أو تحصينها بأكياس الرّمل إلاّ قُبيل

بداية الحرب بأسبوعين فحسب. وتمَّ تخويل خمسة أشخاص فحسب، ولم يكن دوني جورج من بينهم، بتفكيك كلّ ما يُمكن حَمْله (ولم يكن هنالك مِصعَدٌ في المبنى). نتيجةً لذلك، تمّت حماية معظمها، لكن نتيجة الهرْج والمَرْج تمّ ترك قطعٍ عديدةٍ هامّة، إمّا سهواً أو في أدراج المكاتب.

لا يُشير افتقار المتحف للموارد بشأن مسعى اللحظة الأخيرة إلى إخفاق حكومة العراق فحسب، بل المجتمع الدوليّ أيضاً. لقد أقرَّ العالَم، في البروتوكول الثاني من اتفاقية لاهاي عام 1991 المتعلّقة بحماية المُلكِيّة الثقافية في حال النزاع المسلّح، بحاجة الحكومات. التي تواجه حرباً، للموارد المالية والخبرة الفنيّة لاتخاذ التدابير المطلوبة لحماية أملاكها الثقافية. ويُؤَسِّس البروتوكول الثاني لتأمين صندوق ماليّ لهذا الغرض فحسب. أمّا بشأن آذار عام 2003، لم يتم تصديق البروتوكول ذاته من قِبَل الدول العشرين المطلوبة لدخوله حيِّز التنفيذ؛ أصبح نافذاً في آذار 2004 فحسب. وفي السنوات الأربع من ذاك التاريخ، لم يتلقّ الصندوق عينه، القائم على الإسهامات الطوعيّة بين الحكومات أو على الموارد الذاتيّة، أيّة تبرّعات. وفي حال تصديق البروتوكول وتأمين الصندوق، لن يكون بمقدور المجتمع الدولي، على الرغم من ذلك، توفير المساعدة المالية إلى حكومة العراق مباشرةً دون خرق عقوبات الأمم المتحدة ذاتها النافذة بعد حرب الخليج عام 1991.

ففي الوقت الذي كانت فيه المنظمات الدولية عاجزة إلى حد ما، لم تقم، على نحوٍ يسترعي الانتباه، بأية مبادرة تُذكَر لِطَرْق سُبُل أخرى للتواصل سواءً مع الأمريكيين أو العراقيين. وعلى الرغم من الدعاية التي أولتها الصحافة لاجتماع البنتاغون، لم يتواصل صندوق النُّصُب العالمي، والمجلس الدولي للنُّصُب والمواقع، أو اللجنة الدولية للدرع الأزرق، على سبيل المثال، مع غيبسون أبداً. كما لم تتواصل وزارات الآثار أو المتاحف في الشرق الأوسط مع متحف العراق الوطني.

كانت اليونيسكو الاستثناء الوحيد، إذ زوَّدَ معاون مديرها العام للثقافة، منير بوشناق، غيبسون بمعلومات عن مواقع العراق الأثرية.[46]

بقيت الأردن، من بين الدول المجاورة، وحدها على تواصل مع بغداد، مُعلِنةً عن ارتفاع في صادرات الآثار غير المشروعة من العراق في الأشهر التي سبقت بداية الحرب فحسب. وتعكس التحف المُصَادَرة ما أظهره التحليل المُتأنّي لصور الأقمار الصناعية الذي قامت به عالمة الآثار إليزابيث ستون عن وجود فورة هائلة من النهب في المواقع الأثرية في شهري كانون الثاني وآذار 2003.[47] وعلى الرغم من فرض عقوبات جنائية جديدة وأكثر صرامة في تشرين الثاني 2002 بشأن النهب الأثري (وذلك للتعويض عن إعادة نشر النظام العراقي لقواته بعيداً عن ضبط الأمن ونحو الحرب الوشيكة)، وقعت المواقع الأثرية تحت رحمة الحفّارين على نحو كلّي تقريباً.

على الرغم من ذلك، لم تكن المواقع الأثرية، بل المتحف، موضع اهتمام رئيس في الولايات المتحدة في هذه الفترة. كان غيبسون سعيداً بسَماعِه تقريراً لرويترز في 14 آذار يفيد بتحصين المبنى بأكياس الرمل، وتخزين القطع القابلة للنقل، وتخطيط موظّفي المتحف البقاء في المبنى لحراسة المقتنيات. بالرغم من ذلك، أثارت هذه المعلومة الجزئيّة الأخيرة قلقاً جديداً قام غيبسون بنقله إلى كل من كولينز، وهيرندون، وويْجَرْ. وكتب غيبسون قائلاً: إنّ مصدر تقرير رويترز "معروف تماماً بالنسبة إليّ،" وهو دوني جورج، "الذي سيبقى هناك، في واقع الأمر، وفي حال قدوم الناهبين، سيحاول صدّهم." لم يكن قصد غيبسون تنبيه كولينز والآخرين من إمكانية النهب، الأمر الذي اعتَقَدَ غيبسون بطرحه سابقاً بشأن المتحف والمواقع من قِبَل الجيش الأمريكي ومن داخل المتحف، من موظّفيه ذاتهم.[48] بالأحرى، كان الهدف ضمان عدم عدّ الجنود الأمريكيين، الداخلين إلى المتحف، غيبسون والموظّفين الآخرين أعداء عن طريق الخطأ.

وانعكس يقين غيبسون بدخول الجنود المتحف وتأمينه بتذكيره، بالرسالة عينها، بعدم الحاجة لقصف مبنى المصرف المركزي، إذ تمّ نقل الكنز إليه قبل حرب عام 1991. فلو بقي الكَنز في المتحف، "لما تعرّض لخطر" التدمير أو السرقة، على حدّ ظنّه. خلافاً لذلك، شكّلَ القصف والنهب في خزانة المصرف المركزي، المتوضّعة في القبور، خطرين حقيقيين، وتوسَّلَ غيبسون مُلتَمِساً "طريقةً لضمان عدم قصف المبنى مُجَدَّداً، وتأمينه على جناح السرعة الكلّية." (من المفارقة بمكان اكتشاف غيبسون لاحقاً أنه كان يوجِّه الجيش إلى مبنى المصرف الخطأ.[49])

وبعد ستة أيام، وعشية الحرب ذاتها، رَدَّ كولينز على رسالة غيبسون الإلكترونية. وتجاهلَ مُخطِّط البنتاغون مسألة النهب، وركّزَ على قضية الاستهداف فحسب. كما أخبرَ غيبسون بغياب أية ضمانة لوضع المواقع على لائحة عدم الاستهداف، إلاّ أن الحاجة للاحتلال والمشاركة اللاحقة في إعادة الإعمار تدعم المناشدة إلى أخذ الحيطة والحذر عند الاستهداف. لقد حوَّل كولينز رسالة غيبسون إلى وكالة الاستخبارات الدفاعية من أجل قاعدة البيانات على حدّ تعبيره، غير أنه أضاف، على نحو لاذع، أنه قام بإرسالها إلى عناصر استخبارات القيادة الوسطى، العاملين في قضايا الشؤون المدنيّة أيضاً، وإلى وزارة الخارجية. إن المغزى من هذا الأمر هو أنّ مشكلة النهب ليست مشكِلَته، بل مُشكِلَتهم.

إن لتحفّظه ما يبرّره، في هذه الفترة على وجه الخصوص: نظراً لعودته من رحلة إلى الكويت وتركيا لتقويم التحضيرات للإغاثة الإنسانية، كان قلقاً بما فيه الكفاية للإفصاح عن همّه لرؤسائه بشأن فحوى مذكَّرتِه لهم، والمعنونة "ثغرة في مؤخّرة القوات." إنّ ما شَغَلَ باله هو أن الخطة توحي بنشر "قوّة مداهمة صغيرة في الجنوب قد لا تمتلك وحدات إسناد كافية للحفاظ على القانون والنظام خلف

القوات المتقدّمة." وأعادَ ما أورَده في تقرير أوليّ أن "الجميـع يريـدون جنود شرطة أو حراسة مدنية لاستخدامهم في المناطق الخلفيّة، خلال الاشتباك وبعده."[50] وعلى حـدّ عِلْـم كـولينز الواثـق، لم يتـوافر مثـل هؤلاء الجنود.

بالطبع، لم يُخالج غيبسون أيّاً مـن هـذا القلـق الشـديد الـذي أملى عليه أن يعتقد أنه تمّ إخطـار الجنـود المحتمـل تقـدّمهم بتـأمين المتحف الوطني والمصرِف. وأبلغ العقيد ويْجَرْ غيبسون في 19 آذار عن نقله معلومات غيبسـون إلى كـل مـن الجهـات العليـا في القيـادة، وإلى قوات الشؤون المدنية المُلحَقَة بالوحـدات الأماميـة المُرجَّح وصـولها إلى بغداد أولاً. بالرغم من ذلـك، حـذَّرَ أنـه في هـذه الحالـة غـير مُحَـدَّدة المعالم، ليس معروفاً من سيصل إلى المتحـف والمصرِف أولاً، لـذا وَعَـدَ ببذل ما بوسعه لإيصال الخـبر إلى وحـدات المنـاورة وقيـادات القـوات البريّة الرئيسة.

إنّ ما أغفلَه ويْجَرْ من هذا التحـذير المُقلِـق مسـبقاً أن الشـؤون المدنية بحدّ ذاتها كانت في حال تخـبّط سـتعيق في نهايـة الأمـر النبـأ بشأن حماية المواقع الثقافية من الانتشار على نحو فعّال للغايـة الـتي وصَفَها. وعلى حدّ وصف ضابط الشؤون المدنيـة وعـالم الآثـار، كـريس فارهولا، "عشية الحرب، كنتُ ضابط شؤون ثقافيـة، ثـمّ تمَّ خَلْعـي، واستثمرنا الجميع في ضبط الموارد البشرية تحضيراً لهجرة جماعية."[51]

ومـع تلبّـد سمـاء الحـرب بـالغيوم، اتّخـذ بعـض المـدنيين، المشكّكين سواء بقدرة المتحف أو بالقوات الأمريكية على توفير الحماية المناسـبة، أو حـاولوا اتّخـاذ تـدابير مباشـرة. سـافر ويليـام آر بولْـك (William R. Polk) في شباط إلى الشرق الأوسط في مهمّة دبلوماسية خاصّة. وبوصفه عضـواً في مجلـس تخطـيط السياسـات التـابع لـوزارة الخارجية في إدارتي كينيدي وجونسون، الذي تـابعَ مهمّتـه بتأسـيس مركز الدراسات الشرق أوسطية في جامعـة شـيكاغو، ذهـبَ بولْـك إلى

العراق حاملاً معه آمالاً باعثة على اليأس أنه قد يُبرِم اتفاقاً مع العراقيين سيُقنِع بموجبه إدارة بوش بعدم الاستهداف. كما أرادَ حماية مقتنيات المتحف في حال إخفاقه المتوقّع. وتواصلَ بولْك، في وقت مبكّر من عام 2003، مع آرثر هاوتن لطرح فكرة الحفاظ على مخزون المتحف الوطني من خلال نقله إلى خارج البلاد. وعندما سأله هاوتن عن هذه الإمكانية، ردَّ غيبسون مُعرِباً عن خشيته أنه ليس في اليد حيلة: كان العراقيون يتظاهرون بعدم وقوع حرب، وليس هنالك طريقة يسمحون فيها بنقل المخزون خارج البلاد. كما أردَفَ قائلاً: "لقد أعَدتُ للجيش مراراً وتكراراً أن المتحف عرضة للنهب، وآمل أن يكون لديهم خطة عمل لتأمين المتحف، والمتحف في الموصل."[52]

بالرغم من ذلك، شقّ بولْك طريقه قُدُماً، وتوصّل إلى اتفاقية غير رسمية مع ويليام بي كيري (William P. Carey)، وهو رئيس مؤسسة دبليو بي كيري، تضمّنت بموجبها توضيب قطع المتحف وشحنها، بكلفة تتراوح بين 30،000 و 50،000 ألف دولار، حسب تقديرات بولْك. ثمّ شقّ طريقه إلى بغداد، متوقِّفاً في عمّان أولاً لتلمّس قدرة الأردنيين على تحديد إمكانية موافقتهم على رعاية مقتنيات المتحف. تهدف خطة بولْك لجمع مدراء معهد سميثونيان، ومعهد الاستشراق في جامعة شيكاغو، ومتحف المتروبولتان، ومتحف التاريخ الطبيعي في نيويورك، والمتحف البريطاني، ثمّ الطّلب من ملك الأردن العمل بوصفه رئيساً فخريّاً، والموافقة على تخزين المقتنيات في عمَّان. تمّ إعلامه، على نحو غير رسميّ طبعاً، أن الأردن لن يبتّ في هذا الأمر ما لم يقم العراقيونَ بالطلب منه القيام بذلك.

وفي بغداد وقُبيل شهر من الغزو، زارَ بولْك المتحف، منوِّهاً أنه لم يقم بشيء يُذكَر لحماية المُقتنيات. وعند سؤاله عن السبب، يتذكّر بولْك مسؤولاً في المتحف التقاه، "رفعَ يديه وحاجبيه بإيماءة تنمّ عن الرّضوخ، قائلاً: 'ما الذي يُمكنني فعله؟'"[53] ثم التقى بولْك

نائب رئيس الوزراء، طارق عزيز، ويتذكّر بولْك، "قلتُ إنني قلق [على سلامة المتحف]، " "إلاّ أنه طرحَ الموضوع جانباً، قائلاً إنّ لديهم أموراً أهمّ تشغلهم، " وهو موقف له ما يُبرّره إذا أخذنا بعين الاعتبار قُربَ وقوع النزاع. فلم يخرج هذا المسعى بشيء. ويقول بولْك بتحسُّر الآن: "لو كنتُ موجوداً هناك قُبيل شهر، لقمتُ بشيء ما لشحن القطع خارجياً."[54]

كان تصوّر واثق هِنْدو، وهو رجل أعمال عراقي مقيم في شيكاغو، أدار شركة في العراق لتوفير الأمن لمواقع غيبسون الأثرية، أقلّ شمولية، لكن أكثر واقعية من نقلٍ الآثار برمّتها: سلّحوا الحرّاس المحليين على نحو مباشر واستباقي. ونظراً لسفره إلى العراق، قُبيل الغزو بأسابيع فحسب، أَبرَمَ اتفاقاً مع زعيم قبلي محليّ لتأمين ثمانية حرّاس لحماية مدينة كيش الرافدية لقاء 300 دولار وبندقية كلاشنكوف هجوميّة.[55]

أتى تكتيك هِنْدو أُكُله بشأن كيش، لكنْ لم يكن هناك وقت ولا مال ولا وسيلة لإعداد ترتيبات مماثلة في أماكن أخرى. وكان نهب المواقع غير المحروسة يسير على قدمٍ وساق قبل بداية الحرب، لكن حتى المواقع التي امتلكت عدداً لا بأس به من الحرّاس، كانت، مع اندلاع الأعمال القتالية، عُرضة للنهب في الآونة الأخيرة. وفي اليوم الذي بدأت فيه الحرب، في 20 آذار 2003، قَدِمَ حرّاس من موقع أمّة إلى بغداد للإبلاغ عن وصول عشرات الرجال إلى الموقع، وطردَوا الحراس الثلاثة عشر الموجودين هناك، وشرعوا بنهبه. ويُعدُّ موقعٍ أمّة، الواقع في جنوب بغداد، مثله مثل موقع آيسن، موقعاً مثالياً للنهب: على بُعد ثلاثين ميلاً شمال الطريق العام الرئيس فحسب، لكن على مسافة ساعة ونصف في الصحراء محاذياً لسكة الحديد.

بالتأكيد، لم تَرِد أنباء عن هذا الحدث إلى مخططي إعادة إعمار ما بعد الحرب التابعين لمكتب إعادة الإعمار والمساعدات

الإنسانية الذين تمّ إبعادهم، حرفياً، عن القيادة الوسطى في الكويت، إذ كُتِبَت عليهم المعاناة حتى منتصف نيسان. ومن المرجّح أيضاً عدم اطّلاع مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية على واقعة أخرى من النهب حصلت في اليوم الأول من الغزو في بلدة صفوان على الحدود العراقية، إذ تمّ نهب مدرسة ابتدائية في أثناء عبور الدبابات وحاملات الجند الأمريكية بأعداد كبيرة لها.[56] على الرغم من ذلك، لابدّ أنهم أصبحوا، في حوالي 26 آذار، على اطّلاع تام أنّ النهب في المناطق المحرَّرة خَلْفَ تقدُّم الائتلاف مرضٌ مستوطنٌ: فقام حشد من الشبان بالاعتداء على الصحفيين، الذين نُقِلوا في حافلة إلى صفوان لمراقبة توزيع جمعيّة الهلال الأحمر الكويتية للمساعدات، وجرَّدوا الحافلة من محتوياتها في غضون دقائق.[57]

وفي هذه الأثناء، بعثَ أحدهم في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية إلى القادة في القيادة البرية المشتركة لقوات الائتلاف لائحةً بست عشرة مؤسسة "تستحق تأمينها بالسرعة القصوى لمنع إلحاق المزيد من الأضرار والدمار، أو سرقة السجلات والأصُول." لو قُدِّرَ لغيبسون رؤية اللائحة، لكان مسروراً للغاية، إذ حلَّ المصرف الوطني، إذ ظنَّ غيبسون بإخفاء بعض من كنوز المتحف، أولاً في اللائحة، وجاء المتحف ثانياً. أمّا وزارة النفط، التي كانت محروسة، فاحتلّت المرتبة السادسة عشرة. مشفوعةً بشعور الضرورة الماسّة، نوّهَت المذكَّرة إلى أنّ المتحف الوطني "يحتوي، دون مبالغة، آلاف من القطع التاريخية التي لا تُقَدَّر بثمن،" وتنبّأ [غيبسون] "أنّه سيكون هدفاً رئيساً للناهبين،" الذين "يتعيّن توقيفهم وسجنهم." كما حذَّرت المذكَّرة أنه "يتعيّن على قوات الائتلاف تأمين هذه المرافق لمنع النهب وما ينجم عنه من خسارةٍ لا تعوّض للكنوز الثقافية.[58]

على الأرجح، تعكس أهمية مواقع التراث الثقافية على لائحة الأولويات هذه نجاح الرائد كريس هيرندون، الذي حضَرَ اجتماع

البنتاغون في كانون الثاني مع غيبسون والمجلس الأمريكيٍ للسياسة الثقافية، وتسويقه لتوصيات غيبسون بدأبٍ عند كل من أركان العمليات العسكرية ومخططي إعادة الإعمار في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. فتبيَّن أن لا أهمية لهذا الأمر أبداً. وبعدَ ما يزيد عن أسبوعين من إرسال المُذكّرة، بُلِّغَ مسؤولو إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية أنه لم تتمّ قراءتها أيضاً.[59]

بالرغم من ذلك، تمثَّل ما استشفّته القيادة الوسطى في الأمر العملياتي القاضي بضرورة قيام الجيش، بموجب القانون الدوليّ، باتخاذ خطوات لتلافي تدمير الممتلكات الثقافية من خلال الأعمال العسكرية. فيكمن السؤال المُحرج لقوات الائتلاف فيما يتعين عليهم القيام به بشأن المعدّات العسكرية العراقية المتوضِّعة في المواقع الثقافية المحميّة. وعرَضَ الجنرال فينسِنت بروكس (Vincent Brooks)، في مؤتمر قطر في 26 آذار، شريحة لعربات اتصالات عراقية مركونة في آثار المدائن (والتي يُعدّ قوسها القائم القديم الأضخم في العالم) بالقرب من مبنى المتحف الذي أظهرَ سقفه دِرعاً أزرقاً. وعلى الرغم من تنويه أحد المسؤولين، إن المواقع المحميّة، في مثل هذه الظروف، وتلك المُصنَّفة هكذا أيضاً، "عُرضةً للهجمات من الناحية القانونية،" خرجَ بروكس عن المألوف لطمأنة المراسلين أنّ هذا الأمر لن يحصل، إذ قال الجنرال: "سنبقى ملتزمون بالحفاظ على الثقافة والتراث والموارد الغنيّة للشعب العراقي، فالنظام مستمر في تعريضها للخطر."[60]

تمّت الإشارة إلى ملاحظات بروكس في وول ستريت جورنال الصادرة في اليوم التالي، وذلك في مقالة استشهَدَت بغيبسون، وغيرشتينبلث، وعالم الآثار جون مالكوم رَسِلْ، بشأن الأخطار المُحدقة بالتراث الرافدي، ليس جرّاء العمليات العسكرية فحسب، بل جرّاء نهب ما بعد الاشتباك أيضاً. على الرغم من ذلك، قد يكون فات القرّاء التوكيد الأخير، مع الأخذ بالحسبان أنّ عنوان المقالة الذي أبرزَ

خشية علماء الآثار أنّ "الاقتتال في العراق قد يُدمّر كنز الآثار الرافدية،" دون الإشارة إلى أنّ النهب مقلقٌ أيضاً.[61] كما لم يُعبِّر الصحفيّون عن ذاك القلق في تصريح بروكس لأنهم معنيّون أكثر، لأسبابهم الخاصّة، بخسارة الأرواح في قصف بغداد.

تجلّى أمران اثنان مع وصول القوات الأمريكية إلى أطراف بغداد وسيطرتها على المطار في 4 نيسان: انتهاء مرحلة الاشتباك من الحرب وشيكاً، ونجاح الجيش، جوّاً وبرّاً، بتلافي إلحاق أضرار بالمواقع الأثرية.

وأعلن الناطق باسم البنتاغون عن هذه السياسة، مُضيفاً أنّ الجيش ميّز بين مناطق "عدم الاستهداف" التي يتعيّن إبقاؤها بمنأى عن القصف أو الهجمات الصاروخية، ومواقع "التسليح المُحْكَمَة" التي يُمكن استهدافها في تمَركُز الجنود العراقيين والجنود غير النظاميين فيها، لكن دون استخدام الأسلحة الثقيلة.[62]

بدت الحرب وكأنّها وضعت أوزارها تقريباً. واستغلّ غيبسون الفرصة للكتابة إلى كولينز في هذه الفترة، مُسترجِعاً مساعي ما قبل الحرب التي قام بها المعنيّون بحماية الآثار والتراث الثقافي. لقد قام بذلك لتنبيه كولينز، ومن خلال كولينز، لووتي الذي كان موضع شك علماء الآثار لعلاقاته السرّية مع المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية،[63] بأن "تمتّع المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية بتأثير في إعادة إعمار العراق يعني السماح للثعلب بدخول قنّ الدجاج."[64] أراد غيبسون من كولينز أن يكون على عِلْمٍ أنّ اية عروض في المساعدة التِّقْنِية من جانب المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية سيقابلها المتاحف المنضوية تحت المعهد الأمريكي لعلم الآثار، والمجموعات الجامعية، والرابطة الأمريكية للأبحاث في بغداد. وذكَّرَ عالم الآثار كولينز أنّ غيبسون، وليس المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، قام بتوفير إحداثيات المواقع التي طلبها البنتاغون باسم الرابطة الأمريكية للأبحاث في بغداد.

كما سعى غيبسون في هذه الرسالة الإلكترونية لتحذير كولينز، في أثر العبارات بياناً بينهما، من النهب المتوقّع للمواقع، الذي يتعيّن على الولايات المتحدة وضع حدّ له بموجب اتفاقية لاهاي عام 1954، فكان النهب والتهريب يسيران على قدمٍ وساق خلال فترة الحظر، حسب تعبير غيبسون، وكانا، على الأرجح، يقعان خلال استمرارية الحرب أيضاً، إذ أردفَ كاتباً، " في حال تخلّي الحرّاس عن القيام بواجباتهم،" وعلى ما يبدو غير مُدركين حصول هذا الأمر مُسبقاً في موقع أمّة، "في المواقع المعزولة في الصحراء بين النهرين جنوباً، على نحو خاص، سيقتحمها الناهبون ويستأنفون أعمالهم بالحفّارات."[65] فاقترحَ غيبسون حلاً سريعاً أيضاً: تحليقات بالحوّامات، يُشرف عليها أعضاء مجلس إدارة آثار الدولة، سوف تضع حدّاً للنهبَ.

لم ينس غيبسون نشر الجنود الأمريكيين بمرافقة عراقيّ أو اثنين لتحديد مكان التحليق. غير أن اقتراحه بشأن العمل مع مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها أعطى الفرصة لكولينز مُجدّداً لِنَقْل مسؤولية النهب من عمليات الاستقرار إلى الشؤون المدنية. فبعثَ رسالة غيبسون إلى العقيد فرانك رومانو الذي تولّى منصب ضابط ارتباط عند كريس هيرندون. وأعلَمَ رومانو غيبسون أنه قام بدوره في تحويل بريد عالم الآثار الإلكتروني إلى أركان الشؤون المدنية في القيادة الوسطى، وإلى راصدي وكالة الاستخبارات الدفاعية المعنيّين بتحميل خرائط المواقع لمسعى الإغاثة الإنسانية. وأخبر رومانو غيبسون قائلاً: "كما تعرف، تُعدُّ العلاقات الثقافية واحدة من التخصّصات الوظيفية للشؤونَ المدنيّة."[66]

نهب متحف العراق الوطني

اخترقت قوة، صغيرة بل فتّاكة، منطلقةً في 5 نيسـان، مؤلّفـة مـن اثني عشر ألف جندي، بغداد في سلسلة مـن "الاقتحامـات المدويّـة،" دون وجود أيّ عنصر عسكري تابع للشؤون المدنية في صفوفها. وقامت أطقم الدبابات خلال الأيام القليلـة اللاحقـة بتـأمين الحمايـة لمبنـيين اثـنين وحسـب: فنـدق ميريـديان فلسـطين (إذ تم إخفـاء الصـحفيين الأجانب في أثناء التحضير لتغطيـة عمليـة إسـقاط تمثـال صـدّام في 9 نيسان)، ووزارة النفط.

ففي أثناء احتدام معركة بغداد، نقلت السي إن إن في 8 نيسان أن النهب في البصرة كان متفشياً مسبّقاً، وشرع الغوغاء بالنهب في أطراف العاصمة. وعند سؤاله عن الخطط التي أعدتها الولايات المتحـدة لـدرء هذا النمط من الانتشار في أرجاء المدينة، جاء ردّ الجنـرال فينسـنت بروكس عموماً قائماً على الإثبات بالنفي ("لم يكن الأمر غير متوقّع")، والتنصّل من المسؤولية:

نعرف أنّ هنالك فراغاً في المناطق المحرّرة من ناحية السيطرة والتحكّم، لاسيَّما عندما تكون لديك قبضة مُحْكَمة كتلك التي امتلكها هذا النظام على شعبه ولفترة طويلة جداً. فعند طرح هذا الأمر جانباً، يتخذ البشر قـرارات بشأن ما يمكنهم القيام به لاحقاً، والفرص التي قد تُتَاح لهم.

سيزداد تطبيق القانون والنظام مع مرور الوقت، على ما أعتقد، وهذا سيتم من الناحية المثالية عند تولي الشعب العراقي إدارة شؤونه بنفسه. هذا هو تصوّرنا للأمر، وليس من خلال سيطرة عسكرية على الناس كافة، حينئذٍ ستستقرّ الأمور مع مرور الوقت. لم يكن الأمر غير متوقّع. وقد نصادف هذا الأمر في أيّ مكان يتشكّل فيه فراغٌ مؤقّتٌ، ويغيب القانون والنظام.[1]

كان بروكس على حق في التنويه إلى أن المناطق المحرّرة، التي يوجد فيها فراغ في السلطة، تعاني من النهب: كانت للولايات المتحدة معاناتها الخاصّة من هذا الأمر في مدينة باناما بعد الإطاحة بـ نورييغا، وفي مناطق الحظر الجوي في العراق عام 1991، وفي ضواحي سارايفو عام 1992.

لكن إذا لم يكن النهب "غير متوقّع" في أيّ من هذه الحالات، فماذا بشأن هذه الحالة؟ تابع المراسل المذهول متسائلاً إن كان هذا الأمر يقتضي أن الجيش الأمريكي توقّع تعرّض بغداد للنهب. وردّ بروكس بتكرار موقفه، إنما بطريقة أكثر سلبيةً، تقوم على الإثبات بالنفي أكثر تنميقاً: "أعتقد انه في أيّ مكان شهدنا فيه ظروفاً مشابهة، وثمة تغييب لبنى السيطرة والتحكّم، سيتخذ عناصر من الشعب القرارات؛ بالتأكيد، لن نُشجِّع هذا الأمر، إلاّ أنني لست متأكِّداً من أنّ هذا الأمر لن يحصل في هذه الحالة."[2]

أمّا في الكويت، فقد ازداد ويليام سَمْنَر قَلَقاً. لقد تمّ استدعاء سَمْنَر، بوصفه احتياطيّ الشؤون المدنية في لواء الشؤون المدنية 354 التابع للجيش، قبيل بضعة شهور من الغزو، وأُوكِلَ إليه رعاية التحف والنُّصُب والأرشيف (واحدة من ست عشرة مما يُدعى "المهمات الخاصّة،" وهي مجال حاضن يغطي مهام مدنية غير الحكومة والاقتصاد والمرافق العامة). وحيازته درجة الماجستير في علم الآثار ميّزته عن معظم زملائه من الضباط. يتذكّر سَمْنَر قائلا: "في معظم

المجالات المتعلقة بالمهارات، لم يكن الناس مدرّبين تدريباً كافياً، فكان الشخص المسؤول عن الأعمال والمرافق العامة مخططاً مالياً، ورجل التجارة والاقتصاد إطفائيّاً. في الواقع، كنت شخصاً غريباً لحيازتي مهارات في المجال الذي عُيِّنتُ فيه." تمّ إبلاغه أن وحدته ستتشكل في بغداد، وأن عمله سينصبّ على تقويم نُصُب المدينة ومواقعها الأثرية ومتاحفها (بما في ذلك حديقة الحيوانات الوطنية) لتحديد الأضرار وما يستوجب ترميمه أو الحفاظ عليه. كان من المفترض تمرير هذه المعلومات إلى قسم الإسناد من خلال قائده. وتحكّم سَمْنَر باعتماد ماليّ استنسابي قيمته 200.000 دولار لاستخدامه في بغداد. رغم ذلك، لم يتطرّق أيّ من ذلك إلى الأمن الذي يستوجب معالجته من خلال الطلبات المقدَّمة إلى الفرق العسكرية البرية المقاتلة. من الناحية الشخصية، لم يمتلك سَمْنَر أية قوة نارية تُذكَر لضمان أمن المواقع الأثرية، أو لضمان سلامته الشخصية أيضاً: "كان لدينا شاحنتان اثنتان، وبضعة مسدسات، وبندقية، إذا ما ابتسَمَ الحظ لنا. فالعربات المدرّعة كانت ضرباً من الخيال العلمي؛ وتم تجريد شاحنتي قدر المستطاع لزيادة سرعتها. تقوم فلسفتنا [في الشؤون المدنية] على قطع التواصل والخروج من المنطقة بالسرعة الممكنة."[3]

لم يفكّر سَمْنَر مليّاً بضمان أمن المتحف بوصفه مشكلةً عليه معالجتها. كان يعمل منذ شهر شباط على جمع خرائطه الذاتية عن النُّصُب والمواقع والمتاحف، وذلك بالتعاون مع العديد من علماء الآثار، ومن بينهم هاريتْ كروفورد، وإلينور روبسون، ونيكولاس بوستغيت التابعين لمعهد علم الآثار البريطاني، بالإضافة إلى عالم آثار آخر من المتحف البريطاني غاب اسمه عن ذاكرة سَمْنَر. لم يُثِر أيّ من علماء الآثار إمكانية وقوع النهب، ولم يتساءل سَمْنَر. ويفسّر ذلك بقوله: "ظننتُ أن هنالك خططاً لضمان أمن المتحف."[4] لكن لم يتم تطوير هذه الخطط سواء على أيدي رؤساء سَمْنَر في الشؤون المدنية التابعين للجيش،

أم نظرائهم في مشاة البحرية. بالنسبة إلى المقدّم البحريّ بيتر زاركون (Peter Zarcone)، قائد مفرزة الشؤون المدنية في لواء مشاة البحرية الأول، إن مخططي الشؤون المدنية لما بعد الحرب في مركز قيادة الفيلق في الكويت "لم يتوقعوا تدخل مشاة البحرية وتكليف وحدات المارينز بضبط الأمن." ثم يردف قائلاً: "تم عدّ قضية المواقع الأثرية مشكلة استهداف" يتولى أمرها الذين يقومون بطلعات قصف جوية.[5]

فما أن بدأت الحرب، يتذكر سَمْنَر قائلاً: "شاهدنا ما كان يجري،" وبحلول 8 نيسان، طلبَ سَمْنَر إرساله إلى المقدمة لتقويم الوضع في بغداد، على الرغم من استمرار العمليات القتالية. ونظراً إلى قلقله من أن المتحف قد أصبح طيّ النسيان، ذهب سَمْنَر لمقابلة العماد جون كيرن (John Kern)، قائد قيادة الشؤون المدنية 352، وسأله بصراحة عن الخطة لضمان أمن المتحف. بدوره، يتذكّر سَمْنَر، "نظر كيرن إليّ وقال: 'كابتن، إن كنت لا تظنّ أن القائد يضمن سلامة ذاك المتحف، فأنت لا تعرف عمّا تتحدث.'"[6]

تصاعد قلق الأوساط الأثرية، مثلما كان حال سَمْنَر، بشأن مصير المتحف على نحوٍ مضطردٍ في الوقت الذي بدأ فيه تسريب أنباء عن فوضى متزايدة وعارمة في البصرة. وما أن نقلت الإذاعة أن النهب قد امتد إلى مصارف البصرة في 10 نيسان، وجّهَ عالم الآثار ماغواير غيبسون رسالة الكترونية إلى العقيد كريغ كينويرذي، وهو ضابط عمليات شؤون مدنية تابع لمشاة البحرية أوكلت إليه مهمة معالجة القضايا الثقافية (من بين مهام أخرى) عن طريق قوة المهام المشتركة في أواخر كانون الثاني. وبيّن غيبسون ما قد ينضوي عليه نهب مشابه لمصارف بغداد، منوهاً بصريح العبارة أنه "في حال استهدف الغوغاء خزانة الودائع في المصرف المركزي، سيتمكنون من الوصول إلى أهم القطع الأثرية في متحف العراق الوطني، وسيعدونها ذهباً مُعَدّاً للصهر ليس إلاّ."[7]

كما تناول أيضاً القلق مما قد ينجم عن ذلك في نينوى، وبابل، وأوور، أو في مئات سواها من الآثار الرافدية الأسطورية. ومن باب رصّ الصّفوف، وجّهَ معهد امريكا الأثري والرابطة الأمريكية للأبحاث في بغداد رسالة عاجلة إل كل من باول، ورمسفيلد، وبوش، وبلير، للحثّ على "اتخاذ الولايات المتحدة وبريطانيا إجراءات طارئة لحماية تراث العراق الثقافي من التدمير من خلال نهب المواقع الأثرية. من المرجّح أن هذه المواقع، المتوضّعة على امتداد العراق، غير محروسة الآن، ما لم تقم قوات الائتلاف بتوفير الأمن الضروري فوراً. "ناشدت الرسالة، على وجه التحديد، قوات الائتلاف "توفير الأمن الفوري،" عند الضرورة، من خلال استعراض للقوة لكبح النهب إلى حين تمكّن قسم الآثار المتجدّد من إعادة توطيد الضوابط الطبيعية."[8]

يحاجج معهد أمريكا الأثري والرابطة الأمريكية للأبحاث في بغداد أن اتفاقية لاهاي لعام 1954 تنصّ على هذه الخطوات التي تفرض واجب اتخاذها "لحظر، ومنع، وعند الضرورة، وضع حدّ لأي شكل من أشكال السرقة، والنهب، أو العَبَث، وأيّ عمل تخريب موجّه ضَدّ المُلكيّة الثقافية." ونوّه الكتّاب إلى أن وزارة الدفاع صرّحت علانية احترامها لهذه الاتفاقية، مستشهدين باللغة المستخدمة في ردّ وزارة الدفاع على جمعية علم الآثار الأمريكي: "تجري القوات المسلحة الأمريكية عملياتها كافة بموجب قانون النزاع المسلّح، بما في ذلك أحكام اتفاقية عام 1954، وبروتوكول عام 1999 التي تعكس القانون الدولي الاعتيادي." يبدو أن المعني من هذه المذكّرة لم يكن بوش ونظراءه، بل جيمز بيرغر أيضاً، المستشار العام لوزارة الدفاع، والذي تم إرسال نسخة من الرسالة إليه. للأسف، يبيِّن سياق الحكم المقتبس بجلاء أنه كان يهدف إلى تغطية السرقة أو النهب على يد الأطراف المتنازعة، وليس على يد المدنيين.

كما تمّ توجيه نسخة من هذه الرسالة عن طريق البريد الالكتروني إلى معنيين آخرين بالعمليات مباشرة، ومن بينهم لاري هانوار في

مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، ودونالد سي لينز (Donald C. Leins)، في مكتب سياسة وزارة الدفاع، والرائد كريس فارهولا، التابع لقيادة الشؤون المدنية في الجيش الأمريكي. وكان فارهولا موجودا في الشرق الأوسط مسبّقاً في هذه الفترة، بوصفه طالب دراسات عليا شغوف بعلم الآثار، إلاّ أنه لم يكن في أيّ موقع يذكر يخوّله إصدار مثل هذا النوع من الأوامر المطلوبة. استطاع صَرَّ أسنانه وحسب على الرسالة التوضيحية التي أضافها غيبسون. وشدّد غيبسون على "ضرورة وقف نهب المواقع الأثرية، والنُّصُب، والمتاحف في العراق، ومنعه،" وحثّ على "جعل قوات الائتلاف تعي ضرورة حراسة المواقع والمتاحف، وبذل ما بوسعها لمنع نهب المواقع وتدنيسها، وسرقة الكنوز الثقافية المودَعة في متاحف العراق، وفي المتحف الوطني في بغداد على وجه الخصوص، نظراً إلى أنه عرضة للحالة الفوضوية في بغداد في هذه الآونة."[9]

ونظراً إلى استيقاظه باكراً في 10 نيسان، بعث غيبسون رسالة مطابقة إلى النقيب جون غيرني (John Gurney)، بوصفه واحداً من الراصدين الذين قد تعامل معهم، مكرّراً أن الأولوية الرئيسة ضمان سلامة متحف العراق الوطني، وأحد مباني المصرف الوطني. إذا أمْكَن، ينبغي القيام برحلات جوية بالحوّامات إلى سبعة مواقع محددة أشار غيبسون أنها "تتعرض للنهب في يومنا هذا، في حين رحى الحرب مستمرّة." كما بعث غيبسون رسالة إلكترونية إلى المقدّم كينويرذي، وإلى عقيد الشؤون المدنية، غاري ويجر، وإلى العقيد ديفيد أنديرلاند (David Underland)، التابع للقيادة الوسطى، الذي تواصل معه، ومع إليزابيث ستون في شباط، لرصد بيانات الإحداثيات. كتب غيبسون، "إنّ النهب في البصرة وبغداد مهول ومتوقّع تماماً،" مضيفاً على نحو مقلق، "إنني قلقٌ على متحف العراق الوطني على نحو خاص، وقد يكونُ تم الاستيلاء عليه البارحة أو

اليوم. هل يمكنكم إعلامي أي شيء عنه، وعن زملائنا، وموظفي المتحف داخله الذين سيحاولون ردّ الناهبين على أعقابهم؟ لديّ الكثير من الأسئلة حول المتحف، وأُفضِّل الكفّ عن التكهّن بشأنه."[10]

وفي ذاك الصباح ذاته، تلقّى غيبسون وزملاؤه من علماء الآثار، جون مالكومِ رسْل، ولميا الجيلاني وير، وهنري رايت رسالة إلكترونية أيضاً من السفير جون ليمبرت في المركز الرئيسي لمكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية في الكويت. وعند سؤاله الصحفيين في الكويت، وجد المستشار الثقافي الأعلى في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية ضالّته أخيراً في علماء الآثار الذين كانوا يتعاملون مع البنتاغون، ووكالة الاستخبارات الدفاعية، والشؤون المدنية، والقيادة المركزية لشهور. كان ليمبرت يلتمس "النُّصُح بشأن مسألة الحفاظ على وحدة التراث الثقافي العراقي في أعقاب القتال الحالي." وسأل غيبسون ورايت عن كيفية اكتشاف مختصّين عراقيين مؤهّلين، إلاّ أنه أردف قائلاً: " أحبّذ أيضاً اكتشاف شخص ما واسع الاطّلاع على الاتجار الدولي بالآثار، يمكنه مساعدة العراقيين الجدد استعادة التحف الفنية المسروقة والمنهوبة."[11]

بالنسبة إلى عالِمَي الآثار، كان هذا الأمر خطر. ردَّ رايت في 11 نيسان حاثّاً على ضرورة حماية المتحف، شارحاً لليمبرت أن "هنالك مافيا آثار دولية مستعدّة للهجوم في أيام كاليوم."[12] كان غيبسون، الذي قام بالرّد مباشرة، أكثر فظاظة. زعم الاستيلاء على المتحف قبيل يومين، عندما اقتحم الأمريكيون وسط بغداد. ونوَّه إلى أنه "في حال دخول الناهبين، سيكون الأمر مصيبة."[13] في الواقعِ، من المرجّح قيام الناهبين بالدخول عن طريق الكسر والخلع مسبّقاً، وبدخول الفِناء الداخلي أولاً، عشية 10 نيسان بتوقيت بغداد.[14]

ففي إبّان تلك الفترة، كان المتحف غير محميّ تماماً لعدّة أيام تقريباً. فعلى الرغم من قيام وزارة الثقافة بواجبها الرسمي قبل

الحرب من خلال حثّ موظفي المتحف على العمل كقوة ارتجالية للحراسة من أجل حماية المتحف من الناهبين، أدركت الآن عبثية القيام بذلك باسم حكومة تتعرض لهجوم عسكري. وما إن اتضّح الأمر، في مرحلة مبكرة من القتال، بأن الحرب في طريقها إلى بغداد، طُلِب من موظفي المتحف خلع البزّات التي أُمِروا على ارتدائها قبيل أسابيع وحسب. لم يكونوا بحاجة أن يطلب منهم ذلك مرتين. علّق دوني جورج بزّته في خزانته الخاصّة، بينما رمى الآخرون بزّاتهم في أيّ مكان، طواعيةً أو إكراهاً.

وبقيت خطة حماية المتحف مُنَاوَبةً حيّز التنفيذ، إلاّ أنها راحت تتداعى عندما أصبح خطر السفر عبر المدينة جليّاً، فتمّ إقناع جورج ذاته بالعدول عن الذهاب إلى المتحف في 5 نيسان على يد أصدقاءٍ أخبروه عن قتال عنيف جارٍ في طريقه. وفي اليوم التالي، عاد أدراجه إلى العمل عبر مسار موانع من المركبات المتفحّمة.

لقد قامت قيادة المتحف بترتيب مناوباتٍ ليلية في المتحف، لكن عندما حاول جورج العودة إلى بيته سالكاً الطريق ذاته الذي سلكه في اليوم السابق، أوقعته القوات الأمريكية المخترقة للشوارع، وهي تُطلق النار على أية حركة، في موقفٍ حرج. وبإرغامه على العودة إلى المتحف عند الغروب تقريباً، صادف جورج وزير الثقافة هناك يتجاذب أطراف الحديث لفترة وجيزة مع مديرة المتحف، نوال المتولّي، التي تناوبت مع جورج في تلك الليلة.

في تلك الأمسية، تم إيقاظ جورج حوالي الساعة الثانية فجراً على وقع ثلاثة انفجارات هائلة، فالصواريخ قد أصابت مركز الاتصالات في الشارع المقابل، مثلما حصل عام 1991 تماماً. ووصلت عدة حافلات مليئة بالصحفيين لمعاينة الأضرار، في 7 نيسان، صباح اليوم التالي، بما في ذلك الأنقاض التي أمطرت الحديقة. وبعد مغادرتهم، تم استهداف مركز الاتصالات مجدداً بصاروخين إضافيين.

في هذه الفترة، يقول جورج، "قرّرتُ البقاء، لأنها حرب الآن .... بالنسبة إليّ شخصياً، كان المتحف جزءاً من حياتي. وبصفتي مديراً للأبحاث، كان بإمكاني الرحيل والبقاء في البيت، لكن لم أستطع." لقد تشاطر التزام جورج بسلامة المتحف مع الدكتور جابر ابراهيم خليل، رئيس مجلس إدارة الآثار والتراث لدولة العراق، الذي بقي في المبنى بصحبة جورج بكلّ بسالةٍ. أما مديرة المتحف، الدكتورة المتولّي، فعدّت البقاء أمراً محفوفاً بالخطورة (وهذه ليست وجهة نظر غير منطقية، مع الأخذ بالحسبان الأخطار المحدقة بالنساء في المناطق الحربية). عرّجتْ على المتحف في ذاك الصباح لتقول أن عائلتها تقوم بالفرار، وهي ذاهبة معهم. بالنسبة إلى جورج، سألها خليل، مرّتين، لا مرَّة واحدة، وبكلّ صراحة، "يا دكتورة، هل الأبواب كافة موصدة؟" أجابت بِنَعَم، وسلّمت المفاتيح إلى خليل، وغادرت.[15]

لم تكن الوحيدة الهاربة. لقد تلاشت وحدات من علماء الآثار بمعظمها، يقدَّر مجموعها بأربعين موظفاً، أوكِلَت إليهم حماية المتحف، ومع انفجارات القنابل وإطلاق النار في الشوارع في 7 نيسان، هرب الباقون أيضاً. أما قوات الشرطة الأمنية البعثية، التي كان يُفتَرض بها حماية المتحف، لكنها في الواقع كانت تسعى بسبل مختلفة دوماً "شرخ الجدار الصلب لعلماء الآثار المحترفين" العاملين في مجلس إدارة الآثار والتراث لدولة العراق، فقد فرّتْ قبل أيّ شخص آخر.[16]

ما أن استعدّ جورج وخليل للمشكلة الماثلة أمامهما، يتذكر جورج، "شيئاً فشيئاً، اختفى الجميع في ذاك اليوم وحسب." وفي صباح اليوم التالي، بقي خمسة أشخاص وحسب: وهم جورج، وخليل، ومحسن، وهو موظف عاش في كوخ حقير خلف المتحف، وابنه، وعبد الرحمن (وهو حارس في الخامسة والسبعين من العمر مقيم في المتحف). وانتظر سائقٌ في الخارج. يتذكر جورج:

نتفهم وجود الدبابات الأمريكية هنا، وعلى مقربة لصيقة من المتحف. وراح الناس يختفون. إلاّ أنني أعلمت رئيس مجلس الإدارة، "سأبقى هنا مهما حصل. لدينا ماء، ولديّ بعض البسكويت والخبز في غرفتي. ويمكننا أخذ كل شيء، فالمفاتيح معك الآن، ويمكننا أخذ كل شيء. ينبغي علينا النزول إلى الأسفل، إلى أقبية المتحف. يمكننا البقاء هناك إلى أن تنجلي الأمور." فقرَّرَ، قائلاً: "أجل،" سنبقى هنا."

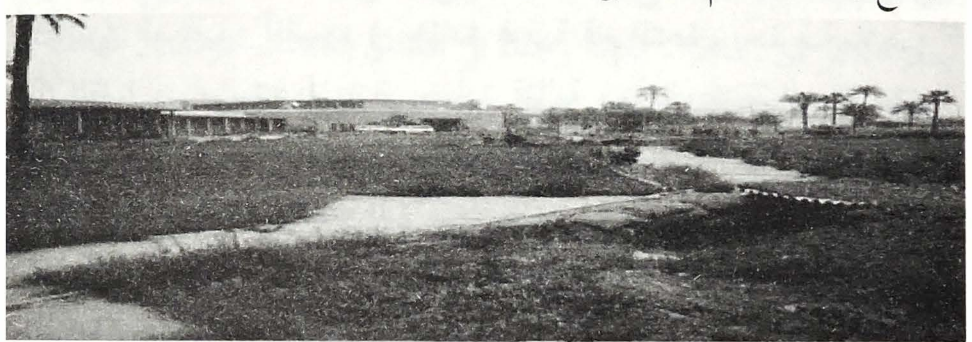
عندما عاد جورج بالطعام والماء، حوالي الساعة 11:00 صباحاً، أوقفه خليل وأبلغه أنه يتعين عليهما الرحيل. ، تساءل جورج مذهولاً عن السبب. فردّ عليه خليل، "تعال والق نظرة." شاهد جورج، وهو يُمعِن النظر من النافذة، ثلاثة رجال في حدائق المتحف مرتدين لباساً مدنياً، وحاملين لقذائف آر بي جي، وبنادق آلية. يعتقد جورج أنهم كانوا يسدّدون على الدبابات الأمريكية المقتربة من منطقة المتحف. ثم صرّح خليل قائلاً: "مستحيل، سنقع بين نارين. علينا الرحيل."

غادر جورج، وخليل، وعبد الرحمن، المكان على جناح السرعة من الخلف عبر باب زجاجي صغير يؤدّي إلى السيارة، شاقّين طريقهم إلى مجمّع آخر من أبنية المتحف في الطرف الآخر من النهر، تاركين وراءهم محسن وابنه، اللذين حبسا نفسيهما في بيتهما. وفي حوالي الساعة 3:00 بعد الظهر قرروا عبور دجلة للعودة إلى المتحف. وفي منتصف جسر 17 تمّوز، استوقفهم سكان البلدة وحذّروهم من سيطرة الأمريكيين على المنطقة برمّتها، مطلقين النار على أيّ شيء أو أيّ شخص آتى بحركة. في تلك الفترة، يقول جورج: "قررنا أنه لا يمكننا القيام بشيء طالما أن الأمريكيين مسيطرون على الأمر بمجمله." كانت الدورة، المنطقة التي قطن فيها خليل وجورج، مكتظة بالقوات الأمريكية، لهذا طلب خليل من السائق إنزاله عند بيت زوج أخته. أمّا جورج ذاته، فأمضى الأيام العديدة القادمة مختبئاً في بيت عمته.

إن لقلق خليل، من إلقاء القبض عليه وسط معركة في المتحف، ما يبرره تماماً. وكان المقاتلون العراقيون غير المرتَدِين للزيّ الرسمي، الذين قد رصدهم خليل وجورج في حدائق المتحف، يحضّرون للاشتباك مع القوات الأمريكية بالتوازي مع قوات الحرس الجمهوري الخاصة، التي تتمركز قيادتها في الشارع المقابل للمتحف. تمثّل هدفهم في منع الأمريكيين من السيطرة على جسر الأحرار عبر دجلة الهام استراتيجياً، وهو على بعد نصف ميل باتجاه الطريق وحسب. وسرعان ما تمّ تشكيل مركزٍ قيادة مؤقت خلف مجمّع المتحف، واتخذ قنّاص وحيد على الأقل موقعاً عالٍ على النافذة في مستودع المتحف الواقع فوق الأرض. وأخفى المقاتلون العراقيون أنفسهم في خنادق فردية قام المتحف بحفرها ملاجئ من القصف، ليتم تحويلها إلى خنادق قتالية مزوّدة بشعيرات للتسديد شبيهة بأعواد قصب السكر لتوجيه نيران البنادق الآلية. وتمّ تشييد جدار ارتفاعه عشرةٍ أقدام على طول الجانب الغربي من الأبنية قبل عامين بوصفه جزءاً من مشروع غير مكتمل لحماية المتحف من السيارات المفخخة أو من هجمات بالآر بي جي التي استهدفت العاصمة. أما الآن، فأمن هذا الجدار غطاء للمقاتلين للتحرّك في الخفاء من مقدمة البناء إلى مؤخرته.[17] أخيراً، وليس آخراً، صعد المقاتلون المدججون بقواذف الآر بي جي إلى أسطح متحف الأطفال (في البوابة الأمامية لمجمّع المتحف) ومبنى مكتبة المتحف.

واندلع القتال على مقربة من المتحف يوم الثلاثاء في الثامن من نيسان، على الأرجح بعد مغادرة جورج وخليل المتحف، بينما وسّعت قوة المهام التابعة للجيش المسؤولة عن هذا القطاع، وهي سريّة دبابات عاملة مؤلفة من إحدى عشرة دبابة، نطاقها ليشمل محطة القطارات، والبرلمان، والعديد من الأبنية الحكومية الأخرى. وكان المتحف عينه على بعد نصف ميل عن الطريق، في حين أبلغ قائد قوة المهام، المقدم إيريك شوارتس، طاقم ناقلة الجند لاحقاً، "في البداية،... لم يقع

الأمر ضمن نطاق مسؤولية أحد."[18] اقتحمت وحدة تابعة لشوارتس حديقة الزوراء، قبيل السابع من نيسان، هادرة تحت نُصُب السيوف المتقاطعة الشهيرة، ومخترقةً صعاب البنادق الآلية وبنادق الكلاشنكوف AK-47s، وقذائف الآر بي جي، والسيارات المفخخة الانتحارية، التي تركَت ندباً بمجملها، إلاّ أنها لم تُلحق أيّ ضرر حقيقيّ بدباباتهم. لقد كان متنفساً كافياً لهم في تلك الظهيرة انتظار قرابة الساعة وصول طاقم أخبار تلفزيون فوكس لتحديد أفضل الطرق جاذبية لعرض تلفزيوني يُظهر طاقم دبابة يقوم بإطلاق عيار ناريّ يُطيح بتمثال صدام من على صهوة حصان.



5. مرابض إطلاق الأعيرة النارية من الأسلحة الآليّة مزوّدة بسواتر رملية في مجمع المتحف. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى العقيد ماثيو بوغدانوس.

أما الآن، بعد قيام دوني جورج وجابر خليل بمغادرة المتحف مباشرةً في الثامن من نيسان، تعرّضت سرية الدبابات مجدداً لوابل من قذائف الأر بي جي، بما في ذلك إطلاق بعض منها من على سطح متحف الأطفال، بالإضافة إلى طلقات قنص متفرّقة، وقذائف هاون، وسيارات مفخخة انتحارية تستهدف نقاط تفتيشها. رغم ذلك، انتهى القتال في القطّاع في فترة متأخرة من بعد الظهر، مُفسِحاً المجال للأمريكيين للسيطرة على التقاطع، على الرغم من بقائه عرضةً لنيران متفرقة. وفي التاسع من نيسان، قاموا، بصورة ممنهجة، بتمشيط

الأبنية الحكومية الواقعة الآن تحت سلطتهم. فما أن انتقلوا من مبنى ممشّط إلى آخر، يتذكّر قائد الدبابة، النقيب جيسون كونروي، "سيتعقبنا المدنيون مباشرةً، حاملين، ومدحرجين، وساحبيْن أيّ شيء لا يقوم أساسه على الفولاذ أو الإسمنت."[19]

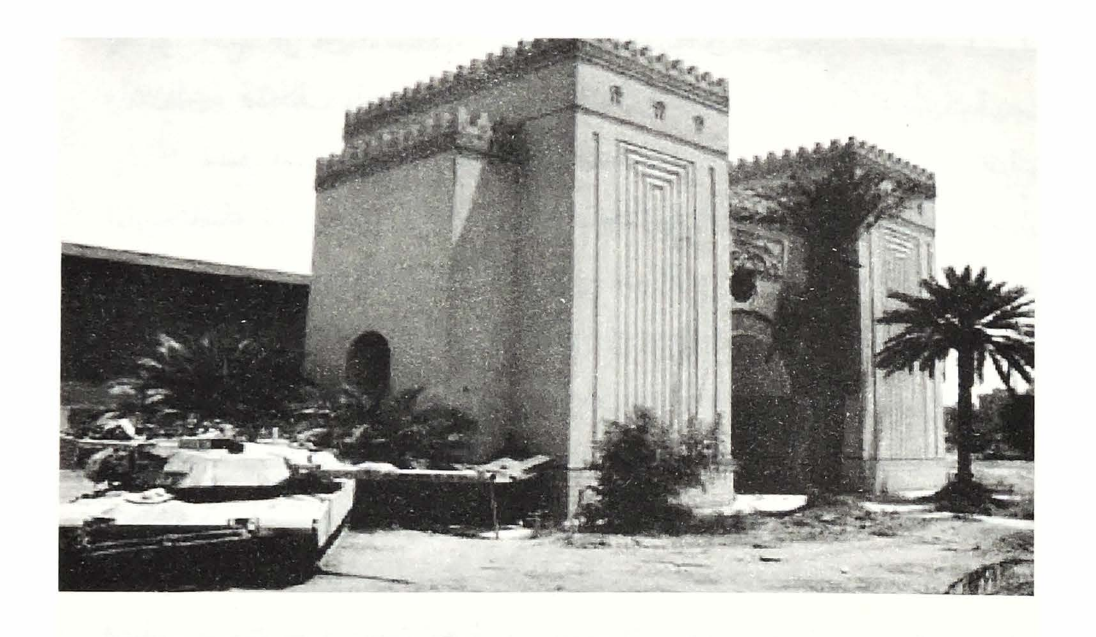
في تلك الظهيرة (وفقاً لتوصيف كونروي)، أم، على الأرجح، في صبيحة العاشر من نيسان على حدّ سواء (وفقاً للتقرير الاستقصائي الرسمي، متعدد المصادر، الذي أعدّه العقيد البحريٍ ماثيو بوغدانوس)، أبلغت الوحدة عن نهب في منطقة المتحف أيضاً، مترافق مع إطلاق عيارات نارية متفرقة من بنادق الكلاشنكوف وقذائف الآرٍ بي جي. وشوهد الجنود العراقيون يعبرون حدائق المتحف لتبديل مواقعهم. ومن غير الواضح إن كانت هذه المشاهدة قد دفعت العقيد ديفيد بيركينز، وهو قائد شوارتس، لإبلاغ شوارتس أن المتحف يقع ضمن نطاقه ومسؤوليته. وينقل الصحفي آندرو لوولر قيام ضابط أمريكي رفيع المستوى بتقديم طلب إلى القيادة المركزية الأمريكية في العاشر من نيسان لنقل القوات على جناح السرعة إلى مواقع لحماية المتحف. وبالنسبة إلى لوولر، وافقت القيادة الوسطى على الطلب، وأعلمت الضابط أن القوات الأمريكية في طريقها.[20] على أية حال، يقول شوارتس أن "لأيّ توجيه من بيركنز حساسيته الزمنية،" وسيعمل على تنفيذه في غضون دقائق. يتذكر شوارتس إنه "في الوقت نفسه، كانت تدور معارك أخرى. أخرجتُ جيسون [كونروي] من الموضوعٍ برمته، وقلت ينبغي أن ينصبّ تركيزك على المتحف." ووفقاً لكونروي، أبلغه شوارتس، "أريدك أن تبلغني عند مشاهدة أناس يحملون أشياء خارج المتحف."[21]

وعندما حاولت فصيلة كونروي التقدّم، واجهتها نيران كثيفة، لكنّها غير فعّالة، بما في ذلك من حدائق المتحف. ففيٍ هذه الفترة وحسب، قام طاقم الدبابة بالرّد على مصدر النيران، فاتحاً ثغرة

في متحف الأطفال، وموجّهاً رشقةً على نافذة مستودع المتحف، إذ كان يتمركز قنّاص. وبموجب قوانينِ الحرب، كان إطلاق النار على المتحف في هذه الحالة مشروعاً تاماً. وبتحويلهم المتحف إلى موقع عسكريّ، انتهك العراقيون الحظر التامّ على استخدام المواقع الثقافية المحميّة لأغراض عسكرية، فأيّ بلاء يحلّ بالمواقع الثقافية، مثل مصيبة مؤسفة، يؤدّي إلى فقدان مكانته المحميّة.[22] مع هذا، أمَرَ شوارتس قواته بإعادة التجمّع خارج مدى الرمايات المُجدِية بدلاً من الاستمرار في مناوشة العدو.

في الواقع، استبعد هذا القرار قيام وحدة الدبابات بأيّ عمل إضافي. ورغم إصرار شوارتس أنه أعطى تعليمات لكونروي "لإبقاء ذاك المتحف تحت مرمى النظر،" لم تجر أية تحقيقات صحفية إضافية لمعرفة سواء تلاشت القوات العراقية (كما فعلت في أماكن أخرى)، أم لتقصي خطر وقوع المتحف لقمة سائغة بيد الناهبين. لقد لُفِّقَ قلق شوارتس من تلك الإمكانية في القرار الذي نقله قائد لوائه، العقيد ديفيد بيركنز، إليه بعدم التسامح مع النهب الذي حلَّ بمحيط قواته أو عدم محاولة وقفه، الذي بدأ في التاسع من نيسان. يتذكر شوارتس أن بغداد كانت تعيش "صمتاً مطبقاً" بعد ظهيرة الثامن من نيسان.

أتذكّر النظر إلى الأعلى ومشاهدة الناس في شققهم ينظرون إلى الأسفل إلينا، ونحن ننظر إليهم. وعند مضيّ اثنتي عشرة ساعة دون وقوع شيء، فُتِحَت أبواب جهنم. بدأت بصورة احتفال، ثم تحوّلت إلى "الاستيلاء على كلِّ ما يمكنك الاستيلاء عليه." تواصلت مع بيركنز من قلب بغداد وأخبرته، "إن هذا الأمر خارج عن السيطرة بالمطلق. ماذا عليّ فعله؟" أتذكر قول بيركنز لي أمراً مفاده أنه يتعيّن على هؤلاء الناس إخراج هذا الأمر من نظامهم. فبمجرد غياب عامل السيطرة والتحكم، لا يمكنك فعل أيّ شيء حياله.[23]



6. دبابة مرابضة بجوار متحف الأطفال. ردّت القوات الأمريكية على مصادر أعيرة القنص في مدخل المتحف المُقَنْطَر من خلال فتح الثغرة الظّاهرة. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى عالمة الآثار والصحفية، جوان فاركاخ بيّالي.

نقلَ شوارتس في صبيحة العاشر من نيسان أمْرَ بيركنز إلى الجنود لتجاهل النهب، مفوّتاً عليهم الحقيقة المنغّصة المتعلقة بأنهم غير مسيطرين سيطرة تامة على مدينة كان من المفترض منهم تمشيطها، بالقول وحسب، من خلال تذكّر كونروي، "لسنا معنيين باستقرار المجتمع المدني."[24] لم يكن هذا الأمر محصوراً بالمتحف، ويُصِر شوارتس أنه "لم يقل لأيّ شخص في أيّ وقت من الأوقات إن النهب من المتحف مقبول." لكنّ الرسالة التي تلقّفها الجنود تمثّلت بالاكتفاء في هذه الفترة بالمحافظة قدر الإمكان على المنطقة التي سبق أن استولوا عليها، والتي يتذكر كونروي توصيف شوارتس لها دون سخرية ظاهرية، في قياس مستمدّ من بيركينز على الأرجح، بوصفها "العراق قلباً وقالباً، ومجمّع تسوّق [موول] واشنطن في العراق."[25] لم

يُشِر أحد إلى أن المكافئ العراقي للمعرض الوطني التابع لمول واشنطن، متحفِ العراق الوطني، لم يكن تحت السيطرة الأمريكية.

مع هذا، ومن باب الإنصاف، لا بدّ من إضافة أنّ المنطقة، التي كانت تعمل فيها القوات الأمريكية، لم تكن تحت سيطرتها أيضاً. وكما سبق التنويه، كان الناهبون العراقيون يحذون حذو الجنود الأمريكيين في أثناء تمشيطهم للمباني في منطقتهم. فلو عادت القوات الأمريكية إلى المتحف، لقُدِّر لها النجاح في تنظيف المجمّع من المقاتلين دون إلحاق أضرار بكنوز المتحف، أو تعريض حياة الجنود لخطر جسيم.[26] لكن يُعدّ ما يمكنهم فعله لمواجهة رعاع من الناهبين لا يعرفون الخوف مسألة أخرى. فقد يُكتب لاستعراض كبير للقوة على يد فصائل مدرَّبة على ضبط الحشود النجاح في ردع الناهبين أو تفريقهم، إلاّ أن الجيش لم يمتلك قوات شرطة تُعنى بالاستقرار في تركيبة قواته، أو عدداً كافياً من جنود المشاة في حدوده الدنيا للقيام بعمل من هذا النوع. يتذكّر شوارتس قيامه بنشر سرية مشاة قوامها 140 عنصراً لتأمين فندق الرشيد، لكن تمّ سحبهم لمدة ساعتين للقيام بأمرٍ آخر؛ وعندما عادوا بعد بضع ساعات، كان الفندق قد تعرّض للنهب.

كانت وحدات الدبابات مفتقرةً لأبسط المعدات الجاهزة لضبط الحشود (مثل الغاز المسيل للدموع، والهراوات، والدروع، وشرطة مكافحة شغب عسكرية)، فقيرة التجهيز للتعامل مع هذا النوع من الحالات. سيشكّل وجود دبابة وقوات بريّة أمام المتحف منظراً مَهيباً، لكن لم يعد الناهبون المدنيون بحلول العاشر من نيسان يخشون قيام الجنود الأمريكيين بإطلاق النار عليهم. لم يقم الإحجام عن استخدام نفخة من القذائف العنقودية لتفريق الدهماء على اللامبالاة بقيمة الشيء المتعرّض للنهب، بل على الخوف من المحاكمة أمام مجلس عسكري، إذ يُعدّ إطلاق النار على مدنيين عزّل جريمةً بموجب مدوّنة القضاء العسكري الموحّدة. ولا يُعدّ إطلاق عيار ناري تحذيري جريمة

حرب. رغم ذلك، تمّ حظرها بموجب قواعد الاشتباك التي أرساها الجيش الأمريكي لغزو عام 2003. وتمّ منح الجنود كافة بطاقات تزودهم بتعليمات محددة وحازمة بأنه إذا ما تطلّب الأمر إطلاق النار من أسلحتهم، "عليهم إطلاق أعيرة نارية موجّهة وحسب، **لا طلقات تحذيرية**."[27] علاوة على ذلك، ستكون الطلقات التحذيرية مُجدِية في حال كان المُطلِقون منفصلين عن الغوغاء المتعرّضين لإطلاق الأعيرة عليهم. ويتذكّر شوارتس تشكّل "صورة في ذهني لدبابة كونروي تقترب من المتحف مُحاطةً بآلاف من الناس."[28] إن إطلاق الأعيرة الموجَّهة إلى الحشود أو فوق رؤوسهم لن يكون غير مسؤول على نحوٍ غريبٍ، هذا إن لم يكن جنائياً وحسب، بل يكون القيام به تهوّراً.

لو أن الجيش أو أهل التراث الثقافي استثمرا في جملة صغيرة من الأبحاث والتنمية، أو ببعض من التأمل البسيط المركّز بشأن ما هو مطلوب لضمان سلامة مبنى مثل متحف العراق الوطني من الناهبين، لتمّ ابتكار جملة من الترتيبات التكنولوجية الرخيصة نسبياً، والمحمولة، والبسيطة. فعلى سبيل المثال، كان يمكن تزويد طاقم الدبابة بعبوات تحتوي على رُغْوة لزجة أو زَلِقَة، ومواد يمتلكها الجيش في ترسانته مسبّقاً. كان بالإمكان رش هذه المواد على مداخل الأبواب، وعلى النوافذ لجعل عملية الدخول صعبة للغاية على المقتحمين، دون إلزام وحدة الدبابات بالبقاء في وضعية الثبات. ثمة حلّ بسيط آخر، وبكلفة منخفضة للجنود الداخلين إلى منطقة ما، يتمثّل بمواد منفّرة، أو بعبارة الناس العاديين. قنابل كريهة الرائحة، استخدمتها الشرطة في بعض المدن الأمريكية لمنع المشرّدين من احتلال أبنية مهجورة دون وجه حق. وتشمل حلول إضافية ذات تقنية عالية قيد التطوير، أو متوافرة للاستخدام العسكري عام 2003، آلات صوتية عالية الحدّة للغاية، وأشعّة حرارية أيضاً.

لم يكن أيّ من هذه الحلول تحت تصرّف كونروي وجنوده. كما لم يكن بحوزتهم أعيرة من المطاط الرغوي لضبط الشغب استخدمها المارينز منذ بضعة أيام في قاعدة جوية في مكان آخر من البلاد لرد الناهبين على أعقابهم. ولسبب ما، لم تكن هذه الأعيرة متوافرة في بغداد.[30] كما لم يكن بحوزة وحدات الدبابات خرائط تحدّد موقع المتحف الدقيق، رغم قيام علماء الآثار بتقديم هذه الإحداثيات مرّات عديدة، وقيام سَمْنَر بإعداد خرائط لهذا الغرض بدقة. ويروّج تقرير الجيش عن العمليات القتالية الميدانية لدقة تخطيط المدينة:

ففي الوقت الذي دخل فيه الفيلق الخامس إلى قلب بغداد في الخامس من نيسان، تم تشريح الأنظمة الرئيسة في المدينة ودراستها واستهدافها. تمّ تحميل كلّ مبنى ومقطع من المدينة على خرائط وترقيمها. واستخدم كل شخص يعمل في المدينة ومحيطها، برّاً وجوّاً، بيانات المخططات والأنظمة المشتركة لغرض الاستهداف، وعليه زيادة الفتك وإنقاص الضرر الجانبي وقتل الأخْوَة. إن ما بدأ بوصفه مفهوم تخطيط داخلي للفيلق الخامس لحرب مدن تغلّل عبر مجالات الوكالات البينية الائتلافية المشتركة لجعل القوة الكليّة أكثر كفاءةً وفتكاً.[31]

في حال كانت هذه الانسيابية حقيقية، يغدو غياب النُّصُب الثقافية عن الخرائط، إذن، محيِّراً جداً. لكن أيّاً كان السبب، كان هذا الأمر طريقة إضافية خذلَ فيها التخطيط العملياتي والسياسات الجنود على الأرض.[32]

يُصِرّ جوزيف كولينز أنه في حال أُعطِيَت الأوامر، "لديّ ثقة عالية بإمكانية حماية مبنى منفرد (أو تدميره)." لكن يحتاج هذا الأمر من القيادة الوسطى أن يصل إلى الجنود برّاً عن طريق النُّقباء والرُّقباء في ذاك القطّاع، الذين سيحتفظون، بدورهم، بالمرونة لإنجاز هذه المهمة

في سُلَّم أولوياتها المناسب. وينوّه كولينز إلى أن "هذا الأمر برمّته عبارة عن جملة هائلة من الأوضاع المعقّدة، نظراً إلى أنّ "حماية المواقع الثقافية من بين ما لا يُعدّ ولا يُحصى من الأولويات الأخرى. فعندما تقاتل وحدات صغيرة للدفاع عن حياتها، وتعمل على منع خسارة الأرواح بين السكان الأصليين، وتمنع نهب المشافي، وإلى ما هنالك، قد تحتلّ حماية المواقع الثقافية الدرك الأسفل من اللائحة."[33] وعلى حدّ تعبير بريان بارنيلاّ (Brian Barnella)، وهو رقيب أول في قوة مهام المشاة الثالثة 164،

في أثناء ذلك، لم يكن هنالك هدف واضح المعالم لتأمين المتحف، وبكل صدق، لا يُعدّ هذا الأمر أولوية من حيث الأهمية في عملية قتالية. وبوصفها قوة مقاتلة مُسَيطِرة بريّاً لديها أوامر لتحييد العدو، لن تشمل هذه الأوامر إطلاقاً، "وبالمناسب، تستنزف جزءاً من قوتك القتالية في حراسة مبنى." كنّا نتعرض لإطلاق النار، وكنا في طريقنا لتدمير ذاك العدو، في حين كان المواطنون العراقيون الآخرون ينهبون المتحف.[34]

وبشأن الوحدات المقاتلة في بغداد، يُضيف كولينز قائلاً: "كان هنالك فصلٌ بين هذه القوات وقياداتها المركزية العليا." فلم يكن لفرقة المشاة الثالثة خطط عمليات استقرار، ولا للمارينز العاملين في المنطقة الأخرى من بغداد لأنهم "زعموا أنه سيتم إخلاؤهم بعد توقّف القتال "الفعلي"."[35]

وكان المشهد داخل المتحف ذاته فوضى عارمة، إذ هرب المقاتلون العراقيون سرّاً من مبنى إسمنتي صغير خلف المتحف في وقت ما من صبيحة العاشر من نيسان، مخلّفين وراءهم بنادق كلاشنكوف وقواذف آر بي جي. ودخل الناهبون عبر نافذة تبعد بضعة ياردات عن مخبأ الأسلحة بعد مضي ساعات قليلة، إذ أخذ بعضهم مسدسات

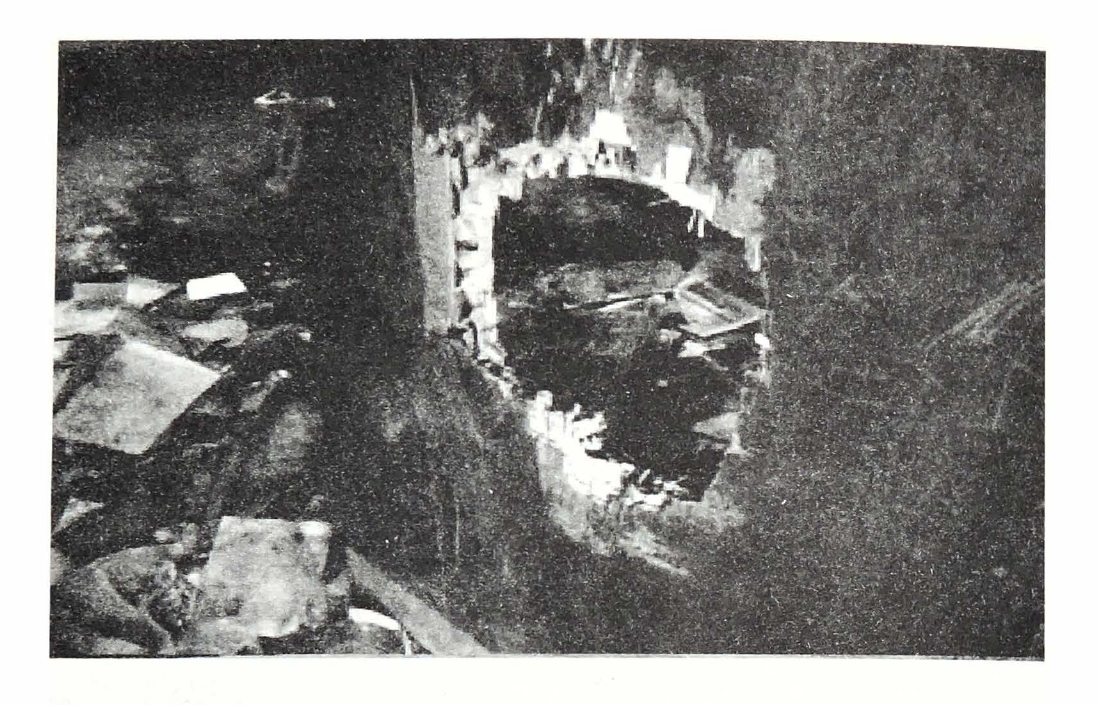
في طريقهم. فوصَفَ الحارس الوحيد المقيم المتبقّي اختراق حشود هاتفة للمبنى وهي تلوّح بالبلطات والقضبان الحديدية، غير آبهة بمحاولاته البائسة لردّها على أعقابها بعكازّه:

قالوا بعدم وجود حكومة، وأنّ كلّ شيء يعود لهم؛ كان هنالك نساء وأطفال. وقاموا بحشو القطعٍ الأثرية في الحقائب، ولم أستطع التكلّم لأن عددهم كان كبيراً جداً.

لذلك، بقيتُ في غرفتي. كانوا يصرخون أنه لا وجود للحكومة ولا للدولة، وأنهم سيفعلون ما يحلو لهم.[36]

وكان التركيز الرئيس للرعاع الهائج على المكاتب الإدارية، فتمّ سحب الحواسيب والمكيّفات والكراسي والطاولات المكتبية. وما زاد الطين بلّة، تمت سرقة بطاقات المتحف المرجعية، التي توثّق مقتنياته، وإحراق العديد منها. ويبرهن هذا الأمر على أنه ضربة مدمّرة من خلال إعاقته المساعي اللاحقة لتحديد هويّة التحف المسروقة، إذ لم تكن هنالك نسخٌ احتياطيةٌ للبطاقات المرجعية: لقد منع نظام العقوبات المتحف من أتمتة نظام محفوظاته الأثرية، أو تصوير معظم قطعه الأثرية أيضاً.

وشقّ بعض الناهبين طريقهم إلى الغرف العامة وغرفة الترميم بتعريجهم على مستودع يحتوي على 100،000 رقيم، بما فيها رقيم يحتوي على قصة طوفان مشابهة لقصة الطوفان المكتشفة لاحقاً في الإنجيل. أما المجموعة الثانية من الناهبين، فكانت أكثر اهتماماً بالنهب المنَفَّذ بتأن بدلاً من التدمير الغشوم التعسفي. فقام الموظفونبإفراغ صناديق العرض كافة والبالغة 451، باستثناء تلك الحاضنة لتمثال باسيتكي (Bassetki) الشهير وهيكل عظمي نياندرتاليّ (Neanderthal)، قبل الحرب، وتعرّض ثمانية وعشرون صندوقاً للتهشيم في خاتمة المطاف.

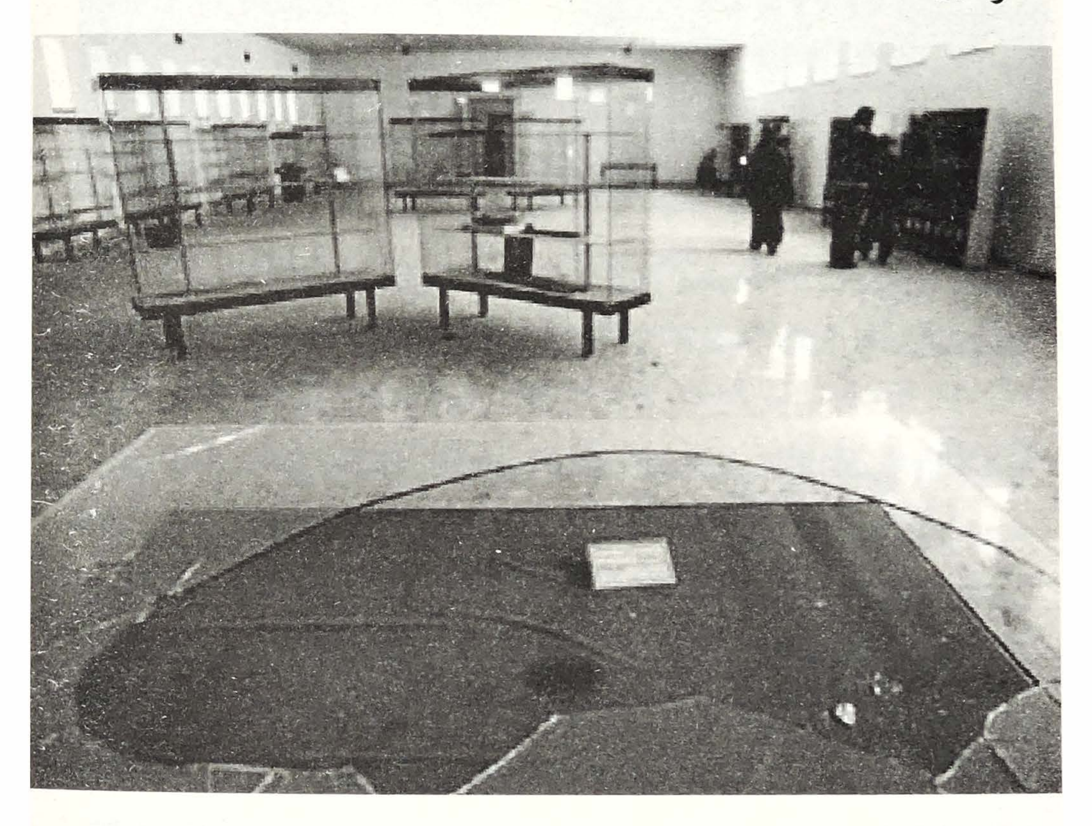


7. باب مكتب مدير المتحف الذي هشّمه الناهبون. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى عالمة الآثار والصحفية، جوان فاركاخ بيّالي.

إن ما استرعى انتباه الناهبين كانت التماثيل الأضخم، والنُّصُب الحجرية المنقوشة، والإفريزات التي صَعُب على الموظفين نقلها نتيجة لضخامة حجمها. وتمكّن هؤلاء السارقون الانتقائيون من سرقة أربعين تحفة من أفضل الأنواع في المتحف، تتراوح بين الطوب المسماري وتمثال من حجر جيريّ بلا رأس منحوت في لاغاش (Lagash) منذ 4،400 سنة، تاركين نُسَخاً وقطعاً ضئيلة القيمة في مكانها. كانت ستة أعمال من العيار الأرقى بين الخسائر الأكثر إيلاماً، قام موظفو المتحف بإحضارها إلى غرفة الترميم، غير أنهم أخفقوا في نقلها إلى عنبر مستودع القبو: أطباق عديدة تعود إلى أضرحة أوور المَلَكِيَّة، ومسند رأس آشوري منقوش من العاج، ومِجمَرة بعجلات من نمرود تعود للقرن التاسع قبل الميلاد، وقناع الورقاء، البالغ من العمر

000،50 سنة، الذي يمثّل التوصيف الطبيعي الأول لوجه الإنسان، وعاج بديع يصوِّر لبوة تهاجم نُوبيّاً مغمِيّاً عليه، يعود للقرن الثامن قبل الميلاد.

إذا ما كان الناهبون في صالات العرض العامة يعون ما يفعلون، فلا يمكن قول الأمر عينه بحق الذين سرقوا ثلاث آلاف قطعة من مستودع المتحف العُلْويّ. ورغم تسهيل النهب على يد شخص من أهل البيت، إذ لم يظهر على الباب الذي أوصده دوني جورج قبل الرحيل أية



8. صندوق عرض مُهشَّم في إحدى غرف العموم بمتحف العراق الوطني. قام موظّفو المتحف بإفراغ معظم صناديق العرض قبل الحرب. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى كريم صاحب/إي إف بي/صور متحف غيتي.



9. رأس أسد مُحطَّم يعود للحقبة الآشورية (1984-1881) قبل الميلاد، تعرَّض للضرر في أثناء نهب المتحف. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى كريس بورونكل/إي إف بي/صور متحف غِيتي

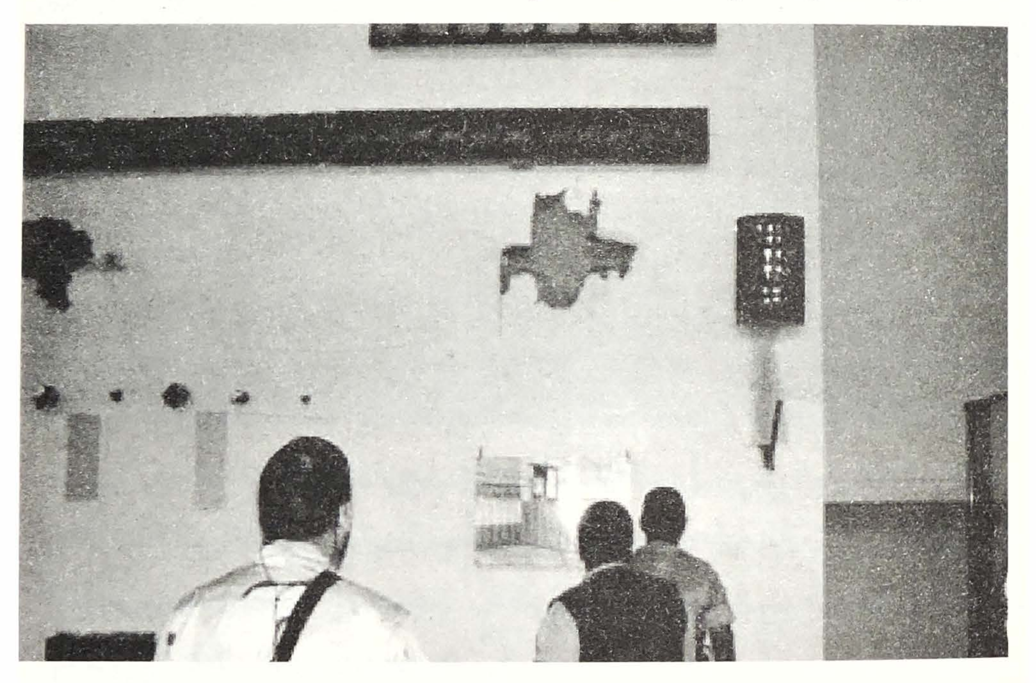


10. صندوق عرض مُهشَّم يكشف عن قاعدة زهريّة الوركاء التي تعرّضت للسرقة، وتمت استعادتها لاحقاً مُهشَّمة. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى عالمة الآثار والصحفية، جوان فاركاخ بيّالي.

علامة اقتحام؛ كان النهب في هذه الحالة عمل هواة بجلاء، إذ بقيت الرفوف المحتوية على تحف غير ذات قيمة في مكانها، في حين أفرغ اللصوص الرفوف الأخرى المحتوية على تحف مزيّفة.

ووقع أسوأ النهب في قبو المتحف على يد لصوص محترفين. لقد سدّ موظفو المتحف المدخل الخلفي للغرف السفلية بالطّوب، لكن تمّ خرق ذاك الجدار، ولم يتوان المقتحمون عن شقّ طريقهم إلى زاوية إحدى الغرف مباشرةً. وقاموا بنبش مئة صندوق بلاستيكي بحجم حقيبة سفر على الأرض، وسرقوا 5،144 ختماً اسطوانياً، وعدداً كافياً تقريباً من

القطع الصغيرة الأخرى (مثل كريّات من الخرز، وقارورات زجاجية، وحُجُب، ومجوهرات). مع هذا، وضَعَ اللصوص أفخم أنواع الأختام الاسطوانية في المتحف نُصبَ أعينهم، في نهاية المطاف، وآلاف القطع النقدية المعدنيّة المحفوظة في مجموعة من خزائن المستودع السليمة خلافاً لذلك. فإلى حد ما، لقد حصل الناهبون على مفاتيح تلك الخزائن، وتم إبلاغهم عن أماكنها أيضاً. لقد كان الحظ المحض وراء إنقاذ هذه التحف الثمينة من أن ينتهي بها المطاف إلى حمى أحد جامعي التحف الداخلية: فتحت جنح الظلام، أسقط اللصوص المفاتيح بالصُّدفة في القُمامة التي خلّفوها على الأرض، وحاولوا حرق بعض اللبّاد الاسفنجي من أجل الإنارة في أثناء البحث عنها، لكن انتهى بهم المطاف إلى مغادرة الغرفة بسبب الغازات المنبعثة من اللبّاد.



11. دوني جورج، والعقيد ماثيو بوغدانوس، وعنصر مارينز مجهول الهويّة، يعاينون الأضرار في الغرفة السومرية بمتحف العراق الوطني. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى العقيد ماثيو بوغدانوس.

أذاعت الـ بي بي سي التقارير الأولى عن الهجوم على المتحف في صبيحة الحادي عشر من نيسان، وتمّ بثّ مشاهد لناهبين يحاولون الدخول إلى المصرف. ومن شدة اليأس، كتبَ ماغواير غيبسون إلى كينويرذي وليمبيرت مباشرةً. حذَّر عالم الآثار مجدداً، "في حال دخولهم إلى أيّ من المكانين، ستكون الإدانة الدولية لحماقة القوات الأمريكية مدويّة." ذكَرَ كينويرذي "منذ أواخر كانون الثاني،

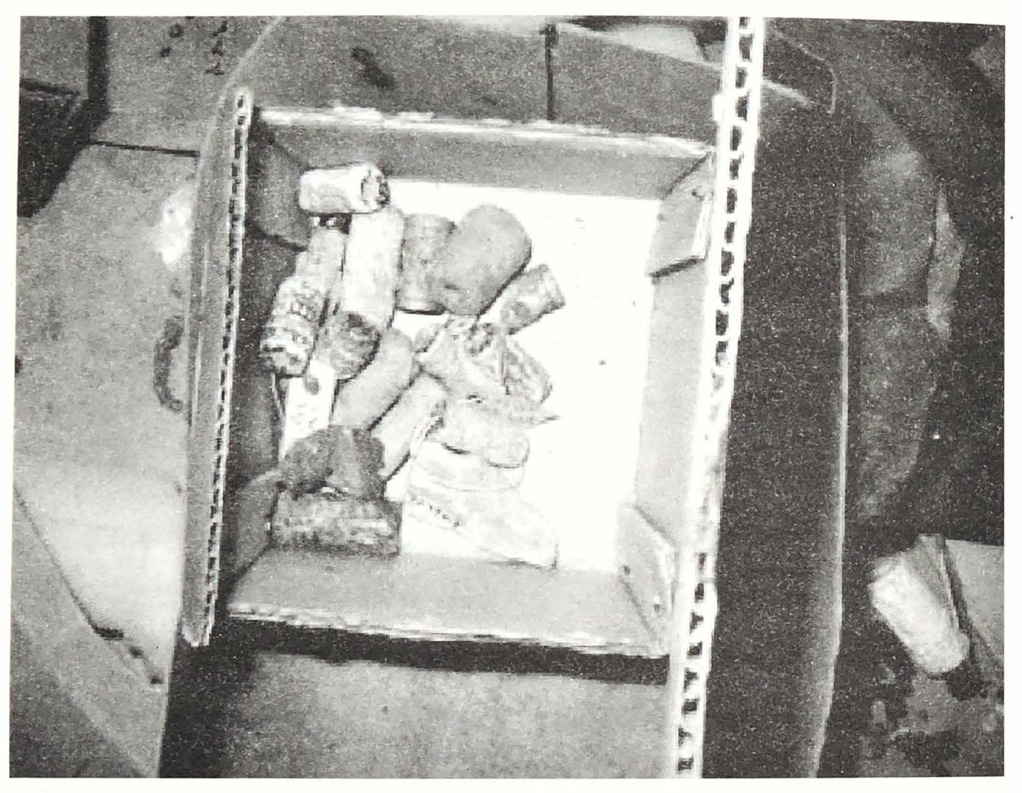
كنت أتعاون مع الجيش في محاولة لإنقاذ المواقع الأثرية. وفي كلِّ محادثة أجريتها، وفي الكثير من الرسائل الالكترونية، وضعت متحف العراق الوطني في المرتبة الأولى من حيث الأهمية. وأشرت إليه على الخريطة إلى مجموعة. وتم إعلامي أن مسعى خاصاً يستوجب القيام به لحمايته. أشرتُ أيضاً إلى أهمية أحد مباني المصرف المركزي. مجدداً، تمت طمأنتي أنه سيتم القيام بأمر ما.

وكنتُ أنتظرُ سماع تأمين المتحف طوال الأيام الثلاثة الماضية. وبدأت بإرسال رسائل خاصة منذ يومين لكلِّ شخص تواصلت معه في الجيش. أما الآن، فأستشفُّ من البرقيّات تعرّض المتحَف للنهب على نحو بالغ السوء. تعيّن على القوات الأمريكية الوجود في الشارع أمام المتَحف مباشرةً في الأيام الثلاثة الماضية. فلماذا لم يكن المبنى مؤمَّناً؟[37]

وردَّ ليمبيرت في اليوم التالي أنه سمع تقارير الـ بي بي سي، وتحدّث إلى معارفه في مركز القيادة الوسطى في الدوحة، مشدداً على النقاط ذاتها بأن كارثةً في مرحلة التكوين. وأضاف ليمبيرت، شاكراً غيبسون، على نحو مؤسفٍ، "آمل لو كان بمقدوري فعل المزيد وحسب."[38]

في الواقع، كان ليمبيرت يحاول القيام بالمزيد عما اشترك فيه مع عالم الآثار. يتذكّر السفير، "كنتُ أصرخ على جميع من استطعت الصراخ عليهم في واشنطن، فلا أعتقد أنني سبق أن شعرتُ بهذا القَدْر من العجز." كان الرّد من مكتب شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة

الخارجية، ومن رئيس مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، الجنرال جاي غارنر، ذاته: عصر اليدين. كان الجيش الكيان الوحيد القادر على القيام بأمر ما لتأمين المتحف. ويقول ليمبيرت بمرارة، كان الرّد الصادر عن المستشار السياسي في القيادة الوسطى أن هذا الأمر "ليس أولويةً."[39]



12. أختام اسطوانية مسلوبة من المتحف، لكن تمّت استعادتها. وتُباع الأختام عالية الجودة بحوالي 100.000 دولار. تمّت سرقة ما يزيد عن خمسة آلاف ختم من المتحف، وما يزال معظمها مفقوداً. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى العقيد ماثيو بوغدانوس.

بينما كان غيبسون يتلقى أنباء عن تعرّض المتحف للنهب، تلقّت باتي غيرشتينبليث رسالة الكترونية من زميلة بريطانية، كاثي تَبْ (Kathy Tubb)، تحذّرها أيضاً. ونقلت غيرشتينبليث الأخبار إلى

فارهولا مباشرةً، والذي ردّ أنه أكَّدَ أهمية القضية إلى القائد البرّي عن طريق قسم موظفيه، ومن المرجّح أن يزور بغداد جواً في تلك الليلة قادماً من مدينة الكويت.

وفي هذه الأثناء، أيقظتْ إيلينور روبسون، وهي عالمة آثار لعبت دوراً محورياً في مساعي الوسط الأثري البريطاني لإقناع إدارة بلير بحماية تراث العراق الأثري، عالمة الآثار زينب بحراني في نيويورك بهذه الأخبار. وعلى الفور، تواصلت بحراني هاتفياً مع ماريا كوروباس، وهي المديرة التنفيذية للّجنة الاستشارية للمُلكِيَّة الثقافية في مكتب الشؤون التربوية والثقافية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، والتي عملت مع بحراني في مجموعة عمل مشروع مستقبل العراق الفاشل. أعْلَمَت كورباس بحراني أنها لم تدرِ ما حصل؛ لقد زوّدَ مكتبها البنتاغون بالمعلومات، لكنّه لم يكترث وحسب.

كانت وزارة الخارجية في حالة ضياع فعلاً. وينقل جيمز فيتسباتريك، وهو مستشار الجمعية الوطنية لتجار الفن القديم والشرقي والبدائي، وعضو المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، أنه في حوالي هذه الفترة "تلقّى شريكي الحقوقيّ، جيف سميث (Jeff Smith)، وهو مسؤول أسبق في وزارة الدفاع، ومستشار عام أسبق لوكالة الاستخبارات المركزية، مكالمة من شخص ما في وزارة الخارجية [في الواقع، كانت المكالمة من آرثر هاوتن، وهو ضابط خدمة أجنبية متقاعد] يقول فيها، "هل يمكنك مساعدتنا؟ إن متحف بغداد يتعرّض للنهب، ولم نحرز أيّ تقدّم في جَعْل وزارة الدفاع تلبّي الطلب."[1] فسرعان ما بعث سميث برسالة إلى بوول وولفوفيتس؛ ولم يتلق رداً إلاّ بعد شهر، إذ أرسلت وزارة الدفاع ردّاً شكلياً.

كما تلقّى ماغواير غيبسون اتصالاً من وزارة الخارجية في 11 نيسان لإطْلاعه أنها أقنعت الجيش بنقل جنود جواً في تلك الأمسية القادمة لحماية المتحف. للأسف، لم يعرف الجيش مكان المتحف، على الرغم من إرسال غيبسون خرائط، خمس مرّات على الأقلّ، إلى أشخاص مختلفين في البنتاغون والقيادة الوسطى. ونقل غيبسون هذه المعلومات إلى جون ليمبيرت في الكويت. وراح يحذِّر من اشتباك الدبلوماسي مع المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية في حال ظهور القطع المنهوبة في سوق الآثار، إذ كان على ثقة من أنّ ليمبيرت سيفرض أجندته لتحرير قوانين العراق الأثرية.

لم يكن لدى ليمبيرت أية فكرة عن مكان الوزارة التي يُفترض منه إدارتها، إذ اكتشفها بالصُّدْفة بعد عدة أسابيع، في 24 نيسان، من تلقيه أوامر من وزير الخارجية، كولين باول، بشق طريقه من الكويت إلى بغداد لعقد مؤتمر صحفي في متحف العراق الوطني ليُظهر للعالم أن الولايات المتحدة تستجيب للكارثة. وعند قيامه بجولة في السيارة في الشوارع المؤدية إلى المتحف (الذي لم يتم وضعه على الخرائط العسكرية بعد، طلب السفير من سائقه التوقف ليسأل الصبية المتشردين عن الاتجاهات)، تصادف أن نظر ليمبيرت من النافذة على واحد من العديد من المباني الحكومية المنهوبة. ويتذكر قائلاً، "لقد نظّفه الناهبون لدرجة لم أرها أبداً، فلم يبق قطعة أثاث، ولا سلك كهربائي، ولا ماسورة. بادئ ذي بدء، قرأ ليمبيرت الاسم على المبنى: "وزارة الثقافة."[2]

لقد تم نهب مبنى وزارة الثقافة وأُضرِم النار فيه تزامناً مع تعرّض المتحف للنهب، على الرغم من المساعي الحميدة للرائد كريس فارهولا التابع للشؤون المدنية. لقد وصل فارهولا إلى وزارة الثقافة لمحاولة حماية متحف الفن العراقي الحديث في داخلها:

دخلتُ إلى هناك بصحبة شخصين لمطاردة الناهبين، وألقينا القبض على تسعة ناهبين مثيرين للشفقة للغاية يسرقون كلّ شيء بدءاً من التحف الفنية وانتهاءً بنزع المسامير من الأبواب. لكن بعد إلقاء القبض على ثمانية منهم، أعتقد أن بعض الناهبين شعروا بالانزعاج، لذلك أضرموا النار بالمبنى من تحتنا.

صادف فارهولا ثلاثين جندياً أمريكياً خارج مبنى وزارة الثقافة لا يقومون بأية حركة لمنع السلب القائم أمام أعينهم. اندفع فارهولا تجاه الرقيب المسؤول، وصرخ بيأس، "عجباً! أيّها الرقيب، لِمَ لا تمنعوه؟" ردّ الرقيب قائلاً، "يا سيّدي، لديّ أوامر صارمة بعدم مغادرة هذا التقاطع؛ إنني أحرس هذا التقاطع لأنه نقطة تنظيم حركة المرور. وغير مسموح لي منع الناهبين عن الوزارة."[3] كان فارهولا بمفرده.

كما لم يستطع ضابط الشؤون المدنية المقدام الاعتماد على مؤازرة من رؤسائه، الذين عدّوا، على الأرجح، أعماله حمقاء لا جسورة. وأخبر العقيد غاري ويجر، الذي نظّم جلسة بيانات ما قبل الحرب للشؤون المدنية في جامعة شيكاغو في شباط من العام 2003، غيبسون أنه في هذه الفترة لم يُسمَح لمعظم وحدات الشؤون المدنية بالخروج للقيام بالمزيد بسبب خوف بعضٍ عليّة القوم من اتخاذ المعاقل العراقية احتياطيي الشؤون المدنية، المسلَّحين تسليحاً خفيفاً، رهائن. وواصل فارهولا إبداء شجاعة، لكن من نوع مختلف، عندما نقل غيبسون أنباء أن مبنى المصرف، الذي يحتوي على خزانة المصرف التي تمّ إيداع بعض من أثمن تحف المتحف فيها، غير آمن بعد، حتى بعد الإعلان عن نهب المتحف. أخبر فارهولا غيبسون إن ما حصل في المتحف عار وطنيّ، وأنه قد تجاوز التسلسل القياديّ (و القيام به في الجيش أمرٌ خطرٌ دوماً) ونقلَ الرسالة عن خزانة المصرف إلى اللواء جون كيرن، وهو قائد قيادة الشؤون المدنية 352 في العراق، الذي حذا حذو مدير العمليات المدنية–العسكرية (جون كوتاس)، وجون ليمبيرت. بالنسبة إلى فارهولا، لقد لبّى كيرن النّداء بإصدار تعليمات لمركز القيادة المتقدّمة لمحاولة توفير الحماية للمصرف. بالرغم من ذلك، لم يكن هذا الأداء مُجدياً، إذ ما زال المصرف غير آمن حتى تاريخ 16 نيسان، ولأيام عديدة لاحقة.

في هذه الأثناء، ركّز المقدّم كريغ كينْويرذي، وهو من معارفِ غيبسون العاملين في الشؤون المدنية في الكويت، على الخطوات المخففة الآنيّة التي يمكن اتخاذها، سائلاً غيبسون إن كان مَنْح جوائز للّصوصٍ لتسليم التحف المسروقة فكرة صائبة. فوافق غيبسون، وأضاف قائلاً أنه، "بشأن الرسالة المتعلقة بإعادة الآثار المسروقة، وفي حال كان السكان، على وجه الخصوص، مهيّئين على يد تعاليم علماء الدين الشيعة بأنه لا يجوز للمسلمين القيام بالسرقة، قد يُكلّل هذا الأمر

بالنجاح إلى حدٍّ ما. لكن ينبغي القيام به مباشرة (وليس بعد أسبوع من الآن) لأنّ البضاعة ستكون خارج البلاد في غضون أسبوع."[4]

لقد شغلت استراتيجية تجنيد رجال الدين بالَ دوني جورج أيضاً. وكانت الحَوْزَة، وهي مؤسسات شبيهة بالمدارس الداخلية، عاجزة عن حماية وزارات العراق من تعرضها للحرق، إلاّ أن الأئمة استطاعوا حماية بعض مشافي بغداد، وقد يكونوا جادّين في الإسهام بإنقاذ تحف المتحف.[5] بناءً عليه، وفي فترة لاحقة من الشهر، بعد تأمين المتحف، جالَ جورج بصحبة موظفيه على المساجد المحلية، مناشداً الأئمة علي حثّ المواطنين على إعادة القطع المنهوبة. تذكَّرَ جورج قائلاً، "تكللَ العمل بالنجاح، فاستعدتُ طابعة حاسوبي، وعدداً لا بأس فيه من عاجيات نمرود، وبعضاً منها مطليّ بالذهب."[6] فكان التوقيت ذي أهمية قصوى في نشر الخبَر، واقترح غيبسون على كينْويرذي ضرورة قيام الولايات المتحدة ببثّ مناشدات عبر الراديو والتلفزيون لإبلاغ الناس بتسليم القطع في المتحف، أو في موقعٍ حياديّ مثل فندق الشيراتون. تلقَّف كينْويرذي الفكرة، طالباً تفصيلات عملياتية. ما هو شكل التعويض (بالدولار، بالدينار، بالغذاء، باللباس) المناسب؟ ومَنْ سيُثبت أصالة القطع التي يتم تسليمها؟ نوّه إلى أنَّ الأمر سيستغرق وقتاً للحصول على الالتزام بالدفع بالدولار الأمريكي. وتساءل قائلاً، "هل هنالك مؤسسات في الولايات المتحدة قد تسهم في تمويل هذه المبادرة إلى حين قيام الولايات المتحدة بطرح هذه القضية؟"[7]

للأسف، كان الجواب سلبياً، على الأقل ليس على المدى القريب. في النهاية، كانت بعض الموارد المالية واعدة، على الأقل من الجانب البريطاني. جمع معهد علم الآثار البريطاني، في حملة تزعمتها رئيسته، هارْيت كروفورد، 45،000 جنيهاً إسترلينياً من عضويتها الذاتية، ومن تبرّع خارجيّ سخيّ للغاية. كما أسهمت الأكاديمية البريطانية بقرابة 12،000 جنيهاً إسترلينياً لمساعدة

المتحف على إعادة تأهيل مكتبته. وفي أيلول 2003، شكّل أمير الحكومة الهولندية، كلاوس فَنْد (Claus Fund)، صندوقاً للاستجابة لنداء الطوارئ الثقافية برصيد 120،000 يورو.

كما استجاب مِنْ جامعي الآثار الأثرياء، والتجّار، ومدراء المتاحف، مَنْ كان لديهم ما يكفيهم من المال وما يزيد عنهم، لنداء الطوارئ، إلاّ أنهم لم يُقدّموا شيئاً سوى الكلام. وأصدرت منظمة شاملة لغيرها من المنظمات، تمثّل دُوْر المزاد، والمعارض الفنية والأثرية، وسماسرة الفن، وآخرين في عالم الفنون الهولندية، بياناً تشجب فيه النهب، غيرَ أنَّها اكتفَت بذلك. وقدّمت جمعية المسكوكات الأثرية الأمريكية مساعدة لإعادة تأليف بعض من مفقودات الكتب الأثرية التي عانت منها المتاحف والمكتبات العراقية. وطالبت رابطة مدراء المتاحف الفنية ببرنامج عفو مرفق بحوافز مالية، إلاّ أنها لم تقدِّم أيّ إسهام. أبلغ فيليبي ديٍ مُنتيبيًللو (Philippe de Montibello)، مدير متحف المتروبولتان، فوكس نيوز أنه كان شخصياً يحثّ اليونيسكو على تشكيل صندوق عفو، وهذا ما فَعَلَتْهُ. لم يسهم المتروبولتان بأيّ شيء فيه، ولا بأيّة مبادرةٍ تهدف إلى مساعدة متحف العراق الوطني، ولا المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، أو أيّ جامع تحف خاصّ، وفقاً لما يمكن التحقّق منه.

يفسِّر عضو المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية الأسبق، وهو ذو شغف دائم بالسلوك المؤسسي وسوئه، سبب انشقاق مجموعته:

عقدت رابطة المتاحف الأميركية اجتماعاً كبيراً للجماعات المعنية مع [وزارة] الخارجية وحاشيتها، غير أنها لم تدعُ، على نحوٍ مقصودٍ، المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية لإرسال أحد، وانتقت، خلافاً لذلك، المجموعات الحاضرة من لائحة حصريّة. أجَلْ، طبعاً تحدّثنا عن المزيد مما يُمكننا فعله؛ لكن طالما أنّنا فتحنا الباب، شعرَ بعضنا أنه طُلِبَ من المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية البقاء خارجاً.

عدا ذلك، برز مستوىً متزايداً من الفحش في الكلام [من علماء الآثار] بشأن ماهية "هدفنا الحقيقي"، الذي تمثَّلَ في أرائهم المعلنة بمداهنة العراق واستغلال النظام الجديد هناك في محاولة لتغيير قوانين الانغلاق وجعل ازدهار سوق الآثار المتروبولتانية ممكناً.

أعتقد أنّ معظمنا ضرب أخماساً بأسداس بشأن هذا الأمر، وقال، "تبّاً لهذا الأمر، إذن. ظنّنّا أننا بذلنا قصارىً جهدنا."[8]

على ما يبدو، كان الانزعاج من الإهانات الدنيئة كافياً لجعل احتياجات متحف ما في حَيْص بَيْص.

كان هنالك تبادل لافت بين المصالح الرأسمالية وعلماء الآثار. لقد نشرت رئيسة معهد أمريكا الأثري، جين وولدبووم (Jane Waldbaum)، والمستشارة القانونية لمعهد أمريكا الأثري، باتي غيرشتينبليث، مقالة مقابلة لافتتاحية صحيفة الواشنطن بوست في 27 نيسان 2003، محذّرتين من أنه في حين أيّد التجار والمتاحف العديد من المقترحات التي طرحها علماء الآثار للإسهام في استعادة قطع المتحف المنهوبة، "سيُنتَظرُ من التّجار المفتقرين للوازع الأخلاقي، وجامعي التحف الخاصّين، وبعض المتاحف أيضاً، التركيز الراهن على القضية وحسب، ثم يمضون قُدُماً في عمليتي البيع والشراء السريّتين لهذه الكنوز الثقافية." فلو أراد جامعو التحف الخاصّون المساعدة فعلياً، يتعين عليهم، بناء على اقتراح وولدبووم وغيرشتينبليث، "توفير صور عن القطع الرافدية القديمة في مجموعاتهم وقوائمهم، بالإضافة إلى توثيق مصادر هذه القطع، وتقديمها لوكالات تطبيق القانون."[9] وأضاف المؤلفان إن هذا الأمر سيوفر معلومات عن انتقال القطع عبر السوق الدوليّ، وعليه سيساعد السلطات على تعقب أيّ قطع مهرّبة من العراق.

كان المغزى من هذا الاقتراح الهزْلي جليّاً: قام وولدبووم وغيرشتينبليث بكل شيء عدا اتهام جامعي التحف بأنهم على طرف سلسلة إمداد كانت تتعامل بالآثار غير المشروعة. ومما يثير الذهول،

أتت الإهانة أُكلُها رُغماً عنها. وفي اليوم التالي لظهور المقالة المقابلة للافتتاحية، تواصل آرثر هاوتن، أمين المتحف الأسبق، مع وولدبووم، طارحاً اقتراحاً معاكساً تحريضياً بِقَدْر اقتراحها. إذا فكَّرَ معهد أمريكا الأثري بأهمية التوثيق، ألا يتعين على علماء الآثار الإعلان عن أعمال تنقيبهم وتدوينها؟ في النهاية، لم يتم تدوين العديد من الرُّقُم المسمارية التي فُقِدت من المتحف. (كان هاوتن مولعاً في الاستشهاد بملاحظة السِّيْر ويلر (Wheeler) أن أيَ موقع يتم التنقيب عنه دون إعلانه هو موقع يتمّ نهبه، غير أنه لم يقم بذلك في هذه الحالة).

فالفكرة، على حدّ عِلْم كل من وولدبووم وهاوتن، لن تُسفِر عن شيء. لكنَّ هاوتن أضاف على نحو عابر أنه كان يتحدّث نيابةً عن شِلبي وايت (وهي واحدة من أثرىً جامِعي التحف، وعضو المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية) التي أرادت، رغم كونها مانعة صواعق نقدية، إنجاز الأمور. في ذاك اليوم ذاته، تواصل شخص ما يعمل كوسيط لوايت مع وولدبووم، طارحاً السؤال الآتي: في حال وافقت وايت على اقتراح معهد أمريكا الأثري بتقديم صور وتوثيق لمصادر قِطَعِها، هل يتعين عليها إعادتها؟ مجرّد طرحها للسؤالَ، وجَعْلً هاوتن يتواصل مع معهد أمريكا الأثري، كانت وايت تشير إلى رغبةٍ في القيام بأمر ما بدلاً من تزويد الشرطة بمعلومات عن مجموعتها. قد يظن المرء أن معهد أمريكا الأثري تابَعَ المحادثة، انطلاقاً من الحاجة الماسّة للتمويل لمساعدة المتحف ومجلس إدارة آثار دولة العراق على مزاولة نشاطه مجدداً، لكن لم تحصل أية تبادلات إضافية. وبعد بضعة سنوات، تبرّعت وايت بـ 200 مليون دولار لجامعة نيويورك لإحداث معهد أبحاث جديد على مستوى الدراسات العليا لدراسة العالم القديم. إذ لم تكن معالجة مشكلة نهب الآثار على أجندة المعهد.

كما كان زخم الاستجابة من المؤسسات الأمريكية والكيانات غير الحكومية الأخرى أقلّ مما يمكن أن يتوقعه المرء. فحسب

معرفتي، لم تتقدّم أية مؤسسة كبرى، أو مجموعة، أو مُحسِنون فرديّون، بتعهّدٍ بالمساعدة الفوريّة، باستثناء جمعية الناشونال جيوغرافيك (التي جمعت 2،000 دولار أمريكي لاستئجار حافلة لنقل النساء العراقيات من المتحف وإليه للشروع بجرْد ما بقي فيه، نزولاً عند طلب غيبسون).

فعلى المدى القريب، جاءت الهِبَات الكبرى الوحيدة من مؤسسة ميلون (Mellon) ومعهد باكارد (Packard) للعلوم الإنسانية. وبعد انتشار الأخبار عن نهب المتحف، طلب رئيس ميلون (ويليام باوين William Bowen) وأمناء المؤسسة من موظفي البرنامج البحث عن سُبل يمكن للمؤسسة أن تُسهم فيها. (لقد قامت ميلون بالأمر ذاته بعد أحداث أيلول لمساعدة مؤسسات نيويورك الثقافية المنكوبة). لكن تبيّن أن العلاقة الشخصية حدَّدت اختيار ميلون للمشروعات. وتذكّر باوين أنّ واحداً من أصدقائه في برينستون، المؤرّخ الراحل لورنس ستون، كان أباً لعالم آثار متخصّص ببلاد الرافدين. وأخيراً أقنَعَت إليزابيث ستون ميلون بمنحها قرضاً أولياً صغيراً قيمته 12،500 دولار أمريكي بنهاية أيار عام 2003 للقيام بما عدّته أمراً بالغ الأهمية: القيام بجردة سريعة، ومراجعة المفقودات، وإعداد لائحة معتمدة بالقطع المفقودة من المتحف.[10]

واجه الالتزام المالي الأكبر البالغ مليون دولار أمريكي، تقدمة مؤسسة باكارد، للمساعدة في استعادة التحف الحقيقية وحماية المواقع، تعقيدات في التدابير الإدارية الرتيبة. فأوصى موظف في معهد أمريكا الأثري، الذي تواصل معه ديفيد باكارد، بضرورة قيامه بنقل الأموال عبر وزارة الخارجية من أجل تفادي خرق العقوبات التي مازالت سارية المفعول، أو الرشوة والفساد الذي قد ينطوي عل نقل الأموال بصورة مستقلّة. وتواصل باكارد ذاته بغوندوليزا رايس (الذي سبق أن عمل معها في مجلس إدارة في بالو آلتو (Palo Alto) وضمِنَ

مساعدتها في تسريع العملية. فعلى الرغم من هذا التملّق رفيع المستوى، تحرّكت وزارة الخارجية ببطءٍ شديدٍ لدرجة تمّ فيها تبديد كليّ لأية فرصة لضخّ الأموال بصورة فعالة في برنامج الحوافز، أو في أية مساعي إنعاشية فورية. ولم تصل هِبَة باكارد إلى بغداد إلاّ في حزيران 2004 على شكل عشرين شاحنة صغيرة.

من جانبه، اقترح غيبسون إمكانية تأمين بعض التمويل للتعويض عن القطع المسروقة من المتحف، غير أنه نوَّه إلى أنّ "هنالك أناساً هنا يعدّونها فكرة خائبة، قد تزيد نهب المواقع في الصحراء."[11] وكرّر لازِمَته بأنه يتعيّن على الجيش تسيير دوريات خِفَارة أو القيام بطلعات جوية بالحوامات لوقف النهب في المواقع. ولقمع الاتجار في بغداد، أوصى غيبسون بالقيام ببضعة مداهمات لما يزيد عن مئة متجر تحف ومجوهرات نشأت منذ الحظر. فبعد أيام على مهاجمة المتحف، نُقِلَ عن توافر التحف مسبّقاً في السوق السوداء في باريس، كاشفاً عن نهب ممنهج وليس اعتباطياً، على حدّ قول غيبسون. حثّ غيبسون بشدّة على تفتيش المركبات كافة في المراكز الحدودية المتوجهة إلى عمَّان، وكردستان، وإيران وسورية لمنع تدفق الآثار المسروقة. لا يمكن الوثوق بشرطة الحدود السورية وقواها الأمنية لتسليم القطع؛ سيفتشون بجديّة، ويحتفظون بالقطع لأنفسهم، ويبيعونها للتجار في بيروت. وأردف قائلاً أنه من الصعوبة بمكان القيام بدوريات خِفَارة للطريق الصحراوي المؤدّي إلى السعودية.

لم يتم المثول الفوري لاقتراح غيبسون حول المداهمات والدوريات بالحوّامات، وضبط الحدود، إلاّ أن وَعِيْدَه بشأن قضايا أخرى أتى أُكُلَه على الفور تقريباً. وما أن عَلِمَت عالمة الآثار، إلينور روبسون، في 13 نيسان من النقيب ويليام سَمْنَر، الذي كانت وحدته الثقافية التابعة للشؤون المدنية على وشك مغادرة الكويت على نحوٍ نهائيٍ قاصدةً بغداد بعد مرور خمسة أيام على احتلال المدينة،

أُعطِيَت الأوامر لوحدة "العمليات النفسية" التابعة للجيش ببثّ رسائل تطالب باستعادة القطع من أجل مصلحة الشعب العراقي، وبقيام الجيش بالتواصل مع المؤسسات الدينية طلباً للمساعدة أيضاً. وبالقدْر نفسه من الأهمية، اشتكى ليمبيرت إلى كيرن، ونتيجة لشكاوى ليمبيرت، طمأن سَمْنَر علماء الآثار أن المتحف آمنٌ الآن.

وهذا أمرٌ مبالغٌ فيه بعض الشيء. قام دوني جورج وجابر خليل، رئيس مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها، بتأمين المتحف أنفسهما يوم الأحد الواقع في 13 نيسان، دون أية مساعدة من الجيش الأمريكي. لقد سمعا في الأمسية السابقة عبر الـ بي بي سي أنّ المتحف الذي أوصداه قبيل أربعة أيام تمّ نهبه. وفي صبيحة ذاك اليوم، شقّ الرّجلان طريقهما بالسيارة إلى فندق ميريديان فلسطين، وهو مقرّ قيادة المارينز، الذين كانوا مسؤولين عن ذلك الجزء من المدينة (مع هذا، ليس عن القطّاع الذي يقع فيه المتحف). فكانت رحلة بطيئة للغاية، إذ استغرقت أربع ساعات بدلاً من الثلاثين دقيقة الطبيعية. وما أن أصبحا داخل المبنى، انتظر المسؤولان ساعات إضافية عديدة قبل إدخالهما أخيراً إلى مكتب المقدّم بيتر زاركون، وهو ضابط الشؤون المدنية التابع للواء مشاة البحرية الأول. وشرحَ جورجِ أنهما قدِما من متحف العراق الوطني. وأبلغ جورج زاركون قائلا: "نعرفُ أنه تمَّ نهب المتحف، ونحن بحاجة للحماية."

لم يكن هذا الأمر إخباراً لزاركون. يتذكّر الضابط قائلاً: "عندما التقيته، عرفتُ مُسبَّقاً أن المتحف يتعرّض للنهب، وكنت قلقاً." لكن لم يكن بيده حيلة لأن المتحف يقع في قطّاع الجيش، وليس في قطّاع المارينز. حينئذٍ، سأل زاركون جورجِ إن بقي أيّ شيء في المتحف. ردّ عالم الآثار بالإيجاب، مضيفا، على حد تعبير زاركون، قيام مسؤولي المتحف بالحفاظ على أثمن القطع مسبّقاً. ويتذكر زاركون قائلا: "بالتأكيد، خفّفَ ذلك من قلقي."[12] رغم ذلك،

أعلَمَ جورج أن الجيش على عِلْمٍ الآن أنّ هنالك شيئاً ما في المتحف يستوجب حمايته، ومن واجبه حمايته. فيتذكّر جورج قول زاركون، "سوف نستولي على المتحف، وسأرسلُ وحدةً إلى المتحف الآن." وليطمَئِنَّ قلبه، سأل جورج، "هل سترسلونهم الآن؟" ردّ زاركون عليه بالإيجاب، طالباً منه تحديد موقع المتحف على الخارطة الجدارية، ثم كتب مذكَّرة مرفقة بالإحداثيات تخوِّل جورج وخليل المرور عبر الحواجز بلا ممانعة. أعلَمَ زاركون المسؤول المرتاح، "ما أن تصلَ إلى المتحف، وربما قَبْلَكَ، ستكون الوحدة هناك."

ويتذكّر جورج، "قلتُ، هذا رائعٌ. ذهبنا إلى المتحف، ولم نصادف أحداً هناك." [13] في الواقع، لن يصل الجيش إلى المتحف إلا بعد ثلاثة أيام لاحقة، في 16 نيسان. وأخطَرَ زاركون الجيش أنّ المتحف يقع ضمن قطّاعه، وتقع مسؤولية صونه على عاتقه. لكن ما حلَّ بتلك الرسالة اكتنفه الغموض.

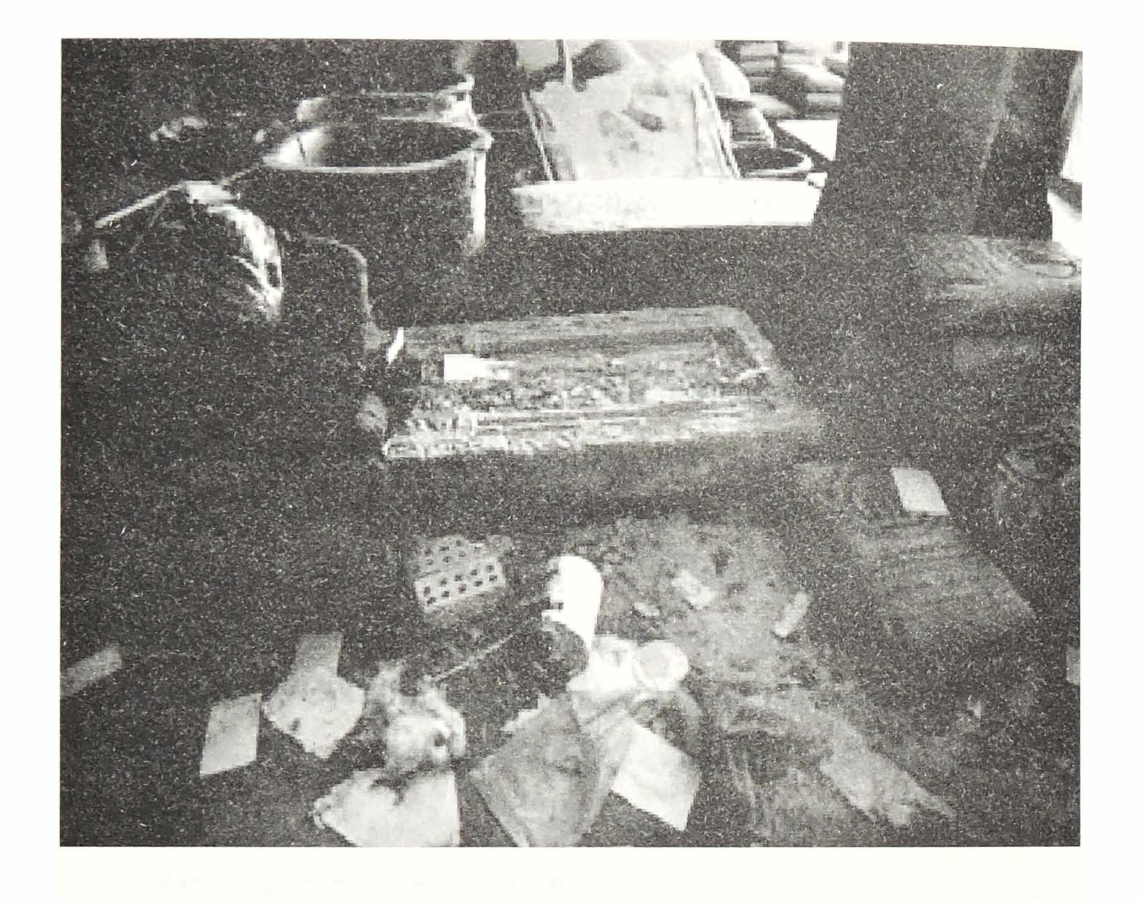
تُركَ الأمر لجورج، وخليل، رئيس مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها، وحارسان يساعدهما اثنان من الموظفين من المنطقة المجاورة، لتأمين المتحف بما استطاعوا إليه سبيلا. غادر الناهبون المبنى في 12 نيسان عندما وصل المراسلون، مبشّرين، أو هكذا تخيّل الناهبون، بوصول القوات الأمريكية الوشيك. ولردع استمرار التجمهر الغوغائي حول البوابة الرئيسة، ربطَ موظفو المتحف الأبواب الأمامية بالسلاسل، وقاموا بالحراسة أمام المبنى بوساطة الهراوات وقطع من الألومينيوم، وعلّقوا إعلاناً يحذِّر من أنّ الجنود الأمريكيين موجودون في المتحف، وسيطلقون النار على أيّ شخص يدخله. [14] فلمرّات عديدة خلال اليومين التاليين، يتذكّر جورج أن حافلات صغيرة مليئة برجال يلوِّحون ببنادق الكلاشنكوف جالت بالقرب من المتحف، وهم يصرخون عليهم، "سنعود!" كما يتذكّر جورج قائلاً، "كنا خائفين في تلك اللحظة من قدوم موجات إضافية إلى المتحف وإضرام النار بالمبنى

برمّته، لأنهم هذا ما فعلوه بالأبنية الحكومية كافة. فبعد النهب، يعودون ويحرقون كل شيء." فتم إضرام النار بالمكتبة والأرشيف الوطنيين، المحتويين على وثائق تاريخية، بما في ذلك أرشيف العراق الملكيّ القديم، وهذا ما حصل لمكتبة القرآن في وزارة الأوقاف الدينية. ونظراً إلى تحذير الصحفي روبرت فيسك من حرق المكتبة القرآنية، لم يفعل المارينز شيئاً سوى مراقبتها وهي تحترق، وذلك لعدم توافر إمكانية إطفاء الحرائق.[15]

TO ALL US MILITARY PERSONNEL.
DR JABIR KHALIL AND
DR DONNY GEORGE ARE
MUSEUM OFFICIALS FROM
THE IRAQ MUSEUM IN MUSEUM
SQUARE (MB 428 878).
THEY ARE COOPERATING WITH
COALITION FORCES FOR THE
RECONSTRUCTION OF IRAQ.
PLEASE ALLOW THEM TO PASS
THROUGH SECURITY CHECK POINTS
WITHOUT DELAY.

LT COL R.A. ZARCONE
1ST MARINE DIVISION
CIVIL AFFAIRS OFFICER

13. تصريح بخطّ اليد قام ضابط شؤون مدنية بتسليمه إلى دوني جورج بعد قيام جورج بمراجعة قيادة المارينز ومناشدته المساعدة في صون المتحف من نهب إضافي. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى دوني جورج.



14. معاون مدير المتحف ممسكاً رأسه بيديه في أثناء جلوسه على تحف مُحَطَّمَة في 13 نيسان، 2003. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى ماريو تاما/المجموعة الأخبارية لصور متحف غِتي.

وما إن عاد جورج وخليل إلى المتحف بعد ظهيرة 13 نيسان، دخَلَتْ وزارة الخارجية المعترك. فتلقّى غيبسون وغيرشتينبليث اتصالاً من كارول تومسون، وهي موظفة في الخَدمة الأجنبية بوزارة الخارجية وتعمل مع توماس ووريك (في مشروع مستقبل العراق الأسبق). طلبت تومسون معلومات عن لوائح بموجودات المتحف، وعن قانون المُلكيّة الدولي الذي قد يسهم في استعادة التحف. وأشارت غيرشتينبليث إلى بوني ماغنيس- غاردينر (Bonnie Magness-Gardiner) في مكتب المُلكية الثقافية بوزارة الخارجية، وإلى مسؤولي اليونيسكو، وهم

منير بوشناق، وغيدو كاردوسي طلباً للمشورة فيما يتعلق بالأدوات القانونية الدولية التي يمكن استخدامها في هذه الحالة. وأضافت أن الأداة الأكثر فعالية تمثّلت باتفاقية اليونسكو عام 1972 بشأن وسائل حظر الاستيراد والتصدير غير المشروع ومنعهما، ونقل ملكية الممتلكات الثقافية، الذي يحظر على ممثلي الدول استيراد القطع الثقافية المسروقة من المتحف والمؤسسات الثقافية الأخرى، مع أخذ مصادرة القطع المنهوبة وإعادتها بالحسبان.

وفي ذاك اليوم عينه، تلقّت غيرشتينبليث، التي بعثت برسالة إلكترونية إلى ليمبيرت تحثُّ فيه على خطوات عديدة فورية، اتصالاً منه في الكويت أيضاً. أراد السفير جملة من التوصيات الأكثر رسمية من معهد أمريكا الأثري بشأن ما يمكن القيام به لتصويب الأمور.وأَرسَلتْ له "لائحة رغبات" (من بينها، حثّ معهد أمريكا الأثري على إغلاق الحدود، واستخدام طلعات جوية بالحوّامات لإرساء أمان قصير الأمد في المواقع، وتوفير الاعتمادات المالية لإعادة توظيف حرّاس عراقيين جُدُد وتدريبهم، واستخدام الجيش الأمريكي لتوطيد سور أمني حول المتحف يمكّن قوات شرطة بغداد من تفتيش البيوت المجاورة)، بالإضافة إلى مشروع بيان يستشهد بالقانون الأمريكي للمُلكِيَّة الوطنية المسروقة.

احتاج كلٌ من ليمبيرت وتومسون لهذه المعلومات للمساعدة في تهيئة وزير الخارجية، كولن باول، للتدريب على ضبط الأضرار، مع الأخذ بالحسبان الانتقاص الشهير لوزير الدفاع، دونالد رمسفيلد، مما رشَحَ عن المتحف. ورداً، في مؤتمر أخباريّ في 11 نيسان، على بثّ مشاهد للناهبين في المتحف، نوّه رمسفيلد بغضب:

إن الصور التي تشاهدونها على التلفزيون تشاهدونها مراراً وتكراراً، وهي الصورة ذاتها لشخص ما يخرج من مبنى حاملاً زهريّة، وترونها

عشرين مرّة، وتظنون، "يا لطيف، هل هنالك زهريّات كثيرة للغاية؟ هل يمكن أن يكون هنالك زهريّات عديدة للغاية في البلد برمّته؟"

وتابعَ رِمسفيلد، أُثيرَ الكثير من اللغط حول أمر يُعدّ، في نهاية المطاف، جزءاً طبيعياً من الحياة. في النهاية، لقدً شهدت مدن أمريكية أعمال شغب أيضاً. "مثل هذه الأشياء تحصل!"، تذمّرَ وزير الخارجية الساخط. "لكن بناءً على ما يجري في ذاك البلد، يُعدُّ سوء فهم جوهريّ مشاهدة تلك الصور مراراً وتكراراً لفتىً ما يخرج حاملاً زهريَّةً، ويقول، 'يا سَلاَمْ! ليس لديكم خطة.' هذا هُراء. يعرفون ماذا يفعلون، ويقومون بعمل باهر."[16]

لم يعُد رمسفيلدً مازًحاً، إلاّ أنه تابع التنصّل من أية مسؤولية عن منع النهب في المتحف في مقابلة مع برنامج **لقاء مع الصحافة**، بتاريخ 13 نيسان، إذ ألقى باللائمة على الفوضى التي نجمت "عندما تنتقل من نظام ديكتاتوري" إلى نظام جديد. لم نسمح به، لكنه حصَل ... ثمة مرحلة انتقالية، ولم يكن أحد مسيطراً على الموقف، وما يزال القتال جارياً في بغداد، فنحن لا نسمح لأمور مؤسفة أن تحصل، فالأمور المؤسفة تقع في الحياة، والناس ينهبون فعلاً."[17]

كان توصيف رمسفيلد للخسائر في المتحف على أنها مجرد ضرب من "الفوضى" القشّة التي قَصَمت ظهرَ البعير بالنسبة إلى العديد من أعضاء اللجنة الاستشارية للمُلكية الثقافية التابعة للرئيس، إذ استقال رئيسها، مارتن سَلِيفان (Martin Sullivan)، على الفور، بالإضافة إلى مدير متحف وولترز للفنون في بالتيمور، غاري فيكان، وريتشارد لانيار (Richard Lanier)، مدير وَقْف التفاهم المتبادل.

في صبيحة اليوم التالي، 14 نيسان، أصدر كولن باول بياناً تحريرياً طارحاً استجابة لنهب تراث العراق الثقافي أكثر رزانةً لإخفاق رمسفيلد الذريع في **لقاء مع الصحافة**. وبالإضافة إلى متحف العراق الوطني، شملت هذه اللائحة متحف الموصل، الذي تمّ نهبه في 12

نيسان، في إعادة لما حصل في المتحف الوطني، إذ أخذ الخبراء أربعة وثلاثون رَقيماً من أفخم الرقم المسمارية والسبائك البرونزية، وتَبِعَ ذلك قيام الغوغاء بسطوٍ خاطف، والمؤسسات الثقافية والمواقع الأثرية الأخرى.[18] واستناداً إلى مسوّدة أرسلتها غيرشتينبليث إلى ليمبيرت، وإلى مواد مستقاة من مجموعة إلينور روبسونٍ عن طريق عالم آثار الشؤون المدنية، ويليام سَمْنَر، لكن إلى حدٍ أقلّ)، استشهد باول بالقانون الأمريكي للمُلكِيَّة الوطنية المسروقة، مؤكِّداً عودة مُلكيَّة القِطَع والوثائق المأخوذة من المتاحف والمواقع للدولة العراقية بموجب القانون العراقي والدولي، وعليه تُعَدّ مسروقات.

كما اتخذ وزير الخارجية خطوات غير اعتيادية للغاية بالحديث نيابة عن وزير الدفاع: "بالإضافة إلى المساعي المعروفة والمبذولة لحماية المواقع الثقافية، والدينية، والتاريخية في العراق" (عبارة من الصعوبة بمكان قراءتها سوى أنها ساخرة)، أعلن أن القيادة الوسطى أعطت تعليمات للجنود لحماية المتاحف والآثار على امتداد الدولة. علاوة على ذلك، كانت نشرات الراديو الأمريكية تشجِّع العراقيين على إعادة القِطَع، وسيتولّى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية المسعى لإعادة ترميم التحف والفهارس المبوبة. وحرصاً منه على انبلاج فجر جديد ليومٍ متعدد الأطراف، أضاف باول إن الولايات المتحدة ستعمل مع اليونيسكو والانتربول من أجل هذه الأهداف.[19] أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) والانتربول في صبيحة اليوم التالي إرسال فرق عمل إلى العراق.

ورغم تصريحات باول، بقي المتحف الوطني عرضةً للنهب بعد يوم، في 15 نيسان. برزت هذه الأنباء على نحو غير متوقّع خلال اجتماع عقدته اليونيسكو استجابةً للأزمة. فما إن أخذ الاجتماع مجراه، ذُهِلَ جون كيرتيس، وهو أمين متحف مجموعات الشرق الأوسط في المتحف البريطاني، عندما أبلغه مراسل تلفزيوني عن وجود

دوني جورج على هاتف فضائي. ففي عهد صدّام، عُدَّت الهواتف الخليوية المزودة بـ جي بي إس معدّات تجسس، ولم يصادف جورج إحداها في العراق أبداً، ناهيك عن عربة نقل بثّ تلفزيوني فضائي. لكن صدف لمراسل من القناة الرابعة الإنكليزية، الذي وصل إلى المتحف على متن عربة من هذا النوع، معرفة كل من جورج وكيرتيس، وعَرَضَ على جورج استخدام هاتفه للتواصل مع الطاقم الذي يقوم بتغطية الاجتماع في المتحف البريطاني.

وأعلَم جورج كيرتيس عدم وجود حراسة على المتحف في هذه الفترة أيضاً. وسبق أن بدأت الدوريات المشتركة من الجنود الأمريكيين والشرطة العراقية في ذلك اليوم بموجب توجيهات ضباط الشؤون المدنية الأمريكيين الذين وصلوا إلى بغداد في غضون تلك الفترة، لكن لم يُرسل أيّ جنود إلى المتحف. فيتذكّر جورج، "قلتُ، 'يا جون، من فضلك حاول أن تفعلَ شيئاً لأنني أخشى من موجات إضافية [من الناهبين]، وسيضرمون النار بالمتحف برمّته.'"[20] كان مكتب رئيس الوزراء، بلير، يمارس ضغطاً على البيت الأبيض (على شكل اجتماع عن بُعد بين الناطقيْن الرسميين) على الحاجة لحماية المتحف. وعلى الفور، تواصل كيرتيس مع مكتب رئيس الوزراء للإبلاغ عن غياب الفعل، والمطالبة بضرورة القيام بأمر ما. كما هاتَفَ ماغواير غيبسون، الذي قام بدوره بنقل الرسالة إلى كريس فارهولا، وجون ماربيرغر (John Marburger)، وهو مستشار البيت الأبيض للعلوم.[21] بالنسبة إلى ماربيرغر، أضاف غيبسون على نحو لاذع، "سوف يبدو بيان باول البارحة فارغاً للغاية في حال ازدياد النهب." وسرعان ما ردَّ مساعد ماربيرغر، الدكتور ويليام جيفري، وهو مدير رفيع المستوى للأمن الداخلي والوطني في مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا، كتابيّاً على غيبسون، قائلاً أنه بحاجة إلى عنوان البريد الالكتروني الصحيح للمقدّم كينويزي وحسب، لإرسال بعض

المعلومات إليه. وفي فترة متأخرة من ذاك اليوم، أطْلَعَ كينويرزدي غيبسون على تواصل جيفري معه، وأنّ رسالة غيبسون الأصليّة في طريقها إلى القيادة العليا عن طريق التسلسل.

ومع تأرجح الانتقاد في ذاك التسلسل، تغيّرت استجابة السلطات من ذَلاقة اللسان إلى اللامبالاة الدفاعية. أما في القيادة الوسطى، فكانت الاستجابة للانتقاد على الإخفاق في تأمين المتحف مزدوجة: كنّا منهمكين في القتال، ولم يتسنَّ لأحد معرفة أن المتحف سيكون هدفاً للنهب، لذلك دعونا نمضي قُدُماً. هذه هي الطريقة التي تعامل فيها اللواء فينسينت بروكس، وهو معاون مدير العمليات، مع هذا الأمر المُحرِج في مؤتمر صحفي في 15 نيسان:

أولاً، ما أنْ دخلنا بغداد، انخرطنا في قتال عنيف للغاية، وانصبَّ تركيزنا على الأعمال القتالية الضرورية لخلع النظام وأتباعه. وبخلع النظام، سينشأ فراغ، وهذا ما حصل بالفعل، وسيتم ملء هذا الفراغ مع مرور الوقت. لا أعتقد أن أحداً توقَّعَ نهب ثروات العراق على يد الشعب العراقي، وهذا ما حصل بالفعل في بعض الأماكن. ففي حين قد يكون فات الأوان الآن، وأن النهب قد حصل، من الأهمية بمكان محاولة إعادة [المسروقات] قدر المستطاع. ولا فائدة من التكهّن عن سبب فعلنا من عدمه، وعمّا يمكن أن نفعله بصورة مغايرة. قُمنا بما قُمنا به، وركّزت عملياتنا على الأهداف القريبة في تلك الفترة.

إنها الثروات؛ فهي ليست هامّة للعراق وحسب، بل للعالم أيضاً. وعلينا الاعتماد على الآخرين في هذه الفترة أيضاً للمساعدة في محاولة إعادتها إلى حدّ إنهائها، وحماية تلك الآثار للمستقبل.[22]

بالطبع، لم يكن الدفاع بعبارة "لم يتسنَّ لأحد معرفة أن هذا الأمر قد يحصل" حجّة يمكن الأخذ بها، نظراً إلى تصنيف المتحف ثانياً على لائحة من خمسة عشرة مبنى يتعين على الجيش تأمينها في أقرب فرصة ممكنة، دون الإتيان على ذكر التحذيرات العديدة الأخرى المفصَّلَة في هذه الصفحات.

لم يمنع هذا الأمر رمسفيلد ورئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال ريتشارد بي مايرز، من إنكار تلقّيهما تحذيرات. ففي مؤتمر صحفي في اليوم ذاته، بذل رمسفيلد ما بوسعه ليظهر أنه يأخذ على محمل الجدّ ما سَبَق أن عدَّه نكتة ضعيفة. وبوصفه النهب "أمراً مؤسفاً،" قارَنَ ما كان يحصل في العراق بأحداث الشغب في مباريات كرة القدم وبعد فعاليات رياضية. "لا أحد يحبّها، ولا أحد يسمح بها. أمرٌ يحصل، وإنّه مؤسف. وإلى الحدّ الذي يمكن فيه منعه، ينبغي منعه. أما إلى الحدّ الذي يقع فيه في منطقة حرب، فمن الصعوبة بمكان منعه." وأضاف رمسفيلد أن "الولايات المتحدة قلقة بشأن المتحف في بغداد، إذ كان مجال حديثه مع الرئيس ووزير الخارجية، ونحن بصدد منح جوائز للناس الذين يعيدون القطع، أو يساعدون في تحديد أماكن وجودها." أما بالنسبة إلى تحمُّل المسؤولية عن ضلّ الطريق، استمر وزير الدفاع بالاعتراض:

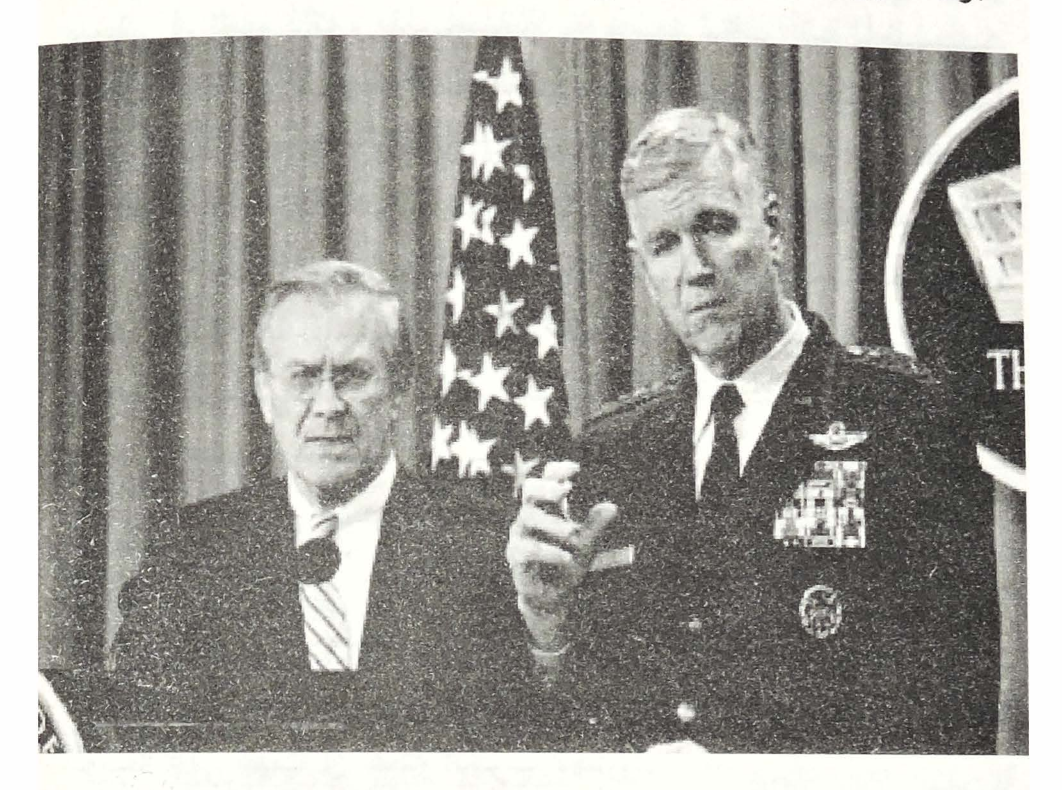
الوزير رمسفيلد: يبدو لي، أن محاولةً إلقاء حقيقة تلك الفعالية المؤسفة على عيب في خطة الحرب تجاوزاً.

سؤال: لكن أَلَم ينصحك العلماء والآخرين على وجه الخصوص حول الخطر المحدق بالمتحف؟ أوَلَم يُطلَب منك تأمين مستوى أكبر من الحماية والأمن في المراحل الأولية من العملية؟

الوزير رمسفيلد: لا، حسب معرفتي. قد يكون الأمر كذلك تماماً، لكن، بالتأكيد، كان الراصدون على عِلْمٍ تام بمكانه، وتفادوا استهدافه بالفعل، ولم يستهدفه أيّ أمريكي؛ وهذا ما كان. إنّ أيّ أضرار لحقت به كانت من البّر.

كان رمسفيلد يتقدم تدريجياً على نحو محفوف بالأخطار إلى حدٍّ يناقض فيه دفاعه بعبارة "من تسنّى لهُ الاطّلاع؟" بالاعتراف بتواصل الجيش مع علماء الآثار. وبقي السؤال البدهي اللاحق الذي ينبغي طرحه: إذا كان الجيش على معرفة وافية لحماية المتحف من

تعرضه للقصف، لِمَ لم يكن معنيّاً باحتمال الأخطار البرية أيضاً؟ انبرى مايرز لمساعدة وزير الدفاع في هذه الفترة:



15. وزير الدفاع دونالد رمسفيلد والجنرال ريتشارد بي مايرز في مؤتمر صحفي يتلقيان أسئلة بشأن نهب المتحف، 15 نيسان، 2007. نشرت هيلين سي ستيكيل صورة وزارة الدفاع.

لقد اقترح بعضهم، "حسناً، يا سلام، أنه كان يتعيّن عليكم تأجيل العمليات القتالية للحماية من النهب، أو كان عليكم امتلاك قوات إضافية، أو الانتظار إلى حين وصول قوات إضافية." بالنسبة إلى هذا الأمر، سأقول ما يلي: إن أفضل طريقة لضمان وقوع عدد أقل من الضحايا من جانب الائتلاف، وعدد أقل من الضحايا المدنيين هو جعل العمليات القتالية تجري في أعنّتِها بأسرع ما يمكن، وعدم إطالتها. ويكمن مردّ ذلك إلى مسألة الأولويات. ونحن نعالج بعضاً من القضايا التي أثرتها، يا جيمي، إلاّ أن الأمر الأول الذي يتعين عليك معالجته هو خسارة الأرواح،

وهذا ما عالجناه. ولو تتذكّر، عندما كان النهب ضارباً أطنابه، كان الناس يتعرّضون للقتل، كما أشرت إليه في ملاحظاتي الافتتاحية. لهذا، أعتقد أن القضيّة، مثل أيّ أمر آخر، قضية أولويات.[23]

ونظراً إلى تعرضهما لانتقاد شديد أمام فريق صحفيّ عدائيّ، كان لموقف مايرز ورمسفيلد الدفاعيّ ما يبرره، لكن لم يكن رئيس الولايات المتحدة ليتبنّى هذا الاتجاه العام، أو يواجه جمهور كهذا في الحديث عمّا حصل. فانتظر جورج دبليو بوش لمدة أسبوعين قبل القيام بتعليقه العلنيّ الأول على نهب المتحف. وفي خطاب انتصاريّ ألقاه لحشدٍ من الأمريكيين المتحدّرين من أصول عربية عموماً في ديربورن (Dearborn)، في ولاية ميشيغان، في 28 نيسان 2003، إذ بدأ الرئيس بالتعبير عن أسفه لعدم وجوده في ديربورن"عندما سقط التمثال؛ أعتقد أنكم احتفلتم احتفالاً رائعاً، ولا ألومكم." وتابع بوش لإيصال فكرته الرئيسة: كان العراق في حالة بائسة، وبتقليص عدد مشافيه عام 1990 إلى النصف، ومدارس متهدّمة، ونظام حكم لا يمكن الوثوق به، لكن شكّلت هذه الأمور "تَركَة الديكتاتور." أما الآن، وزمام الأمر بيد الأمريكيين، فيتم إحراز تقدّم، فتمّت إعادة افتتاح خطوط السكك الحديدية، وراح النفط يضخ، وتمت إعادة خدمات المياه، ونزع الألغام. كما أضاف بوش، "إننا نعمل مع العراقيين لاستعادة التحف، ولملاحقة الأوباش الذين عاثوا فساداً في متحف الآثار الوطني (الخطأ كما هو بدون تصحيح) في بغداد. شأننا شأن الكثيرين منكم هنا، نستنكر أعمال المواطنين الذين سلبوا ذاك المتحف، وسنعمل مع المواطنين العراقيين لمعرفة هويتهم وجلبهم للعدالة."[24] كان انعطافاً باهراً: لم تكن أمريكا غير مسؤولة عن الأخطاء المرتكبة وحسب، بل كانت تلاحق الناهبين بالأمانة ذاتها التي كرّستها لإلقاء القبض على صدّام.

قد يتطلّب من صنّاع الرأي في وسائل الإعلام المُحَافِظَة بضعة أسابيع إضافية لاتخاذ الخطوة التالية وإعداد هجوم مضادّ متكامل.

لقد وصفت التقارير الصحفية الأصلية المتحف بالخسارة الكلّية المتمثلة بسرقة قطعه كافة والمقدّرة 170،000. (ففي حين أن لدى المتحف 170،000 رقماً لفهارس مبوبة، تُحدِّد أرقام عديدة مجموعة من القطع، لذلك يفوق عدد القطع الإجمالي التي يقتنيها المتحف 500،000.) لقد وفّر مسؤول أسبق في المتحف الرقم 170،000 قطعة، لكنه لم يستطع معرفة أن العديد من القطع الهامة، وليست جميعها أبداً، قد تمّ نقلها إلى ملجأ مضاد للغارات الجوية قبل الحرب، وإنّ الخسائر الحقيقية كانت ضمن حدود 15،000 تحفة، بما في ذلك حوالي 40 قطعة مسروقة من صناديق العرض في المتحف. وباستثمار هذا الأمر والعيوب الأخرى في التحقيق الصحفي الأصلي ما أن تمّت مراجعة الأرقام في الأسفل، انتقلت الإدارة والمدافعون عنها إلى مرحلة الهجوم، مستهينين بنهب المتحف بوصفه جعجعةً بلا طحن، أو أسوأ."[25] ففي جلسة استماع مقتضبة، صرَّح رمسفيلد عن تلقّي الجيش "تأنيباً" لأنّه، كما سينوّه في مؤتمر صحفي لاحق، يبدو أن "38 قطعة تقريباً من القطع الحالية وحسب عُدَّت مفقودة."[26] لكن أصرّ وزير الدفاع أن "الأمر سيكون تأنيباً في حال نهب القطع أيضاً،" طالما أنّ الأمر لا يتوقّف على مهمة واحدة، فأنت غزوتَ البلد لدخولها وحماية أمر وحيد. أُنيطت بك جملة من المهام المعقّدة. ولا يمكن اتخاذ تلك القرارات في مركز قيادة توم فرانكس، إذ يتعين عليهم إعطاء التوجيهات ليَخرُج الناس بعدها. ثم يتخذ العُقَداء والنُّقَباء والمُلازمون والرُّقَباء والعُرَفاء والمُجنَّدون تلك القرارات المتعلقة بعَدِّ إنقاذ حياة رفيقي الجندي الواقف بمحاذاتي أُكثر أهميةً، أم توفير الأمان لجامع أو مشفى وإلى ما هنالك. وتلك مطالب شاقّة.[27]

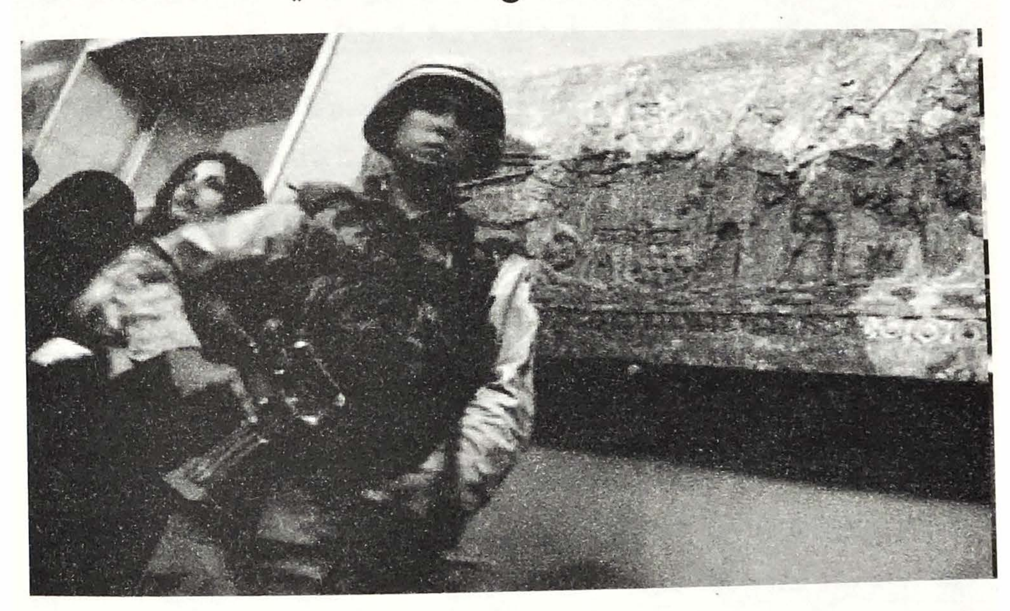
فتُرِكَ الأمر للمعلقين المحافظين التهجّم بشراسة على الذين امتلكوا الجسارة للتذمّر من مصير المتحف. فعلى سبيل المثال، اقترح تشارلز كراوتهامر (Charles Krauthammer) أن دوني جورج

أبقى على الرقم 170،000 قطعة على نحوٍ مقصودٍ، رغم معرفته أنه زائف "لأن حزب البعث عيّن جورج ومسؤولي المتحف الآخرين، الذين ذرفوا الدموع أمام الكاميرات، واشترت وسائل الإعلام، الغربية والعربية، المُستَميْتة لتغطية الجانب المظلم من تحرير العراق، تضليلاتهم دون ذَرَّة من الارتياب."[28] في الواقع، أخفى زملاء جورج عنه تفصيلات الخطط لنقل التحف من المتحف "لأنني اتُّهِمتُ بصداقتي للأجانب،"[29] على حد تعبير جورج.

سوف تبرز هذه النزعة المُعَدَّلة الاجتهادية برمَّتها لاحقاً. ففي أعقاب النهب مباشرة، تلقَّف البنتاغون الرسالة بضرورة تثبيت حضوره بوصفه متفهِّماً لضرورة حماية المتحف. على الرغم من ذلك، لا يعني ذلك وجود أية مساءلة حقيقية، أو أيّة حاجة ماسّة حقيقية لضمان سلامة المتحف أيضاً، الذي كان ما يزال موظفو المتحف العراقيون وحدهم يدافعون عن المتحف في أثناء المؤتمر الصحفي لرمسفيلد ومايرز. وفي ردِّه، في 16 نيسان 2003، على تعليق غيبسون الغاضب القائل أنه من المرجّحِ تقريباً وكأنه تم السماح بالنهب برمّته على نحوٍ مقصودٍ، نظراً إلى عدم وضع حرّاس في المتحف إلاّ في أواخرِ 16 نيسانٍ، وافق الرائد فارهولا أنه قد يكون الأمر كذلك فعلاً. ثم أبلغ فارهولا غيبسون أنه تمّ توجيهه بالكفّ عن إزعاج رؤسائه بهذا الموضوع لأنّ لديهم أولويات أخرى. "هنالك كثير من الإخفاقات التامّة في هذا الأمر،" أشار فارهولا في توصيف بارع الإيجاز إلى الأخطاء المرتكبة في الجيش: "قالت قيادة القطاع البري لقوات الائتلاف، القطاع 9، المسؤولة عن اتخاذ القرارات البريّة، أنها لم تكن تفعل شيئاً لأنها لم تتلق توجيهاً من القيادة الوسطى. وقالت القيادة الوسطى أنها تخوض حرباً، وإن كانت هامة، فسيقوم البنتاغون بإدارتها؛ إذ من المحتمل أن البنتاغون (كائناً من كان) افترضَ أنها مهمة قيادة القطاع البري لقوات الائتلاف، ولم يعتقد أن

قيادة القطاع البري لقوات الائتلاف التي قالت أن القيام بالحراسة ليس أولوية سامية بما فيه الكفاية."[30]

وكانت الملهاة الفاجعة مستمرة على الأرض. وما أن تابع المشاركون توافدهم إلى باريس في 16 نيسان من أجل اجتماع اليونيسكو الطارئ، سرت شائعة أن الجنود الأمريكيين لم يَصِلُوا المتحف بعد.[31] ولدى سماعها بالأمر، بعثت بوني ماغنيس-غاردينر على الفور فاكساً بإحداثيات الشبكة إلى الجيش، بوصفها عالمة آثار استشارية للجنة الاستشارية للمُلكيَّة الثقافية، تمّ إرسالها إلى اجتماع اليونيسكو بوصفها مبعوثة باول الخاصّة. تلقّت فاكساً بعد خمس ساعات مفاده أن الجنود يجدون صعوبة في تحديد موقع المتحف (الذي يقع في ساحة المتحف!). بالرغم من ذلك، وصلت بعض القوات الأمريكية في حدودها الدنيا، في تلك الأثناء، إذ قامت بتأمين المجمّع عند الظهيرة في 16 نيسان.



16. جندي أمريكي يقوم بالحراسة في أثناء افتتاح المتحف ليوم واحد، 3 تموز، 2003، بعد ثلاثة أيام من طلب جورج المباشر للمساعدة. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى سكوت بيترسون/صور متحف غِيتي.

كان جـورج مرتاحـاً، لـيس لأن اسـتعراض القـوّة في المتحـف سيردع أية هجمات إضافية عليه وحسب، بل لأنه عرفَ أن بعضاً من تحفه في عهدة العراقيين المحليين المتحمّسين لإعادتها في حال تـأمين المتحف. وجاء رجلان للقائه علـى نحـوٍ سـريٍ في 14 أو 15 نيسـان ليفصحا أنهما دخلا المتحف في أثناء النهب وأخذا قطعاً إلى البيت من أجل "صونها." فبعد بضعة أيام من وصول الدبابات الأمريكيـة، ظهـر الـرجلان عنـد بوابـة المتحـف وهمـا يحمـلان بعضـاً مـن أثمـن قطـع المتحف: تمثال شلمنصر الثالث، وهو فاتح فلسطين وتركيا الآشوري، ونَقشَان سومريان عمرهما 6،000 عام، وقِطَع أخرى بأحجام أصغر.

أرّقت حماقة الجيش الظاهرية غيبسون فيما يتعلق بـالكنوز في مبنـى المصـرف، حتـى بعـد صـدور العديـد مـن البيانـات مـن بعـض المسؤولين رفيَعي المستوى؛ لذلك بعث برسالة عاجلة أخـرى إلى جـون ماربيرغر، وهو مستشار البيت الأبيض للعلوم، مرسلاً نسخة إلى المقدم كينويرذي في القيادة الوسطى، وحاثّـاً علـى ضـرورة مرابطـة الحـرّاس هنـاك في أقـرب وقـت ممكـن. فحتّـى في هـذا الوقـت المتـأخّر، وبعـد تحذيرات غيبسون كلّها، افتقر كينويرذي لإحداثيات المكان الدقيقـة، فطلب من غيبسون إرسالها عبر بريد الكترونيّ آمن، أو تزكية عراقـي للعمل بوصفه دليلاً. كما اقـترح إرسـال نسـخة إلى الرائـد هانسـين في القيادة الوسطى، ويمكن الحصول على عنوانه مـن مسـاعد مـاربيرغر، الدكتور جيفري، منوِّهاً بأحرف كبيرة: "**نحن بحاجة لتـدبير الأمـر على المستويات كافّة.**"

حاول جيفري تهدئة روع غيبسـون، مُبلِغـاً عـالم الآثـار الهـائج عن طمأنة وزارة الدفاع لجيفري بصدور الأوامر لحمايـة المصـرف وأبنيـة أخرى. (مع هذا، يبقـى، سـواء تمّ تنفيـذها أم لم يـتمّ، سـؤالاً لم يمسّـه جيفري). أضاف جيفري بقلبٍ بـارعٍ لتقـويم كينـويرذي قـائلاً: "يتمثّـل أحد عناصر الإرباك القائم في تواصل أطراف متعـددة مـع أجـزاء متنوعـة

من الحكومة بالمعلومات (وتكون معلومات متضاربة في بعض الأحيان). فمن المفيد، على الأقلّ في المدى القريب، أن توجد نقطة تواصل مركزية للوسط الأثري عند التعامل مع التدابير في العراق. إن مكتب البيت الأبيض لسياسة العلوم والتكنولوجيا مستعد للعمل كطرف وسيط."[32]

لا يُمثّل هذا الأمر، على نحوٍ جلي، التدبير الأنجع للوسط الأثري في بثّ المعلومات إلى القوات البرّيّة في بغداد. على أية حال، لم يُعِر غيبسون العرض أيّ اهتمام، لكنَّه ركّز على السفير ليمبيرت التابع للمجلس الأمريكي للسياسة الثقافية وعلى مبعوث باول، ماغنيس-غاردينير. أراد من ليمبيرت إجراءً يُفضي إلى إغلاق سوق الآثار في العاصمة لجعل نقل القطع المسروقة من المتحف أكثر صعوبة. وأصرّ على أن استعراض القوة مع تجار الآثار ضروريّ: "ينبغي زيارتهم، وتفتيش محالهم، ومصادرة القطع في حال اكتشافها. ويتعين جعلهم يهابون العقوبات والسجن. ولن ينفع معهم شيء آخر."[33]

ويجب تأجيل زيارات أكشاك الآثار، والأعمال الخطرة، إلى حين وصول العقيد البحريّ ماثيو بوغدانوس وفريقه الاستقصائيّ من القوات الخاصة المتمرّسة في الأعمال القتالية في أواخر نيسان، متبوعاً بوحدات الشؤون المدنية التابعة للعقيد جون كيسيل.[34] لقد كان بوغدانوس، وهو معاون مشاكس للنائب العام لمنطقة مانهاتن في حياته المدنية، في البصرة يقوم بجمع معلومات استخباراتية عن الشبكات الإرهابية عندما عَلِمَ أن المتحف الوطني قد تعرّض للنهب. وبوصفه طالباً نهماً للماضي القديم (لقد حاز شهادة ماجستير في الآداب الكلاسيكية من جامعة كولومبيا في الوقت الذي كان فيه جندياً بحرياً عاملاً في أوائل الثمانينيات)، سرعان ما طَلَبَ بوغدانوس السماح له بتولّي مساعي التحقيق والاستعادة في المتحف، والسماح له بانتقاء مجموعة صغيرة لمساعدته، ومنحه الاستقلالية التي يحتاجها للذهاب حيث يشاء بحريّة دون أن يتعين عليه المرور عبر قنوات. تمت الموافقة

على طلبات بوغدانوس برباطة جأش، في إشارة إلى مدى الإحراج الذي أصاب الجيش. وسيمضي فريقه الأشهر القليلة القادمة مقيماً في المتحف، وجائباً المناطق المجاورة، وشارباً الشاي مع العراقيين، وقائماً بمداهمات بناءً على معلومات سريّة.

كانت الحركة، والاستقلالية، والصلاحية، الممنوحة لبوغدانوس على طرفي نقيض صارخ مع حالة الرجل المُفتَرَض منه تولّي ثقافة العراق في أعقاب الغزو، السفير ليمبيرت التابع لمكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. ومقوقعاً نفسه في وزارة مشلولة كلياً، لا نفوذ لها على القوات المقاتلة على الأرض، لم يكن السفير ليمبيرت في منصب يخوّله القيام بعمليات متى يشاء. في هذه الأثناء، جلبت وزارة الخارجية ما تيسّر لها من موارد بمفردها للتخفيف من محنة المتحف. فعلى حدّ تعبير عالمة الآثار، إليزابيث ستون؛ إذ كانت "في حال حرب مع وزارة الدفاع،" لاقت وزارة الخارجية صعوبةً في الدخول إلى العراق والخروج منه أيضاً. بدلاً من ذلك، عمِلت ماغنيس-غاردينير مع غيبسون وستوْن (اللذين استطاعا دخول البلد مُدّعيين أنهما صحفيان يعملان لصالح مجلة **علم الآثار**) ودوني جورج المتحف لتحديد الاحتياجات الضرورية: المولدات، والمكيِّفات، والخزائن، والمركبات ، والأثاث، والحواسيب للمتحف. ففي أواخر حزيران 2003 ليس إلاّ، وبعد ستة أسابيع من نهب المتحف، بدأت الدفعة الأولى من هذه المعدّات بالوصول.

استجمعت الحكومة قواها خلال الأسابيع القليلة التالية لانتشار الأنباء عن الكارثة. فكما تصوَّر جيفري، تولّى مكتب البيت الأبيض لسياسة العلوم والتكنولوجيا تنسيق قوة خاصة شاملة للحكومة موكلة مهمة تأمين أموال ومساعدات الطوارئ. متضمنةً موظفين من وزارة الدفاع، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والأوقاف الوطنية للعلوم الإنسانية والفنون، ومكتبة الكونغرس (التي استجابت للنهب

ورصدت حرق الأرشيف في مكتبة العراق الوطنية)، [35] ومجلس الأمن القومي، والبيت الأبيض، أشرفت باتريشا هاريسون، وهي معاون وكيل وزارة للشؤون التربوية والثقافية، على هذه القوة الخاصّة. ومن المُرَجَّح أن يكون قد تمّ اختيار هاريسون لهذه المهمة كجائزة ترضية؛ لقد كانت الموظفة الثقافية الوحيدة الموجودة في اجتماع وزارة الخارجية في 24 كانون الثاني 2003، عندما حذَّر غيبسون بصورة لا لَبْسَ فيها احتمال تعرّض المتحف للنهب، وتبيَّنَ أنه ليس لدى مشروع مستقبل العراق قوّة خاصّة تُركِّز على الثقافة.

كما تابعت وزارة الخارجية العمل على الجانب القانونيّ من المشكلة، وهي الآن تقوم بعمل أفضل بكثير يقوم على تنسيق التصرّفات. أنبأت موظفة الخدمة الأجنبية، جين غافني (Jane Gaffney)، ليمبيرت أنها بصدد تشكيل مجموعة عمل، على الأرجح في مكتب شؤون الشرق الأدنى؛ للعمل أكثر على الجوانب القانونية للإجراءات المتخذة. وستستعين المجموعة بنُصْح من غيبسون، الذي اعتقدت غافني (على غير وجه حق) أنه كان يلتقي مع المحامي العراقي بشأن مجموعة عمل التراث الثقافي التابعة لمشروع مستقبل العراق.

ونجم عن العمل القانوني لوزارة الخارجية قرار الحكومة الأمريكية في أواخر أيّار 2003 الذي طَالَبَ بتضمين قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم 1483 فِقرة تناشد الدول الأعضاء بحظر الاتجار بالقطع المنقولة بصورة غير مشروعة من المتحف الوطني، والمكتبة الوطنية، أو أية مواقع أخرى في العراق، أو بنقلها. وطالما سبق للولايات المتحدة أن حظرت الاتجار بهذه القطع، لم تكن خطوة هائلة نحو الأمام. فقد يستغرق الأمر أكثر من سنة ليتمكّن بوش من استصدار القرار التنفيذي المطلوب لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1483 في الولايات المتحدة، ولم تتم الموافقة على التشريع التنفيذي،

الذي يؤسِّس لوسيلة أكثر ديمومة لحظر استيراد التحف العراقية المسروقة أو المنقولة بصورة غير مشروعة،[36] إلاّ في أواخر 2004.

كان البريطانيون أكثر صلابة على الصعيد القانوني لأنهم كانوا، إلى حدٍ ما، عندما بدأت الحرب، في غمرة مبادرة تشريعية تتناول مشاركة سوق الفن البريطاني في الاتجار الدولي غير المشروع بالآثار. (تمّ إحباط مبادرات مشابهة في الولايات المتحدة على يد جامعي التحف، والتجار، والمتاحف). وقدّمت لجنة وزارية سلسلة من التوصيات، التي حوَّلَها ديفيد غايمستر (David Gaimster)، وهو مستشار السياسات رفيع المستوى في وحدة المُلكية الثقافية في وزارة الثقافة والإعلام والرياضة، إلى لغة تشريعية.

لقد عَلِمَ غايمستر أنه سيتم إحضار دوني جورج إلى لندن لحضورِ فعالية للمتحف البريطاني نهاية نيسان. وعليه، جهّز غايمستر مذكرة إلى رئيسة القسم، تِسَا جويل، تُحدِّد كيفية استجابة الحكومة. ففي اجتماع المتحف البريطاني، واستناداً إلى هذه المذكِّرة، أعلنت جويل أن إدارة بليرٍ تطالب بالموافقة على مشروع قرار لسد الثغرة التي مَكنت (وما تزال تُمكِن في الولايات المتحدة) شراء التحف مجهولة المصدر بصورة غير مشروعة. مشفوعاً بآلية قانونية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1483، عَكَسَ الإجراء البريطاني، والذي تمت الموافقة عليه في حزيران 2003، عبء الإثبات للإجراءات الجنائية. ومن الآن فصاعداً، يتعيَّن على الشاري إبراز أصالة مصدر قطعة ما، وإلاّ ستُوجَّه له التُّهَم. مع هذا، إن تأثير هذه الحركة على الآثار العراقية، على نحوٍ خاص، سيكون تافهاً، طالما أن الاتجار بالقطع العراقية في بريطانيا، كما هي الحال في الولايات المتحدة، غير مشروع مسبّقاً، بحسب ما أعادته ذاكرة جويل من تجارة الآثار.

لم تُهدِّئ مطالبة جويل بإجراء تشريعي في اجتماع 29 نيسان من روع علماء الآثار البريطانيين الذين ما زالوا منزعجين من وزارة الثقافة

والإعلام والرياضة لدفاعها علانية عن وزارة الدفاع في أعقاب سلب المتحف مباشرة.[37] لقد أعربت جويل في تلك الفترة عن "أمل" غامض ليس إلاّ أن "القوى كافة ستستوعب أنّ حماية كنوز العراق ليست عملاً إضافياً اختيارياً. إنه واجب يدينون فيه إلى الشعب الذي قَدِمُوا لتحريره." كما كانت غامضة، بالقدر ذاته، حول ما اعتزم القسم القيام به بالضبط في هذه الأزمة. وأعلن بيان صادر عن وزارة الثقافة والإعلام والرياضة، "نحن بحاجة للاطمئنان عن وضع الإجراءات في نصابها الآن لحماية المواقع المعرّضة للنهب على الفور، والشروع بعملية مساعدة الشعب العراقي على المحافظة على تراثه وحمايته،" لكن كان "الزعماء الدينيون المحليّون" في العراق، ومدير المتحف البريطاني "في الصدارة."[38]

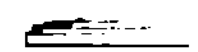
وتمثّلت الإجراءات الوحيدة التي كانت وزارة الثقافة والإعلام والرياضة ذاتها مستعدّة لتنفيذها بتضييق الخناق على الواردات، والإصرار على ضرورة جلب مسؤولين من الوزارة إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. (فلماذا لم تفكّر وزارة الثقافة والإعلام والرياضة بالقيام بهذا الأمر قبل الحرب، ومتى ينبغي عليها أن تكون مدركة للتحذيرات المتواصلة من عالم الآثار كولين رينفرو، والمعروف أيضاً باللورد رينفرو التابع لمنطقة كايمثورن، ومن برلمانيين آخرين، أن الغزو سيجعل تراث العراق الثقافي عرضة لخطر النهب، تبقى أسئلة لا تفسير لها؟). أخيراً، أُرسِلَ موظفان مرموقان إلى العراق من فريق استجابة عراقي شكّلته الوزارة، إذ قدّمَا دعماً عملياتياً لمسؤول سلطة الائتلاف المؤقّتة المُكلّف بالإشراف على التراث الثقافي في تلك الفترة، وهو السفير الإيطالي ماريو بونديولي-أوسيو.

وكان علماء الآثار يطمحون لأمر ملموس ومباشر أكثر: التزامٌ بالتمويل، في غضون توقيت اجتماع 29 نيسان 2003. لهذا السَّبَب، خاب أملهم بمرارة. فأعلنت جويل أن الحكومة البريطانية

لن تُقدِّم أية أموال جديدة، لأنها سبق أن تعهدت بدفع 300 مليون دولار إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية على شكل تمويل بلا قيد ولا شرط، يمكن أن تصبّ في رصيده المالي الإجمالي للإسهام في التراث الثقافي، في حال رَغِبَ المكتب بذلك.[39]

ولم تكن الولايات المتحدة أكثر وداً. ففي نهاية نيسان، أعلنت وزارة الخارجية عن إسهام الولايات المتحدة بمبلغ سخيّ قدره 2 مليون دولار (أُضيفَ له لاحقاً 500،000 دولار من الأوقاف الوطنية للعلوم الإنسانية، مُنِحَ بالكامل للمؤسسات الأمريكية للمحافظة على موارد العراق الثقافية وتوثيقها، وتقديم فرص تنموية احترافية لأمناء المكتبات العراقيين). يعادل هذا المبلغ تقريباً المبلغ الذي يُنفَق كلّ خمس عشرة دقيقة على مجهود حرب العراق برمّته، وعُشْر التمويل الذي وفّرته مدينة نيويورك عام 2005 إلى متحف المتروبولتان. سيتم تخصيص التمويل لإعادة تأسيس مركز أبحاث خارجية في بغداد، ولتشكيل قاعدة بيانات يمكن تصفّحها أونلاين لصور من المتحف الوطني، ولدعم تطوير "لائحة حمراء طارئة بالآثار العراقية المعرّضة للخطر،" تابعة لمجلس المتاحف الدوليّ، ولائحة بأصناف القطع المنهوبة مُعَدَّةً لمساعدة مسؤولي الجمارك في حَجْر التحف التي يَثبُت أنّ مصدرها المتحف.

وإذا أعدنا النظر إلى الماضي، إنّ الأمر اللافت للغاية حول هذه المخصّصات هو أنها مُخفّفة للوطأة بطبيعتها، تهدف إلى مساعدة متحف منهوب سلفاً على استعادة قدراته على تنظيم المعارض، ومقتنياته. لم تُرصَد أية أموال لمعالجة كارثة وشيكة، ستتجاوز فيها خسارة الآثار، في النهاية، عشرين ضعفاً أو أكثر مما سُرِقَ من المتحف الوطني، فهذا نهبٌ بالجُمْلَة لمواقع العراق الأثرية.



نهب المواقع الأثرية بعد العمليات القتالية

كان ماغواير غيبسون، التابع لمعهد الاستشراق، حتىّ قبل تأمين المتحف، يحاول حمل مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، والقيادة الوسطى، على الاعتراف أن مقتنيات المتحف المنهوبة لا تشكل سوى جزءاً بسيطاً من كنز العراق الأثري، الذي مازال معظمه مدفوناً في مواقع البلد المقدَّرة بنصف مليون، ولم يتم تسجيل سوى خمسة وعشرين ألفاً منها.[1] ففي فترة التحضير للحرب مباشرةً، كان هنالك اندفاعٌ محمومٌ لنهب المواقع، ومع غياب تام للسلطة المركزية الآن، خشي علماء الآثار من أن هذا الأمر سيكون موسماً مفتوحاً لسارقي القبور.

بالرغم من ذلك، كان مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية مشغولاً للغاية في محاولة إدارة بلد مُحَطَّم بعد أقل من ثلاثة أشهر من التحضير وبحدٍّ أدنى من العاملين. فمن الصعوبة بمكان لفت الانتباه، حتى عندما يكون نهب المتحف متداولاً في الأخبار. بذل غيبسون قصارى جهده، كاشفاً لمستشار الشؤون المدنية رفيع المستوى التابع لمكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، السفير جون ليمبيرت، في 13 نيسان أنّ "الميزة الهامة للغاية في وقف بيئة النهب تكمن في وقف أعمال الحفر في المواقع الريفية البعيدة."[2]

وتُعَدّ كيفية القيام بهذا الأمر بكفاءة معضلة بحدٍّ ذاتها. فكما فَعَلَ من قبل، اقترح غيبسون وضع دوني جورج في حوامة للقيام بطلعات فوق المواقع، إلاّ أنه لم يتلق استجابة من ليمبيرت. وفي بحثه عن حلول أخرى ممكنة، قلّبَ غيبسون هذه الأفكار مع روني ماغنيس-غاردينير، وهو محلل ملكيّة ثقافية رفيع المستوى في مكتب الشؤون التربوية والثقافية التابع لوزارة الخارجية. وتناقشا في إمكانية نشر جنود في المواقع التي يوجد فيها حرّاس مُسبَّقاً، لكن قرّر غيبسون أن هذا الأمر مَضيَعة للجهد، وقد يكون غير حكيم أيضاً. فوافق الاثنان على فكرة أفضل تتمثّل بالتحقق من إمكانية نشر حارس أو حرّاس في أكبر عدد ممكن من المواقع الرئيسة. فتمّ رصد وقوع نهب في مواقع أمّة، وأم الحفريّات، وأم العقارب، وبسمايا، ولارسا، وباد-طبيرة بحلول 24 نيسان، وجميعها غير محروسة باستثناء موقعي أمّة وأم العقارب. وفي حالات عديدة، تَصدَّر عملية النهب العاملون الموظّفون من قبل مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها للمساعدة في الحفريات، والمُدرَّبين على التعرّف على التحف القيِّمة.[3]

وقامت القبائل المحلية بصون بعض المدن المكتشفة أثرياً مثل موقع التراث العالمي في حترة، بينما بقيت المدن الأخرى تتعرض لهجوم نشط. ففي نمرود، اشتبك الناهبون مع الحراس في معارك مسلّحة قبل تمكّنهم من سرقة نقشين واهيي البروز، وتحطيم ثلاثة آخرين، في الحد الأدنى.[4] وراحت إشاعة تنتشر بين السكان المحليين في محافظة ذي قار أنه تم إصدار فتوى تجيز النهب وبيع الآثار ما قبل الإسلامية في حال استخدام العائدات للإسهام في تمويل التمرّد. تمكّن المفتش الإقليمي، عبد الأمير الحمداني، من قمع الشائعات بالسفر إلى النجف وإقناع آية الله العظمى السيستاني على بثّ فتوى تحظر نهب المواقع الأثرية.[5]

وفي أوائل أيّار، راحت بعض المساعدات بالتقاطر على شكل مساعٍ مشتركة من مجموعات دولية. للأسف، ركّزت معظم المشروعات

على التخفيف من وطأة كارثة المتحف وحسب، بدلاً من الحديث عن المشكلة الناشئة عن استنزاف ممكن للمواقع الأثرية. بالرغم من ذلك، تمّ اتخاذ خطوات واعدة. وتمّ تشكيل لجنة التنسيق الأمريكية للتراث الثقافي العراقي، وهي لجنة توجيهية للمنظمات الأكاديمية الرئيسة برئاسة عالم الآثار الرافديّ الشهير والمدير الأسبق للسميثونيان، روبرت ماكورمِك آدامز، في نيويورك لتخطيط تنسيق الجهود.[6] وأسّس معهد أمريكا الأثري استجابة داخلية سريعة لقوة المهام الخاصة بالأزمة لمساعدة المؤسسة الدولية للأبحاث الفنية، ومعهد الاستشراق، وللآخرين المنخرطين في إعداد قواعد بيانات أونلاين للقطع الموجودة في مجموعة المتحف. ونَدَبَت الوحدة الإيطالية (كارابينياري) ضابطين لمساعدة المتحف الوطني في توثيق المفقودات والشروع بالتعبئة للانتشار في تمّوز 2003 في جنوب غرب محافظة ذي قار العراقية.[7] وكانت فِرَق من المتحف البريطاني، والسميثونيان، والغيتي، تستعد للانطلاق، وكانت فِرَق أخرى من ألمانيا وفرنسا تنتظر إذناً لدخول البلد. وعرَضَ غيبسون إرسال فريق من معهد الاستشراق لتقويم الأضرار في المواقع. وأعلن صندوق التراث العالمي عن تقديمه طلباً إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للحصول على تمويل لِصون تسعة مواقع وإدارتها. وصرّح صندوق النُّصُب العالمي أنه سيركز على حترة أولاً، وهو الموقع العراقي الوحيد المُدرج على لائحة التراث العالمي.

من جانبها، ركّزَت اليونيسكو على المدى القريب، بالإضافة إلى مبلغ 400،000 يورو تقدمة من إيطاليا، على الإسهام في المساعي لتحديد مكان القطع المسروقة من المتحف، ومصادرتها، واستعادتها. لقد شكّلت اتفاقية اليونيسكو عام 1970 لجنة حكومية بينيّة للترويج لإعادة الأملاك الثقافية إلى بلدان المصدر، أو التعويض عنها في حال الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة، مما سهَّلَ عملية الاستنجاد بالانتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد الدولي

لمنظمات تجار التحف الفنية والآثار القديمة. ففي أوائل حزيران، تمَّ توقيع اتفاقيات مع هذه المجموعات تُمكن اليونيسكو والانتربول من إعداد لائحة وحيدة مشتركة بالقطع المسروقة وتوزيعها، تقوم على معلومات تقنية من إعداد اليونيسكو، وخبراء من المتحف الوطني في بغداد، والوسط الأثري. وبعد بضعة شهور، اجتمعت اليونيسكو في طوكيو لتشكيل لجنة دولية لتنسيق تدفق المساعدات إلى المتحف الوطني، ولمجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها.

لكن لم يكن لتلك المساعي الدولية أيَّ وقع مباشر وآنيّ على أمن المواقع عينها. فما كان مطلوباً هو عمل مُنَسَّق وقويٍ من قبل الجيش الأمريكي لمعالجة المشكلة. وكان يوريس كِلاَ واحداً من مصادر المساعدة الممكنة، وهو احتياطي في الوحدة المدنية-العسكرية الهولندية للحماية الثقافية الملحقة بمجموعة التعاون المدني-العسكري التابعة للناتو، إذ تواصل مع غيبسون في 2 أيّار. كانت لديه رغبة بالانخراط، لكنه بحاجة لطلب رسمي من الجانب الأمريكي أو البريطاني. ومضت شهور، ولم يكن أيّاً منهما ملبيّاً. كما كانت الوحدة الإيطالية (الكارابينياري) عضواً ممكناً، لكنها لن تصل إلاّ بعد شهور عديدة.

اتخذ الجيش الأمريكي في هذه الأثناء بعض الخطوات المتفرّقة. فأقام المارينز في الناصرية قاعدة في متحف المدينة، وبعد بعض المداهنة من مفتش الآثار، الحمداني، قام [الجيش] بمداهمة لموقع **أمّة** في شهرٍ أيّار، إذ حُفِرت المئات من الخنادق، التي صِيدَ فيها ستين ناهباً. لكن كما كانت الحال في كل خطوة من الطريق، كان للجيش مشاكل أكبر من تلك المتعلقة بنهب المواقع الأثرية. لم يكن مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية قادراً على إرساء الأمن في البلد برمّته؛ واستبدل بوش الجنرال جاي غارنر بـ إل بوول بريمر (L. Paul Bremer) في 7 أيّار. مُنِحَ بريمر المزيد من الصلاحيات، ومنها تقديم تقارير إلى رمسفيلد مباشرة، بوصفه رئيساً لما أُعيدت

تسميته في منتصف حزيران بسلطة الائتلاف المؤقّتة. فمن بين الأعمال الأولى التي قام بها بريمر كانت حجب الوظائف الحكومية عن أعضاء المناصب العليا في حزب البعث، وحلّ ما بقي من الجيش العراقي.

إن التأثيرات الكارثية لهذه الخطوات في المجتمع العراقي معروفة تماماً ولا حاجة لإعادتها. لكن تجدر الإشارة إلى وقعها الخاص على مجلس إدارة آثار الدولة. فكما نوّهنا أعلاه، لقد نشأت سلطة حرّاس المواقع في عهد نظام حكم صدّام من علاقتها مع المشايخ المحليين، من ناحية، ومن الدعم الذي تلقّته من الجيش، من ناحية أخرى. فمع تلاشي دعم سلطة الدولة، لم يجد الحراس، إذ لم يتلقّ معظمهم رواتب منذ الغزو لعدم تمكّن مجلس إدارة آثار الدولة من الوصول إليهم، أنفسهم في مواجهة ناهبين عابرين، بل رجال مسلّحون عازمون، وغالباً من قراهم ذاتها. ومنع الجنود الأمريكيون الحراس المحليين، مثل حرّاس موقع آشور، من حمل السلاح،[8] هذا على الرغم من حقيقة أنه قَبْلَ طرده مع بقية العاملين في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، عَرَضَ ليمبيرت تزويد العراقيين بأسلحة فردية ليست للغرض الأمني في المواقع وحسب، بل في مباني الوزارات أيضاً. فتبيّن استحالة فكرة ليمبيرت حسنة النيّة لأن وزارة الثقافة العراقية كانت مشلولة تماماً في تلك الفترة، وعاجزة عن تنظيم شراء الأسلحة، واستلامها، وتوزيعها. لكن اقتضى الخوف من أعمال انتقامية بحق أفراد العائلات عدم القدرة على الاعتماد على الحراس المزوّدين بأسلحة آلية، كما هي الحال في حترة، للدفاع عن المواقع.[9]

قد تتمتع قوة شرطة دولية مؤثّرة بالقدرة على القيام بعمل خيِّر. للأسف، لم يكن هذا الأمر جزءاً من خطة ما بعد الحرب الأمريكية، التي خصّصت سبعة وعشرين مستشاراً أمنياً من برنامج المساعدات في التدريب الاستقصائي الجنائي التابع لوزارة العدل الأمريكية الموكل مهمة ضمان أمن بلد عدد سكانه 26 مليون نسمة. (في واقع الأمر، لم يكن العديد من هؤلاء

المستشارين رجال شرطة، بل عناصر إصلاحيات، وانتهى المطاف ببعض منهم في أبي غريب). من جانبها، تابعت قيادة الشؤون المدنية التابعة للجيش في عدم الاكتراث بمشكلة حماية التراث الثقافي: عندما وصل جون مالكوم رَسِلْ، المُعَيَّن بوصفه مستشاراً رفيع المستوى لسلطة الائتلاف المؤقّتة، إلى بغداد في أواخر أيلول 2003، كان لديه عنصراً واحداً يتمتع بخبرةٍ ثقافية في طاقم نُصُب التحف الفنية التابع للشؤون المدنية. ولم تتمكّن سلطة الائتلاف المؤقتة من تنظيم خدمة حماية أثرية خاصّة إلاّ في كانون الثاني 2004، إذ كلّفت 106 عنصراً ومدرِّباً رفيعي المستوى بالتدريب. وتبرّعت الوحدة الإيطالية، التي كانت تنسحب من العراق بعد خسارتها تسعة عشر رجلاً في تفجير ثُكنتهم، بالسيارات، وأجهزة الراديو، والأسلحة لهذه الخدمة الجديدة.

ولم تتكشَّف مساوئ الأمور في المواقع إلاّ بعد قيام فريق بجولة في العراق في النصف الثاني من أيّار 2003، وقامت **مجلة ناشونال جيوغرافيك** بتمويل الرِّحلة.[10] وطالما تمّ التخطيط لها أصلاً قبل الحرب، كان المفترض من هذه الرّحلة تقديم تقويم سريع للمواقع الثقافية بعد نهاية النزاع. وتمّ تعزيز الخطة الأوليّة في أعقاب نهب المتحف، فأُضيفَ مصوروا فيديو إلى الفريقين، ليُركز أحدها على المواقع في الشمال، في حين يُركز الآخر على تلك الأماكن في الجنوب، وأُعِدَّت ترتيبات لتضمين عالم آثار عراقي في كلّ فريق. ولم يكن التجوال حول البلد سهلاً، فطلب قائد الحملة، البروفيسور هنري رايت من جامعة ميشيغان، من السفير ليمبيرت والجيش تأمين حوّامة لفريقه، غير أنه أُرغِمَ على تدبير سيارات والسفر لوحده، فكان مُقتَرَحاً خطراً للغاية في وقتها أيضاً. ونظراً إلى عدم تطعيم فريقه بوحدة عسكرية، رفض الجيش الأمريكي في الديوانية تزويده بالبنزين، وكادت تتقطع به السُّبُل. ومع اقتراب الرّحلة من نهايتها، تمَّ أخيراً رفد الفريق بحامية مسلّحة من ثلاث عربات مُدرَّعة.

قام الفريق الشمالي بعمل أفضل نسبياً. وبفضل ما تمَّ إبلاغ غيبسون بأنها "مصلحة البيت الأبيض" (رغم إصرار مصدر لم يُذكر اسمه في الوزارة البريطانية للثقافة، والإعلام، والرياضة أن وزارته تستحق التقدير على ترتيبها)، تمَّ تأمين حوَّامة لجزء من هذه المرحلة. وسافر غيبسون بصحبة العقيد جون كيسيل التابع للشؤون المدنية، والسفير الإيطالي بييترو كوردوني الذي تولّى منصب ليمبيرت بوصفه مستشاراً ثقافياً رفيع المستوى بالقدر ذاته الذي تحوَّل فيه مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية إلى سلطة ائتلاف مؤقتة.

وكان ما لمسوه جدّياً، إذ إن معظم المواقع الشهيرة، مثل حترة، ونمرود، وأوور، وبابل، هي الآن تحت حماية الجيش الأمريكي، على الرغم من إخفاق وكالة الاستخبارات الدفاعية نسبياً في تزويد الجنود الموكلين مهمة حراستها بإحداثيات المواقع. وبقيت المواقع الأقل شهرة، لكن بالغة الأهمية أثرياً، دون حراسة عند وصول فريق الناشونال جيوغرافيك في منتصف أيّار. فرحّب أحد عناصر الشؤون المدنية المحبطين في الناصريّة بـ رايت، قائلاً: يا لطيف، هل أنا مسرور بلقائك؟ يُفترض منّا حراسة هذه المواقع، ونحن بحاجة لمعرفة أماكن وجودها!"[11] لقد لحق بكلّ مكان زاره الفريق بعض الأضرار نتيجة لذلك، باستثناء موقع تل عبيد، العائد إلى 6،000 عام، والذي تم تسويره بسور من الأسلاك الشائكة القوية، فبقي على حاله. وتتذكر عالمة الآثار إليزابيث ستون، التي رافقت فريق رايت، قائلةً: "لا أعتقد أننا صادفنا أيّ موقع خارج بغداد لم يحتوي على حفرة واحدة للنهب، في الحدود الدنيا."[12] تمكّنت ستوْن ورايت من رؤية أكوام من التراب المبعثر بعظام حيوانات قديمة، وفتات من الحجر والبرونز، وكِسَر من الفخّار، لا قيمة لها في سوق الآثار، ولا قيمة لها تقريباً عند علماء الآثار أيضاً.



17. ناهبٌ يحمل قطعة من الفخّار المُحَطَّم. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى عالمة الآثار والصحفيّة، جوان فاركاخ بيّالي.

ورصد غيبسون، بتحليقه فوق مواقع متنوعة في الشمال، مئات الرجال يقومون بالحفر. وهرب معظمهم عندما هبطت الحوّامة. لكن في أحد المواقع، آيسين، قَدِم شبّان يعلوهم الغبار بالعشرات وهم يبتسمون، ظنّاً منهم أنه لا أحد يكترث أنهم ينهبون. وعند إبلاغهم أن الحَفْرَ ممنوعٌ، غادروا المكان، ليعودوا في اليوم التالي لمتابعة عملهم الخطر والزهيد الأجر. ففي موقع نيبور السليم نسبياً، وهو المركز الديني في بلاد الرافدين القديمة، ومن أهم المواقع الأثرية في العراق التي قام أمريكيون بالتنقيب عنها (وتحت رعاية معهد الاستشراق)، دفع غيبسون للحراس الذين وظّفهم معهد الاستشراق، ولم ينالوا تعويضاتهم لفترة طويلة، وتلقّى تطمينات من الزعيم القبليّ أنه ستتم حماية موقعه، في الحدود الدنيا.

وعند عودته، أرسل غيبسون تقريره التقويمي إلى مستشار البيت الأبيض للعلوم، جون ماربيرغر، وإلى العميد جون كيرن. وقام

بمراجعة للوضع في المتحف داخل مجلس إدارة آثار الدولة. فمازال المستشارون الذين رشَّحهم البريطانيون والأمريكيون، المتوقع وجودهم مُسبَّقاً لمساعدة العراقيين على استعادة عافيتهم، مقيمين في لندن وواشنطن بانتظار دعوة من الجيش، الذي كان يتّبع سياسة "دع العراقيين يفعلون كلّ شيء بأنفسهم." لكنِ، أضاف غيبسون أنّ "الأمر الأسوأ الذي يحلّ بالآثار يكمن في استمرار نهب المواقع، وفي الجنوب على نحو خاص. ربما، هنالك شيء ما يمكنكم القيام به لوقف هذا الأمر." منَ جديدً، حثّ على التحليق بالحوامات فوق المواقع المترافق مع إعلانات في الصُّحُف المحلية، وفي التلفزيون والإذاعة المُمولَيْن أمريكياً، أنّ النهب ممنوعٌ منعاً باتّاً.[14]



18. جنود يعاينون الحُفَر المحفورة حديثاً في موقع آيسين، وناهبون يحملون معاول من بعيد، أيار 2003. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى ماغواير غيبسون.



19. ناهبون في موقع آيسين، أيار 2003. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى ماغواير غيبسون.

يبدو أن هجوم غيبسون المُركَّز قد أتى أُكُله. خرج المستشارون من عقالهم ووصلوا إلى بغداد في الأسبوع التالي. مع هذا، لم يحصل شيئاً في القضايا المُلِحَّة المتعلّقة بأمن المواقع. عندئذٍ، حاول عالم الآثار أن يسلك منهجاً آخر، فبَعثَ برسالة الكترونية إلى الرّاصدين الذين عمل معهم، متسائلاً إن كانوا يراقبون النهب عن بُعد، وأَرفَقَ مراجعةً للائحة المختزلة للمواقع ذات الأولوية التي أرسلها في 10 نيسان، وركَّزَ الآن على الأماكن التي يعتقد أنّ النهب فيها في أسوأ حالاته. كما اقترح على ماربيرغر أنه لم يتم استخدام أصحاب المعرفة من موظفي الشؤون المدنية بصورة مُجدية. ويمكن لـ كورين فيغنر (Corine Wegener)، وكريس فارهولا، وويليام سَمْنَر، الذين يتمتعون إما بخبرة متحفية أو أثرية، الانضمام إلى الخبراء الأمريكيين والبريطانيين الواصلين حديثاً لتشكيل قوة مهام خاصَّة فعّالة يمكن الاستعانة بها لمساعدة المتحف بالتوازي مع صون المواقع أيضاً، وهذا أمر يتعين القيام به على جناح السرعة. فتساءل غيبسون، "هل يمكنكم التأثير في العملية؟"[15] ولم يتلق ردّاً.

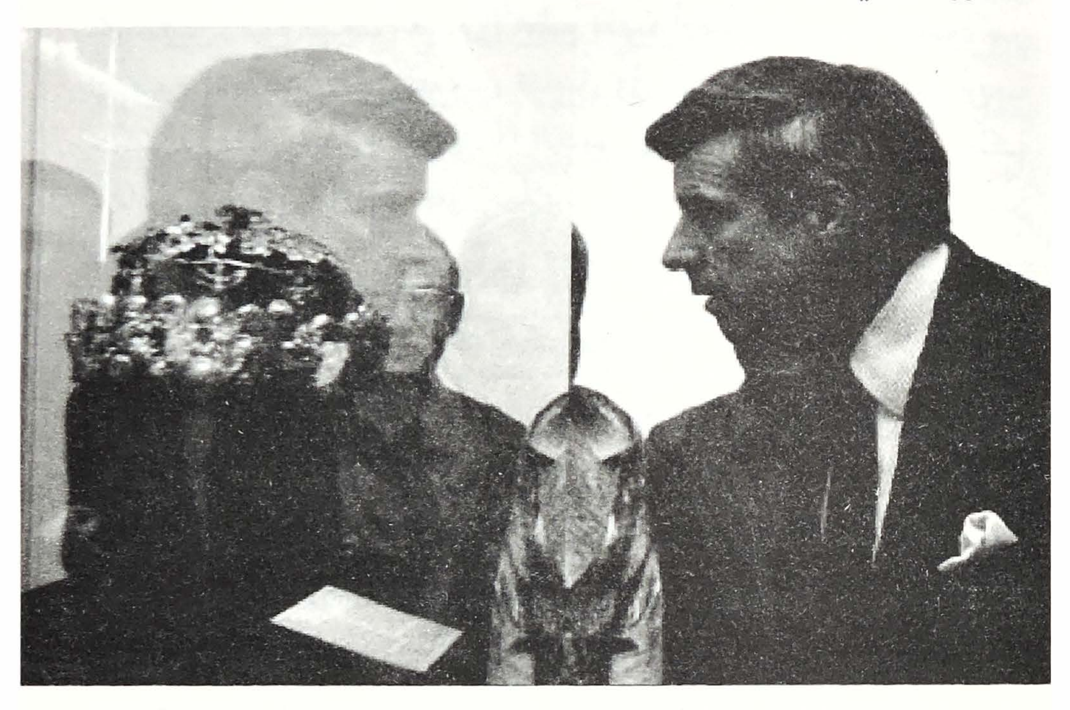
وتحقّقت هواجس غيبسون جميعها في أوائل تمّوز، عندما عَلِمَ من فريق تقويمي تابع لليونيسكو عن استمرار النهب في موقع حفرياته الخاص في نيبور إلى الأسبوع الأخير من حزيران. ولقد نُقِل عن القائد الأمريكي في المنطقة التي تقع فيها نيبور قوله عن غياب أيّ نهب للمواقع في منطقته. مستشيطاً غضباً، (وربما خَجِلاً إلى حدّ ما، لأنه، في زيارته في أيّار برفقة الناشونال جيوغرافيك، دفعَ للحراس، وتحدّثَ مع الشيخ المحلّي، واعتَقدَ أنه أمّن الموقع من أضرار إضافية)، ناشد غيبسون الجنرال كيرن من أجل المساعدة. أدرك غيبسون الآن أنه لا جدوى من طلب قوات أمريكية أو تحليق بالحوّامات فوق المواقع أيضاً، لذلك، بدلاً من ذلك، حاول إقناع كيرن بالخَيار الدولي. أخبرَ غيبسون كيرن عن عَرض الحكومة اليابانية، التي قامت بحراسة مواقع على نحو فعّال في كمبوديا، إرسال جنود للقيام بالأمر ذاته في العراق، وذكر الجنَرال أَن الوحدة الهولندية للتعاون المدني-العسكري وللشؤون الثقافية أعربت عن استعدادها للمشاركة أيضاً، رغم أنه لم تتم دعوة اليابانيين والهولنديين بعد.[16] نقل كيرن المعلومات عن الوحدة الهولندية للتعاون المدني-العسكري وللشؤون الثقافية إلى قسم شؤون الائتلاف العامل مع القيادة الوسطى الأمريكية، لكنّه حذّر غيبسون ألاّ يتوقع الكثير بصورة سريعة، نظراً إلى العقبات الإدارية.

وأعلنت وزارة الخارجية في 14 تمّوز تشكيل مجموعة عمل تابعة للوكالات البينية للمساعدة في إعادة بناء البنية التحتية لتراث العراق الثقافي، وستقوم وزارة الخارجية بالمساعدة في إرسال التبرعات. لم يُدرَج في حجم الأعمال التي خططت لها الوكالات الحكومية الفيدرالية الأمريكية أيّ شيء موجّه لأمن المواقع.[17] وهذه ثغرة لافتة، لأنه في هذه الفترة، وإضافة لشكاوى غيبسون والأوضاع المُرَوِّعة التي نوّه إليها فريق الناشونال جيوغرافيك، لقد زوّدت الصحفية مايكا غارين (Micah Garen) الجيش الأمريكي بصور توثّق نهباً على نطاق

صناعي في مواقع هامّة مثل **أمّة** (وهو واحدٌ من أقدم مُدن العالم)، إذ تمّ إحضار مولدات كهربائية إلى المواقع لتسهيل عملية الحفر الليلي، وبيع السجائر لمئات الحفّارين.[18] على ما يبدو، لم يكن لهذا الأمر أيّ وقع على سياسة الولايات المتحدة. مما لا شكّ فيه، لم يكن لوزارة الخارجية جنوداً لتُرسلهم، ولو أنها فكّرت في الأمر على نحو أكثر شمولية، لأخذت بعين الاهتمام آليات غير مباشرة أخرى لمعالجةٍ وباء النهب في الريف. ففي الحدود الدنيا، كان يمكن لها الارتباط بالمبادرة التي أعلن عنها الجنرال جون أبي زيد منذ ستة أيام لتشكيل مؤسستين أمنيتين جديدتين في العراق. كان من المفترض من "قوّة دفاعية شبه مليشياوية" قوامها ست كتائب، أكثر تسليحاً من الشرطة، العمل مع وحدات عسكرية أمريكية معيّنة، في حين ستتولى قوّة حراسة أمنية جديدة، وهي خدمة حماية المرافق العراقية، مواقع في الأبنية الحكومية والمواقع الأساسية، "لحماية البنية التحتية الاستراتيجية للعراق، والمباني الحكومية، والأملاك الثقافية والتربوية،" في الوقت الذي يُطلق فيه العنان للجنود الأمريكيين للقيام بمهمات أهم.[19]

ما احتاجه غيبسون تماماً الحراس الأمنيين. خطّ، لكن هذه المرّة إلى معرفته القديمة، رايان كروكر، الذي تمّ تعيينه مبعوثاً مؤقّتاً للحكومة الأفغانية الجديدة، طالباً نشر الحراس في مواقع العراق. لم يلبِّ ردّ أحد مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة حاجة غيبسون، غير أنه وصَّف مشروعاً تجريبياً لاستراتيجية ثلاثية الفروع يمكن أن تعمل بوصفها أنموذجاً لمساعي حماية المواقع. وبالتعاون مع وحدة المارينز المحلية في محافظة بابل، ومحافظها المؤقّت، كان، من الناحية الافتراضية، يتم تدريب قوة حراسة خاصة من 200 رجل تابعة لخدمة حماية المرافق؛ لحماية مواقع المحافظة الأثرية (بما في ذلك بابل). لكن اقتضت المبادرة أيضاً إقناع المحافظين المحليين بأن حماية الآثار تصبّ في مصلحتهم الاقتصادية، وناشدت القادة الأمريكيين تمويل

مشروعات إعادة الإعمار. وأضاف المسؤول أنه كان يتم تنفيذ أحد هذه المشروعات في متحف بابل بناءً على طلب السفير كروكر.



20. يعاين رئيس سلطة الائتلاف المؤقّتة، بوول بريمر، التاج الذهبي من موقع نمرود، في متحف العراق الوطني، 3 تموز، 2003. يعود الفضل في الحصول على الصورة إلى مروان نعماني/إي إف بي/صور متحف غِيتي.

أوحى انخراط كروكر لغيبسون أن المبادرة برمّتها مجرد خدعة علاقات عامة من المستبعد تكرارها في أيّ وقت قريب في نيبور، أو في أيّ موقع آخر لم يتعرّف عليه مشاهدو فوكس نيوز على الفور. ففي حوالي آب، تخلى عالم الآثار، تقريباً، عن الأمل في الحصول على مساعدة من سلطة الائتلاف المؤقتة، وقرَّر القيام بعمل مباشر. فاستخدمَ واثق هندو (Wathiq Hindo) (وهو رجل الأعمال الذي اشترى بندقية لحارس موقع قبل بداية الحرب، ويدير الآن شركة أمنية عراقية كبرى)؛ لمحاولة معالجة وبال النهب في نيبور. نقل الحراس

هناك عن استمرار النهب وتوسّعه، على الرغم من وجودهم على مساحة أكبر بكثير من ذي قبل أيضاً. أمّا بالنسبة إلى المواقع الأخرى في المحافظة، فتمّ نهب القسم الأعظم منها أيضاً على يد حشود من الناهبين يتصرفون بدون قصاص تماماً. وفي أيّار 2003، تمكّن أربعة حرّاس في موقع غيرسو (Gircu) القديم، وهو مقعد المَلِكات في مملكة لاغاش في حوالي 2400 قبل الميلاد، من طرد الناهبين بإطلاق النار من بنادقهم فوق رؤوسهم.[20] أما الآن، ونظراً إلى عدم التكافؤ وعدم سماح سلطة الائتلاف المؤقتة لهم بحمل السلاح، لم يكن بيد الحرّاس حيلة، طالما أنه تم أيضاً تجريد السلطات المحلية من السلاح، على نحو خاص. أبلَغَ غيبسون هندو الاستعانة بثلاثة حراس إضافيين على الأقل، وطَلَبَ ترخيصاً لهم بحمل السلاح من سلطة الائتلاف المؤقتة.

ناشد غيبسون العقيد كيسيل مباشرة من أجل هذا الامتياز، وهو قائد فرقة العمليات الخاصة التابعة لقيادة الشؤون المدنية 352 في الجيش الأمريكي. وأضاف عالم الآثار قائلاً: "في حال سُمِحَ للشيخ المحليّ، عابد فرحان، بتسليح عائلته الشخصية أيضاً، أعتقدُ أنه بإمكاننا وقف التدمير في نيبور." ثم تابع قائلاً: في حال استحالة هذا الأمر، هل يستطيع كيسيل تعيين فرقة عسكرية صغيرة لـ آفَق، وهي القرية الأقرب؟ وتأكّدَ غيبسون من استيعاب كيسيل أن الأمريكيين قاموا بالتنقيب عن نيبور منذ عام 1900، ولم تكن هنالك حفريات غير مشروعة في الموقع طوال تلك الفترة. ثمّ نوّه قائلاً: "من السخرية بمكان تعرّض الموقع للنهب بعد استيلاء القوات الأمريكية على البلد وحسب." ونظراً إلى أنّ نيبور كانت محروسة حراسة كافية لسنوات طوال، ورُقمها المسمارية مرغوبة للغاية من جامعي التحف، ظنّ غيبسون مرجّحاً أنه تمّ إرسال ناهبي نيبور بموجب أوامر وكلاء تجار الآثار. إن الوجود الأمريكي في بلدة آفَق طريقة مجدية للتخفيف من التجارة غير المشروعة، ليس صوناً لـ نيبور وحسب، بل لـ آيسين أيضاً، وهي عاصمة سلالة حاكمة طوال قرن من الزمن منذ أربعة آلاف عام تقريبا.

ما لم يكن واضحاً في هذه المناشدة هو تعليل اهتمام الجيش بانخفاض التجارة غير المشروعة بالآثار. يكمن سبب معقول، لم يصبح جلياً في صيف 2003 بعد، لكن يمكن استنتاجه، في أنّ الطرائق ذاتها، وفي بعض الحالات الموثَّقة، الأفراد أنفسهم، المعنية بتهريب الآثار مرتبطة بتهريب السلاح أيضاً. كان للإرهابيين باعٌ طويلٌ باستخدام النفائس المسروقة في تمويل عملياتهم، بما في ذلك سرقة الجيش الجمهوري الأيرلندي عام 1974 لمجموعة فنية كاملة قيمتها 32 مليون دولار، ونهب متاحف بيروت في الثمانينيات على يد الفصائل الإسلامية والمسيحية. بالتأكيد، البعض في الجيش، على الأقل، على عِلْم مسبق بما نقلته صحيفة دير شبيغل الألمانية في تموز 2005: أن محمداً عطا، زعيم عصابة أحداث 11 أيلول، قد تواصل مع بروفيسور في جامعة غوتينغن بألمانيا، واستفسر عن بيع تحف قال عطا أنه يمكنه تأمينها في أفغانستان. وعند سؤاله عن حاجته للمال، قال عطا، وفقاً للشائعات، أنه يريد شراء طائرة.[21] كما يمكن أن يكون الجيش مدركاً أن بعضاً من جماعات النهب عملت، في الحدود الدنيا، تحت سيطرة مقتدى الصّدر الجزئية، الذي تمكّن في السنة التالية من الأمر بإطلاق سراح الصحفية مايكا غارين بعد اختطافها في أثناء جمعها المزيد من المعلومات من أجل تقرير وثائقي عن نهب المواقع الأثرية.[22]

على الرغم من ذلك، لم يكن غيبسون على عِلْم بهذا الأمر في حينه، ولم يكن كيسيل، على الأرجح، على عِلْم بهذا الأمر أيضاً. على أيةٍ حال، لم يكن قائد الشؤون المدنية بالمزاج للرّد على نحو إيجابي على المناشدة نظراً إلى شعوره بالخجل من إخفاق الجيش في حماية المواقع منذ الغزو. فعلى حدّ معرفة غيبسون، لقي عدد من جنوده، الموكلين مكافحة نهب الآثار ومشكلة الاتجار، حتفهم مؤخّراً في بغداد. ليس مستغرباً، إذن، تجاهل كيسيل، في ردّه على غيبسون، للمناشدات من أجل قوات أمريكية. لكنّه أفاد بأن الجيش

يعمل على جعل مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها "مهيّأً، ومدرّباً، ومزوَّداً بمعدات اتصالات فضائية، وأسلحة، ومركبات،" مضيفاً "الترحيب بأيّ متبرِّعين مستعدين للمضيّ قُدُماً."

ونظراً إلى شعوره بالإحباط، طلب غيبسون المساعدة من مكتب مستشار البيت الأبيض للعلوم. كانت سلطة الائتلاف المؤقّتة تتحرك ببطء شديد في عملية وضع حراس في بعض المواقع الشهيرة لدرجة أنه في الفترة التي وصلوا فيها إلى هناك، لم يكن هنالك شيءٌ يحرسونه، فغضب عالم الآثار، وتمّ في الوقت نفسه رفض طلبه بالسماح بتمكين الحراس، الذين استعان بهم معهد الآثار، من حمل السلاح. منوّهاً دون دقة شديدة إلى عدم حديثه علانية عن النهب المستمر، تساءل غيبسون عن إمكانية قيام البيت الأبيض بتنبيه الوحدات العسكرية المعنية أن الإدارة مهتمّة بهذه القضية.

ومع نهاية آب، لم يتلق غيبسون أيّة مساعدة، حتى بعد أن دفعَ كروكر بمرفَقِه دفعة خفيفة في وزارة الخارجية، مُبْلِغاً إياه أنه قد تلقى رسالة الكترونية من جنديّ يصف آثاراً معروضة للبيع في قواعد عسكرية. ويكشف آخر لقاء لغيبسون مع الجيش عن سخطه المُطبق. ففي 11 أيلول، سمع من ستيفن هَنْتَر، وهو واحد من الجغرافيين العسكريين الذين عمل غيبسون معهم في أثناء التحضير للحرب. وبعث هنتر قائمة بالمعايير الأخلاقية المتعلقة باستعارات الآثار العراقية للمتحف على يد جامعي التحف. بعث غيبسون ردّاً مقتضباً، لم يتلق ردّاً عليه: "إن التدمير المستمر للمواقع في أرجاء جنوبيّ العراق كافّةً، وسرقة آلاف التحف أسبوعياً، ومع غياب أيّ مسعى ملموس من جانب السلطات الأمريكية، يجعل مسألة السلوك الأخلاقي من قِبَل المتاحف لا تشفي غليلاً. فوحدتك التابعة للبنتاغون قادرة على تبيان مكان الحفر غير المشروع وتوسّعه. ففي الحدود الدنيا، هل تقوم ببذل ذاك القَدْر؟"[23]

لم تستحوذ فكرة استخدام الصور الفضائية لمراقبة الحَفْر غير المشروع في المواقع الأثرية الرافدية على اهتمام وزارة الدفاع، على الرغم من إصرار غيبسون ماغواير، على الأقل ليس علانيةً. ففي حين يقوم البنتاغون فعلياً بتصوير بعض المواقع التي تُمكّنه على الأقل من الرّد على اتهامات محتملة بأن العمليات العسكرية تُلحق الضرر بها، لم يُشارك الوسط الأثري بأيّة صور. نتيجة لذلك، ليس هنالك طريقة يمكن فيها رصد الطمس المستمر للمعالم في أرجاء البلد على مرّ السنين منذ غزو عام 2003. يمكن لمعدل التدمير لإرث العراق الأثري أن يعمل بوصفه مؤشّراً على التقدّم (أو عدمه) في القطّاع الثقافي، تماماً كما يفعل إنتاج النفط لقطّاع الطاقة. وما أنْ ينضب النفط، سيُشكّل ماضي العراق الرافديّ الثروة الوطنية الأثمن، فمن المعقول الاهتمام بالمواقع الآن قبل أن تتعرض للسرقة برمّتها. لكن لم يُعَر أيّ اهتمام يُذكر، على الأقل منذ 2004، إلاّ أنّ الخرائط التي تستخدمها القوات الأمريكية لم تُميِّز أية مواقع أثرية.

مع ذلك، مع جمع التمويل على عجالة من الوَقْف الوطني للعلوم الإنسانية، ووزارة الخارجية، والمؤسسة الوطنية للعلوم، وجمعية الناشونال جيوغرافيك، ومتبرّعين غير حكوميين آخرين، دون البنتاغون، يتكوّن لدينا مشهداً جزئياً لما حدث منذ الغزو بفضل عمل عالمة الآثار إليزابيث ستوْن التي اشترت صور فضائية لسبعة آلاف كيلومتر مربع يُعرف بوجود مواقع عديدة فيها. ثم قامت بعدِّ الحُفَر في 1،837 موقع منفصل، مُقَارِنةً

صوراً تعود لفترة 2001-2002 مع صور أخرى ملتقطة في مواقع عام 2003، فكانت النتائج واعدة. لقد أشار مراقبون سابقون قاموا بالتحليق بالحوامة فوق محافظة ذي قار إلى وقوع نهب هائل فيها. حتّى الآن، يحدث نهب أشدّ في أقصى الجنوب من محافظة الديوانية الجنوبية. وكان الناهبون انتقائيين للغاية، مركزين على المواقع التي من المرجَّح أنها تحتوي على القطع المرغوبة من جامعي التحف، أي رُقم مسمارية وقطع نقدية بارثيّة، في حين بقيت المستوطنات القديمة ومواقع ما قبل الحقبة الإسلامية على حالها عموماً. كما اكتشفت ستون، على نحو مثير للدهشة، انخفاض وتيرة النهب في أوائل صيف 2003، وخَلُصَت إلى أنه "في حال تمّ إرساء الأمن، لانحسرت مشكلة النهب."[1]

وقدَّم مشروع ستون معطيات موضوعية قيِّمة ترفد التغطية التي قامت بها صحفيّتان مستقلتان ببسالة، جوان فاركاخ بيّالي (Joanne Farchakh Bajjaly) ومايكا غارين، بالإضافة إلى عالمة الآثار سوزان أوستهوف (إذ تم خطف الأخيرتين في أثناء محاولتهما توثيق مصير المواقع الأثرية). للأسف، ليس هنالك تمويل متصل بالموضوع لتكرار دراسة ستوْن الشّاقة سنوياً. فمجرد شراء صور تجارية يُكلِّف 300،000 دولار للمجموعة تقريباً، وفي حين لمّحت اليونيسكو إلى أنها ستتكفّل بتكاليف الشراء، لم تكن الأموال متيسِّرة. بالطبع، يستطيع الجيش تأمين الصور المطلوبة لقاء القليل، أو بلا كلفة، فإن لم تكن صوراً فضائية من وكالة الاستخبارات الدفاعية، فيمكن الحصول على صور غير محظورة بطريقة أيسر من وكالة الاستخبارات الجيو-فضائية الوطنية. لكن يحتاج الأمر لقيادة عليا ليصبح حيّز التنفيذ.

ناهيك عن العدد المحدد للمواقع المسروقة، مما لاشكّ فيه أن الخسائر هائلة. يُقدِّر عالم الآثار، جون مالكوم رَسِلْ، الذي عمل مستشاراً ثقافياً رفيع المستوى لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، عدد التحف المسروقة من الأرض بين عامي 2003 و 2005 لوحدهما بـ 400،000 إلى

600،000 تحفة، استناداً إلى الحصيلة الوسطية لكلّ موقع.[2] وهذا رقم مُذهلٌ، أي من ثلاثة إلى أربعة أضعاف عدد التحف التي تمّ جمعها من أعمال التنقيب التي قام بها متحف العراق الوطني منذ العشرينيات من القرن العشرين (170،000 تقريباً، رغم أن بعضاً منها لم يكن قطعاً مفردة بل مجموعات من شقف (من الفخار))، ومن ثلاثين إلى أربعين ضعفاً من 15،000 قطعة تقريباً تم التحقق أخيراً من سرقتها من المتحف.

وتمت إعادة حوالي ألفي قطعة أثرية صُودرت في الخارج إلى المتحف بين عامي 2003 و 2006، بما ذلك ثلاث عشرة من أربعين قطعة للعَرْض مسروقة من صالات العرض العامة.وتم استرجاع إحدى القطع الثلاث عشرة الثمينة من نيويورك، وتمت مصادرة واحدة أخرى في بيروت بعد أن رصدها عالم آثار إيطالي منخرط في التنقيب عنها. صادَف أن عالم الآثار كان يتابع عرضاً على شاشة الجزيرة عن مُزخرف داخلي لبناني عندما كشفت الكاميرا في أثناء حركتها في الشقة عن رأس حجري صغير للملك ساناتروق الأول العائد للقرن الأول قبل الميلاد. وتوضَّعت حترة على رفّ مَوقِد المُزَخْرِف.[3]

مع ذلك، لم تظهر الغالبية العظمى من قطع المتحف الوطني، إمّا لعدّها أمراً لا يمكن المساس به، أم لأنها سُرِقت بالنيابة ولا داعي لبيعها. فقد استغرق ظهور تمثال سومري صغير، مسروقٍ من متحف إقليمي في كركوك عام 1991، في متحف كريستي عقداً من الزمن، ومن المرجّح لتحف المتحف الأكثر شهرة أن تبقى في الخفاء، على الأقل، لفترة طويلة للغاية.[4]

على أية حال، يبقى هنالك طلب قوي من الأسواق على الآثار الرافدية على الرغم من العقوبات، إلى حدّ أنه في بلدٍ يتداعى يُعدّ النهب واحداً من الطرائق القليلة للثراء، كما يُبيِّن نهب التحف المتفشي من المواقع الأثرية.[5] يصف أحد التقارير مصلح أحذية أسبق استعان بثلاثة أصدقاء للمساعدة في الحفر في أوور، وهو مشروع أدرَّ

عليه ما يكفي لشراء بي إم دبليو جديدة بعد اكتشافه لتمثال صغير من الذهب لبقرة وعجول صغيرة بقيمة 50،000 دولار للوسيط. فكانت الحصيلة الاعتيادية أختام اسطوانية قيمتها 50 دولار في الموقع، و 700 دولار في الأردن، وآلاف الدولارات في السوق السوداء في أوروبا أو اليابان.[6] في الواقع، يبدو أن السوق السرّية مُشبَعَة، لدرجة أنه "يتم الاتجار بأعداد ضخمة من التحف علانية على الانترنت،"[7] وفقاً للباحث في الآثار غير المشروعة، نِيْل برودي (Neil Brodie)، والأسعار التي يتم طلبها مُتدنية بالمعايير التاريخية، وهذا ينمّ عن فائض في العرض من النهب في العراق، وفقاً لـ كارل هاينز كِنْد، وهو واحد من أربعة ضباط إنتربول وحسب في المقر الرئيس في ليون المكلّفين بالتعامل مع الاتجار العالمي بالفن غير المشروع برمّته.[8]

يمكن تخمين عدد التحف في التداول الفعلي وحسب، لكن لا بدّ أن يكون الحجم هائلاً في حال، على حدّ تعبير دوني جورج، " أُعِيدَت 17،000 قطعة تقريباً مسروقة من مواقع أثرية غير مُسَجَّلة،" دون أن يكون لها أثرٌ يُذكَر في أسعار القطع المتبقية في السوق.[9] وبالطبع، لم تبرز الآثار كافة سواسية، ممّا يجعل تحديد حجم السوق أمراً صعباً إلى حد ما بالمعايير النقدية. عموماً، يُقدِّر مجلس إدارة معهد أمريكا الأثري الحاكم العوائد التي يجنيها الناهبون من المتاجرة بالآثار المنهوبة بـ 10 إلى 20 مليون دولار سنوياً.[10] على أية حال، قد يكون هذا من الجانب المتدني، نظراً إلى أنه تمّ بيع تحفة رافدية وحيدة، وهي تمثال صغير للبوة من حجر جيريّ عمره 5،000 سنة، في 2007 لقاء 57.2 مليون دولار، وهو السعر الأعلى الذي سبقَ أن دُفِع لقاء منحوتة أو تحفة أثرية.

لكن ما يستعصي على الفهم هو كيفية وصول الآثار المنهوبة من المواقع الأثرية البعيدة إلى صالونات جامعي التحف الأثرياء، رغم وضوح أن الشبكة تشمل وسطاء يأتون إلى المواقع لشراء قطع مقابل 10

أو 20 دولار، وعند الضرورة، لحثّ الحفّارين الواهنين من خلال شراء قطعة وحيدة ببضعة مئات من الدولارات. ثم راحت التماثيل الصغيرة، والأختام الاسطوانية، والرُقم المسمارية، وقطع نقدية بارثيّة وساسانيّة بالآلاف، تشق طريقها إلى بازارات الآثار في قرى مثل الفجر والرفاعي، إذ يتلقّفها المهرّبون والتّجار.[11] ويتم تهريبها من هناك إلى الخارج. بالنسبة إلى العقيد ماثيو بوغدانوس، مع نهاية عام 2003، تمّت مصادرة ما يقارب 1،900 قطعة أثرية عراقية في بلدان مجاورة: 1،450 في الأردن، و360 في سورية، و38 في الكويت، و18 في السعودية. ونوّه بوغدانوس إلى أنه "لم تتم مصادرة آثار (أو بصورة أدقّ، أو الإقرار بمصادرتها) من قبل تركيا وإيران،" رغم وجود أدلّة كثيرة على قيام المهربين بنقل القطع نحو حدودهما.[12] ولم تتم إعادة أية قطع من الكويت، أو من الإمارات العربية المتحدة. فبالنسبة إلى خبير في المتحف البريطاني، جمّع أفراد من العائلة المالكة في هذين البلدين مجموعات خاصّة من آلاف التحف.[13]

سيتطلب قمع الاتجار غير المشروع داخل العراق ذاته ملاحقة الوسطاء والمهربين الذين تناولهم مفتش الآثار الإقليمي، عبد الأمير الحمداني، لكن هيهات أن يقوم الجيش الأمريكي بذلك لأنه يسمح بمبيعات الآثار غير المشروعة في قواعده. اكتشف الاحتياطي في سلاح المارينز، ماثيو بولاي (Matthew Boulay) هذا الأمر عندما كان مرابطاً في الديوانية، جنوب غرب بغداد، في صيف عام 2003. لم يكن بولاي عالم آثار وحسب، غير أنه أصبح في جولاته في بابل المجاورة التي أهداها علماء الآثار العراقيون العاطلون عن العمل إلى المارينز، حساساً للثروة الثقافية لبلاد الرافدين، وعَلِمَ بامتعاض العراقيين من قيام الغربيين بنقل مشروعٍ للآثار أيضاً. يتذكر الجنديّ قائلاً: "قرأ أحد علماء الآثار المسماريّة، وتحدّث عن قيام الألمان والإنكليز بالتفاوض على الحقوق، التي نقلت، من وجهة نظرهم،

الكثير من كنوزهم الوطنية خارج بلادهم على غير وجه حق."[14] كما عَلِمَ بولاي من عالم الآثار في بابل أن المواقع في أرجاء البلد غير آمنة.

صُعِقَ بولاي، عند عودته إلى قاعدته، من اكتشاف سوق للسلع المُستَعملَة سمحَ به قائد المعسكر، إذ يتم بيع المياه الغازية، والطعام السريع، وسجّادات صغيرة، وتُحف زهيدة الثمن، وموسيقا وأفلام غير أصلية. "كانت هنالك مقصورة صغيرة فيها أشخاص قاموا بعَرْض تحف كانوا يبيعونها مقابل 20، و40، و100 دولار للتحفة." ويتذكر بولاي، "كان الكثير من الناس في القاعدة يشترونها، على الرغم من الأوامر الدائمة التي تَعدُّ شراء الآثار، واقتنائها، أو جلبها (بما في ذلك الممنوعات الأخرى، وغنائم الحرب) غير مشروع. ونظراً إلى أنه لم يكن على يقين مما يمكن القيام به، لجأ جندي المارينز إلى الأونلاين في البداية، ثم بحث عن "التحف العراقية" عبر الغوغل، وحدّد مكان ماغواير غيبسون وبعث له رسالة الكترونية. كان غيبسون مذهولاً، ولم يكن مرتاحاً أبداً، كونه قام بزيارة القاعدة مسبّقاً وتحدّث مع ضباطٍ عدّةٍ عن الحاجة لتأمين المواقع في قطاعه. اقترح عالم الآثار الذهاب إلى قائد القاعدة مباشرةً، لكن كما أشار بولاي، "لا يُهادن العُرَفاء العُقَداء، ويتذمّرون." بدلاً من ذلك، ذهب إلى قائد فصيلته الذي نقل الهاجس، حسب التسلسل القيادي، إلى قائد السّرية. فماذا كان الرّد؟ تلقّى بولاي أمراً "بالتوقّف والكفّ" عن إرسال رسالة الكترونية حول هذا الأمر لأيّ شخص.

كانت وحدة بولاي، في هذه الفترة، تستعد للانتشار في الوطن. فقرر أن الطريقة الوحيدة لإثبات بيع الآثار للجنود علانيّةً في القاعدة هي أن يقوم بشراء بضعة قطع بنفسه وتهريبها في طريق العودة. فذهب بولاي إلى كشك سوق السلع المُستَعمَلَة، إذ كان لدى التاجر كتاب منضدة صغيرة واطئة مملوء بالاسطوانات والتحف الأخرى، وكان جنوداً آخرين يساومون على الأسعار:

اشتريتُ ثماني اسطوانات خلال عدة صفقات، تراوحت أسعارها، حَسَب المساومة، بين 20 و80 دولار. وألحَحْتُ في الطلب عن أيّ

شيء آخر أفضل يمكن عَرضه عليّ. كانت هنالك قطعة رَفَضَ التاجر بيعها، قائلاً إنها ثمينة جداً. تمّ حفظها في علبة سجائر فارغة في جيبه. قال إنه يعتزم إحضارها إلى الولايات المتحدة وبيعها.

ويردف بولاي قائلاً: "تمّ القيام بهذا الأمر علانيةً، وليس في زقاق مخفيّ." كان التاجر مسروراً باتخاذه وضْعَة باسمة مع صديقه والتّحف، وأعطى جندي المارينز إيصالاً أيضاً، وعنوان بائع مجوهرات في الديوانية.

وَضَّبَ بولاي القِطَعَ في صندوق مع متاعه الآخر وغلّفها بالجوارب لتهريبها إلى موطنه. فتّش المارينز في مكتب بريد القاعدة الطّرد بحضوره بصورة عابرة قبل السماح له بتغليفه بشريط لاصق، وإرساله لأهله. وما أنْ حطّ رحاله في نيويورك، أرسل بولاي رسالة الكترونية إلى غيبسون الذي عدّ إرسال التحف إلى شيكاغو بريدياً خطراً للغاية، وأوصى بعرضها على زينب بحراني، وهي عالمة آثار في جامعة كولومبيا. وسرعان ما أقرّت أنها أصيلة، وأرّختها، وقدّرت قيمتها بعدة آلاف من الدولارات لكلّ قطعة. إنّ ما يستوجب القيام به في هذه الفترة مسألة حرجة: لم يُرد بولاي النحي باللائمة على ضباط الصفّ الأدنى من سلاح المارينز، أو التعرّض للاتهام لخرقه القانون بمحاولة إفشاء السِّر. ونظراً إلى كون بحراني وسيطته، سلّم بولاي القطع أخيراً إلى الـ إف بي آي، الذي رتّب إعادتها إلى السلطات العراقية في احتفال بجامعة بينسلفانيا.

مما لاشكّ فيه أنَّ متاجرة قوات الائتلاف، المرابطة بالقرب من المواقع الأثرية، غير المشروع بالآثار مشكلة حقيقية. وإضافة لرواية بولاي، نعرف أنه إما تمّ تسليم القطع الخمسين تقريباً، أو تمت مصادرتها على يد الجنود البولنديين في بابل في عام 2003-2004 وحده.[15] لكنّ هذا الرقم يتلاشى أمام النهب الهائل للتحف على يد المدنيين من مواقع أثرية أخرى؛ فعلى الأقل، تفادت بابل بحدّ ذاتها هذا الأمر عموماً بفضل جهود البولنديين. وبفضل اتفاق أُبرِمَ بين وزارة

الثقافة البولندية ووزارتي الدفاع الوطني والشؤون الخارجية في بولندا، تم تطعيم الجيش في بابل إلى نهاية عام 2004 بعلماء آثار تابعين للتعاون المدني-العسكري البولندي، عندئذ ستُعهد المسؤولية عن موقع بابل إلى الشرطة الأثرية العراقية. فمع توافر 680،000 دولار من برنامج القائد للاستجابة الطارئة تقدمة من الجيش الأمريكي، حَمَت القوات البولندية بابل وأعادت إعمار البنية التحتية لمتحفها المنهوب.[16]

بلغت تكلفة العمل في بابل نصف مليون دولار، مع الإبقاء على 200،000 دولار تقريباً ليتم إنفاقها على جملة واسعة من المشروعات الهادفة إلى مساعدة شرطة العراق الأثرية في محافظة القادسية، وتمثّلت الخطوة التالية بتحرك فريق التعاون المدني-العسكري البولندي. وأشار السطع الجوي هناك في آذار 2005 إلى حفر غير مشروع مستمر وممنهج لم تستطع القوات الأمريكية الداخلة إلى العراق، ولا خدمة الآثار المحلية، منعه."[17] زوّد البولنديون العراقيين ببعض المعدات الأساسية: دروع واقية من الرصاص، وأجهزة كشف عن المعادن، وهواتف لاسلكية، وسيّارتين. كما عمل الفريق مع مجلس إدارة الآثار والتراث لدولة العراق لتحديد هوية ثمانية وعشرين موقعاً ذي قيمة عالية في محافظتين أُخريين، وزوّد الأسوار بأسلاك شائكة، ولوحات تحذيرية، ومَحَارِس، وتم تشييد أبراج مراقبة في بعض هذه المواقع.[18]

للأسف، وعلى الرغم من جهود البولنديين، ما زال الإبلاغ عن النهب قائماً في مسقط الرأس المفترض لإبراهيم (عليه السلام) في أوور، التي يمكن رؤية معالمها من القاعدة في بابل.[19] ففي حين أنه يمكن لتحديد موقع قيادة قوات الائتلاف فوق بابل بحدّ ذاتها مباشرةً، والتي وصفها جون كيرتيس التابع للمتحف البريطاني بأنها "بمثابة إنشاء معسكر حول الهرَم العظيم في مصر، أو حول ستونهنج (Stonehenge) في بريطانيا،" أن يمنع الناهبين من الانقضاض على آثارها، لقد ألحقت الأعمال الإنشائية غير المقيَّدة ضرراً بالغاً بالموقع. فالحصى التي تمّ

جلبها من أماكن أخرى ستُلَوِّث الودائع الأثرية، والفيول يتسرب من صهاريج التخزين إلى الطبقات السفليّة، وتكشف الخنادق التي تمّ حفرها عن مواد لم يتم التنقيب عنها (بما في ذلك مزهريّة كاملة)، وتمّ رصّ سور المعسكر بأكياس الرّمل وحاويات مملوءة بتراب غني بكسرات الخزف المُستَخرجة من الموقع.[20] فحوّلت الحاجة للتحقيق في الأضرار التي لحقت ببابل من العمليات الإنشائية الأمريكية ومراقبتها علماء الآثار البولنديين من تركيز اهتمام أكبر على مشكلة نهب المواقع.

لم يتجاهل الجيش الأمريكي كليّاً خراب المواقع الأثرية القائم من حوله. وأسهم بتمويل 350 حارساً لحماية 432 موقعاً في محافظة بابل (مع عدم وضوح حجم التمويل المتوافر لهذا الأمر)، وتمّ ندب حراس إلى نيبور أيضاً، وهو موقع معهد الاستشراق. كما تمّ إيلاء الاهتمام بموقع آخر (على خلاف المواقع كافة باستثناء موقع آخر من المواقع الخمسمئة المسجّلة في المحافظة التي يتوضّع فيها)، تل نوفر، قام علماء الآثار الأمريكيون بالتنقيب عنه لما يزيد عن مئة عام. وقامت القوات الإسبانية، المسؤولة عن المحافظة حتى نيسان 2004، بنصب سبعة كيلومترات من الأسلاك الشائكة حول الموقع؛ واعتباراً من آذار 2005، قام خمسة وعشرون شرطياً مرابطاً في مقرّ جديد بُنِيَ بالقرب من إقامة بعثة التنقيب الأمريكية بدورية خِفارة لتل نوفر على مدار الساعة، مُضافاً إليها تحليقات بالحوّامات فوق المواقع.[21] لم تتم حماية موقع نينوى الأسطوريّ الثالث المرتبط بعلماء الآثار الأمريكيين (وفي هذه الحالة، بـ جون مالكوم رَسِلْ، الذي عمل في سلطة الائتلاف المؤقتة حتى حزيران 2004 مستشاراً معاوناً رفيع المستوى لوزارة الثقافة العراقية)، بسخاءٍ كافٍ، غير أنه جمّع مشروعاً بقيمة 22،000 دولار بتمويل من برنامج القائد للاستجابة الطارئة. ومستعيناً بالمال، قام فريق للشؤون المدنية بالتنسيق مع مدير الآثار المحليّ واليونيسكو ببناء أَسقُفٍ، وتشييد سياجٍ مؤقتٍ، وإضافة حرّاسٍ أمنيين.

وبذلت سلطة الائتلاف المؤقتة جهداً فعلياً لإيجاد مشروع متكامل لحماية المواقع. ففي كانون الثاني من العام 2004، أعلن السفير الإيطالي ماريو بونديولي-أوسيو، وهو مستشار رفيع المستوى لوزير الثقافة، أن مشروعاً لحماية المواقع الأثرية سيدخل حيّز التنفيذ. مبتدئةً بمحافظة ذي قار، ستقوم الوحدة الإيطالية بتدريب حراس مواقع العراق الغوغائيين وتحويلهم إلى "قوّة أمنية قويّة" في التواصل اللاسلكي مع الشرطة المحلية ومع حقّ يخوِّل حمل السلاح وتوقيف المتهمين. وتعهّد المنسِّق الإقليمي للجنوب الأوسط التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة، وعنصر الخدمة الأجنبية، مايك غفولِر (Mike Gfoeller)، بمليون دولار كتمويل إضافي للمشروع لشراء مركبات، وأجهزة لاسلكية، ومواد أخرى؛ وأسهمت اليونيسكو بـ 90،000 دولار لمساعدة الإيطاليين بتغطية تكاليف التدريب. فما أن تُذلّل الصعوبات في ذي قار، يتعين توسيع المشروع ليشمل الإقليم العراقي برمّته، مستخدماً في النهاية مجموعة من ألفي رجل. وفي غضون شهور، كان المشروع في حال تخبّط عويصة، مع شكوى من مسؤول عراقي إلى اليونيسكو بشأن "عجز 1،200 حارس في الديوانية، وواسط، والناصرية، عن منع النهب [في قطّاعهم] بسبب غياب التعاون بين سلطة الائتلاف المؤقتة والحرّاس."[22] فمع انتقال السيادة إلى الحكومة العراقية بنهاية حزيران 2004، توقّف التمويل الأمريكي للحراس المدنيين، وسرعان ما تمّ تسريح الحرّاس.

وبعد خمسة سنوات طوال من النزاع، والأوضاع في المواقع مروّعة للغاية، وانتفاء احتمال وجود حكومة مركزية أقوى تفرض النظام في أيّ وقت في المستقبل المنظور، قد يعتقد المرء أن الجيش سيطوِّر مشروعات جديدة مُحْكَمة التركيز تهدف إلى صون بعض المواقع البعيدة من الناهبين. بالرغم من ذلك، لا يبدو هذا الأمر وشيك الحدوث. بدلاً من ذلك، تُنفِق وزارة الدفاع 200،000 دولار من برنامج تَركَتِها (وهو

برنامج غامض مُكرَّس عادة لمراقبة 25 مليون فدّان من الأراضي الأمريكية المُستَملَكة من وزارة الدفاع) لزيادة "الوعي الثقافي" بين العاملين المنتشرين. ونظراً إلى عمله بالمشاركة مع **الحفاظ على الآثار للجميع** (SAFE)، ومنظمة غير حكومية تشكلت في أعقاب نهب متحف العراق الوطني، قدَّمت مديرة الموارد الثقافية في وزارة الدفاع، الدكتورة لوري رَشْ (Laurie Rush)، 100،000 عبوة من ورق اللعب ليتمّ توزيعها على الجنود. وتحمل كل ورقة صوراً ومعلومات عن التحف والمواقع الرافديّة والأفغانيّة، بالإضافة إلى مواد تعليميّة أخرى لمساعدة الجنود على "التعرّف على المناطق الحسّاسة تاريخياً وحمايتها."[23] ففي حين أن دوافع المعنيين بهذا المسعى تستحق الثناء تماماً، يبدو أنّ تركيز المشروع في غير محلّه. وتُقرّ رَشْ أن "مبادرتنا معنية أكثر بالوعي وتعليم المستخدمين الأمريكيين ألاّ يلحقوا الأضرار بأنفسهم،" بدلاً من منع وقوع أضرار على يد الناهبين.[24]

ويكمن الأمر الأكثر تفاؤلاً في اهتمام رَشْ الجديد بتطوير شراكة بين وزارة الدفاع ومعهد أمريكا الأثري لإيجاد قدرة "مرجعية" لخبراء المادة العلمية الذين يمكن استشارتهم عندما تَعْتَرض المستخدمين الأمريكيين هواجس أثرية في الخارج.[25] بالرغم من ذلك، ليس واضحاً كيف سيتضافر هذا المسعى، أو إن كان سيتداخل على أرض الواقع، مع مسعى مواز جار العمل به الآن على يد الفرع الأمريكي من الدرع الأزرق حديث النشأة، وبدعم من المعهد الأمريكي لحماية الطبيعة. أسّس كورين فيغنر، وهو أمين متحف وعنصر شؤون مدنية أسبق مُنتدَبٌ إلى العراق، لجنة الدرع الأزرق الأمريكية لتوفير "التدريب لوحدات الشؤون المدنية [التابعة للجيش] على كيفية تقديم الإسعافات الأوليّة للأملاك الثقافية، وعلى كيفية التعرّف على ما هو فن والتعامل معه في حالة طارئة، وبَذْل أقصى ما يُمكن لاستقرار الوضع إلى حين الاستعانة بخبير. فمن المأمول مستقبلاً سهولة نشر خبراء التراث الثقافي في مناطق تتعرض فيها المواقع للخطر."[26]

ففي حين أنّ للدرع الأزرق تركيزاً ضيّقاً على الشؤون المدنية، أطلقَ معهد أمريكا الأثري برنامجاً من المحاضرات مُوجَّهة عموماً للجنود المنتظرين الانتشار في العراق أو أفغانستان. فعلى حدّ استدلال منظِّم البرنامج، سي بريان روز، وهو رئيس معهد أمريكا الأثري، "طالما أصبح الجنود الوكلاءَ الأمنيين الرئيسيين في كل من المواقع الأثرية والمتاحف، يبدو أنّ هذه المؤتمرات جوهرية للترويج لاستيعاب أكبر للتراث الثقافي في مناطق النزاع واحترامه." لم يكن الحصول على موافقة الجيش أمراً سهلاً "نظراً إلى غياب إطار تعاوني يمكن استخدامه،"[27] على حد تعبير روز. لكن تمكّن، بمساعدة من بوغدانوس، من الحصول على إذن من الجنرال جون أبي زيد، الرئيس الأسبق للقيادة الوسطى الأمريكية.

وللأسف لم يعالج تركيز معهد أمريكا الأثري، شأنه في ذلك شأن برنامجِ رَشْ في ورق اللعب، على الاستيعاب والاحترام مشكلة النهب مباشرة. فعلى الرغم من وصف رئيسة معهد أمريكا الأثري المنتهية ولايتها، جين بوولدوم، للمحاضرات على أنها، على الأقل، ركزت جزئياً على "كيفية حماية المواقع من الناهبين." لم تُشِر رسالة روز إلى أبي زيد إلى حماية المواقع، وانحصر هدفه، على ما يبدو، بمحاولة جعل الجنود "يجلّون الأرض وآثارها بنوع الاحترام ذاته الذي يكنّه علماء الآثار." فعدا عن المناشدة العامة للجنود للبقاء متيّقظين، لم تُقَدِّم المحادثات اقتراحات ملموسة عن أفضل السُّبُل لصون المواقع والمتاحف. ففي حين يُبَلِّغ روز عن رسائل الكترونية من جنود في العراق تؤرِّخ محاولاتهم إعاقة النهب، من الشكّ بمكان أن تكون هذه المحاولات مجدية بالقدر الذي كانت عليه لولا إسداء معهد أمريكا الأثري نُصُحه باحترام التراث الثقافي من خلال خطوات محدَّدة يَسهُل اتخاذها. يبدو أنّ هذا الأمر فرصة ضائعة.

على ما يبدو، من المرجّح أن يكون لمبادرة الدرع الأزرق العائدة لـ فيغنر وَقْعاً لأنها أكثر واقعيّة في توجّهها من مبادرتَي رَشْ ومعهد

أمريكا الأثري، وأكثر تركيزاً على مسألة ضاغطة معيّنة داخل الجيش، أي الشؤون المدنية. مع هذا، ينصبّ تركيز فيغنر أكثر علىٍ تقديم الإسعافات الأولية للتحف بدلاً من حمايتها. إن الإجراءات المُخففة التي تقلّل الأضرار ضرورية، لكنّها غير كافية. علاوة على ذلك، ينبغي على علماء الآثار والجيش اجتراح جملة من الإجراءات الوقائية الموصى بها التي يمكن إضافتها إلى الأوامر العملياتية المستقبلية ذات الصّلة كافة.

بالطبع، تقتضي الخطوات الواجب اتخاذها تفكيراً متأنياً، ليس عليٍ يد خبراء أو علماء آثار محافظين يعرفون كثيراً عن التحف، لكن قليلاً جداً عن كيفية منع الأفراد من اقتحام المباني، أو انتهاك حرمة مواقع بعيدة. بدلاً من ذلك، يُتوخى من الخبراء في حماية المواقع الآمنة إسداء النُّصُح، إذ قد يُطلَب منهم اقتراح تقنيات مبتكرة ورخيصة، لكنها مجدية نسبياً، في ردع الناهبين عن مبان حضرية مثل المتاحف، من ناحية، وعن مواقع بعيدة، من ناحية أخرًى.

هنالك عددٌ من هذه الاحتمالات يتعدّى الاحتمال الواضح المُتمثّل بمدِّ الأسلاك الشائكة. فاقترحت غيرترود بيل إحدى هذه الاحتمالات بإبلاغها عن موقع حفريات أثرية كانت تقوم بزيارته في بابل، إذ احتوت الطبقات العليا من المَعْلَم أكواماً من القُمامة: "عندما شقّ العمّال طريقهم عبرها للوصول إلى بوابة المَعبَد، كانت الرائحة الكريهة المترافقة مع حرّ الحفرة الخانق لا تُطاق لدرجة كان لابدَ من إيقاف العمل عدة أيام إلى حين هبوب نسيم جعل الاستمرار في العمل ممكناً."[28] إذن، لا يتعدّى الأمر نطاق الاحتمال أن تتخيّل برنامجاً ينثر المواقع بألغام باعثة للروائح الكريهة (وهو تكتيك استُخدِم لإبعاد المشرّدين عن الكنائس الخالية في بعض المدن الأمريكية). فلو كان الهدف تحديد هوية الناهبين، لتمّ تصميم ألغام أخرى ترشّ حبراً لا يُمْحَى، أو أصباغ مخفيّة، ممزوجة بطريقة لا تؤذي التحف التي يُزمَع منها حمايتها.

مع هذا، تمنع قوانين الحرب استخدام الألغام، وقد تجعل من هذا البرنامج حجّة لا يمكن الأخذ بها. وتمّ اقتراح خَيارات تكنولوجية أخرى لحماية المواقع البعيدة مثل نثر الطرُق المؤدية إلى المواقع بمسامير لثقب العجلات، أو أية أدوات أخرى لشلّ حركة المركبات. يمكنِ تزويد التحف بأجهزة لاقتفاء الأثر وزرعها في مواقع واعدة، مما يُمكِّن من اقتفاء أثر الطريق من الموقع إلى جامع التحف. كما يمكن استخدام مواد حشرية لاستقطاب أعداد كبيرة من العقارب والأفاعي إلى المواقع.[30] لكن من غير المرجَّح تأمّل أيّ من هذه الإجراءات في الدوائر العسكرية حاليّاً.

ووفقاً لما يُمكن تحديده، لن تَبْذُل منظمات دولية وغير حكومية أيّ مسعى مستدام لصون المواقع والمتاحف. وتلك هي الحال على الرغم من إرغام نهب تراث العراق الثقافي على نحوٍ افتراضي هذه المنظمات على مواجهة ما وصفه رئيس لجنة حماية الطبيعة في مجلس المتاحف الدولي بـ "عجزنا السياسي" عام 2003.[31] واستجابة لصرخة الضمير هذه، تمّ اتخاذ بعض الخطوات المؤقتة لمعالجة مشكلة النهب. تواصل مجلس المتاحف الدوليّ مع ممثلين عن القوات المسلّحة الأمريكية في العراق، في حين أسهمت اليونيسكو في مشروع تدريب الحرّاس الذي تديره الوحدة الإيطالية (الكارابينياري) المشؤومة، وعملت مع الانتربول بشأن العمليات في الدوحة، ودبي، وأماكن أخرى التي حصدت حوالي 190 تحفة في حوالي أيّار 2004.

عموماً، كما كانت الحال بعد نهب المتحف مباشرةً، لم تستمر المساعي الدولية وغير الحكومية بالتركيز على حماية المواقع، بل على ترميم متحف العراق الوطني وتدريب علماء الآثار العراقيين على الجرْد ورسم الخرائط. فمن بين الخبراء الست والثلاثين المدعوِّين إلى اجتماع في اليونيسكو حول التراث الثقافي العراقي المنعقد في آب 2003، لم يكن أحداً منهم من الجيش، والشرطة، والجمارك، أو مؤسسة لأمن

المواقع. وخصّصت ميزانية اليونيسكو المتوقعة لمشروعات القطّاع الثقافي في العراق عام 2004، 7.3 ملايين دولار، 300.000 دولار وحسب لإنفاقها على أمن المواقع الأثرية والمتاحف.[32]

عدا ذلك، لم تفعل اليونيسكو ومنظمات دولية أخرى إلاّ القليل، ربما لأن تدفق المساعدات الدولية المأمولة لم ير النور. فتم إحداث لجنة تنسيق دولية في أيلول من العام 2004 لتوزيع المكرُمة المتوقعة من مؤتمر مدريد الدولي للمانحين لإعادة إعمار العراق في الشهر التالي. افتتح رئيس البنك الدولي، جيمز ولفينسون (James Wolfensohn)، الاجتماع معرباً عن تفاؤله من وجهة نظر اليونيسكو، "أبدأُ بالثقافة. ... ينبغي الحفاظ على الثقافة وتمكينها."[33] لكنّ سيل التبرّعات المتوقّع لم يتحقق. وقدّم البنك الدولي بحدّ ذاته حوالي 60،000 دولار ليتمَكن صندوق التراث العالمي من إقامة ورشة عمل مدة عشرة أيام في البتراء الأردنية لمفتشي المواقع العراقية في حزيران 2004. وأقل ما يُقال في الأمر، كانت الاستجابة من دول أخرى مخيِّبة أيضاً.

إنّ تمويل المنظمات المهنية والأكاديمية غير الحكومية شحيح، إذ كانت الصورة في الولايات المتحدة مشابهة، وما هو متوافر من تمويل قد ذهب لبرامج تُركِّز على حماية الطبيعة وتدريب علماء الآثار على حساب حماية المواقع. ففي تشرين الأول من العام 2003، على سبيل المثال، منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 4 ملايين دولار إلى سَنِيْ ستوني بروك (SUNY Stony Brook)، سيُتخذ جزء منه في تطوير برنامج أكاديمي في علم الآثار لعلماء الآثار العراقيين. ففي السنة الأولى، رفعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدّعم عن برنامج لمدة ثلاث سنوات. لحسن الحظ، تدخّلت مؤسسة ميلون لتغطية تكاليف السنتين الباقيتين. لكن، أقل ما يمكن أن يُقال في الأمر، إنّ استثمار تمويل نادر لجلب علماء آثار من العراق إلى الولايات المتحدة لغرض التدريب موضوع مشكوك فيه، على ما يبدو. فمن المرجّح للعمل

مع الأمريكيين أن يعرّضهم لأخطار جسيمة عند عودتهم إلى العراق. في هذه الأثناء، إن المواقع التي يتعلّمون كيفية التنقيب عنها والحفاظ عليها بعناء شديد تتعرض للهلاك.

أوجدت مبادرة الحفاظ على تراثِ العراق الثقافي التابعة لمعهد غيتي للمحافظة على الطبيعة برنامجاً تدريبياً لعلماء الآثار العراقيين، شأنه شأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة ميلون. لكنّ مبادرة غيتي تضمّنت هِبَات لحماية المواقع أيضاً. مع هذا، منح البرنامج هِبَتَيْن بدءاً من كانون الأولِ 2006: مُنِحَت الأولى إلى كلية ماساتشوستس للفنون والتصميم مالاً لاستبدال السقف الواقي فوق قصرٍ سنحاريب في الموقع الأثري بنينوى، الذي تعرّض للنهب مجدّداً خلال حربٍ عام 2003، وتلقّت الجمعية الأمريكية للأبحاث في بغداد مالاً (عبر قناة صندوق المتاحف العالمي) للإسهام في نشر حراس في مواقع أثرية عديدة سبق أن تعرّضت للنهب.[34]

يكمن هدف غيتي المُعلَن في "تطوير أدوات وإمكانيات مِهْنيَّة طويلة الأمد لدعم دور مجلس إدارة الآثار والتراث لدولة العراق في رعاية مواقع العراق الأثرية والعمرانية."[35] بالتأكيد، يُعدّ هذا الأمر هدفاً استراتيجياً بارعاً. لكنّ الرعاية، في المُناخ غير القانوني في عراق ما بعد الحرب، تعني ما يتعدى المحافظة على الطبيعة وإدارة المواقع. فتكريس الأموال لتدريب علماء الآثار في هذه الاختصاصات لا تعني شيئاً عند افتقار مجلس إدارة الآثار والتراث لدولة العراق الموارد لصون المواقع التي من المفترض أن يقوم علماء الآثار بإدارتها.

هذا لا يعني أنّ العراقيين لم يحاولوا معالجة المشكلة. عمل دوني جورج، الذي عُيِّن مديراً للمتاحف في عام 2004، مع زميلٍ لإقناع أول حكومة عراقية منتخبة تقديم 4،3 مليون دولار سنويا من أجل برنامج لإحداث قوة شرطة آثار مسلّحة ومتخصِّصة، وخدمة حماية المرافق، أُسوَةً بالخدمات المقدَّمة لمنشآت السكك الحديدية

والنفط. استغرق تفعيل هذا البرنامج مدة أطول بكثير مما كان متوقعاً مع التمويل الإضافي من المجتمع الدولي أو متبرعين خاصّين (وبقدر ما يمكن تحديده، لقد قدّمت مؤسسة كار (Carr) تمويلاً للحراس المدنيين)، لكن في صيف 2004، تمركزت قوّة مؤلّفة من ألف وأربعمئة عنصراً في المكان المناسب أخيراً، ويحصل كلّ منهم على 200 دولار تقريباً شهرياً. بالرغم من ذلك، تمّ تسليح ربع الحرّاس، وبقي العدد الصغير من مخصصات مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها المتوافرة للقيام بدوريات خِفَارة للمواقع خامداً عموماً لأنه منذ عام 2006 لم تر الحكومة جدوى من تزويد خدمة حماية المرافق بالبنزين.[36]

على أية حال، إن العدد الإجمالي للشرطة الأثرية منخفض للغاية لتغطية المناطق التي يُفتَرَض منها خَفرها. ففي القادسية، على سبيل المثال، يُتَوقَّع من 4 ضباطٍ و93 حارساً خِفَارة 350 موقعاً (من 500 موقع مُسَجَّل).[37] كما لا يُتَوَخَّى المزيد من المساعدة من قوات عراقية، أو أمنية أخرى؛ فكما نقلت مايكا غارين عام 2004 (وليس هنالك سبب يدعو للاعتقاد بأن الأمور قد تحسّنت منذ ذلك الحين)، خشيت الشرطة المحليّة من أعمال انتقامية من قبائل الناهبين، وزعم الحرس الوطني العراقي افتقاره للسلاح، وأصرَّت الوحدة الإيطالية أنها في مهمة إنسانية وحسب، وعدّت الحكومة العراقية المشكلة بوصفها مشكلةً لقوات الائتلاف، وعدّها الأمريكيون مسؤولية العراقيين.[38]

وثمة مسألة عوّيصة في جمع الدعم الدولي تكمن في القلق من ضياع جلّ ما يُمكن منحه بسبب الفساد المستشري. قد يفسِّر هذا الأمر سببٍ عدم إسهام الولايات المتحدة في هذا المسعى بالمال، بل تبرّعت بدلاً من ذلك، كما فعلت اليابان، ببعض المركبات رُباعيّة الدَّفع العاملة من خلال اليونيسكو. إذا كان الهدف من وراء تقديم المعدات، لا المال، منعٍ الخسائر الناجمة عن الفساد فعلاً، فلم يفلح. يتذكَّر جورج قائلاً: "إنَّ ما حصلنا عليه،"

كان خمس عشرة سيارة رباعيَّة الدَّفع، وصلت إلى المطار، واختفت خمس منها. حصلنا على عَشرٍ منها فقط. ثم بدأنا العمل مع اليونيسكو. وتم التبرُّع مُجَدَّداً من خَلال اليونيسكو وبالمال القادم من اليابان، بأربع وخمسين سيارة، غير أنّ ثمانٍ من الأربع والخمسين اختفت على الطريق بين عمَّان وبغداد أيضاً.

على أية حال، وفي حوالي عام 2006، كانت الرشوة من أقل مشكلات مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها. ففي انتخابات كانون الأول 2005 التي نَصَّبت حكومة يُسيطر عليها الشيعة، أبلى حزب رجل الدين الشيعي المتشدد مقتدى الصّدر بلاءً حسناً. وتمثّلت إحدى غنائمها الانتخابية بالسيطرة على وزارة السياحة والآثار. فكما اقتضى الاسم ضمناً، تحكّمت هذه الوزارة الآن بمجلس إدارة آثار الدولة وتراثها، الذي كان سابقاً تحت جناح وزارة الثقافة. فحتّى قبل الانتقال الرسميّ للسلطة إلى مُعَيَّني الصدر، لقد سمحت الحكومة لمناصري الصدر بمراقبة أنشطة دوني جورجٍ، بوصفه مديراً للمتاحف، وضبطها. يتذكّر جورج قائلاً: "تدخَّلوا بكلِّ شيء، وغيّروا الأمور دون عِلمنا. وشجَّعوا موظفي القسمِ على الذهاب إلى الوزارة مباشرةً بدلاً من العودة إلينا، وأبعدوا أناساً لا علاقة لهم بالحزب، وعيّنوا أناساً غير مؤهَّلين. إنّه أسوأ مما كان في عهد صدّام."[39] ناهيك عن تزعّم آثار العراق، سمحَ مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها لجهات حكوميّة أخرى للإفادة من نهبها. اقترحت إحدى الخطط برعاية حكومية بيع أراضٍ متاخمة لمواقعٍ سومرية لإقامة ما يُدعى بـ "معمل لصناعة الطوب" سيشكّل فعلياً واجهة للتنقيب عن الطوب القديم وبيعه من المواقع. وعندما رفض مدير آثار إقليمي مباركة الخطّة، أتُّهم بالفساد وزُجَّ به في السجن لمدة ثلاثة أشهر.

فكان أمراً سيئاً بما فيه الكفاية أن يجد الخبراء من الموظفين أنفسهم بلا دعم من وزاراتهم عينها، وإخضاعهم أو تطهيرهم على يد مرتزقة حزبيين غير مؤهَّلين مثل طبيب الأسنان المُعيَّن لرئاسة وزارة

السياحة والآثار لأنه قريب الصَّدر من خلال الزواج. وما يُنذر بالشَّر أكثر هو الانتقال نحو موقف متشدد من الآثار الذي لاقى رواجاً مع تولِّي وزارة السياحة والآثار زمام الأمور. قد يعتقد المرء أنه لم تعد السياحة، شأنها شأن الآثار، مرتبطة بالدين، لكنها تعني في سياحة العراق رحلات حجّ دينية. وكانت إدارة العدد الهائل من الزوار للعتبات المقدّسة (والانتفاع منها) الشغل الرئيس لوزارة الصّدر. فكما أشار الصحفي الصميدع سينانياقي، "تقوم الوزارة بالتركيز على المواقع والتحف الإسلامية، وتغضّ الطَّرف عن المواقع ماقبل الإسلامية."[40]

وفي حال قام أتباع الصَّدر بغض الطّرف عن بلاد الرافدين بصورة رسميّة، غير أنهم مالوا إلى النظر إليها بعين الحسود بصورة غير رسميّة. ففي أيّار من العِام 2004، هاج وماج أتباع الصّدر في الناصريّة عبر المدينة، محطمين منحوتات من وحي سومريّ، وعلى وجه الخصوص تلك العائدة لنسوة بأرجل مكشوفة.[41] ثمّ حرقوا ونهبوا المتاحف في الناصريّة، مُبَلِّغين حرّاس المتحف تحذير مفتش الآثار أنّهم "سنفعل بآثارك ما فعله الطالبان تماماً."[42]

مما لاشك فيه أن التحف ما قبل الإسلامية بالنسبة إلى المسلمين الأتقياء، سواء شيعة أم سُنّة، "أوثان" (مثل ملاحظة مرفقة مع تمثالين ما قبل إسلاميين تمّت إعادتهما إلى المتحف الوطني موصِّفة إيّاهما). مع هذا، إنّ تحطيم الأصنام نادر للغاية بين الأصوليين أيضاً، وهو أكثر نُدرة عند الاعتقاد بأفضلية استخدام الآثار لغرض نافع أيضاً. بالنسبة إلى دوني جورج، تم إبلاغ المتعبدين في معقل الصّدر في النجف أنّ نهب التحف أخلاقي طالما أن المال سيذهب لبناء المساجد، أو شراء السلاح. وبمنحهم مثل هذا التشجيع، ليس مستغرباً أبداً أنه في تشرين الأول 2005 اعتقلت القوات المتعددة الجنسيات العاملة مع الشرطة في الناصريّة رجلين لِقيامهما بأعمال إرهابية، إذ كان بحوزتهما سبع تحف سومرية. فكما ينوِّه العقيد بوغدانوس، "عند

اقتفاء أثر الإرهابيين، نعثر على الآثار الآن." وتنطبق هذه الحالة على السّنة بقدر انطباقها على المتمرّدين الشيعة. وكشف بوغدانوس عن صيد سلسلة من المداهمات في حزيران 2005 في شمال غرب العراق "لخمسة إرهابيين في مخابئ تحت الأرض مملوءة بالأسلحة الآلية، وأكوام كبيرة من الذخائر، وبذّات سوداء، وأقنعة تزلّج، ونظّارات للرؤية الليلية، و30 زهريّة، وأختام اسطوانية وتماثيل صغيرة تمّت سرقتها من متحف العراق."[43]

قد يعتقد المرء أنّ ظهور أدلّة تربط الآثار المسروقة بالإرهاب سيكون كافياً لإقناع الجيش الأمريكي للقيام بعمل قويّ أخيراً ضد الشبكات التي تغذّي التجارة الدولية غير المشروعة بالتحف الرافدية. لكن كانت الولايات المتحدة على دراية تامة أن الإرهابيين وتجّار الآثار يعملون في الدوائر ذاتها. فكما نوّه مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، روبرت مولَرْ، في خطاب له في تشرين الثاني من العام 2004، لقد توصّلت خدمة الاستخبارات الجنائية الوطنية البريطانية سلفاً في العام 2003 إلى "وجود صلةٍ بين إزالة القطع الثقافية ونقلها وتمويل الإرهاب."[44] بالرغم من ذلك، وبعد ثلاث سنوات من خطاب مولَرْ، ليس هنالك إشارة، عدا الاعتقال الوحيد الذي استشهد به بوغدانوس، إلى متابعةٍ لهذه الصِّلة.

بالطبع، إن فرصة أية مشروعات تعاونية بين الجيش الأمريكي ومجلس إدارة الآثار والتراث لدولة العراق لمتابعة جرائم الآثار المتصلة بالإرهاب معدومة الآن. لقد تعكّر صفو العلاقات بسبب ردة الفعل العنيفة على إقامة قواعد عسكرية فوق مواقع ذات أهمية تاريخية، من ناحية، ولأن وزارة السياحة والآثار يد الصّدريين، من ناحية أخرى. وبحوالي ربيع عام 2007، أصبح مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها مناوئاً لأمريكا بصورة عنيفة لدرجة استنكر فيها المدير زيارة وديّة قامت بها القوات الأمريكية إلى مكاتب قسم الآثار (المتاخم للمتحف)، هدَفَ الأمريكيون منها الإشارة إلى التزامهم بحماية المبنى، استنكرها بوصفها انتهاكاً لتراث العراق القديم.[45]

مع ذلك، لم يكن الأمريكيون وراء تهديد مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها، والتراث الذي عُهدَ إليهم حمايته. إنّ التهديد الحقيقي ناجم عن عراقيين آخرين. ففي أيّار من العام 2007، على سبيل المثال، استولى فصيلٌ سياسيّ على متحف البصرة واتخذه رهينة، والذي تعرَّض للنهبِ في أثناء اجتياح عام 1991 (وشانه شأن متحف الموصل) وبقي مُحتَلاً منذ ربيع عام 2003 على يد أُسَر من المُحتَلِّين من دون وجه حق. ومقارنةً بما حصل في سامراء بعد ثلاثَة أشهر، كانت واقعة الموصل سلميّة. وفي مشهدٍ موحٍ على نحو موحش ببغداد في نيسان عام 2003، اعتدى رجال مسلَّحونَ على مبنىً مجلسً إدارة آثار الدولة وتراثها في سامراء، وسرقوا، وفقاً للشائعات، كلّ ما يمكن سرقته، بما في ذلك سيارات، وأثاث، والمعدّات الأثرية كافة.[46] وبعد ذلك بقليل، تمّ اغتيال ممثّل مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها في البصرة.[47]

إنّ ما يُنذر بالشر أكثر بروز ظاهرة جديدة عام 2007 تتعلق باستهداف العتبات الإسلامية على يد جماعات صَدْريَّة متشددة معترضة على المزارات كافّة. فشكَّل تفجير القاعدة للقبّة الذهبية في سامراء في شباط من عام 2007 أنموذجاً في ترويج هذه النزعة؛ وفي حوالي حزيران 2007، تعرَّضَ، في الحدّ الأدنى، ثمانية عشر موقعاً مقدّساً للاعتداء.

وهرب دوني جورج، الذي ترقّى عبر السنين ومنذ الاجتياح ليصبح مديراً لمتحف العراق الوطني، ورئيساً لمجلس إدارة آثار الدولة وتراثها، من البلد بصحبة عائلته في آب 2006، بعد تلقّي نجله تهديداً بالموت عبر رسالة تتهم والده بالتعاون مع عناصرٍ أجنبية، مُرفَقَةً برصاصةٍ في المظروف.[48] سبق لعالم الآثار أن قدّم طلباً للتقاعد، بعد أن تمّ إبلاغه رسمياً بضرورة الرحيل بموجب أوامر حزب الصَّدر لأنه مسيحيٌّ، وليس مسلماً شيعيّاً.

أمّا بالنسبة إلى متحف العراق الوطني، فبقي، مع أفول عام 2007، محاصراً في واحدٍ من أخطر أحياء بغداد. وسقط صاروخ كاتيوشا في حديقة المتحف في عام 2005. قد يكون هذا الأمر مجرد صدفة، ومع ذلك كان

أمراً مُرعباً. لكن لا لَبْس في نوايا العنف الذي وقع في ربيع عام 2007، عندما خَطَف رجال مسلحون، يرتَدُون زيّاً رسميّاً وبسيارات رسمية، خمسين شخصاً من الشارع خارج المتحف. وخشي جورج من قيام الرجال أنفسهم في آخر الأمر باقتحام المتحف ذاته، أو من احتمال انهيار النظام المدني مُجَدّداً. ففي حادثة لم يُقَم لها وزناً كثيراً في تشرين الأول 2003، كاد المتحف أن يتعرَّض للاختراق على يد مئات من الجنود السابقين المشاغبين الذين أشبعوا رغائبهم أخيراً برَشْق سيارات الموظفين بالحجارة قبل الذهاب لنهب معهد الموسيقا والرّقص المجاور.[49] وباتخاذهم التدابير الممكنة كافة لمنع إعادةٍ لنهب المتحف بعد هذه النجاة بأعجوبة، نَقَلَ جورج وموظفوه الآثار من غرف التسجيل والمخابر إلى المستودع، ثمّ قاموا بلَحْم الأبواب المؤدية إليه كافة. ولإحقاق الحقّ، قاموا بِسَدّ مدخل المتحف بإحكام من خلال بناء جدار إضافي من الإسمنت والطوب سماكته نصف متر، مستكملاً هذا الأمر برمّته سياجاً ارتفاعه ثلاثة أمتار، تُغَطّيه نِصَال حادّة، تمّ تشييده قبل عدة سنوات.[50]

واستشهد وزير الخارجية، كولين باول، في صيف 2002، بما أسماه سرّاً، "قاعدة البناء الفخّاري: حطّمهُ، وتَمَلَّكهُ،"[51] محذّراً الرئيس أن الولايات المتحدة ستخضع للمساءلة عن الأضرار التي ستَلحَق بالعراق في حال اجتياح الولايات المتحدة للبلد. بالنسبة إلى باول، إن الاحتلال الطويل مطلوب لترميم البلد المُدَمَّر. لكن في أرض تُعَدُّ حَرْفِيّاً بناءً فخّارياً هائلاً بحدّ ذاتها، احتوت مواقعها ومتاحفها على بعض من أقدم الأواني الفخارية التي عرفتها البشرية وأجملها صنعَةً، يمكن قَراءة قاعدة "حطمهُ، وتَمَلّكهُ" بمفارقة مريرة. فبعد مضي خمس سنوات على الاحتلال، يبقى باب المبنى الذي طرقه الأمريكيون مفتوحاً على مصراعيه، مع تشظّي تراث العراق الثقافي يوماً بعد يوم، وموقعاً بعد موقع. فالقول بأن الخسارة ليست للعراقيين وحسب، بل لنا جميعاً، لأنّ تَركَة العراق الثقافية، بمعنىً من المعاني، هي تَركَة للبشرية أيضاً، نشتركَ فيها بالمُلكية جميعنا، مما يجعلُ المفارقة أكثَر مرارة.

خاتمة

يبدو مستقبل ماضي العراق كئيباً بالفعل بدءاً من ربيع عام 2007. لقد تمّ اختزال المتحف من مستودع للآثار إلى سجن لها، مع غياب أيّ احتمال بإعادة افتتاحه في القادمات من السنين. ولقد حصد وضعُ برنامج جديد حيّز التنفيذ، يُقدِّم جوائز لإعادة القِطع المفقودة، عدة آلاف من القِطع، غير أن تكاليف دِفع الفدية أثقلت كاهل ميزانية المتحف، تاركة إياه دون أموال تمكنه من التصرّف لاستعادة التحف التي تظهر في مزادات أجنبية.[1] أمّا في المواقع، فكانت الآفاق المستقبلية أكثر فظاعة، إذ سيتعرّض معظمها للتخريب في غضون العَقد القادم، باستثناء بعض الجهد ممن يملكون المال اللازم لوقف النهب.

لم يُظهر أيّ من الجيش الأمريكي، وحكومة العراق ذاتها، ومنظمات التراث الثقافي الدولية، والمؤسسات، وجامعو الآثار إشارة كبيرة إلى رغبتهم بتكريس الموارد المطلوبة لمساعدة العراق على إنقاذ ما تبقّى من تراثه الأثري قبل انهياره على نحو كلي، واختفاء بقاياه المختلطة في المستودعات، وصالات عرض التجّار، وصالونات الأثرياء. ولجأ المتحف مع نهاية عام 2007 إلى أحمد الشلبي، الزعيم الأسبق المنفي الذي لعب دوراً رئيساً في إقناع الولايات المتحدة بإمكانية خلع صدام من دون الاكتراث بالعواقب، طلباً للمساعدة.

يُعَدُّ الشلبي، إذا سلّمنا جدلاً، بتضليله مسؤولي الإدارة إلى الاعتقاد أنه سيتم الترحيب بنا بالأزهار بدلاً من حشود من الناهبين، واحداً من أكثر المسؤولين عمّا حلّ بمتحف العراق الوطني. ونظراً إلى

قيامه بتخريب المتحف عام 2003، تمكّن الشلبي بعد أربع سنوات من استخدام المتحف لتنظيمٍ فعالية إعلامية زوَّد فيها مدير المتحف بأربعمئة تحفة مفقودة تقريباً، إذ تمّ نقل الخبر دون تعليق أنه "قام بتأمينها من خلال صديق."[2]

ومع ذهاب هذا الكتاب إلى المطبعة، أعلنت إدارة بوش أخيراً عن مبادرة جديدة لمساعدة العراق في الحفاظ على تِراثه الثقافي وصونه، يُمثِّلها مشروع تراث العراق الثقافي. للأسف، يُرَكِز برنامج ميزانيته 13 مليون دولار على التطوير المهني وحسب للقيِّمين وخبراء المتحف الآخرين دون تقديم أيّ تمويل لتحسين أمن المواقِع. تنقل مصادر موثوقة ومجهولة الهوية عن رفض وزارة الخارجية مقترحات عديدة من أجل برامج أمريكية–عراقية مشتركة لضبط أمن المواقع. من الناحية الافتراضية، لا حاجة للمساعدة لهذه الحيثية لأنّ "المكاسب الأمنية الأخيرة والاستقرار المتزايد هيّأ المُناخ المناسب لمسعى أكثر حيوية للترويجِ لتاريخ العراق الثقافي،"[3] على حدّ تعبير لِورا بوش في ملاحظاتها المعلِنَة عن المشروع. فلعبة الحديث الآن، لكلٍ من الولايات المتحدة والحكومة العراقية، أنّه تمت استعادة النظٍام، وأنّ العراقيين قادرون على إدارة شؤونهم الذاتية على نحوٍ كلي، ويسعى الأمريكيون لتخفيف أثر حضورهم في البلد.

فانطلاقاً من ذاك الهدف، ليس مستغرباً أبداً ظهور موجة من القصص في الصحافة بدءاً من تموز عام 2008 توحي أنّ نهب ما بعد الاجتياح إمًا لم يَعُد مشكلة ("يروي أفضل علماء آثار العراق نهاية نهب المتاحف؛" "ومواقع التراث الثقافي آمنة، على حدّ تعبير مفتّش مجلس إدارة آثار الدولة، قيس رشيد")، أو أنّ نهب المواقع لم يكن مشكلة أبداً بادئ ذي بدء (وكذلك الأمر بالنسبة إلى "المواقع المنهوبة").[4] لقد حثَّ فريق المتحف البريطاني الذي سُمِحَ له بزيارة ثمانية مواقع رئيسة في جنوبي العراق، عن غير قصد، على حملة

العلاقات العامة ولم يجد دليلاً يُذكر على نهب ما بعد 2003. عموماً، كان عدم الإبلاغ سبباً وراء هذه الحالة السعيدة على نحو مثير للدهشة. كانت المواقع الثمانية هذه إمّا على مقربة من قواعد الائتلاف (وفي إحدى الحالات ضِمْنَها)، وتحت سيطرة طويلة الأمد للمشيخات المحلية المُمَوَّلة للقيام بحراستها، أو أنها تلقّت حماية خاصّة بعد قيام وسائل الإعلام بتقديم تقرير عن نهبها عام 2003، على النقيض من غالبية العشرة الآلاف موقع الأخرى في العراق تقريباً.[5]

ستبقى حقيقة حجم النهب الحاصل في مواقع العراق ضبابيةً ما لم يبدأ الجيش بالاشتراك بالتصوير الفضائي أو الجوّي. لكن في حال ارتباط معدلات النهب بالمكاسب الأمنية والاستقرار المتزايد، حينئذٍ ثمة ما يدعو للقلق، نظراً إلى انخفاض معدلات الضحايا المدنية في صيف 2008 إلى المستويات التي شُوهدت في عام 2004، وهو العام الذي شَهِدَ، على حدّ عِلْمنا، نهباً كثيراً للمواقع.

في غضون ذلك، تستمر إدارة بوش في التوعّد باستعمال قوّتها ضد بلدين متاخمين آخرين غنيَّيْن بالآثار، وهما سورية وإيران.[6] من الواضح أنّ سيناريوهات مقارعة الخطوب التي يتمّ تصنيعها بحرفنة في البنتاغون ستختلف عن تلك التي تمّ إعدادها للعراق في 2002-2003، لكن بغض النظر عن السيناريو، سيكون التراث الأثري في خطر مُجَدَّداً. ففي حين أعلنت بريطانيا أنها ستُصادِق على اتفاقية لاهايٍ عام 1954 لحماية الأملاك الثقافية في حال النزاع المسلّح، وذلك استناداً لفهم جديدٍ للخطر المُحدق بسمعة بريطانيا في حال أصبح جيشها "منخرطاً في احتلال أرض محفوف بخطر بالغ بإلحاق أضرار بالأملاك الثقافية في تلك الأرض ونَقلها بصورةٍ غير مشروعة،" لم تتخذ الولايات المتحدة أية خطوات مشابهة اعتباراً من آب 2008.[7]

ليس واضحاً بتاتاً قيام مخطّطي الحروب بالتعديلات البنيوية الضرورية لإبقاء حماية التراث الثقافي بمنأى عن أن يطويها النسيان

مُجَدَّداً. تمّ اتخاذ بعض الخطوات البسيطة لتفادي تسريب معلومات ضمن المكاتب والوكالات. فطوّرت وزارة الدفاع في بريطانيا العظمى سلسلة جديدة من ترتيبات الربط الشبكي مع وزارات أخرى، بما في ذلك وزارة الثقافة، والإعلام، والرياضة. أصبح المستخدمون المدنيون التابعون لوزارة الثقافة، والإعلام، والرياضة مدعُوِّين إلى اجتماعات تخطيط وزارة الدفاع رفيعة المستوى ذات الصّلة، وهو أمرٌ لم يحصل أبداً قبل عام 2003. ويعلّق أحد مسؤولي وزارة الثقافة، والإعلام، والرياضة، مُفضّلاً عدم الكشف عن اسمه، "شَعَرْنا أنّ الحرب عرّتنا لأنّنا لم نكن فاعلين فيها إطلاقاً، ولا علاقة لنا بالتخطيط لها. فمع بداية هذا العام [2005]، كان هنالك مزيدٌ من التواصل قائماً."

على ما يبدو، تمّ القيام ببعض التحسينات الطفيفة في مشاركة المعلومات ضمن الجيش الأمريكي أيضاً. يُصرّ المقدم مايكل دي ميْبيلْز (Michel D. Maples)، وهو مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية، على "تطبيق وكالة الاستخبارات الدفاعية دروساً استقتها من عملية الحرية العراقية، وتتابع العمل عن كثب مع الوسط الاستخباراتي الوطني، والمخططين العسكريين، وصنّاع السياسات لصون المواقع الثقافية المعروفة كافة." وينوِّه ميْبيلْز إلى أنّ معلومات رصد وكالة الاستخبارات الدفاعية "تدعم مروحة كاملة من مستلزمات التخطيط بدءاً من العمليات العسكرية الرئيسة وانتهاءً بعمليات الاستقرار."[8] مع ذلك، ليس هنالك طريقة لمعرفة إن كانت مستلزمات التخطيط هذه تتعدّى تفادي إلحاق الأضرار بالمواقع بغية صونها من النهب وحمايتها فعلياً.

مع ذلك، يتعين تلقُّف بعض الأمل، قُبيل ذهاب هذا الكتاب إلى المطبعة وحسب، من الدليل الميداني المعدّل لعمليات الاستقرار الصّادر عن الجيش بأن صون المواقع قد يكون على شاشة رادار الجيش. فمن بين "مهام الاستقرار الأساسية،" التي حدّدها الدليل،

لزوم قيام القوات "بحماية دور العبادة والمواقع الثقافية وصونها،" وضرورة قيامها "بحماية المؤسسات الهامّة استراتيجياً وصونها (مثل المباني الحكومية، والبنية التحتية الطبية والصحة العامة، والمصرف المركزي، والخزانة الوطنية، والمصارف التجارية المتكاملة، والمتاحف، والمواقع الدينية)."[9] فعلى الرغم من أنه تنويه مجرَّد، إن لإقحام هذه اللغة عواقب كامنة تفوق التصديق على اتفاقية لاهاي عام 1954 بكثير. هذا يعني أن حماية التراث الثقافي أصبحت الآن مشمولة بمنظومة المهام التي سيعدّها المخططون العملياتيون نقطة انطلاق للتخطيط الحربي المستقبلي. وتلك كانت خطوة نحو الأمام.

لقد اتخذ الفرع التنفيذي خطوة بسيطة لتحسين تخطيطه لإعادة إعمار ما بعد النزاع، مع دخول وكالة جديدة رئيسة حيّز التنفيذ، يمثّلها مكتب المنَسِّق لإعادة الإعمار والاستقرار. لم تكن هنالك إشارة إلى الحماية الثقافية في المقالة اليتيمة المُدرَجة على صفحة ويب المنَسِّق لإعادة الإعمار والاستقرار، بعنوان "العِبَر المستوحاة،" ولم تشمل منظومة "المهام الأساسية،" التي طوَّرها المنَسِّق لإعادة الإعمار والاستقرار، صون المتاحف والمواقع الثقافية.[10] بالرغم من ذلك، تمت معالجة تلك الثغرة. للأسف، كان تمويل هذا المكتب متذبذباً وغير كافٍ للعمل بفعالية، ويبقى مستقبله غير مضمون.[11]

قد تكون منظمات التراث الثقافي، التي يُقر رئيس معهد أمريكا الأثري، سي برايان روز، أنها "جرت هنا وهناك مثل الصيصان ورؤوسنا مقطوعة" في 2002-2003، أكثر استعداداً إلى حدٍ ما للعمل معاً الآن. وينوِّه قائلاً: "راقبنا ما فعلته [المنظمات] الأخرى استجابةً للأزمة الطارئة، ولمسنا كلاً من نقاط قوّتنا وقوّتها، ونقاط ضعفنا وضعفها، واجتمعت قيادة المنظمات، وقدَّرتْ مَنْ الأجدر للقيامِ بالأمر." "سنكون قادرين على التقدّم على نحو أفضل بصفتنا وحدة أكثر تنسيقاً." مع هذا، سيبقى "التنافس على السلطة والجّاه، وهو

نوع من 'المنافسة بين الجمعيات العلميّة،'" التي يقول روز عنها إنها أعاقت الجمعيات الأثرية عن العمل معاً، يشكل معضلةً في المستقبل لعدم ظهور أيّ كُلّ بين المنظمات لتوحيد قطّاع التراث الثقافي.

ورغم التحسّن النسبي للتنسيق بين الوكالات، وبدء تخطيط إعادة الإعمار أخذ الحاجة لحماية التراث الثقافي بالحسبان، وإقامة المجموعات الأثرية خطوط تواصل دقيقة للغاية فيما بينها، يبقى هنالك احتمال حقيقيّ وجدّي يتعلق بعجز الجيش ومخططي ما بعد الحرب المدنيين عن حشد التعاون والخبرة المطلوبتين من علماء الآثار أنفسهم لحماية المتاحف والمواقع الأثرية، على الأقلّ في حال عُدَّ العراق دليلاً. فبقيت الوظائف، التي أعلنت عنها وزارة الخارجية لتعيين مستشاري تراث ثقافي رفيعي المستوى في العراق بصفة أعضاء في فِرَق إعادة الإعمار الإقليمية، شاغرة لخمسة شهور لاحقة.

قد يكون مردّ الاستجابة المخيّبة من علماء الآثار لفرص عمل وزارة الخارجية إلى الاحتراس، أو إلى إقرار مباشر بأنّه لا طائل من التدريب الأثري على الحفاظ على المواقع، عندما يتوقف التحدّي على كيفية صون المواقع من الناهبين. فمن جانب، قد ينجم غياب الاهتمام بالوظيفة عن عزوف انضباطي داخلي عن التعاون مع الجيوش أيضاً. وشجَبَ بعضهم برنامجاً مشابهاً يُعيِّن فِرَقاً من علماء الأنثروبولوجيا في الألوية القتالية بوصفه "أنثروبولوجيا مرتزقة" قد تجعل علماء الأنثروبولوجيا كافّة، عن غير قصد، موضع شكّ بأنهم أدوات للجيش الأمريكي، ولقد أعرَبَ علماء الآثار عن هموم مشابهة.[13] لكن أدار علماء الآثار، الذين تجاوزوا الخوف ووخز الضمير في مساعدة الولايات المتحدة عام 2003، ظهورهم في أعقاب الكارثة في العراق أيضاً. وتواصل الجيش مع معهد أمريكا الأثري عام 2005، باحثاً عن علماء آثار قادرين على تأمين معلومات عن إحداثيات المواقع للمواقع الأثرية في إيران. وسيكون المصدر الطبيعي لهذه المعلومات زينب

بحراني العاملة في جامعة كولومبيا، التي ذهبت إلى العراق على نحو مستقل عام 2003 محاولةً المساعدة، وعَمِلت أخيراً مستشارة رفيعةً المستوى لسلطة الائتلاف المؤقتّة. تتذكّر بحراني، "عندما وصلتني أنباء عن [طلب الجيش المساعدة] عن طريق زملاء، قلتُ، لا تعوِّلوا عليَّ. لن أُعطيكم موقعاً واحداً."[14]

وإنْ كان يُقَدَّر لسياسة مجدية حامية للتراث الأثري أن تتبلور، فلا بدّ من تجاوز الشعور بالامتعاض الدفين. بالإضافة إلى العقبات الكؤودة التي كشف عنها هذا التاريخ: لامبالاة عامة بحماية التراث الثقافي في السياسة الخارجية ومؤسسات الدفاع؛ وأجندات متضاربة بين المخططين العسكريين وعلماء الآثار فيما يتعلق بنطاق مسؤوليات الجيش عن حماية التراث الثقافي؛ والاتفاقيات القانونية الدولية التي لا تعالج على نحوٍ مناسبٍ مشكلة النهب على يد المدنيين الجديدة نسبياً؛ وتخزين المَعلومات الجوهرية ضمن جيوب من الموظفين؛ ونرجسيّة علماء الآثار الذين يخفقون في فهم الفَرْق بين الحفاظ على موقع وصونه من الناهبين؛ ونُدرة الروابط المستمرة، الشخصية والرسمية، بين منظمات التراث الثقافي وعلماء الآثار، من ناحية، وصنّاع السياسات الدفاعية ومخططي العمليات العسكرية، من ناحية أخرى؛ ورهط من جامعي التحف، والتجّار، ومسؤولي المتاحف الذين لم يقدّموا شيئاً، عموماً، سوى التملّق لمشكلة خَلَقَت شهيتها الخاصّة للآثار.

إنّ هذه العقبات ليست عصية على الحلّ، وسبق لبعض منها أن بدأت تعريته. والزمن وحده كفيل بالكشف إن كانت ستُتَرجَم العِبَر المريرة المستوحاة في العراق إلى بُنىً وممارسات مؤسسية جديدة وأفضل، أم سيطويها النسيان تدريجيا إلى حين تسبّبنا بكارثة ثقافية أخرى غير مقصودة، وخسارتنا المزيد من ماضينا المشترك.

الحواشي الختامية

مقدّمة

1. ماثيو آرنولد، "العمل كما يحلو للمرء،" في **الثقافة والفوضى: دراسة في النقد السياسي والاجتماعي** (لندن: إلدير وشركاه، 1869)، 52.

2. رسول فاتاندوست (مدير مركز أبحاث للمحافظة على الآثار الثقافية، طهران، إيران؛ ورئيس قسم العلاقات الدولية والثقافية في إيران)، قابَله المؤلِّف في 28 تشرين الثاني من العام 2006. كما تمّ إنقاذ العاصمة الفارسية القديمة، بيرسيبوليس، [مدينة الفُرْس] ليس من الناهبين، بل من غوغاء بزعامة رجل دين، تم تفريقه بالحسنى من خلال تدخل جريء لمحافظ شيراز الإقليمي. انظر آندرو لووِلرْ، "التعاون الدوليّ: تعيد إيران فتح ماضيها،" **ساينس** 302، العدد 5647 (تشرين الثاني 2003): 970-73.

3. كيرستي نورمان، "غزو الكويت، والاستعادة اللاحقة لمتحفها الوطني: وجهة نظر محافظ على الطبيعة،" **إدارة المتاحف وأمانتها** 16، العدد 2 (1997): 180-91.

4. فريْد إكله، مقدمة لكلِّ حرب نهاية، نسخة ثانية منقّحة (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 2005)؛ مستشهد به في توماس إي ريكس، **مهزلة: المغامرة العسكرية الأمريكية في العراق** (نيويورك: بينغوين، 2006)، 106.

الفصل الأول

1. أعاد علماء آثار فرنسيون اكتشاف النقش الحجري ونقلوه إلى اللوفر بموجب اتفاقية خاصة تم التفاوض فيها مع الشاه عام 1900، حيث منح فرنسا الآثار كافة التي قد تكتشفها بعثاتها إلى سوزيانا (Susiana). انظر **الموسوعة الإيرانية**، "البعثات الأثرية"، (بقلم فرانسوا تيسو)، وجين بوتيرو، "شريعة حمورابي"، في **بلاد الرافدين: الكتابة، والحكمة، والآلهة**، ترجمة زينب بحراني ومارك فان دي ميرووب (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1992)، 156-184. عندما قام رئيس الوزراء الفرنسي بزيارة بغداد عام 1979، طالب صدّام حسين، عبثاً، بإعادة اللوفر نقش شريعة حمورابي الحجري.

2. كوم دو كوايسل-غوفييه، مقتبس منه في مؤلَّف بقلم ويندي كي شو، وبعنوان، **المُقتَنُون والمُقتَنَون: المتاحف، وعلم الآثار، وتصور التاريخ في الإمبراطورية العثمانية البائدة** (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا) 203، 70.

3. كارل إي ماير، **الماضي المنهوب** (نيويورك: آثينيوم، 1973)، 133.

4. كلوديوس ريتش، مقتبس منه في ماغنوس بيرنهاردسون، **استعادة ماض مسروق: علم الآثار وبناء الأمم في العراق الحديث** (أوستن: مطبعة جامعة تكساس، 2005) 9.

5. انظر شو، **المُقتَنُون**، 73.

6. انظر كريستوفر إي وُودز، "رقيم إله الشمس، نابو-آبلا-إدينا، إضاءة جديدة،" **مجلة الدراسات المسمارية** 56 (2004): 82، وآيرين جي وينتر، "علماء الآثار البابليون لماضي (هم) بلاد الرافدين،"

من إعداد لي ماثيو وآخرين (روما: قسم علم التاريخ وعلم الآثار والانثروبولوجيا والآثار القديمة، 2000)، 2: 1785-1800.

7. إي إيتش لايارد، **سيرة ذاتية ورسائل من طفولته إلى أن تم تعيينه سفيراً لصاحبة الجلالة في مدريد** (لندن: جون مَري، 1903)، 306-307؛ مقتبس منه في موغنيس ترول لارسن، **فتح آشور: أعمال تنقيب في أرض أثرية، 1840-1860** (نيويورك: روتلدج، 1996)، 6.

8. انظر كلوديوس ريتش، **حكاية إقامة في كردستان وفي موقع نينوى القديمة** (لندن: جيمز دانكان، 1836)، 39، مقتبس منه في لارسن **فتح آشور**.

9. فيما يتعلق بالحفريات بحثاً عن الطوب في الحلّة، انظر كلوديوس ريتش، **قصة رحلة إلى موقع بابل**، (لندن: دانكان ومالكوم، 1839)، 9. استدلّ الضباط البريطانيون بعد الحرب العالمية الأولى على مالك الأرض، التي تكتنف في طيّاتها موقع نمرود، الذي قام بنقل قطع حجرية منه لاستخدامها في بناء بيته. انظر هنري بريستيد، "معهد الاستشراق — بداية وبرنامج،" **المجلة الأمريكية للغات الساميّة وآدابها** 38، العدد 4 (تموز 1922): 255.

10. إي إيتش لايارد، **نينوى وآثارها: مع وصف لزيارة إلى المسيحيين الكلدانيين في كردستان، وإلى اليزيديين، أو عَبَدة الشيطان، وتقصي عادات قدامى الآشوريين وفنونهم**، مجلّدان (لندن: جون مري، 1849)، 1: 166-167؛ مقتبس منه في كتاب لارسن، **فتح آشور**، 92.

11. [غيرترود بيل] "عاصمة آشور الأولى،" **التايمز** (لندن)، 23 آب 1910.

12. انظر روجر ماثيوز، **علم آثار بلاد الرافدين: نظريات وطرائق** (لندن: روتلدج، 2003)، 9.

13. مقتَبس منه في كتاب شو، **المُقتَنُون**، 112.

14. مُنِح المنقِبون الفرنسيون في بلاد فارس حقوقاً حصرية لنقل أيّ شيء رغبوا بنقله، شريطة تعويض الحكومة الفارسية عن قِطع الذهب أو الفضة وحسب. انظر إف باقر زاده، **صديق إيران، في إسهام التاريخ الإيراني: الخلائط المقدَّمة لـ جين بيرو**، من إعداد إف فالا (باريس: طبعات بحوث الحضارة، 1990)، xv. كما أبرم الألمان اتفاقاً سريّاً يخوّلهم تصدير الآثار، على الرغم من قانون الآثار العثماني لعام 1884، الذي اقتضى أن القطع المكتشفة في السلطنة العثمانية مُلكيّة حكومية، واشترط تَرْكَها في موقعها أو نقلها إلى المتحف الإمبراطوري في اسطنبول.

15. مقتبس منه في سوزان ميرشاند، **نزولاً من جبل الأوليمب: علم الآثار والإعجاب بالإغريق في ألمانيا، 1750-1970**(برينستون، نيوجيرزي: مطبعة جامعة برينستون، 1996)، 204.

16. شو، **المُقتَنُون**، 73، 75.

17. انظر ماثيوز، **علم آثار بلاد الرافدين**، 11.

18. انظر باتي غيرشتنبليث، "من باميان إلى بغداد: الحرب والحفاظ على التراث الثقافي في بداية القرن الحادي والعشرين،" **مجلة جورج تاون للقانون الدولي** 37، العدد 2 (شتاء 2006)، 256؛ جيمز نافزيغر، "حماية التراث الثقافي في زمن الحرب وعواقبها،" **مجلة بحوث علم الآثار** 6، (2003): 56-61؛ وشارون إي ويليامز، **الحماية الدولية والوطنية للمُلكيّة الثقافية** (دوبز فيري، نيويورك: منشورات أوشيانا، 1977)، 17-19.

19. انظر برنهاردسون، **استعادة ماضٍ مسروق**، 74.

20. لقد كان الألمان ينقبون بموجبٍ اتفاق سرّي مع الحكومة العثمانية يسمح لهم بتصدير التّحف.

21. آر إيتش هوول، مقتَبَس في برنهاردسون، **استعادة ماضٍ مسروق**، 80.

22. فيما يتعلق بالاستثمارات الأثرية والتجسّسية عند لورانس، انظر ستيفن إي تباشنك، "لورانس العرب بوصفه عالم آثار،" **تحقيق علم الآثار المقدّس** 23 (1997): 45.

23. برنهاردسون، **استعادة ماضٍ مسروق**، 89.

24. المرجع السابق، 92.

25. بريستيد، **معهد الاستشراق**، 241، 255.

26. برنهاردسون، **استعادة ماضٍ مسروق**، 126.

27. انظر آماتزيا بارام، "قضية هوية مستوردة: النخب العصرية العلمانية الحاكمة في العراق، ومفهوم الروح القومية الإقليمية المستوحى من بلاد الرافدين، 1922-1992،" **فن الشِّعر اليوم** 15 (1994): 280.

28. مُقتَبَس من المرجع السابق، 283.

29. انظر برنهاردسون، **استعادة ماضٍ مسروق**، 122.

30. غيرترود بيل، "تقرير عن كيش، والورقاء، وأوور،" أرشيف المتحف البريطاني المركزي، WY مقتَبَس في برنهاردسون، **استعادة ماضٍ مسروق**، 156.

31. مقتَبَس منه في برنهاردسون، **استعادة ماضٍ مسروق**، 157.

32. المرجع السابق، 160.

33. مستشهد به في روجر آتوود، "في شمال العراق،" **علم الآثار**، 4 تموز، 2003، http://www.archeology.org/online/features/Iraq/mosul.html

34. انظر إيريك ديفيس، **ذكريات دولة: السياسة، والتاريخ، والهوية الجمعيّة في العراق الحديث** (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2005)، 157.

35. آماتزيا بارام، **الثقافة، والتاريخ، والإيديولوجية في تشكيل العراق البعثي 1968-1989** (نيويورك: مطبعة القديس مارتن، 1991)، 41. فيما يتعلق بتحويل العراق تحولاً رافدياً تقدمياً في عهد صدّام، انظر فريدريك ماريو فاليز، **النهب في بلاد الرافدين: المتحف العراقي في بغداد منذ ولادته إلى اليوم** (أوديني: فوروم، 2006)، الحواشي، 161.

36. انظر بارام، **الثقافة**، 49، 108.

37. مستشهد به في ويليام هونان، "تُقلق الغارات على العراق علماء الآثار وتُقَسِّمهم" **نيويورك تايمز**، 9 شباط، 1991، الجزء 1.

38. بارام، **الثقافة**، 158. أمّا فيما يتعلق باستخدام صدّام للصور البابلية لأغراض سياسية، انظر محسن الموسوي أيضاً، **فهم العراق: نزاع الثقافة والسلطة** (لندن: آي بي توريس، 2006)، 80.

39. روز جورج، "هل تسعون وراء موقع حفريات أثرية عراقي؟ لا تنسوا بندقية الكلاشنكوف AK-47،" **فاينانشال تايمز**، 4 آب 2001، 3.

40. نيل ماكفاركار، "بابل حسين: عمل وحشي محبّب،" **نيويورك تايمز**، 19 آب، 2003، إي 11.

41. ديفيس، **ذكريات دولة**، 169.

42. إليزابيث ستون، في مقابلة مع المؤلِّف، 19 شباط، 2007.

43. دوني جورج يوكهانا (مدير المتاحف الأسبق، وعضو مجلس إدارة الآثار والتراث الحكومي في العراق، في مقابلة مع المؤلِّف، 19 شباط، 2007.

44. جوناثان إم بلوم ولارك إيلين غولد، "ترميم متأن: متحف الكويت الوطني،" **عالم آرامكو السعودي**، أيلول/تشرين الأَول 2000، http://www.saudiaramcoworld.com/issue/200005/patient.

restoration-the.kuwait.national.museum.htm.

45. قام المؤلِّف بمقابلة ماغواير غيبسون في 9 شباط، 2006. للإطلاع على المزيد عن التعامل مع التحف العائدة لمتحف الكويت الوطني، انظر كيرستي نورمان، "غزو الكويت، والاستعادة اللاحقة لمتحفها الوطني: من وجهة نظر قَيِّم،" **إدارة المتاحف وأمانتها** 16، العدد 2 (1997): 180-191؛ سلمى الراضي، "الحرب والأمانة الثقافية: دروس من لبنان، والكويت، والعراق،" (محاضرة، **استجابة للطوارئ الثقافية**، متحف برينسينهوفن، ديلفت، هولندا، 26 أيلول، 2003) **تدمير الثقافة**، تشرين الأول 2003، تمت استعادة النص المخفي لموقع ويب من خلال غوغل، 25 تموز 2007، http://64.233.167.104/search?q=cache:U9M2MjIY .J:www powerofculture.nl/nl/artikelen/war_and_cultural_heritage. html (accessed September 21، 2007)، وبصورة رسمية، ماغواير غيبسون وأوغوستا ماكماهون، تراث ضائع: **آثار قديمة مسروقة من متاحف العراق الإقليمية**، fasc 1 (شيكاغو: الرابطة الأمريكية للأبحاث في بغداد، 1992).

46. بقي الارتباط الشعبي للخبراء الثقافيين بحزب البعث يشكّل معضلة في أعقاب سقوط صدّام، عندما قام حشد من السكان القيّمين على حراسة مخطوطات قديمة بأعمال شغب تقريباً حين طُلِب منهم تسليمها إلى مدير متحف المخطوطات البعثي. انظر ماثيو بوغدانوس، "ضحايا الحرب: حقيقة متحف العراق،" **مجلة علم الآثار الأمريكية** 109، العدد 3 (تموز 2005)، 500.

47. انظر غيبسون وماكماهون، **تراث ضائع**، fasc. 1؛ إيتش دي بيكر، وروجر ماثيوز، ونيكولاس بوستغيت، **تراث ضائع: آثار**

مسروقة من متاحف العراق الإقليمية في العراق، fasc. 2 (لندن: معهد علم الآثار البريطاني في العراق، 1993)؛ وهيديو فوجي وكازومي أُوغوشي، **تراث ضائع: آثار مسروقة من متاحف العراق الإقليمية**، fasc. 3 (طوكيو: معهد العراق القديم للدراسات الثقافية، جامعة كوكوشيكان، 1996).

48. فريدريك شيبر، "العراق: تراثه الثقافي — جبهة ما بعد حربٍ الخليج،" في **حماية الملكية الثقافية في حال النزاع المسلح – تحد لعمليات دعم السلام**، من إعداد إيدوين ميسيويسكي وغيرهارد سلاديك (فيينا: المطبعة العسكرية النمساوية، 2002)، 109–116.

49. فيما يتعلق بالأختام الأسطوانية، انظر دومينيك كولون، **أختام الشرق الأدنى** (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1990).

50. آندرو لوولِر، "تشويه في بلاد الرافدين،" **سايَنس** 301، العدد 5633 (1 آب، 2003): 582.

51. فيما يتعلق بنُقوش متحف سنحاريب البارزة، انظر جون إم راسِيل، **الملك سنحاريب في نينوى، العراق** (نيو هيفين، سي تي: مطبعة جامعة ييل، 1998)، 48–50.

52. إريكا هنتر، رسالة الكترونية إلى ماغواير غيبسون، 15 نيسان 2003.

53. مارتن غوتليب بمشاركة باري مِيير، "من بين 2000 كنز مسروق في حرب الخليج لعام 1991، تمت استعادة 12 منها وحسب،" **نيويورك تايمز**، 1 أيّار، 2003، طبعة إيست كوست الأخيرة، 16 إي، قاعدة بيانات لمصدر المعلومات المصرفية، رقم تعريف الوثيقة 331083461#.

54. روبرت إم بيريتو، **أين مأمور الحِراج عندما نحتاجه؟ بحث أمريكا عن قوة استقرار لما بعد النزاع** (واشنطن، دي سي: معهد السلام الأمريكي، 2004)، 303.

55. انظر جورج، "هل تسعون وراء موقع حفريات أثرية عراقي؟"

56. حسين علي اليسيري، "سرقة الماضي،" آي سي آر 82 (6 أيلول، 2004)، تم عرضها على موقع IraqCrisislisthost، 18 أيلول، 2004،

https://listhost.uchicago.edu/pipermail/Iraqcrisis/2004-September/000858.html.

57. انظر دَغلاس بيرتش، "في شمال العراق، يقع ماض قديم ضحية حرب حديثة،" **بولتيمور صَن**، 18 نيسان، 2003،

www.baltimoresun.com/news/nationworld/iraq/bal532697.story?coll=bal-home-،0،-te.north18apr18

2007).، 19، (accessed Julyheadlines

58. مقابلة جورج يوكهانا

59. جورج، "هل تسعون وراء موقع حفريات أثرية عراقي؟" 3.

60. مقابلة جورج يوكهانا

61. فيما يتعلق بعمليات التهريب الكردية، انظر جون إي كونكلن، **جريمة فنية** (وِيستبورت، سي تي: بريغر، 1994)، 204.

62. قام المؤلف بمقابلة زينب بحراني في14 آذار، 2005.

63. مقابلة جورج يوكهانا

64. فيما يتعلق باجتماع بغداد، انظر هيو ديليوس، "استكشاف ولادة الكتابة في مؤتمر بغداد،" **ناشونال جيوغرافيك نيوز**، 26 آذار، 2001،

http://news.nationalgeographic.com/news/2001/03/0326writing.html.

تم وصف اجتماع المتحف البريطاني في كتاب فاليز، **النهب في بلاد الرافدين**، 326، الحاشية 172.

الفصل الثاني

1. كما يشير جيمز فالوز، استغرق تخطيط ما بعد الحرب في نزاعات سابقة وقتاً وجهداً جوهريّان: "قبل دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، كانت فِرَق من الكلية الحربية العسكرية تُقيِّم أين أصابوا وأين أخطأوا عندما احتلّ جنود المشاة الأمريكيون ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. ففي غضون شهور من الاعتداء على بيرل هاربر، تم إحداث كلية الحكومة العسكرية في جامعة فيرجينيا للتخطيط لاحتلال كلّ من ألمانيا واليابان." جيمز فالوز، "تدمير بغداد،" في مجلّة **آتلانتيك الشهرية**، كانون الثاني/شباط 2004،
http://www.theatlantic.com/doc/200401/fallows

2. دفعت استجابة إدارة كلينتون إلى انهيار الصومال المفاجئ، من خلال طرد بعض الضباط الجيدين أو التغرير بهم للإشاحة باللائمة عن إخفاقها في مؤازرة الذين أُرسِلُوا لضبط الأمن بصورة لائقة، العديد من الضباط إلى التوصُّل إلى أن الشؤون المدنية خيار مهني سيء، مع فرصة ضئيلة لبلوغ المجد، واحتمال كبير لوقوع كارثة وكبش فداء.

3. روبرت إم بيريتو، **أين مأمور الحراج الوحيد عندما نحتاجه؟ بحث أمريكا عن قوّة استقرار لما بعد النزاع** (واشنطن، دي سي: معهد السلام الأمريكي، 2004)، 320.

4. سكوت فيل، رسالة الكترونية إلى المؤلِّف، 17 آب، 2006.

5. فيما يتعلق بالتعاون المدني-العسكري، انظر يوريس دي كيلا، "دور الناتو والشؤون المدنية-العسكرية،" في كتاب **آثار تحت الحصار: حماية التراث الثقافي بعد حرب العراق**، من إعداد لورنس روثفيلد (لانهام، إم دي: مطبعة آلتاميرا، 2008)، 175-192.

6. بالنسبة إلى رسول فاتاندوست، وهو مدير مركز أبحاث للمحافظة على الآثار الثقافية، طهران، إيران؛ ورئيس قسم العلاقات الدولية والثقافية في إيران، تتضمن منظمة إيران للتراث الثقافي "إدارة خاصة تُدعى 'حرّاس التراث الثقافي،' وهم، في الواقع، جزء من الجيش. لدى أيّ شخص سيلتحق بالخدمة العسكرية (وهي إلزامية لمدة عامين)، الخيار في الانضمام إلى إدارة التراث الثقافي أو عدمه." قام المؤلِّف بمقابلة رسول فاتاندوست في 28 تشرين الثاني من العام 2006.

7. لويز هاختهاوزين و جيم ويليامز، "التعاون الدولي في أفغانستان: استراتيجيات العمل وتمويلها وأساليبها،" مجلة **الدولية للمتاحف** 55 (2003): 84-90.

8. جيمز آستيل، "يستمر السلب عبر أفغانستان في حين أصبح الناهبون أكثر صفاقة: الاتجار بآثار تبلغ قيمتها 18 بليون دولار في حين يُنَقِّب اللصوص عن الآثار في المواقع،" **الغارديان**، 13 كانون الأول 2003، 21، ProQuest Newsstand database، document ID: 490249441.

9. انظر كريستينا لامب، "فنُ أفغانيّ منهوب مُهَرَّب إلى بريطانيا،" **صنداي تايمز**، 12 آذار، 2006، http://www.timesonline.co.uk/article/0،2089-2081457_1،00.html

10. بالنسبة إلى قصة كيفية عدّ كوروس زائفاً، انظر مالكوم غلادويل، غضّ الطّرف: القدرة على التفكير دون تفكير (نيويورك: لِيْتِلْ، براون، 2005)، 3-8.

11. توصي اللجنة الاستشارية للأملاك الثقافية، نظراً إلى تموضعها وظيفياً في مكتب وزارة الخارجية للشؤون التربوية والثقافية، بالموافقة على طلبات الدول أو رفضها، بموجب اتفاقية اليونيسكو لعام 1970

حول سُبُل حظر الاستيراد، والتصدير، ونقل ملكية الأملاك الثقافية غير المشروع، ومنعها، لفرض قيود استيراد أمريكية على أصناف المواد الأثرية والاثنولوجية المسروقة.

12. قام المؤلف بمقابلة آرثر هاوتن في 3 آذار 2005.

13. لين نيكولاس، **اغتصاب أوروبا: مصير كنوز أوروبا في الرايخ الثالث والحرب العالمية الثانية** (نيويورك: فينتيج، 1994)، 211-212.

14. مع ذلك، كان ثمة أمر شبيه بشبكة أصدقاء الدراسة في العلاقات بين المحافظين الجُدُد من العلماء السياسيين الذين تلقّوا تدريبهم في جامعة شيكاغو: ولفوفيتس، دكتوراه فلسفة عام 1972؛ وأحمد شلبي، دكتوراه فلسفة عام 1969 (وهو ألعوبة عراقية بيَد الـ سي آي إي)؛ وآبرام شولسكي، ماجستير محاسبة عام 1968، ودكتوراه فلسفة عام 1972 (وهو رئيس وحدة الاستخبارات الخاصة في البنتاغون؛ وظلماي خليل زاد، دكتوراه فلسفة عام 1979؛ وغاري إيدسون، دكتور في الحقوق عام 1982 (وهو معاون مستشار بوش للأمن القومي). إن التفكير بما يمكن أن يحصل لو لم يَعْبر ماغواير غيبسون الشارع الذي يفصل معهد الاستشراق عن قسم العلوم السياسية، أو يستخدم العلاقات الجامعية للتواصل مع ولفوفيتس لأمرٌ مُغر. لكنّ الشبكات الإيديولوجية ليست مشابهة لشبكات المعاهد الدراسية، وقد يكون هذا الأمر مجرّد أضغاث أحلام.

15. قام المؤلف بمقابلة ديفيد ماك، مدير معهد الشرق الأوسط، في 15 نيسان من العام 2005.

16. فيما يتعلّق بعلاقة الشلبي بمشروع مستقبل العراق، انظر ديفيد ريف، "مخطط للفوضى،" **مجلة الخدمة الأجنبية**، آذار 2004، 22-28.

17. مقابلة هاوتن.

18. مقابلة ماك.

19. المرجع السابق.

20. مقابلة فاتاندوست.

21. أوقاف بيو الخيريّة، "تُعلن أوقاف بيو الخيريّة عن مبادرة سياسات ثقافية بارزة للفنون والثقافة الأمريكية،" نشرة صحفية، 2 آب 1999، http://www.pewtrusts.com/ideas/(accessed July 13، 2007)

للإطلاع على استجابة محافِظة أنموذجية، انظر أليس غولدفارب ماركيز، "ليس للثقافة بنية تحتية،" **نيويورك تايمز**، 9 آب، 1999، إي 15.

22. قام المؤلِّف بمقابلة جوزيف كولينز (معاون وكيل وزارة دفاع أسبق لعمليات الاستقرار) في 5 تشرين الأول، 2005.

23. يبدو أنّ عدم ارتقاء منظمات التراث الثقافي لمواكبة التغيّرات في المُناخ الدولي خلال التسعينيات، وهي "فترة أفسح فيها الابتعاد العام عن المهام التي تقودها الأمم المتحدة، والاتكال الأكبر على الدول الريادية، والائتلافات لغرض خاص، وجهات إقليمية لقيادة الفعاليات المدنية والعسكرية، المجال لبروز عدد متزايد من منظمات غير حكومية وشركات عسكرية خاصّة (ذات توجّه حربيّ)،" رولاند باريس، "الآلية الدولية لإرساء السلام في فترة ما بعد الحرب: معضلات التنسيق" (ورقة قُدِّمَت في مدارسة PIPES، جامعة شيكاغو، آب 2006).

24. انظر جون دبليو بيتليون، "علم الآثار الأفغاني في الطريق للتعافي،" **ديلي ستار**، 12 تشرين الأول، 2004، 12.

25. آندرو مايكووث، "مناشدة لإنقاذ الآثار الأفغانية،" **فيلادیلفيا إنكوايرَرْ**، 3 آب، 2006.

http://www.Philly.com/mid/philly/entertainment/14485199.htm.

26. بالطبع، لم تكن عدم الرغبة في وضع حياة المرء في خطر مقصورة على المنظمات غير الحكومية المعنية بالتراث الثقافي. بالنسبة إلى مايكل آر جوردان والجنرال برنارد إي ترينر، "لم يُرد فريق الإغاثة من الكوارث التابع لوزارة الخارجية المجازفة بالذهاب إلى مناطق في العراق مازال مؤيِّدوا صدّام يتنازعون عليها." انظر غوردان وترينر، **الكوبرا II: القصة الحقيقية لاجتياح العراق واحتلاله** (نيويورك: بانثيون، 2006)، 154.

27. للإطلاع على مناقشة لتاريخ مساعي اليونيسكو في حماية التراث الثقافي، انظر منير بوشناق، "اليونيسكو وصون التراث الثقافي في أوضاع ما بعد النزاع،" في **آثار تحت الحصار**، من إعداد روثفيلد، 207-218.

الفصل الثالث

1. جيمز فالوز، "تدمير بغداد،" في مجلّة **آتلانتيك الشهرية**، كانون الثاني، شباط 2004، 58، http://www.theatlantic.com/doc/200401/fallows

2. انظرغوردان وترينر، **الكوبرا II: القصة الحقيقية لاجتياح العراق واحتلاله** (نيويورك: بانثيون، 2006)، 154.

3. انظر المرجع السابق.

4. المرجع السابق، 108.

5. المرجع السابق، 107.

6. انظر إيريكس، **مهزلة: المغامرة العسكرية الأمريكية في العراق** (نيويورك: بينغوين، 2006)، 79-80.

7. غوردون وترينر، **الكوبرا II**، 205.

8. للإطلاع على المزيد عن مهمة الشؤون المدنية، انظر www.armyreserve.army.mil/ARMYDRU/USACA POC/Overview.html

9. قام المؤلِّف بمقابلة الرائد كريستوفر فارهولا(وهو ضابط شؤون مدنية) في 15 نيسان، 2005.

10. قام المؤلِّف بمقابلة ماغواير غيبسون في 9 شباط، 2006.

11. مقابلة فارهولا.

12. المرجع السابق.

13. جورج باكَرْ، "حربٌ بعد الحرب،" **النيويوركر**، 24 شباط، 2003، 62.

14. كانت المجموعة الإنسانية واحدة من أربعٍ شكّلها رايس عقِب جلسة استماع مثيرة للخلاف للجنة مجلس الشيوخ حول العلاقات الأجنبية في آب، حيث تعرّض غياب تخطيط ما بعد النزاع لانتقاد شديد. فما كان لافتاً هو غياب إحساس بحراجة الموقف، حتى بعد جلسة الاستماع هذه، مع تأجيل الاجتماع لأسابيع إلى مابعد العطلة الصيفية (وهذه محاكاة لما حدث في آب من العام 2001).

15. إليوت أبرامز، "مؤتمر حول قضايا إعادة الإعمار الإنسانية،" نشرة صحفية صادرة عن البيت الأبيض، 24 شباط، 2003، http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/20030224-11.html. للإطلاع على المزيد عن فريق الاستجابة لنداء المساعدة في الكوارث (DART)، انظر جوزيف كولينز، "مؤتمر حول تخطيط الإغاثة الإنسانية للعراق،" الخدمة الأخبارية الفيدرالية، 25 شباط، 2003،

http://www.defenselink.mil/transcripts/2003/t0226
2003_t0225col.html.

وشأنها شأن بعض علماء الآثار، لم تكن بعض المنظمات غير الحكومية مستعدة للتماهي مع الجيش؛ انظر ويليام بوول (William Bole)، "مجموعات الإغاثة، إدارة بوش على خلاف حول مساعدة العراق،" خدمة أخبار الدِّين (بلا تاريخ)، 2003، http://nns.wieck.com/forms/text/.

16. من الجدير ذكره أن نفور إدارة بوش من بناء الأمم وحفظ السلام متأصل في وجهة النظر الإيديولوجية الدفينة بالشؤون الإنسانية التي تتخوّف من خلق "ثقافة اتّكال،" وتسعى بدلاً من ذلك إلى خلق دول "تعتمد على نفسها." انظر دونالد رمسفيلد، "ما بعد بناء الأمم" (وهو خطاب أُلقِيَ بمناسبة التحية السنوية الحادية عشرة للحرية، متحف إنترَبيد البحري والجوي والفضائي، نيويورك، إن واي، 14 شباط، 2003)،
http://www.defenselink.mil/speeches/2003/sp200302
14-scedef0024.html.

17. كولينز، مستشهد به في كيسي فينال، "نُبْذة عن جوزيف كولينز،" دافعوا عن أمريكا: أخبار وزارة الدفاع الأمريكية عن الحرب على الإرهاب، حزيران 23، 2003،
http://www.defendamerica.mil/profiles/june2003/p
r062403a.html.

18. جوزيف كولينز، رسالة الكترونية إلى المؤلِّف، 27 تمّوز، 2006.

19. مع هذا، لحقت أضرار بمواقع قليلة نتيجة للعمل العسكري الأمريكي، إذ شوّهت الجرّافات، التي أحدثت مواضع للصواريخ، تلّ اللحم. كما تمّ إلحاق أضرار بمسجد في البصرة يعود للقرن الثالث عشر.

20. لم تقبل الولايات المتحدة وبريطانيا حالة سلطات الاحتلال رسمياً إلى 22 أيّار، 2003، وذلك عندما أصدر مجلس الأمن القرار 1483. وللإطلاع على السجالات حول وضع الولايات المتحدة في العراق، انظر جوردان جي بوست، "الولايات المتحدة بوصفها سلطة احتلال فوق أجزاء من العراق والمسؤوليات بموجب قوانين الحرب ذات الصّلة،" **الجمعية الأمريكية لرؤى القانون الدولي** (نيسان 2003)، http://www.asil.org/insights/insight102.html.

21. تم منع التصديق على اتفاقية لاهاي لعام 1954 خلال الحرب الباردة بسبب قلق البنتاغون من حماية الكرملين، بوصفه موقع تراث ثقافي معترف به ومقعد الحكومة السوفييتية أيضاً، ومن أن قصفه سيوجّه للأمريكيين اتهامات بجرائم حرب. انظر باتريك جي بويلان، **إعادة النظر باتفاقية حماية الأملاك الثقافية في حال النزاع المُسَلَّح** (باريس: اليونيسكو، 1993)، 104. أما فيما يتعلق بمسألة سواء ستفرض الاتفاقية التزاماً على الدول لمنع السرقة، والسلب، أو التخريب على يد المدنيين، انظر كيفين تشامبرلين، الحرب والتراث الثقافي: **تحليل لاتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الأملاك الثقافية في حال النزاع المُسَلَّح والبروتوكولين الاثنين** (لندن: معهد الفن والقانون، 2004)؛ وساشا بي باروف، "تعليق: ضحية أخرى للحرب في العراق: نهب المتحف الوطني في بغداد وعدم كفاءة الحماية الدولية للأملاك الثقافية،" **مجلة إيموري القانونية** 53، العدد 4 (خريف، 2004): 2021-2054؛ ووين ساندهولتز، "متحف العراق الوطني والقانون الدولي: واجب الحماية،" **مجلة كولومبيا للقانون العابر للوطنية** 44 (2005): 185-240.

22. بوول ولفوفيتس، في مقابلة على التلفزيون المصري في 16 نيسان 2003 "يقول ولفوفيتس إن الولايات المتحدة شنّت حرباً على نظام صدّام حسين، وليس على الشعب العراقي،"

http://www.gov./st/washfile-english/2003/April/20030419181303ynndd0..3930475.html.

23. قام المؤلِّف بمقابلة جوزيف كولينز في 5 تشرين الأول، 2005.

24. للإطلاع على مشكلة التنسيق بين الوكالات، انظر، من بين آخرين، رولاند باريس، "الآلية الدولية لإرساء السلام في فترة ما بعد الحرب: معضلات التنسيق" (ورقة قُدِّمَت في مدارسة PIPES، جامعة شيكاغو، آب 2006)؛ وسكوت فيل وآخرين، العب لتربح: التقرير النهائي لهيئة مكوّنة من أعضاء حزبين حول إعادة إعمار ما بعد النزاع (آرلنغتون، في إي، وواشنطن دي سي: إي يو إس إي و سي إس آي إس، 2003)، وماثيو بوغدانوس، "تحويل التنسيق المشترك بين الوكالات: الحلقة المفقودة بين الإستراتيجية الوطنية والنجاح العملي،" **تحوّل الأمن القومي أنموذجاً**، 9 (بلا تاريخ)، http://www.ndu.edu/CTNSP/pubs/Case%209%20-%20TransformingJointInteragencyCoordination.pdf.

25. مقابلة كولينز.

26. قام المؤلِّف بمقابلة آرثر هاوتن في 3 آذار، 2005.

27. قام المؤلف بمقابلة ديفيد ماك، مدير معهد الشرق الأوسط، في 15 نيسان من العام 2005.

28. رسالة الكترونية من آرثر هاوتن إلى ماغواير غيبسون في 2 تشرين الأول، 2002.

29. تم توجيه انتقاد شديد للانغلاق في ورقة فريدة لـ جون ميريمان، "طريقتان للتفكير بالأملاك الثقافية، "**المجلة الأمريكية للقانون الدولي**، 80، العدد 4 (تشرين الأول 1986): 831-853.

30. كوامي آنتوني أبايا، "ثقافة مَنْ هذه؟" **تحقيق نيويورك للكتب**، 53، العدد 2، (9 شباط، 2006)، htpp://www.nybooks.com/articles/article-preview?article_id=18682.

تم تطوير نسخة مفصّلة عن هذه الحجّة، والتي يقترن فيها التذوّق الجماليّ بالمناقبية العالمية بصورة تامّة في **المُواطَنَة العالمية** (نيويورك: نورتون، 2006)، 115-136.

31. غاري فيكان، مستشهد به في آلِكْسي شانون بيكر، "الجزء الثاني: جامعو التحف وحُمَاتُها،" في "بيع الماضي: الولايات المتحدة مقابل فريدريك شولتز،" **علم الآثار**، في 22 نيسان، 2002، http://www.archeology.org/online/features/Schultz.

غاري فيكان، "لجنة وزارة خارجية غامضة.." دخول المدير إلى الويب، متحف والترز للفنون، 16 نيسان، 2007، http://www.thewalters.org/blog/comments.aspx?b=19.

32. قام جيمز كونو، وهو مدير معهد شيكاغو للفنون، بربط زائف بين هدم الآثار والمحافظة عليها. انظر كونو، "ما بعد باميان: هل سيكون العالم مستعداً في المرّة القادمة؟" في **الفن والتراث الثقافي: القانون، والسياسات، والتطبيق**، من إعداد باربرا تي هوفمان (نيويورك: مطبعة جامعة كيمبريدج، 2006)، 43.

33. ديفيد دي آركي، "المجموعة القانونية لمناهضة السياسات 'الانغلاقية'،" **صحيفة الفن**، 24 تشرين الأول، 2002.

34. للإطلاع على صعوبة تحديد حجم سوق الآثار، انظر نيل برودي، "دخان ومرايا،" في من يملك القطع؟ مناقبية جمع التحف الثقافية وسياسته، من إعداد إلينور روبسون، ولووك تريدويل، وكريس غوسدون (أوكسفورد، أوكسبو بوكس، 2007)، 1-14.

35. يخلص موراغ كيرسيل، الذي درس السوق الإسرائيلية بالتفصيل، إلى أن "للاتجار الحاليّ المُرخَّص بالآثار في إسرائيل الكثير من العناصر غير المشروعة لعدِّه سوقاً مشروعاً ناجحاً، فهو من حيث الجوهر شرعيّ بالاسم وحسب... وتضافرت تناقضات في غضّ سلطات الآثار الإسرائيلية الطرف عن سجلات التجّار، وتزوير شهادات التصدير، وثغرات تشريعية في قانون الدولة الراهن (قانون الآثار عام 1978 وقانون الآثار عام 1989، وتعديلات قانون الآثار عام 2002)، تضافرت جميعها في إحداث عناصر غير مشروعة في سوق مشروع بصورة مزعومة. انظر كيرسيل، "ترخيص بالبيع: تجارة الآثار المشروعة في إسرائيل،" (أطروحة دكتوراه، جامعة كيمبريدج، 2006)؛ وكيرسيل، "من الأرض إلى الشّاري: تحليل ميداني للاتجار بالآثار غير المشروعة،" في **علم الآثار، والتراث الثقافي، وتجارة الآثار**، من إعداد نيل برودي، وموراغ كيرسيل، وكريستينا لووك، وكاثرين ووكَرْ تَبْ (غالينزفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، 2006)، 188-205.

36. كريستوفر تشيبينديل، وديفيد دبليو جي غيل، "عواقب مادية لجمع التحف الكلاسيكي المعاصر،" **المجلة الأمريكية لعلم الآثار**، 104، العدد 3 (تموز 2000): 463-511.

37. مقابلة هاوتن.

38. رسالة الكترونية من آرثر هاوتن إلى ماغواير غيبسون في 23 تشرين الأول، 2002.

39. شملت المنظمات الأخرى جمعية آسيا، ورابطة مدراء المتاحف الفنية، والمعاهد الأمريكية لبحوث الاستشراق.

40. آشتون هوكينز وماكسويل إل آندرسون، "الحفاظ على ماضي العراق،" **الواشنطن بوست**، 29 تشرين الثاني، 2002، إي 43.

41. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى آرثر هاوتن في 30 تشرين الأول، 2002.

42. رسالة من ماغواير غيبسون إلى رايان كروكر في 21 تشرين الثاني، 2002.

43. معهد أمريكا الأثري، "يحثّ معهد أمريكا الأثري الحكومات على احترام اتفاقية لاهاي عند مواجهة العراق،" موقع ويب معهد أمريكا الأثري، بلا تاريخ، http://www.archeological.org/webinfo.php?page=10174.

44. قام المؤلِّف بمقابلة ماريا كوروباس، و سي ميلر كراوتش، وآخرين (تابعين لمكتب الشؤون التربوية والثقافية في وزارة الخارجية) في 15 نيسان، 2005. من المرجّح قيام جون كروكر بحثّ مكتب الشؤون التربوية والثقافية وهيئة التربية الوطنية على العمل في هيئة التربية الوطنية بعد قيام غيبسون بتنبيه كروكر في أواخر تشرين الثاني 2002.

45. من المفارقة بمكان أنه بعد تفادي المستهدفين لها خلال الاجتياح، تم استخدام العديد من هذه المواقع المُدرجة لأغراض عسكرية في النهاية: كقواعد عسكرية أمريكية، بما في ذلك بابل وكيش؛ وكمهبط للطائرات (مدينة أوور الاسطورية)؛ وكمناطق لتفجير الذخائر (سيبار، ومدينة إله الشمس، شاماش)، على الرغم من التحذيرات الدائمة من بحراني وآخرين من انتهاك هذا الأمر للمواثيق الدولية. خَلُصَت بحراني في النهاية بصورة يائسة إلى أنهم "لا يُنصتون وحسب، فهم يعرفون أنّ هذا الأمر مخالف للقانون الدوليّ." قام المؤلِّف بمقابلة زينب بحراني في 14 آذار، 2005.

46. المرجع السابق.

47. تكمن أسباب الفقر النسبي لمعهد أمريكا الأثري رغم عدد عضويته البالغة 8.000 في أنه لا يسمح لجامعي التحف أو التجّار النشطين بالعمل في مجلس إدارته، عملا بسياسته المناقبية العامة.

48. مقابلة غيبسون.

49. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى آرثر هاوتن في 15 كانون الثاني، 2003. قد يبرز قلق أكثر خطورة من الدعاية لاحقاً: فخلال عمله مع فريق الاستهداف العسكري حول إحداثيات المواقع، تعيّن على غيبسون الطلب من المستهدِفين عدم الكتابة إلى معاونيه من الطلبة عن المشروع مباشرة، أو استخدام أسمائهم علانية، لأن مساعدتهم للبنتاغون بمعلومات عن المواقع قد تعرضهم لاتهامات بالتجسّس من أكاديميين آخرين، أو بلدان الشرق الأدنى.

50. رسالة الكترونية من آرثر هاوتن إلى ماغواير غيبسون في 16 كانون الثاني، 2002.

51. غوردون وترينر، **الكوبرا II**، 106.

52. مقابلة هاوتن.

53. سِجِل محاضر جلسات مجلس العموم البريطاني، مجلّد محاضر جلسات- النقاش، 19 آذار، 2003، العمود 940، http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200203/cmhansrd/vo030319/debtext/30319-03.htm.

54. "العراق: حماية الأملاك الثقافية." نَص سجل محاضر الجلسات ليوم 28 نيسان، 2003: العمود دبليو إي 64 http://www.publications.parliament.uk/pa/Id200203/Idhansrd/vo030428/text/30428w02.htm#30428w02_wqn10.

55. رسائل من اللورد رينفرو عن منطقة كايمثورن إلى سعادة النائب تيسا جويل، وزيرة دولة للثقافة، والإعلام، والرياضة، بتاريخ 12 أيّار، 2003،" لجنة تقصّي الحقائق حول الثقافة، والإعلام، والرياضة،

الأدلّة المكتوبة في مجلس العموم، التقرير الأول، الملحق 6، 2003، http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200304/cmselect/cmcumeds/59we08.htm.

56. قام المؤلِّف بمقابلة هارييت كروفورد في 22 كانون الأول، 2004.

الفصل الرابع

1. لم تَعُد مذكرة المحادثة متوافرة مباشرة من المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية، وهو بائدٌ الآن، لكن تم عرضها على http://listhost.uchicago.edu/pipermail/iraqcrisis/2005-November/001396.html(accessed August 4 2007).،

2. قام المؤلِّف بمقابلة آرثر هاوتن في 3 آذار، 2005.

3. تواصل شخصي مع ماغواير غيبسون في 4 آب، 2006.

4. المرجع السابق.

5. آندرو لوولِر، "حرب وشيكة تُذكي معركة على مصير الآثار العراقية،" **سايَنْس** 299، العدد 5607 (31 كانون الثاني، 2003): 643.

6. قام المؤلِّف بمقابلة المقدّم كريس هيرندون في 15 نيسان، 2005. بالطبع، لا يعني هذا الأمر أنّ المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية لم يعدّ مساعي المنظمة مرتبطة بالهدف الأشمل المتمثل بتحرير قوانين التصدير العراقية. فمن الصعوبة بمكان قراءة تعليقات ويليام بيرلشتاين بصورة مغايرة بأن "أي إدارة ثقافية حصيفة لفترة مابعد

صدام" ستُضمِّن قوانين تسمح "بتصديق بعض القطع للتصدير. وإن استطعنا جعل وزارة الدفاع تنصت عندما يتعلق الأمر [بقنابل] الاستهداف، وتؤثِّر في المحافظة على التراث الثقافي [بالتعاون مع وزارة الخارجية]، عندها ستكون بداية طيبة للغاية." مستشهد به في مقالة لوولر، "حرب وشيكة،" 643.

7. قام المؤلف بمقابلة ماغواير غيبسون في 9 شباط، 2006.

8. لم يكن النفور من التعاون مع الجيش مقصوراً على علماء الآثار الأكاديميين. يُقرُّ مسؤول رفيع المستوى في وزارة الثقافة، والإعلام، والرياضة البريطانية بصورة سريّة أنّه "لم يكن مرتاحاً من المشاركة فعلياً بالتخطيط للغزو ... وإنّ الانخراط في تلك النقاشات أمرٌ فاضح أيضاً."

9. ففي خضمّ القتال العنيف ضمن ميل من المتحف تقريباً، تواصل قائد وحدة الدبابات، النقيب جيسونً كونروي، مع قيادة عملياته التكتيكية مرّات عديدة طالباً فيها إلقاء قنابل ذكيّة على المباني، إذ تم إبلاغه أن البعض منها محميّ ولا يمكن قصفها. انظر جيسون كونروي، **إيقاع صاخب: معركة سريّة دبابات إلى بغداد** (واشنطن، دي سي: بوتوماك بُوكْس، 2005)، 200.

10. قام المؤلف بمقابلة دوني جورج يوكهانا (وهو مدير للمتاحف أسبق في مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها) في 19 شباط، 2007.

11. كانت هاريسون خبيرة علاقات عامة وناشطة سياسية شاركت في رئاسة اللجنة الوطنية الجمهورية قبل تعيينها لإدارة BECA عام 2011. ثم تمّت تسميتها لاحقاً معاون وكيل وزارة للدبلوماسية العامة بالنيابة، حيث كان إنجازها الأكبر، بموجب صلاحيات المنصِب، في التعاون مع مركز كينيدي لدعوة الأوركسترا السيمفونية العراقية إلى واشنطن. وفي حزيران 2005، تم تنصيبها رئيسة والمسؤولة التنفيذية

الرئيسة لهيئة البثّ العام في مسعى من رئيس هيئة البثّ العام الأسبق، كينيث توملينسون، "لإعادة التوازن." استقال توملينسون من هيئة البثّ العام في تشرين الثاني من عام 2005 وذلك عقب حكم من المفتش العام حول قيام توملينسون بتطبيق اختبارات سياسية بصورة غير لائقة في سعيه لمنصب المسؤول التنفيذي الرئيس لهيئة البثّ العام.

12. مقابلة هاوتن.

13. رسالة الكترونية من آرثر هاوتن إلى ماغواير غيبسون في 3 تشرين الأول، 2002.

14. بوصفه عضواً في إحدى العائلات الحاكمة في العراق قبل عام 1958، احتاج إسترابادي إلى الاقتناع بدعم هذا الموقف، مما يعني التخلي عن مطالبة عائلته بالبيوت التاريخية في الأراضي الزراعية المصادرة (والتي تمّ دفع ثمنها لاحقاً) من الحكومة العراقية.

15. قام المؤلف بمقابلة زينب بحراني في 14 آذار، 2005.

16. مقابلة هاوتن.

17. قام المؤلِّف بمقابلة جوزيف كولينز في 5 تشرين الأول، 2005.

18. آندرو راثمِل، "تخطيط إعادة إعمار ما بعد النزاع في العراق: ما الذي يمكننا تعلّمه؟" **الشؤون الدولية** 81، العدد 5 (تشرين الأول 2005): 1021. انظر أيضاً، وبصورة قاطعة، دونالد دريشلر، "إعادة هيكلة عملية الوكالات البينية بعد العراق،" **مجلة الدراسات الإستراتيجية** 28، العدد 1 (شباط 2005): 3–30؛ ومايكل آر غوردان والجنرال برنارد إي ترينر، **الكوبرا II: القصة الداخلية لاجتياح العراق واحتلاله** (نيويورك: بانثيون، 2006)، 159.

19. إل بوول بريمر الثالث، **سَنَتي في العراق** (نيويورك: سايمون وشوستر، 2006)، 25.

20. إنّ الأمر اللافت هو غياب ضغط مستمر من الكونغرس حول قضية تخطيط ما بعد الحرب، في الفترة الانتقالية بين التحذيرات التي أُطلقتها لجنة الشيوخ حول جلسات استماع العلاقات الخارجية في آب 2002 وجلسات استماع شباط.

21. روبرت بيريتو، **إرساء حُكم القانون في العراق**، تقرير خاص، العدد 104 (واشنطن، دي سي: المعهد الأمريكي للسلام، نيسان 2003)، 10. بالنسبة إلى دور هنغاريا، انظر ستيفان بوس، "توافق هنغاريا على السماح بالتدريب العسكري للمنفيين العراقيين،" مدوّنة فلسطين، 18 كانون الأول، 2002، http://palestinechronicle.com/story-20021218191133578.htm.

22. غوردون وترينر، **الكوبرا II**، 107.

23. بيريتو، **إرساء حُكم القانون**، 12

24. دونالد رمسفيلد، "يقول رمسفيلد أنّ العراقيين يحتفلون بالحرية من الخوف من النظام،" نسخة طبق الأصل عن مؤتمر وزارة الدفاع، 11 نيسان، 2003، http://www.america.gov/st/washfile-english/2003/April2003041213412135241attocnich0-1897852.html

25. قام المؤلِّف بمقابلة السفير جون إم ليمبيرت (المدير المدني الأسبق للتراث الثقافي العراقي في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية) في 3 آذار، 2005.

26. رسالة الكترونية من المقدم جون موران إلى باتي غيرشتينبليث في 5 شباط، 2003.

27. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى لاري هاناور في 18 آذار، 2003.

28. المجلس الدولي لمجلس المتاحف التنفيذي، محاضر الدورة 103 للمجلس التنفيذي لمجلس المتاحف الدولي، 1 حزيران، 2003،
http://icom.museum/download/103/2003ex04_eng.doc.

29. المرجع السابق.

30. رسالة الكترونية من منير بوشناق إلى المؤلِّف في 21 حزيران، 2007. انظر أيضاً منير بوشناق، "اليونيسكو وصون التراث الثقافي في حالات ما بعد النزاع،" في آثار تحت الحصار: حماية التراث الثقافي بعد حرب العراق، ، من إعداد لورانس روثفيلد (لانهام، إم دي: مطبعة آلتاميرا، 2008)، 212.

31. جمعية علم الآثار الأمريكية، "رسالة جمعية علم الآثار الأمريكية، "رسالة إلى وزير الدفاع حول حماية الآثار في العراق،" 27 شباط، 2003، http://www.saa.org/government/Iraq.html.

32. رسالة من ويليام جي هينز الثالث (وهو المعاون العسكري للمستشار العام لوزارة الدفاع) إلى روبرت كيلي (وهو رئيس جمعية علم الآثار الأمريكية) في 18 آذار، 2003، موقع ويب جمعية علم الآثار الأمريكية، http://www.saa.org.government/DoDresponse. html.

33. ماغواير غيبسون، "مصير علم الآثار العراقية،" **سايَنْس** 99، العدد 5614 (21 آذار، 2003): 1848.

34. بيان اللجنة الدولية للدرع الأزرق حول وقع حرب على التراث الثقافي في العراق،" في 19 آذار، 2003، http://www.ica.org/en/node/579 (accessed June 20، 2008).

35. الجنرال ريتشارد مايرز، "المؤتمر الصحفي لوزارة الدفاع – الوزير رمسفيلد والجنرال مايرز،" الخدمة الأخبارية الفيدرالية، 15 نيسان، 2003،
http://www.defenselink.mil/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=2413.

36. ماغواير غيبسون، تواصل شخصي، 25 كانون الثاني، 2008.

37. هنري رايت، تواصل شخصي، 2 نيسان، 2008.

38. فكما ينوّه دريشلر، اقتضى إرسال قوة المهام الخاصة إلى الكويت "إعداد التخطيط للمرحلة الرابعة في مقرّ قيادة القطاع البريّ لقوات الائتلاف، على بُعد مَبْنَيين من وزارة الخارجية على الأقلّ، ودون تمثيل من وزارة الخارجية، ودون توجيه يُذكر من القيادة الوسطى، نظراً للفصل الجغرافي." دريشلر، "إعادة إرساء،" 19.

39. "في حالة الاعتداء الأمريكي، سيكون نهب المواقع ذو أثر أكبر من عام 1991، وعلى نحو واضح كان لمرتكبي عمليات النهب الوقت الكافي لتنظيم عمليات التهريب، وخلق شبكة زبائنهم الدوليين. فهم قادرون ومسلحون." دوني جورج يوكهانا، مستشهد به في فيليب باك، "تهريب ربحيّ على نحو خاص: تحقيق حول نهب القطع الفنية،" **لوموند ديبلوماتيك**، شباط 2005،
http://cpprot.te.verweg.com/2005-March/000913.html.

40. مقابلة جورج يوكهانا.

41. موريل ميراك-فايزباخ وأورترن كريمر، "عالم منهوب من آثار متاحف العراق: مقابلة مع دوني جورج،" في مجلة **تحقيق استخباراتي تنفيذيّ**، 25 تموز، 2003،

http://www.larouchepub.com/other/interview/2003/3029donny_george.html.

42. مقابلة جورج يوكاهانا.

43. انظر آندرو لوولر، "تشويه في بلاد الرافدين،" **سايَنْس** 301، العدد 5633 (1 آب، 2003): 582-588.

44. مقابلة جورج يوكاهانا.

45. المرجع السابق.

46. انظر بوشناق، "اليونيسكو وصون التراث الثقافي،" 213.

47. انظر إليزابيث ستون، "أنماط النهب في جنوبي العراق،" مجلة **الآثار** 82 (2008): 125-138.

48. وفي ردٍّ على سؤال مراسل في 17 آذار حول سياسة الجيش لما بعد الحرب، يصرّح غيبسون، "إن لم يتم إرساء سيطرة مطبقة على الريف بعد الحرب مباشرة نسبياً، سيستمر النهب. لكنّ الحكومة الأمريكية على دراية بالمشكلة، وعلى ما أفترض، ستتحمل مسؤولية حماية المواقع من سلب إضافي، ومن تهريب الآثار،" رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى ميلاندا ليو في 17 آذار، 2003.

49. قام المؤلِّف بمقابلة ماغواير غيبسون في 9شباط، 2006.

50. جوزيف كولينز، "ثغرة في مؤخرة القوات،" مذكّرة مستشهد بها في غوردون وترينر، **الكوبرا II**، 116-117.

51. قام المؤلِّف بمقابلة الرائد كريستوفر فارهولا (وهو ضابط شؤون مدنية) في 15 نيسان، 2005.

52. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى آرثر هاوتن في 3 آذار، 2003.

53. (تواصل شخصي) بين ويليام آر بولْك ورئيس الوزراء الأردني الأسبق، زيد الرفاعي، في 27 شباط، 2003.

54. قام المؤلِّف بمقابلة ويليام آر بولْك في 28 حزيـران، 2007. انظر أيضاً ويليام آر بولْك، مدخل إلى **نهب متحف العراق في بغداد: التركة الضائعة لبلاد الرافدين القديمـة**، مـن إعـداد ميلـبري بولْك وآنجيلا شوستر نيويورك: هاري آبرامز، 2005): 5-9.

55. بيل غلوبر، "300 دولار ووعدٌ ما قبل الحرب بإنقاذ المواقـع الأثرية الشـهيرة،" نايـت ريدَر/خدمـة تريبيـون الصـحفية، 1 أيّـار، 2003، وتمّ عرضـها علـى موقـع Iraqcrisislisthost، 1 أيّـار، 2003،

https://listhost.uchicago.edu/pipermail/iraqcrisis/2003-May/000027.html.

56. وصف جيف سبير هـذه الحكايـة، الـتي يعزوهـا إلى مراسـل **النيويورك تايمز**، ديكسـتير فيلكينـز. انظـر جيـف سـبير، "تقريـر، المكتبات والمحفوظات العراقيـة في خطـر: البقـاء في زمـن الاجتيـاح، والفوضى، والنزاع المدني،" موقع ويب معهد الاستشراق، 11 نيسان، 2007،

http://oi.uchicago.edu/OI/IRAQ/mela/update_2007.htm.

تجدر الإشارة إلى أنّ ريبورتاج فيلكينز منذ الأيام الافتتاحية للحرب لم يأت على ذكر هذه الحادثة.

57. انظر رايان ديلي، "القانون والفوضى في العراق،" أخبار الـ بي بـي سـي أونلايـن، 11 نيسـان، 2003، http://news.bbc.co.uk/1/low/world/middle_east/2939573.stm.

58. تم الاستشـهاد بمـذكّرات مكتـب إعـادة الإعمـار والمسـاعدات الإنسانية، المعنونة "توجيـه لأولويـات لقيـادة القـوات البريـة المركّبـة لقوات الائتلاف لصون مؤسسات بغـداد الرئيسـة،" في بـوول مـارتن،

"طُلِبَ من الجنود حراسة الكنوز؛ بعد أسبوعين من إرسال المذكّرة، استولت القوات الأمريكية على بغداد، وهاجم الناهبون العراقيون المتحف،" **واشنطن تايمز**، 20 نيسان، 2003، http://www.proquest.com.proxy.uchicago.edu/ (accessed June 25، 2008)..

59. بوول مارتن، وإد فوليامي، وغابي هنزليف، " طُلِبَ من الجيش الأمريكي بحماية المتحف المنهوب،" **الأوبزيرفر**، 20 نيسان، 2003، 4.

60. اللواء فينسينت بروكس، "مؤتمر القيادة الوسطى،" مكتب برامج المعلومات الدولية، وزارة الخارجية الأمريكية، في 26 آذار، 2003، تمّ عرضه على موقع حرب المعلومات، http://www.iwar.org.uk/news-archive/2003/03-26-4.htm.

فالمقبوس عن مسؤول مجهول الاسم مقتبس من كارين مازوركيفيتش، "كنوز قديمة في خطر-يحذِّر علماء الآثار من أن القتال في العراق قد يدمّر الدفين من الآثار الرافدية،" **وول ستريت جورنال**، 27 آذار، 2003، الطبعة الشرقية، بي 1.

61. كارين مازوركيفيتش، "كنوز قديمة في خطر- يُحذِّر علماء الآثار من أن القتال في العراق قد يدمّر الدفين من الآثار الرافدية،" **وول ستريت جورنال**، 27 آذار، 2003، الطبعة الشرقية، http://www.proquest.com.proxy.uchicago.edu/ (accessed June 29، 2008)..

62. انظر ديفيد بيرلمان، "حماية كنوز العراق،" مدوّنة سان فرنسيسكو، 31 آذار، 2003، دبليو-5.

63. تم نشر الإشاعة، التي لا أساس لها، في مقالة بعد أيام قليلة، أرسلها غيبسون إلى كولينز. قد يكون مصدر الإشاعة هو السجال بين

هوكينز ولووتي في أوائل كانون الثاني 2003، الذي تمّت مناقشته في الفصل الثالث، الصفحة 51. يُنكِر كلٌ من هاوتن وهوكينز بشدة أنه لم يسبق لهما أن التقيا بلووتي.

64. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى جوزيف كولينز في 4 نيسان، 2003.

65. المرجع السابق.

66. رسالة الكترونية من فرانك رومانو إلى ماغواير غيبسون في 4 نيسان، 2003.

الفصل الخامس

1. اللواء فينسينت بروكس، "مؤتمر القيادة الوسطى،" سي إن إن دوت كوم، 8 نيسان، 2003، http ://transcripts.cnn.com/ TRANSCRIPTS/0304/08/se.05.html.
2. المرجعِ السابق.
3. قام المؤلف بمقابلة ويليام سَمْنَر في 30 آب، 2006.
4. المرجعِ السابق.
5. قام المؤلِّف بمقابلة بيتر زاركون في 24 تموز، 2007.
6. مقابلة سمنر.
7. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى المقدّم كريغ كينويرذي في 10 نيسان، 2003.
8. رسالة مفتوحة من جين بوولدوم، وهي رئيسة معهد أمريكا الأثري، ومن ماغواير غيبسون، وهو رئيس الرابطة الأمريكية للبحوث في بغداد، في 9 نيسان، 2003.

9. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى كريس فارهولا وآخرين في 9 نيسان، 2003.

10. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى كريغ كينويرذي وآخرين في 10 نيسان، 2003.

11. رسالة الكترونية من جون ليمبرت إلى ماغواير غيبسون وآخرين في 10 نيسان، 2003.

12. تواصل عبر البريد الالكتروني بين هنري رايت وجون ليمبيرت في 11 نيسان، 2003.

13. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى جون ليمبيرت في 10 نيسان، 2003.

14. انظر ماثيو بوغدانوس، "ضحايا الحرب: الحقيقة حول متحف العراق، **مجلة علم الآثار الأمريكية** 109، العدد 3 (تموز 2005): 501-506.

15. رسالة الكترونية من دوني جورج إلى المؤلِّف في 21 تموز، 2007.

16. المرجع السابق.

17. بالنسبة إلى دوني جورج، تعرّضت الوكالة الوطنية العراقية للأنباء ومبنى الاتصالات المركزية لأضرار بالغة من السيارات المفخخة عام 2000 أو 2001. فقرّر جورج الحثّ على بناء جدار عازل في المتحف بعد مشاهدة تشييد جدار مماثل أمام مبنى الاتصالات عقب إعادة بنائه. كان من المفترض توسيع جدار المتحف ليشمل أطراف المجمع كافّة في النهاية، لكن يقول جورج أن التمويل نفد. رسالة الكترونية من دوني جورج إلى المؤلِّف في 22 تموز، 2007.

18. مستشهد به في إيريك فيستيرفيلت، "متحف بغداد،" طبعة نهاية الأسبوع في الإذاعة الوطنية الحكومية، في 20 نيسان، 2003،

http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyID=1237927.

19. جيسون كونروي، **إيقاع صاخب: معركة سريّة دبابات إلى بغداد** (واشنطن، دي سي: بوتوماك بُوكْس، 2005)، 222.

20. آندرو لوولر، "تشويه في بلاد الرافدين،" **سايَنْس** 301، العدد 5633 (1 آب، 2003): 582-588.

21. قام المؤلف بمقابلة المقدّم إيريك شوارتس في 15 آب، 2007.

22. تتضمن الأدوات القانونية التي تنظُم هذا المنطق: بروتوكول إضافي لاتفاقية جنيف لعام 1949 (البروتوكول I)؛ البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف بتاريخ 12 آب عام 1949 (البروتوكول II)؛ اتفاقية لاهاي عام 1954 لحماية الأملاك الثقافية في حال النزاع المُسَلَّح؛ بروتوكول لحماية الأملاك الثقافية في حال النزاع المُسَلَّح (البروتوكول الأول)، لاهاي، في 14 أيّار من العام 1954؛ البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي عام 1954 لحماية الأملاك الثقافية في حال النزاع المُسَلَّح (البروتوكول II)، 1999.

23. مقابلة شوارتس.

24. كونروي، **إيقاع صاخب**، 224. لم أكن قادراً على تحديد سواء كان أمر عدم التدخّل بالنهب صدر قبل سماع شوارتس تقارير عن النهب في المتحف وإرساله طاقم الدبابة للتحري عن الموضوع، أم بعده.

25. المرجع السابق، 224. للإطلاع على استخدام بيركينز لتشبيه ساحات العرض والاستعراض بمجمّع تسوّق واشنطن، انظرغوردان وترينر، **الكوبرا II: القصة الحقيقية لاجتياح العراق واحتلاله** (نيويورك: بانثيون، 2006)، 393.

26. يحاجج ماثيو بوغدانوس أن صون المتحف بأقلّ من هجوم شامل سيُشَكِّل خطراً كبيراً على الجنود، وما كان لهذا الأمر أن يحصل في حال بقيت القوات العراقية مرابضة في المتحف. قامت وحدة كونروي بتنظيف عدد من المباني التي لم تكن على لائحة الاستهداف (بما في ذلك مدرسة يتواجد على سطحها سلاح مضاد للطائرات) دون وقوع ضحايا. كما يحاجج بوغدانوس أن وضع دبابة ثابتة أمام المتحف "يقتضي رغبة في التفريط بأرواح طاقم الدبابة المؤلَّف من أربعة رجال. فدبابة ثابتة داخل مدينة في أثناء قتال ضارٍ (كما كانت الحال في نيسان في ذاك الجزء من بغداد) هو مصدر هلاك محتوم. ففي قتال المدن، ترتبط نجاة الدبابة ارتباطاً وثيقاً بحركتها وقدرتها على الرد على مصادر النيران، فكلا الأمرين سيُنسفان في حال وضعها في مهمة حراسة أمام المتحف، فلن يكون هنالك ناجون من رمية مباشرة من سلاح مضاد للدروع." لكن تمّ إطلاق قذائف آر بي جي مرّات عديدة على دبابات كونروي، وغالباً من مسافة قريبة، دون نجاح يُذكَر، وبالطبع، لم تبق الدبابات في حركة دائمة. هذا لا يعني أنه لم تكن ثمة أخطار محدقة، لكنها لم تكن بالخطورة القصوى التي افترضها بوغدانوس. انظر بوغدانوس، "ضحايا الحرب،" 504؛ وكونروي، **إيقاع صاخب**، 200.

27. وبحلول 2005، ازداد الوضع الأمني في العراق سوءاً لدرجة تم فيها تغيير قواعد الاشتباك بصورة تسمح بإطلاق طلقات تحذيرية عموماً، وخوّلت القيادة الوسطى استخدام القوة المُفرطة، إذا تطلّب الأمر، بعدّها جوهرية لتنفيذ مهمة حماية الأملاك، بما فيها المتاحف، انظر "Annex E (Consolidated ROE) to 3-187 FRAGO 02، OPORDER 02-005 "،

http://wikileaks.la/wiki/US_Rules_of_Engagement
._for_Iraq

28. مقابلة شوارتس.

29. انظر جون آليكساندر، "تكنولوجيا لمنع السرقة الثقافية،" في **آثار تحت الحصار: حماية التراث الثقافي بعد حرب العراق**، من إعداد لورانس روثفيلد (لانهام، إم دي: مطبعة آلتاميرا، 2008)، 150-141.

30. مقابلة زاركون.

31. العقيد غريغوري فونتينوت (متقاعد)، والمقدّم إي جي ديغين، والمقدّم ديفيد تون، "بالنقاط": الجيش الأمريكي في عملية الحرية العراقية، GlobalSecurity.org، n.d. http://www.globalsecurity.org/military/library/report/2004/onpoint/ch-6.htm.

32. يحاجج فيصل استرابادي، وهو محامٍ عراقي أمريك يعمل على مشروع مستقبل العراق، أنه بمقدور الأمريكيين إيجاد ضالتهم إلى المتحف بسهولة: "لا يُعقل أن الجنود الأمريكيين لم يعرفوا موقع المتحف الوطني. كلّ ما يتعين عليكم فعله هو إتّباع الشاخصات إلى ميدان المتحف، فهي مكتوبة بالإنكليزية." لكن في حال كان الجنود يتقدّمون راجلاً أيضاً بدلاً من تواجدهم داخل دباباتهم، من غير المرجّح أن يثقوا بالشاخصات التي قام العراقيون بالإعلان عنها. انظر ديفيد ريف، "مخطط للفوضى،" **مجلة الخدمة الأجنبية**، آذار 2004، 22-28.

33. قام المؤلِّف بمقابلة جوزيف كولينز (معاون وكيل وزارة دفاع أسبق لعمليات الاستقرار) في 5 تشرين الأول، 2005.

34. مستشهد به في فيسترفيلت، "متحف بغداد."

35. تواصل شخصي مع جوزيف كولينز، في 5 تموز، 2006.

36. مستشهد به في بوول ماغاف، "ماض غنيّ مسلوب بوصفه مستقبلاً مهلهلاً،" **سيدني مورنينغ هيرالد**، 14 نيسان، 2003، http://www.smh.com.au/articles/2003/04/13/1050172478179.html.

37. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى كريغ كينويرذي في 12 نيسان، 2003.

38. رسالة الكترونية من جون ليمبرت إلى ماغواير غيبسون في 10 نيسان، 2003.

39. قام المؤلِّف بمقابلة جون ليمبيرت في 3 آذار، 2005.

الفصل السادس

1. قام المؤلِّف بمقابلة جيمز فيتسباترك في 3 آذار، 2005.
2. قام المؤلِّف بمقابلة جون ليمبيرت في 3 آذار، 2005.
3. قام المؤلِّف بمقابلة الرائد كريستوفر فارهولا (وهو ضابط شؤون مدنية) في 15 نيسان، 2005.
4. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى كريغ كينويرذي في 12 نيسان، 2003.
5. فيما يتعلق بدور الحوزة في اجتثاث النهب، انظر ديفيد ريف، "مخطط للفوضى،" **مجلة الخدمة الأجنبية**، آذار 2004، 22-28.
6. نبيل آسكيرسون، "عراق وخراب،" **الغارديان**، في 2 أيّار، 2003، http://arts.guardian.co.uk/features/story/0،947799،00.html.
7. رسالة الكترونية من كريغ كينويرذي إلى ماغواير غيبسون في 12 نيسان، 2003.
8. قام المؤلِّف بمقابلة آرثر هاوتن في 3 آذار، 2005.

9. جين وولدبووم وباتي غيرشتينبليث، "اقتفاء أثر كنوز العراق الضائعة،" **الواشنطن بوست**، 27 نيسان، 2003، بي 7.

10. بعد عدّة سنوات، في آذار 2005، كان ميلون أكثر سخاءً، إذ تدخّل بـ 117،000 دولار عندما نكثت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعد سنة باتفاقها مع ستون على توفير تمويل لمدة ثلاث سنوات لتدريب علماء الآثار العراقيين.

11. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى كريغ كينويرذي في 13 نيسان، 2003.

12. قام المؤلِّف بمقابلة بيتر زاركون في 24 تموز، 2007.

13. قام المؤلف بمقابلة دوني جورج يوكهانا (وهو مدير للمتاحف أسبق في مجلس إدارة آثار دولة العراق وتراثها) في 19 شباط، 2007.

14. انظر غريغوري إليتش، "غنائم الحرب: تجارة الآثار ونهب العراق،" مركز أبحاث حول العولمة، http://globalresearch.ca/articles/EL1401A.html.

وماثيو بوغدانوس، "ضحايا الحرب: الحقيقة حول متحف العراق، مجلة علم الآثار الأمريكية 109، العدد 3 (تموز 2005): 501-506، ودوني جورج يوكهانا وماغواير غيبسون، "استعدادات في متحف العراق إبّان الحرب،" في كتاب **آثار تحت الحصار: حماية التراث الثقافي بعد حرب العراق**، من إعداد لورنس روثفيلد (لانهام، إم دي: مطبعة آلتاميرا، 2008)، 31.

15. انظر روبرت فيسك، "تم إحراق كُتُب المكتبة، والرسائل، والوثائق الثمينة، في الفصل الأخير من نهب بغداد،" الاندبندنت، في 15 نيسان، 2003، http://news.independent.co.uk/fisk/article115214.ece.

16. دونالد رمسفيلد وريتشارد مايرز، "المؤتمر الصحفي لوزارة الدفاع،" في 11 نيسان، 2003، http: //www.defenselink.mil/transcripts/2003/tr20030411-secdef0090.html.

17. مقابلة دونالد رمسفيلد مع تيم رَسِرت في برنامج **لقاء مع الصحافة** على محطة إن بي سي،
http://www.defenselink.mil/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=2383 (accessed December 4، 2007).

18. من المفارقة بمكان أنه تم إرسال نصف مجموعة متحف الموصل إلى متحف العراق الوطني من أجل سلامتها. فيما يتعلق بنهب متحف الموصل، انظر دغلاس بيرتش، "في شمال العراق، ماض غابر يقع ضحية لحرب حديثة،" **بالتيمور صَنْ**، في 18 نيسان، 2003، www.baltimoresun.com/news/nationworld/Iraq/bal-te.north18apr18،0،532697.story?coll=bal-home-headlines (accessed July 19، 2007);
وروجر آتّوود، "في شمال العراق،" **علم الآثار**، 4 حزيران، 2003،
http://www.archeology.org/online/features/Iraq/mousl.html.

19. وزير الخارجية، كولين باول، "تعاون لصون الآثار والأملاك الثقافية العراقية،" 14 نيسان، 2003، http: //www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/2003/iraq-030414-dos-19628pf.htm.

20. مقابلة جورج يوكاهانا.

21. قام المؤلِّف بمقابلة جون كيرتيس في 21 كانون الأول، 2004.

22. اللواء فينسينت بروكس، "مؤتمر صحفي للقيادة الوسطى لعملية الحرية العراقية"، الخدمة الصحفية للتحريات الخليجية، 15 نيسان، 2003، http://www.gulfinvestigations.net/document615.html.

23. دونالد رمسفيلد وريتشارد مايرز، "المؤتمر الصحفي لوزارة الدفاع،" في 11 نيسان، 2003، http://www.defenselink.mil/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=2413.

24. الرئيس جورج دبليو بوش، "ملاحظات من الرئيس حول عملية الحرية العراقية،" جمعية فورد ومركز الفنون المسرحية، ديربورن، إم آي، 28 نيسان، 2003، نشرة صحفية صادرة عن البيت الأبيض، http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/04/print/20030428-3.html.

25. تباهى العميد ويليام "سكوت" ولِيْس، الذي قاد معركة بغداد، وفقاً لتقرير قد اطّلع عليه (وهو، مما لاشكّ فيه، تقرير بوغدانوس) أنه "من بين التحف التي تمّ، وفقاً للقيل والقال، نقلها من المتحف الرئيس إلى وسط المدينة، لم يتم التعرّف سوى على 38 تحفة منها." العميد ويليام ولِيْس، "مؤتمر صحفي،" 7 أيّار، 2003، http://www.defenselink.mil/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=2573.

بالتأكيد، بناءً على معرفة الجنرال، أشار العدد 38 إلى التحف المأخوذة من صناديق العرض الرئيسة وحسب، وليس إلى العدد الأكبر

للغاية المسروق من غرف المتحف الخلفية. للإطلاع على دراسة نقدية تفصيلية، غير أنها ملتوية إلى حدّ ما، للريبورتاج الأوليّ عن الأحداث في المتحف، انظر جيفري شوستر، "إعادة النظر بالآثار العراقية (مرفقة بملاحظات ختامية)،" قلعة غوتينبلوغ،
http://gutenblogcastle.blogspot.com/2005/02/iraq-antiquities-revisited-with.html.

26. دونالد رمسفيلد، "مؤتمر البنتاغون بين رمسفيلد ومايرز،" 20 أيّار، 2003، http://www.america.gov/st/washfile-english/2003/May/20030521075931nosnhojb4.883975e-02.html

27. دونالد رمسفيلد، "مؤتمر البنتاغون بين رمسفيلد وفرانكس،" 9 أيّار، 2003، http://www.america.gov/st/washfile-english/2003/May/20030509172225ifas0.7209436.html

28. تشارلز كراوتهامر، "مقالب، ومغالاة في التقريظ، وإذلال،" **الواشنطن بوست**، 13 حزيران، 2003، إي 29.

29. مقابلة جورج يوكاهانا.

30. رسالة الكترونية من كريس فارهولا إلى ماغواير غيبسون في 16 نيسان، 2003.

31. قام المؤلِّف بمقابلة زينب بحراني في 14 آذار، 2005.

32. رسالة الكترونية من ويليام جيفري إلى ماغواير غيبسون في 15 نيسان، 2003.

33. رسالة الكترونية من ماغواير غيبسون إلى جون ليمبيرت في 15 نيسان، 2003.

34. في أواخر 6 آب، 2003، تمت استعادة رُقم المتحف المسمارية في بازار من بغداد.

35. عمل فريق من مكتبة الكونغرس مع مكتب الأملاك الثقافية في وزارة الخارجية، ومع سلطة الائتلاف المؤقتة لشهور، لتنظيم مهمة لمساعدة المكتبة الوطنية. ويعود نجاح هذه المبادرة إلى قيادة جيمز بيلينغتون، وهو أمين مكتبة في الكونغرس، الذي يتباين انخراطه الشخصي بجلاء مع سلبية نظرائه في معظم الوكالات الثقافية الفيدرالية الأخرى.

36. كما سدّ هذا التشريع ثغرة في القانون التنفيذي للأملاك الثقافية، مخوّلاً الرئيس ممارسة سلطته بموجب القانون التنفيذي للأملاك الثقافية لحظر استيراد مواد أثرية وإثنولوجية محدّدة من العراق من دون حاجة العراق لتقديم طلب بموجب القانون التنفيذي للأملاك الثقافية. مع ذلك، بقيت الثغرة مفتوحة بالنسبة إلى بلدان أخرى، بما فيها أفغانستان. انظر باتي غيرشتينبليث، "من باميان إلى بغداد: الحرب والحفاظ على التراث الثقافي في بداية القرن الحادي والعشرين،" **مجلة جورج تاون للقانون الدولي** 37، العدد 2 (شتاء 2006): 245-352.

37. وفي بيان نُشِر في 15 نيسان، صرّحت وزارة الثقافة والإعلام والرياضة أنّ "وزارة الدفاع كانت متأهبة طوال النزاع لحاجة حماية المواقع الثقافية والأثرية الحساسة في العراق. ومؤخّراً، كانت تعمل بجد لضمان صون هذه المواقع من أخطار النهب." وزارة الثقافة والإعلام والرياضة، "بيان من وزارة الثقافة والإعلام والرياضة بشأن تراث العراق الثقافي،" موقع ويب شبكة أمن المتاحف، 15 نيسان، 2003، http://www.museum-security.org/03/052.html#2.

38. تيسا جويل، "مقتطفات من تيسا جويل، وهي وزيرة دولة لخطاب الثقافة في المتحف البريطاني في 15 نيسان، 2003،" نشرة إعلامية لوزارة الثقافة والإعلام والرياضة، بموجب "أرشيف عام 2003،"

http://www.culture.gov.uk/Reference_library/Press_notices/archive_2003/statement_iraq.htm.

39. ينوّه رينفرو إلى أن المتحف البريطاني، وليس وزارة الثقافة والإعلام والرياضة، من رتّب الاجتماع الذي تحدّثت فيه جويل. من غير شك، تحيّنت الفرصة للإيحاء أنّها ووزارتها يقومان بأمر ما... غير أنه لم يُلحَق بأية أعمال." قام المؤلف بمقابلة رينفرو كولينزً في 21 كانون الأول، 2004. ويصرّ مسؤول رفيع المستوى في الوزارة، يُفَضِّل عدم الكشف عن اسمه، قيام وزراء وزارة الثقافة والإعلام والرياضة بمحاولة جادّة في اجتماعات وزارية مباشرة رفيعة المستوى لإقناع الوزارات الأخرى بإعادة تخصيص تمويل بعض المساعدات الإنسانية لوزارة الثقافة والإعلام والرياضة لتحسين حماية التراث الثقافي، غير أن هذه الطلبات لاقت رفضاً قاطعاً.

الفصل السابع

1. تعود هذه الأرقام إلى مذكّرة ما قبل الحرب غير مؤرَّخة، أرسلها جيريمي بلاك، وهو عالم آثار في جامعة أُكْسفورد، إلى وزير الخارجية البريطاني، جاك سترو. والمعلومات ذاتها متواجدة في مقالة هارييت كرووفورد، وجون بينز، وجيريمي بلاك، وآخرين، "رسالة:

قصفٌ قد يدمّر آثاراً غنية لمدن قديمة،" **الإندبندنت** (لندن)، في 5 آذار، 2003،

http://findarticles.com/p/articles/mi._qn41185/is_n 12679517.

2. رسالة الكترونية من ماغوايرغيبسون إلى جون ليمبيرت في 15 نيسان، 2003.

3. آندرو لوولِر، "علم الآثار: على خطوط العراق الأمامية،" **سايَنْس** 321، العدد 5885 (4 تموز، 2008): 29، DOI:10.1126/science.321.5885.29،

http://www.sciencemag.org/cgi/content/full/321/5885/29، (accessed July 6 2008).

4. انظر صموئيل بالي، "نمرود، والحرب، وأسواق الآثار،" مجلة **آي إف إي آر** 6، العددان 1 و 2، http://www.ifar.org/nimrud.htm.

5. تواصل شخصي مع الحمداني.

6. بيوتر مايكلوسكي، "تتحد المنظمات العلمية الأمريكية لحماية التراث الثقافي العراقي،" النشرة الصحفية لجامعة ميشيغان، في 9 أيّار، 2003،

http://www.umich.edu/news/Releases/2003/May03/r050903c.html.

وعلى الرغم من سطوتها التنظيمية، يبدو أن هذه المجموعة أخفقت في جمع أية أموال تُذكَر.

7. وحدة الكارابينياري لحماية التراث الثقافي الإيطالي وصونه، "الكارابينياري الإيطالية وحماية تراث العراق الثقافي،" في كتاب **آثار تحت الحصار: حماية التراث الثقافي بعد حرب العراق**، من إعداد

لورنس روثفيلد (لانهام، إم دي: مطبعة آلتاميرا، 2008)، 163، 138.

8. إليزابيث ستون، "تقويم ثقافي للعراق: حالة المواقع والمتاحف في جنوبيّ العراق،" **ناشونال جيوغرافيك**، أيار 2003، http://news.nationalgeographic.com/news/2003/06/0611_030611_iraqlootingreport3.html.

9. بشأن مشكلة حترة، انظر روجر آتوود، "في شمال العراق،" **علم الآثار**، 4 حزيران، 2003، http://www.archeology.org/online/features/Iraq/mosul.html.

10. كما وصلت اليونيسكو في الوقت نفسه تقريباً، لكن تم تقييد سفرها في أرجاء البلد. انظر استطلاع اليونيسكو، http://portal.unesco.org/culture/en/ev.php-URL_ID=14658&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html.

11. تواصل شخصي مع هنري رايت، في 7 نيسان، 2008.

12. مستشهد به في ماري ويلتنبيرغ، "هلال خصيب للنهب،" كريستيان ساينْس مونيتور، 12 حزيران، 2003، http://www.csmonitor.com/2003/0612/p03s01-woiq.html.

13. بشأن نتائج استطلاع الناشونال جيوغرافيك، انظر http://news.nationalgeographic.com/news/2003/06/0611_030611_iraqlootingreport.html.

14. رسالة الكترونية من ماغوايرغيبسون إلى جون ماربيرغر في 31 أيار، 2003.

15. رسالة الكترونية من ماغوايرغيبسون إلى جون ماربيرغر في 12 حزيران، 2003.

16. للإطلاع على المساعي الناجحة للتعاون المدني-العسكري/والشؤون الثقافية الهولندي في صون موقع أوورك الهام في جنوبي العراق، انظر يوريس دي كيلا، "دور الناتو والشؤون المدنية العسكرية،" في **آثار تحت الحصار**، 179-180.

17. وزارة الخارجية الأمريكية، "عصرنة تراث العراق الثقافي،" 14 تموز، 2003، http://www.state.gov/ ps/ t/pa/prs/ 2003/22388.htm.

18. قامت سي بريان روز بمقابلة مايكا غارين في 14 آذار، 2008، http://www.salon.com/news/features/2008/03/20/iraq_roundtable/index1.html.

19. فيما يتعلق بخدمة حماية المرافق، انظر GlobalSecurity.org "خدمة حماية المرافق – قوات حماية المرافق،" بموجب "الاستخبارات،" بلا تاريخ، http://www.globalsecurity.org/intell/world/iraq/fps.htm.

20. تواصل شخصي مع رايت.

21. انظر الجزء المشبوه إلى حدّ ما في مقال جويل ليدون، "اكتشاف سريع: إرهاب مموَّل من أملاك مسروقة،" وكالة الأنباء الإسرائيلية، 16 تشرين الأول، 2005، http://www.israelnewsagency.com/terrorismstolenpropertyswiftfindregistry881016.html;

ولصورة دامغة أكثر، انظر لورا دي لا توري، "الإرهابيون يجمعون المال عن طريق بيع الآثار،" الأنباء الأمنية الحكومية، 20 شباط،

،2006
http://www.gsnmagazine.com/pdfs/38_Feb_06.pdf (Web page now invalid).

22. انظر مايكا غارين وميري-هيلين كارلتون، **رهينة أمريكي: مذكّرة صحفي مخطوف في العراق والمعركة اللافتة للظفر بإطلاق سراحه** (نيويورك: سايمون وشوستر، 2005).

23. رسالة الكترونية من ماغوايرغيبسون إلى ستيفن هَنْتر في 11 أيلول، 2003.

الفصل الثامن

1. انظر إليزابيث ستون، "أنماط النهب في جنوبي العراق،" (عرض باور بوينت لاجتماع معاهد أبحاث الاستشراق الأمريكية، واشنطن، دي سي، 16 تشرين الثاني، 2006). انظر ستون أيضاً، "أنماط النهب في جنوبي العراق،" مجلة **الآثار** 82 (2008): 125-138.

2. ديفيد جونستون، "تذكارات بحرية تبيَّنَ أنّ عمرها 5،000 عام،" **نيويورك تايمز**، 15 شباط، 2005، http://www.iht.com/articles/2005/02/14/news/artifacts.php.

3. لتقويم خسائر المتحف، انظر مارتن بيلي، "بعد انتهاء النهب: بعد عام واحد من حرب العراق، ما زالت الأضرار التي لحقت بمتحف البلاد الوطني قيد التقويم،" **أبولو**، 1 أيار، 2004،

http://findarticles.com/p/articles/mi_m0PAL/is_507_159/ai_n6157843.

4. انظر غاي غاجليوتا، "لقطة ثمينة من الآثار قد تُثبت صعوبةً في استعادتها،" الواشنطن بوست، 2 أيار، 2003، إي 3.

5. للإطلاع على مناقشة لمسألة سارقي قبور العراق، انظر جوان فاركاخ بيّالي، "من هم الناهبون؟" في كتاب **آثار تحت الحصار: حماية التراث الثقافي بعد حرب العراق**، من إعداد لورانس روثفيلد (لانهام، إم دي: مطبعة آلتاميرا، 2008)، 49-56.

6. حسين علي اليسيري، "سرقة الماضي،" **آي سي آر** 82 (6 أيلول، 2004)، تمّ عرضها على موقع IraqCrisislisthost، 18 أيلول، 2004،

https://listhost.uchicago.edu/pipermail/Iraqcrisis/2004-September/000858.html.

7. نيل برودي، "السوق الغربي للآثار العراقية،" في كتاب **آثار تحت الحصار**، من إعداد روثفيلد، 69.

كريستوفر بليت، "رأس أسد سومريّ من فخّار طينيّ محروق معروض: الانتربول والمسؤولون العراقيون يعملون على مكافحة المتاجرة بالتحف على الانترنت،" **جريدة زيوريخ الجديدة**، 3 تموز، 2005، تمّ عرضها على موقع IraqCrisis listhost، 14 تموز، 2007،

https://listhost.uchicago.edu/pipermail/Iraqcrisis/2005-July/001284.html.

8. تم الاستشهاد بجورج في "عالم آثار العراق يفرّ إلى سورية،" **أخبار الشرق الأوسط**، 28 آب، 2006، https://monstersancritics.com/news/middleeast/news/article_1195508.php.

9. تمّ الاستشهاد بالرَّقَم في "قرار مجلس الإدارة الناظم لمعهد أمريكا الأثري لدعم مقترح التمويل الأمريكي لحماية المواقع الأثرية في العراق،" في **معهد أمريكا الأثري أونلاين**، كانون الثاني، 2005، http://www.archeological.org/pdfs/archeologywatch/Iraq/AIA_Iraq_Resolution0501.pdf?page=10248.

10. الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، "لصوص يهددون بإبادة الحضارة السومرية في ذي قار،" دبليو إن إي-نيوز دوت كوم، 6 كانون الأول، 2006، تم عرضها على موقع IraqCrisis listhost، 7 كانون الأول، 2006، https://listhost.uchicago.edu/pipermail/Iraqcrisis/2006-December/001665.html.

11. تمت استعادة إحدى وخمسون قطعة مسروقة من غرف التخزين العُلْويّة في مداهمة لموقع يبعد عشرة كيلومترات تقريباً عن الحدود التركيَة. انظر ماثيو بوغدانوس، **لصوص بغداد** (نيويورك: بلوومزبيري، 2005)، 295، 232 إن، 298، 270 إن.

12. نضال الليثي، "مسؤولون عراقيون متورّطون في تهريب الآثار، على حد تعبير خبير في المتحف البريطاني،" الزمان دوت كوم، 13 أيـار، 2008، http ://www.azzaman.com/english/index.asp? fname = news % 5C2008 – 05 - 13%5Ckurd.htm.

13. قام المؤلِّف بمقابلة ماثيو بولاي في 24 تموز، 2007.

14. انظر موروسلاف أولبريز، "الإسهام البولندي في حماية التراث الأثري في جنوب العراق الأوسط، من تشرين الثاني 2003 إلى نيسان 2005،" **الحفاظ على المواقع الأثرية وإدارتها** 8 (2007): 94.

15. انظر تي بوردا، "مواصفة المشروعات المُتصوّرة من المختصين بعلم الآثار وحماية التراث الثقافي في الوحدة العسكرية البولندية في

العراق في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني 2003 وشباط 2005،"
http://www.mk.gov.pl/website/index.jsp.catId=340.

16. المرجع السابق، 95.

17. المرجع السابق، 96-97.

18. روجر ماثيوز، "بجوار مياه بابل،" **علم الآثار البريطاني** 90 (أيلول/تشرين الأول 2006)، http://www.britarch.ac.uk/BA/ba90/feat3.shtml.

انظر اليسيري أيضاً، "سرقة الماضي."

19. انظر جون كيرتيس، "تقرير عن اجتماع في بابل 11-13 كانون الأول 2004،" موقع ويب المتحف البريطاني، بلا تاريخ، http://www.thebritishmuseum.ac.uk/the_museum/news_and_debate/news/meeting_at_babylon.aspx.

20. أولبريز، "الإسهام البولندي،" 96؛ ميرسولاف أولبريز، "احتمالات عمل عالم الآثار خلال نزاع مسلح مفتوح وقيوده— تجارب من العراق 2004/2005،" في **التراث الثقافي في القرن الحادي والعشرين: فرص وتحديات**، من إعداد مونيكا ميرزون وياشيك بورشلا (كراكوف: المركز الثقافي الدولي، 2007)، 241.

21. هذه خلاصة للتعليقات أُعيدت صياغتها على يد كامل شيّاح (مدير العلاقات الثقافية في وزارة الثقافة)، "تقرير نهائي،" جلسة كاملة أولى، لجنة التنسيق الدولية في اليونيسكو لصون تراث العراق الثقافي، باريس، 24 أيار، 2004، 6.

22. إي مارتنغلي، "يا أستاذ، إن تدريب الجنود لحماية المواقع،" **دارتموث** (إن إيتش)، 26 نيسان، 2006، https://listhost.uchicago.edu/pipermail/Iraqcrisis/2006-April/001524.html.

23. تواصل شخص مع الدكتورة لورا رَشْ في 15 آب، 2007.

24. تواصل شخص مع الدكتورة لورا رَشْ في 7 آب، 2007.

25. لجنة الدرع الأزرق الأمريكية، "يعلن مجلس المتاحف الدولي الأمريكي عن خدمة الاقتباس الدولي لعام 2007،" نشرة صحفية، 22 أيار، 2004، https://uscbs.org/news/?p=8.

26. سي برايان روز، "الحديث مع الجنود حول علم آثار العراق وأفغانستان،" في **اقتناء الآثار الكلاسيكية وعرضها: رؤى مهنية، وقانونية، ومناقبية**، من إعداد روبن رودز (نوتردام آي إن: مطبعة جامعة نوتردام، 2007)، 141، 142.

27. مراسل عرضيّ (غيرترود بيل)، "أعمال التنقيب في بابل،" **التايمز**، 4 حزيران، 1909، العدد 38977، 6، العمود بي.

28. بيال تريفيدي، "الجيش الأمريكي العامل 'قنابل تُصدر روائح كريهة' أشد تأثيراً،" **ناشونال جيوغرافيك اليوم**، 7 كانون الثاني، 2002 http://news.nationalgeographic.com/news/2002/01/0107_020107TVstinkbomb.html.

29. للإطلاع على نقاش لهذه الخيارات التقنية وغيرها حول حماية المواقع الأثرية البعيدة، انظر جون آليكساندر، "تكنولوجيا لمنع السرقة الثقافية،" في كتاب **آثار تحت الحصار**، من إعداد روثفيلد، 141-150.

30. يورغن وادوم، "تقرير رئيس اللجنة الثقافية لمجلس المتاحف الدولي، أيار 2003، كانون الثاني 2004،" (لاهاي، كانون الثاني 2004)، http://www.icom-cc.org/index.php?page_id=50.

31. انظر اليونيسكو، تقويم مشترك من الأمم المتحدة والبنك الدولي لاحتياجات جمهورية العراق: القطاع الثقافي،" موقع ويب اليونيسكو

(تحـت كلمـة "عـراق" ضـمن قطـاع "الثقافـة")، 1 تشـرين الأول، 2003، http://portal.unesco.org/culture/en/ev.php-URL_ID=17322&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html.

32. المرجع السابق.

33. انظر توصيف مبادرة [متحف] غيتي في وَقْف جي بوول غيتي، "مبادرة الحفاظ على تراث العراق الثقافي،" معهد غيتي للحفاظ على الطبيعة، كانون الأول، 2006، http://www.getty.edu/conservation/field_projects/iraq/index.html.

34. المرجع السابق.

35. انظر الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، "لصوص يهددون بإبادة."

36. أولبريز، "الإسهام البولندي،" 96.

37. انظر مايكا غارين وميري-هيلين كارلتون، **رهينة أمريكي: مذكّرة صحفي مخطوف في العراق والمعركة اللافتة للظفر بإطلاق سراحه** (نيويورك: سايمون وشوستر، 2005)، 32-33.

38. آندرو لووِلرْ، "مقابلة مع دوني جورج،" مجلة **ديسْكَفَر**، 3 آب، 2007،

http://discovermagazine.com/2007/aug/discover-interview-director-iraqi-national-museum/article_print.

39. الصميدع سنانياقي، "العراق: ما تزال الآثار تتعرّض للسرقة والتدمير،" **راديو أوروبا الحرّة**، 12 تشرين الأول، 2006، http://www.refer1.org/featuresarticle/2006/10/6f5f571b-f0f8-4ff9-899f-b8341676574b.html.

40. غارين وكارلستون، **صحفي مخطوف**، 12.

41. لوولر، "مقابلة مع دوني جورج."

42. ماثيو بوغدانوس، "الإرهابي في صالة عرض التحف الفنية،" **نيويورك تايمز**، 10 كانون الأول، 2005، إي 15.

43. روبرت إس مولر، "ملاحظات أُعِدَّت لخطاب المدير روبرت إس مولر الثالث،" دار بلدية لوس آنجلوس، لوس آنجلوس، سي إي، 15 تشرين الثاني، 2004، http://www.fb1.gov/pressrel/speeches/mueller111504.htm.

44. انظر عامر عماد، "الجنود الأمريكيون يقتحمون قسم الآثار،" الزمان دوت كوم، 19 أيار، 2007، http://www.azzaman.com/english/index.asp?fname=news%5C2007-05-19%5Cmos.htm.

45. انظر آليستير نورثيدج، "تعرُّض مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها في سامراء للاعتداء والنهب،" تم عرضها على موقع listhost IraqCrisis، 10 تموز، 2007، https://listhost.uchicago.edu/pipermail/Iraqcrisis/2007-July/001821.html.

46. انظر تشارلز جونز، "تعرُّض ممثل مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها في البصرة للقتل،" تم عرضها على موقع IraqCrisis listhost، 11 تموز، 2007، https://listhost.uchicago.edu/pipermail/Iraqcrisis/2007-July/001822.html.

47. لوشيان هاريس، "مسؤول العراق الثقافي رفيع المستوى يستقيل،" **صحيفة الفن**، 26 آب، 2006.

48. ديفيد دي آركي، "علماء الآثار يقولون أنّ الآثار ما زالت غير محميّة،" الطبعة الصباحية من NPR، تم نشرها في 11 كانون الثاني، 2005، http: //www.npr.org/ templates/story/story.php?storyID=4277978.

49. تم الاستشهاد ب باول في بوب وُدْورْد، **خطة الاعتداء** (نيويورك: سايمون وشوستر، 2004)، 150.

خاتمة

1. كارا بَكْلي، "اختلاس نظرة إلى الداخل قبل أن يُغلق المتحف أبوابه مجدّداً،" **نيويورك تايمز**، 121 كانون الأول، 2007، إي 15.
2. المرجع السابق.
3. لورا بوش، "ملاحظات السيدة بوش عند إطلاق 'مشروع تراث العراق الثقافي،'" 16 كانون الأول، 2008، http://www.whitehouse.gov/news/releases/2008/10/20081016-1.html. (accessed October 24 2008).

وتطرّقت نشرة الاستعلامات في وزارة الخارجية بشأن المشروع الجديد عن إنفاق عدة ملايين من الدولارات منذ 2003 دعماً "لفعاليات متنوعة متعلقة بحماية تراث العراق الثقافي والحفاظ عليه،" بما في ذلك "استجابة طارئة لنهب متحف العراق الوطني، وتدريب خبراء المتحف العراقي، ودعم حماية المواقع الأثرية، واتخاذ إجراءات قانونية للتخفيف من الاتجار غير المشروع بأملاك العراق الثقافية المنهوبة." فحسب ما زُعِم، تضمّنت النتائج "تحسناً في أمن المواقع

الأثرية في العراق." لم يتم تقديم أية تفصيلات بشأن حجم الإنفاق وعلى أية تدابير. انظر مكتب الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية، "نشرة استعلامات مشروع تراث العراق الثقافي (ICHP)،" 16 تشرين الأول، 2008، http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2008/oct/111017.htm (accessed October 24، 2008).

4. مارتن بيلي، "أرفع عالم آثار في العراق يعلن نهاية نهب المواقع،" **صحيفة الفن**، 28 آب، 2008، http://www.theartenewspaper.com/article.asp?id=16008;

فريق إعادة الإعمار الإقليمي في نينوى التابع لوزارة الخارجية، "مواقع التراث الثقافي آمنة،" حسب مفتّش مجلس إدارة آثار الدولة وتراثها، قيس رشيد،" **نشرة محافظة نينوى**، http://usembassy.gov/root/pdfs/ninewa-prt-story.pdf (accessed October 24، 2008);

مالك كايلان، "نهاية 'المواقع المنهوبة'،" وول ستريت جورنال، 15 تموز، 2008، http://online.wsj.com/article/SB121607917797452675.html#printMode (accessed October 24، 2008).

5. جون إم كيرتيس وآخرين، "تقويم للمواقع الأثرية في حزيران 2008: مشروع عراقي-بريطاني،" http://www.britishmuseum.org/the_museum/museum_in_the_world/middle_east_programme/iraq_project/overview_of_site_surveys.aspx (accessed October 24، 2008).

للإطلاع على دراسة نقدية لهذا التقرير وتقارير أخرى، انظر لورانس روثفيلد، "تم أخيراً نشر تقرير تقويميّ لـ 8 مواقع جنوبية،" كيس الملاكمة، http: //larryrothfield.blogspot.com (accessed October 24، 2008.

للاطلاع على مسحٍ لهذه القضايا، انظر هيو إيكون، "تدمير ماضي العراق،" **تحقيق نيويورك للكتب**، 14 آب، 2008، http://www.nybooks.com/articles/21671 (accessed October 24، 2008).

6. فيما يتعلق بسورية، كان للتوعّد باستعمال القوة تأثيراً جانبياً إيجابياً غير مقصود. ففي اليوم الذي نشرت فيه الولايات المتحدة صوراً تهدف إلى إظهار قيام السوريين ببناء مفاعل نووي بمساعدة من كوريا الشمالية، سلّمَ المسؤولون السوريون إلى العراقيين سبعمئة تحفة رافدية تقريباً مُصادرة منذ عام 2003. انظر آلبرت آجي، "سورية تسلّم 700 تحفة منهوبة إلى السلطات العراقية،" **برقيّة عالميّة**، 23 نيسان، 2008، http: //www.kansascity.com/451/story/588707.html.

7. في 25 أيلول، 2008، وبينما كان هذا الكتاب في طريقه إلى المطبعة، صادق مجلس الشيوخ على اتفاقية لاهاي. فيما يتعلق بالمصادقة البريطانية، انظر وزارة الثقافة والإعلام والرياضة البريطانية، "ورقة استشارية بشأن اتفاقية لاهاي عام 1954 المتعلقة بحماية الأملاك الثقافية في حال النزاع المسلح وبروتوكوليها الاثنين لعامي 1954 و 1999" (لندن: وزارة الثقافة والإعلام والرياضة البريطانية، 2005)، 63. انظر ماثيو دي ثيرلو أيضاً، "حماية الأملاك الثقافية في العراق: كيفية تناغم السياسة العسكرية الأمريكية مع القانون الدولي،" **مجلة ييل القانونية لحقوق الإنسان والتنمية** 8، (2005): 153-187.

8. تواصلْ اللواء مايكل دي ميبلز شخصياً مع المؤلِّف في 1 تشرين الثاني، 2007.

9. وزارة الجيش، **إف إم 07-3: عمليات الاستقرار**، تشرين الأول 2008، 3-5، http: //usacac.army.mil/CAC2/Repository/FM3-07/FM3-07.pdf(accessed October 24، 2008).

10. آندرو راثمِل، "تخطيط إعادة إعمار ما بعد النزاع في العراق: ما الذي يمكننا تعلّمه؟" **الشؤون الدولية** 81، العدد 5 (تشرين الأول 2005): 1013-1038.

11. انظر سكوت آر فيل، "تفعيل العمليات بين الوكالات لحماية المواقع الثقافية،" في كتاب **آثار تحت الحصار: حماية التراث الثقافي بعد حرب العراق**، من إعداد لورانس روثفيلد (لانهام، إم دي: مطبعة آلتاميرا، 2008)، 219-234.

12. قام المؤلِّف بمقابلة سي برايان روز في 18كانون الأول، 2007.

13. ديفيد روود، "الجيش يُدرج الانثروبولوجيا في المناطق الحربية،" **نيويورك تايمز**، 5 تشرين الأول، 2007، إي 1.

14. قام المؤلف بمقابلة زينب بحراني في14 آذار، 2005.

المترجم في سطور

د. هيثم رشيد فرحت:

- من مواليد اللاذقيّة، الجمهوريّة العربيّة السوريّة، 1962.
- دكتوراه في اللسانيات (النحو) من جامعة ويلز في بريطانيا 1992.
- أستاذ في قسم اللغة الإنكليزية بجامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
- حاز المرتبة الأولى في دبلوم الترجمة الفورية من معهد غرانفل، سيدني، أستراليا، عام 1997.
- حاضر وشارك في العديد الندوات في قسم اللغات الأجنبية بجامعتي العلوم التطبيقية والزيتونة في الأردن، وفي قسم اللغات الأجنبية بجامعة قطر.
- بالإضافة إلى ترجمته للعديد من المقالات والقصص والدراسات القصيرة المنشورة في مجلاّت **الفكر العربي**، **والبيان**، **والاجتهاد**، **ونزوى**، على سبيل المثال لا الحصر، ترجمَ كتاب جون إسبزيتو، **الخطر الإسلامي، بين الوهم والواقع**، إلى العربية (الصادر عن دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، 2002). كما ترجمَ كتاب جون كين، **الديمقراطية والعنف**، إلى العربية (الصادر عن منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011).

الفهرس

بالحقائق الدامغة، وبالأرقام، وبالوثائق، يروي هذا الكتاب القصة التي ضُبط فيها المجرم متلبساً. والمجرم هذه المرة هو المؤسستان السياسية والعسكرية الأمريكية والبريطانية.

أما الجريمة فهي الكارثة الثقافية والحضارية والإنسانية التي وقعت في العراق سنة ٢٠٠٣ واستمرت ست سنوات، وجرى خلالها نهب وتدمير المتاحف والمواقع الأثرية والآثار العراقية.

يسرد المؤلف الأمريكي روثفيلد في هذا الكتاب إهمال وعجز، إن لم يكن تواطؤ الساسة والقادة العسكريين الأمريكيين والبريطانيين على حماية التراث العراقي، وعدم منح القوات البرية الصلاحيات للقيام بهذه الحماية، بل عوملت الجريمة والكارثة على أنها (أمور تحصل). وعندما قامت الإدانة شبه الكونية لذلك بدأت البروباغندا تلقي المسؤولية على عاتق الشعب العراقي!

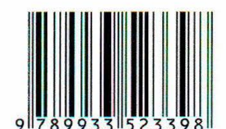
يناشد هذا الكتاب ضمير الإنسانية، للعمل على ألا تتكرر الجريمة، ويشهد في الآن نفسه، بموضوعية، على ما سماه اغتصاب بلاد الرافدين. وإذا كان المجتمع الدولي - كما يحاجج المؤلف - لم يستخلص العبر مما وقع في العراق، ومن احتمال تكراره - وها هو يتكرر في سوريا - فإن هذا الكتاب نصٌ لاغنى عنه للمعنييّن بمستقبل ماضينا.





دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا - اللاذقية - ص.ب 1018 هاتف 422339


9789933523398